الاشارات والتنبيهات
ابن سينا
الجزء الثاني

النتيجة كـذلك وقد حقق الشـيخ أنها ليست كـذلك مطلقـاً بل هي تابعة في الكمية للصـــغرى وفي الكيفية والجهة للكـــبرى إلا في موضعين أحدهما تقدم ذكره وهو أن يكون الصغرى ممكنة والكـبرى غـير ضـرورية فـإن النتيجة تكـون بالفعل والقـوة تابعة للصـغرى لا للكــبرى والثــاني ســيجيء ذكــره وهو أن يكــون الصــغرى موجبة ضـــرورية والكـــبرى مطلقة عرفية فإنها إن كـــانت عامة أنتجت كالصغرى موجبة ضرورية وإن كانت خاصة لم يكن الاقـتران قياسـاً لتناقض المقدمتين فقول الشـيخ إذن النتيجة في كيفيتها وجهتها إلى قوله فـإن النتيجة ممكنة خاصة ظـاهر وقوله بعد ذلك أو الصــغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فـإن النتيجة موجبة ضـرورية غـــير مطـــابق لما مر لأن ظـــاهر الكلام يقتضي عطف هـــذا الكلام بلفظة أو على ما قبله أي على ما استثناه مما يكـون - مما لا يكـون خ ل - النتيجة فيه تابعة للكبرى وليس هذا كما قبله فإن النتيجة فيه تابعة للكبرى على ما صرح به ففي هذا الموضع قد وقع فيه تفـاوت في النسخة وقد غلب على ظن الفاضل الشارح أنه وقع في سـياقه الكلام تقديم وتأخير من سهو ناسخيه قال: وتقدير الكلام هكـذا لكن الصـغرى إذا كـانت ممكنة أو مطلقة يصـدق معها السـالبة جـاز أن تكـــون ســـالبة وتنتج لأن الممكن الحقيقي ســـالبه لازم موجبه أو الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فـإن النتيجة موجبة ضرورية قـال: والفائـدة في ذكر ذلك أنه حكم في الكلام الأول بـأن الصغرى السالبة منتجة وبهذا الكلام يتـبين أن الصـغرى السـالبة قد تنتج نتيجة موجبة ضرورية ثم بعد ذلك يستأنف فيقـول: فيكـون إذن النتيجة في كيفيتها وجهتها تابعة للكبرى في كل موضع من قياسـات هذا الشكل إلا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية فإن النتيجة ممكنة خاصة إلا في شـيء نـذره وهو ما إذا كـانت الصـغرى ضــرورية والكــبرى عرفية على ما يجيء بيانه وعلى هــذا التقــدير يكون نظم الكلام مستقيماً فهذا ما ذهب إليه الفاضل الشـارح هيهنا أقـــول: ويحتمل أيضـــاً أن يكـــون كل واحـــدة من لفظي الصـــغرى

والكبرى قد تبدلت بالأخرى سهواً ويكون نظم الكلام بعدما مر على ترتيبه المـذكور هكـذا إلا إذا كـانت الصـغرى ممكنة خاصة والكـبرى وجودية فإن النتيجة موجبة ضرورية إلا في شيء نـذكره وعلى هـذا التقدير يكـون المـراد من قوله أو الكـبرى مطلقة خاصة والصـغرى موجبة ضرورية هو الاستثناء الثاني ويريد بالمطلقة الخاصة المطلقة العرفية فإنه قد عـبر عن العرفية أيضـاً بهـذه العبـارة في النهج الخامس حين قـال فـإن أردنا أن نجعل للمطلقة نقيضـاً من جنسـها كانت الحيلة فيه أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس

الصفحة : 152

الإيجـاب والسـلب المطلقين ويكـون قوله إلا في شـيء نـذكره اسـتثناء آخر عن قوله فـإن النتيجة موجبة ضـرورية وتقـديره إلا إذا كـانت المطلقة العرفية لا دائمـاً فإنها لا تنتج مع صـغرى الضـرورية لما نذكره وقد يستقيم الكلام على هذا التقـدير أيضـاً والتعسف فيه أقل مما كان فيما ذكـره الشـارح لأن ذلك يحتـاج إلى حـذف سـطر في موضع وإلحاقه بموضع آخر يسـتغنى فيه عنه بنـوع من التأويل وإلى زيـادة الـواو في قوله إلا في شـيء نـذكره والله أعلم بحقيقة الحـال قولـه: بل في الكيفية والكمية وعلى الاسـتثناء المـذكور أي ليس الأمر كما ذهبـوا إليه من أن النتيجة تتبع أخس المقـدمتين في كل شـــــيء بل إنما تتبعها في الكيفية والكمية دون الجهة وعلى الاستثناء المذكور في الكيفية وهو أنها في الممكنات والوجوديات لا تتبع أخس المقـدمتين في السـلب بل تتبع الكـبرى مسـألة قولـه: واعلم أنه إذا كانت الصغرى واعلم أنه إذا كـانت الصـغرى ضـرورية والكبرى وجودية صرفة من جنس الوجودي بمعنى مـادام الموضـوع موصـوفاً بما وصف به لم ينتظم منه قيـاس صـادق المقـدمات لأن الكـبرى يكـون كاذبة لأنا إذا قلنا كل - ح - ب - بالضـرورة ثم قلنا وكل - ب - فإنه يوصف بأنه - ا - مـادام موصـوفاً - بب - لا دائمـاً حكمنا بـأن كل ما يوصف - بب - إنما يوصف به وقتـاً ما لا دائمـاً وهذا خلاف الصـغرى بل يجب أن يكـون الكـبرى أعم من هـذه ومن الضـرورية حـتى يصـدق وحينئذ فـإن نتيجتها يكـون ضـرورية لا يتبع الكبرى وهذا أيضاً استثناء وإنما يكون ضرورية لأن - ج - يدوم بدوام - ب - فيدوم - ا - بالضـرورة أقـول: المـراد أن الصـغرى الضـرورية والكـبرى العرفية الوجودية لا يمكن أن تصـدقا معـاً مثاله أن مقـول كل فلك متحـرك بالضـرورة وكل متحـرك متغـير دائمـاً بل مـادام متحركـــاً وذلك لأن الكـــبرى تقتضي دوام الأكـــبر بحسب وصف

الأوسط ولا دوامه بحسب ذاته فيلـــزم منه لا دوام الأوسط أيضـــاً بحسب ذاته لأن الوصف لو كـان دائمـاً للـذات والأكـبر كـان دائمـاً للوصف فيلزم أن يكون الأكبر أيضاً دائماً للذات فإن الـدائم للـدائم لكنه فرض لا دائمـاً بحسب الـذات هـذا خلف فظهر أن الكـبرى في هذا المثال تقتضي أن كل ما يوصف بأنه متحـرك فـإن هـذا الوصف له يكـون لا دائمـاً والصـغرى المشـتمل على أن الفلك يوصف بأنه متحرك دائماً تقتضي أن بعض ما يوصف

الصفحة : 153

بأنه متحرك فهذا الوصف له يكون دائماً وهذا مناقض للأول فـإذن لا ينتظم منهما قياس صـادق المقـدمات والتعليل الصـحيح لكـون هـذا التأليف ليس بقيـاس هو بوقـوع التنـاقض فيهما وأما التعليل بكـذب الكـبرى كما يقتضـيه قـول الشـيخ حين قـال: لأن الكـبرى قد تكـون كاذبة يســتقيم أيضــاً على وجه وهو أن الصــغرى لما وضــعت قبل الكــبرى على أنها صــادقة ثم أتبعت بكــبرى تناقضــها علم أنها هي الكاذبة لأن المنــاقض لما فــرض صــادقاً يكــون لا محالة كاذبــاً وقد صـــرح الشـــيخ في بعض كتبه بهـــذا الوجه وما ذهب إليه صـــاحب البصــائر وهو أن التعليل ينبغي أن يكـــون إما بكـــذب الكـــبرى وإما باختلاف الأوسط الذي يخرج القياس عن أن يكـون قياسـاً وذلك لأنا إذا جعلنا اللادائم في الكبرى جزءاً من الموضوع حتى يصير القضـية كل متحـــرك لا دائمـــاً فهو متغـــير لم يكن الكـــبرى كاذبة بل كـــان الأوسط مختلفاً فليس بشيء وذلك لأن هـذا التقـدير يخـرج اللادائم عن أن يكون جهة والقضـية عن أن تكـون عرفية وذلك غـير ما نحن فيه على التقديرين فـإن هـذا التـأليف ليس بقيـاس لأنه ليس بمنتج قوله بل يجب أن يكــون الكــبرى أعم أي إذا كــانت الكــبرى عرفية مطلقة محتملة للــدوام واللادوام فــالواجب أن يحمل مع الصــغرى الضرورية على الدوام ليمكن اجتماعهما على الصـدق وحينئذ يصـير الاقـتران من ضـرورية ودائمة وتنتج دائمة قـال الشـيخ وحينئذ فـإن نتيجتها تكون ضـرورية لأنه لم يعتـبر الفـرق بين الضـرورية والـدوام هيهنا فإن اعتبار الفرق يقتضي كون النتيج ضرورية إذا كانت الكبرى ضرورية بحسب الوصف ولا ضرورية بحسب الذات ودائمة إذا كانت دائمة بحسب الوصف ولا دائمة بحسب الـــذات قـــال وهـــذا أيضـــاً استثناء وذلك لأن النتيجة تخالف الكبرى في الجهة والشـيخ اسـتثنى موضـــعين وينبغي أن يلحق بها موضع آخر وهو أن يكـــون الكـــبرى وحـدها وصـفية فـإن النتيجة لا تكـون وصـفية وذلك لأن الوصف إذا

اختص بإحدى المقدمتين سـقط اعتبـاره في النتيجة كما إذا قلنا كل متحرك متغـير مـادام متحركـاً وكل متغـير جسم أو قلنا كل إنسـان نائم وكل نائم ساكن مادام نائماً فإن النتيجة فيهما لا تكـون وصـفية أما إذا كانتا وصــفيتين فالنتيجة تكــون وصــفية مثلهما ففي المثــال الثـاني من هـذين المثـالين لا تكـون النتيجة تابعة للكـبرى واعلم أن مخالفة النتيجة للكــبرى وإن كــانت تقع في مواضع كثــيرة بحسب اختلاط الجهــات المــذكورة إلا أن جميعها يرجع إلى هــذه المواضع الثلاثة ومن ضبط هذه الأصـول الـتي ذكرناها فقد يقـدر على معرفة جميعها مفصلاً إن ساعده التوفيق والله المستعان

الصفحة : 154

إشـارة إلى الشـكل الثـاني: اعلم أن الحق في هـذا الشـكل أنه لا قيـاس فيه من مطلقـتين بـالإطلاق العـام ولا عن ممكنـتين ولا عن خلط منهما ولا شك في أنه لا قياس فيه من مطلقـتين موجبـتين أو ســالبتين ولا عن ممكنــتين كيف كــانت بل إنما الخلاف أولاً في المطلقــتين إذا اختلفتا فيه في الســلب والإيجــاب فــإن الجمهــور يظنـون أنه قد يكـون منهما قيـاس ونحن نـرى فيه غـير ذلك ثم في المطلقات أقول: هـذا الشـكل لا ينتج مع الاتفـاق في الكيف والجهة لأن الإنسـان ولافـرس يشـتركان في حمل الحيوانية عليهما وسـلب الحجرية عنهما ولا يــوجب حمل أحــدهما على الآخر والإنســان والناطق يشتركان في ذلك الحمل والسلب بعينهما ولا يوجب سلب أحــدهما عن الآخر وذلك لأن الأشــياء المتبائنة وغــير المتبائنة قد تشترك في أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما جميعاً شيء آخر فمن شرط الإنتاج أن يختلف الحكمـان بحيث لا يصح جمعهما على شـيء واحد حتى يجب منه تبـائن الطـرفين ويفيد حكمـاً سـلبياً والجمهـور ظنوا أن هذا الاختلاف هو الاختلاف بالإيجاب والسـلب فحكمـوا بـأن الشرط في إنتاج هذا الشـكل اختلاف المقـدمتين في الكيف والحق أن المختلفين في الكيف قد يجتمعــــان على الصــــدق كما في المطلقات والممكنات ولا يلزم من اختلافهما تبـاين الطـرفين فـإذن الاختلاف في الكيف كيف كان لا يكفي في حصول هذا الشرط فهذا شـرط ويحتـاج هـذا الشـكل في الإنتـاج إلى شـرط آخر وهو كـون الكـبرى كلية وذلك لأن حصـول الشـرط الأول مع جزئية الكـبرى لا يقتضي إلا المباينة بين الأصــغر وبعض الأكــبر ولا يعلم هل بينهما ملاقـاة في البعض الآخر أم لا فـإذن لا يمكن أن يسـلب الأكـبر عن الأصــغر كما إذا حملنا الأســود على الغــراب وســلبناه عن بعض

الحيوانات أو عن بعض النـاس فإنه لا يلـزم منه سـلب الحيـوان عن الغـراب ولا حمل الإنسـان عليه وإذا تقـررت هـذه الأصـول فنقـول: جمهور المنطقيين ذهبوا إلى أن المطلقات والوجوديات قد ينتج في هذا الشكل بشرط الاختلاف في الكيف وبين الشـيخ أن الحق أنه لا قياس في هذا الشـكل عنها ولا عن الممكنـات بسـيطة ولا مخلوطة بعضـها ببعض أما مع الاتفـاق في الكيف فبالاتفـاق وأما مع الاختلاف فيه فبما بينه مسـألة قولـه: وذلك لأن الشـيء الواحد بل الشـيئين المحمـول أحـدهما على الآخر قد يوجد شـيء يحمل عليه أو عليهما بالإيجاب المطلق ويسلب بالسلب المطلق وقد يوجب ويسلب معـاً عن كل واحد من جزئيات المعنى الواحد أو جزئيات شـيئين أحـدهما محمول على الآخر ولا يوجب شيء من ذلك

الصفحة : 155

أن يكون الشيء مسـلوباً عن نفسه أو أحد الشـيئين مسـلوباً عن الآخر وقد يفرض جميع هذا الشيئين - وقد يعرض جميع هذا للشيئين خ ل - المسلوب أحدهما عن الآخر ولا يوجب ذلك أن يكون أحـدهما محمولاً على الآخر فلا يلزم إذن مما ذكر سلب وإيجاب - ولا إيجاب خ ل - فلا يلـزم نتيجة الشـيء الواحد كالإنسـان قد يوجد شـيء كالسـاكن يحمل عليه ويسـلب عنه بالإيجـاب والسـلب المطلقين فيقـال الإنسـان سـاكن الإنسـان ليس بسـاكن والشـيئان للمحمـول أحـدهما على الآخر كالإنسـان والحيـوان قد يوجد كالسـاكن يحمل عليهما ويسلب عنهما بالإيجاب والسـلب المطلقين فيقـال الإنسـان ساكن الحيوان ليس بساكن والإنسان ليس بساكن الحيـوان سـاكن وقد يـوجب ويسـلب معـاً عن كل واحد من جزئيـات المعنـى الواحد فيقـال كل واحد من النـاس سـاكن لا واحد من النـاس بسـاكن أو جزئيـات شـيئين محمـول أحـدهما على الآخر لكل واحد من النـاس وكل واحد من الحيوانات ولا يوجب شيء من ذلك أن يكون الإنسان مسلوباً عن نفسه أو الحيوان مسلوباً عن الإنسان فقد يعرض جميع هذين الشيئين المسلوب أحدهما عن الآخر كالإنسان والفرس وذلك بأن يقـال الإنسـان سـاكن الفـرس ليس بسـاكن أو على العكس أو يقـال كل واحد من أحـدهما سـاكن لا واحد من الآخر بسـاكن ولا يوجب ذلك أن يكون أحـدهما محمـولاً على الآخر فلا يلـزم من ذلك سلب وإيجاب نتيجة فإذن ليس ما يتألف من المطلقات والوجوديات بقياس والفاضل الشارح فسر الشـيء الواحد بـالجزئي الواحد كزيد والشيئين المحمول أحدهما على الآخر بالجزئيين كهذا الإنسان وهذا

النــاطق وفيه نظر لأن الجــزئي من حيث هو جــزئي لا يحمل على جــزئي آخر إلا في اللفظ مســألة قولــه: والــذي يحتجــون به في الاســتنتاج عن المطلقــتين المختلفــتي الكيفية وكبراهما كلية مما سـنذكره فشـيء لا يطـرد في المطلق العـام والوجـودي العـام لأن العمـدة هنـاك إما العكس وهما لا ينعكسـان في السـلب أو الخلف باسـتعمال النقيض وشـرائط النقيض فيهما لا يصح أقـول: القـائلون بـأن الاقـتران بـالمطلقتين قد ينتج يحتجـون في بيـان الإنتـاج تـارة بعكس الســالبة والــرد إلى الأول وهو مبــني على أن ســوالب المطلقات تنعكس وتارج بـالخلف وهو قـولهم في اقـتران كل - ج - ب - ولا شــيء من - ا - ب - إن لم يصــدق لا شــيء من - ج - ا – فليصدق

نقيضه وهو بعض - ج - ا - ونضـيفه إلى الكـبرى ينتج من الأول ليس بعض - ج - ب - وهو نقيض الصغرى وهذا مبني على أن المطلقـات تتنـاقض وقد بينا أن المطلقـات لا ينعكس سـوالبها وأنها لا تتنـاقض في جنسها فإذن قد بطل احتجاجهم مسألة قوله: بل إنما ينعقد في هذا الشكل من المطلقات قياساً من مقـدمات فيها موجبة وسـالبة إذا كـان سـالبها من شــرطها أن تنعكس أو لها نقيض من بابها وقد علمت أي القضايا المطلقة السالبة كذلك فهناك إن كـان تـأليف من مطلقتين أو من ضروريتين أو من مطلقة عامة ومن ضرورية يقول: القياس في هذا لاشكل إنما ينعقد من مختلفـات الكيفية بشـرط أن يكــون الســالبة تنعكس أو يكــون لها نقيض من بابها كالمطلقــات المنعكسة وهي العرفية العامة والوجودية والضــــروريات فإنها تنتج بسيطة ومخلوطة وكذلك خلط المطلق العام والوجودي بالضـروري في هـذه القضـايا إنما يكـون الشـرط اختلاف الكيف وكلية الكـبرى واعلم أن هـذا قـول غـير ملخص وذلك لأن الضـروري والمطلق إذا اختلطا وكانت السالبة مطلقة فإنهما تنتجان أيضاً مع كـون السـالبة غير منعكسة كما سنذكره من بعد مسـألة قولـه: والحكم في الجهة للسالبة - الكلية خ ل - هـذا بحسب مـذاهب الظـاهريين وذلك لأنهم يثبتون الإنتاج في هذا الشكل بعكس السالبة ورد الشـكل إلى الأول ولا محالة يصير السالبة في الشكل الأول كبرى ويكون الجهة هنــاك على مــذهبهم تابعة للكــبرى فتكــون هيهنا تابعة للســالبة وســيبين الشيخ أن نتيجة المتـألف من ضـرورية وغيرها تكـون أبـداً ضـرورية سواء كانت الضرورية فيها موجبة أو سالبة مسـألة قولـه: والضـرب

الأول منها هو مثل قولك كل - ج - ب - ولا شـــيء من - ا - ب - فلا شيء من - ج - ا - لأنا نعكس الكبرى فيصير لا شــيء من - ب - ا - ونضـيف إليها الصـغرى فيكـون الضـرب الثـاني من الشـكل الأول ويكون العبرة في الجهة للسالبة للكبرى والثـاني منها هو مثل قولك لا شـــيء من - ج - ب - وكل - ا - ب - فلا شـــيء من - ج - ا - لأنا نعكس الصغرى ونجعلها كبرى فينتج لا شيء من - ا - ج - ثم نعكس النتيجة ويكون العبرة للسالبة
الصفحة : 157
أيضـاً في الجهة فـإن كـانت مطلقة فيما ينعكس إليه المطلق من المطلق والثالث منها هو مثل قولك بعض - ج - ب - ولا شيء من - ا - ب فليس بعض - ج - ا - بينة بما عـــــرفت والرابع منها هو مثل قولك ليس بعض - ج - ب - وكل - ا - ب - ينتج ليس بعض - ج - ا - وإلا فكل - ج - ا - وكـــان كل - ا - ب - وكل - ج - ب - وكـــان ليس بعض - ج - ب - فيكـــون لا شـــيء من - د - ب - وكل - ا - ب - فلا شـيء من - د - ا - وبعض - ج - د - فلا كل - ج - ا - ومن هيهنا يعلم أن العبرة للسالبة في الجهة وليس يمكن في هذا الضـرب أن تـبين بـــالعكس لأن الصـــغرى ســـالبة جزئية لا تنعكس والكـــبرى تنعكس جزئية فلا يلتئم منها ومن الصغرى قياس فإنه لا قياس من جزئيـتين أقـــول اعتبـــار الشـــرطين المـــذكورين أعـــني اختلاف الكيف وكلية الكـبرى يقتضي أن يكـون الضـروب المنتجة أربعة من جميع السـتة عشر لا غير لأن الكبرى الموجبة لا تقـترن إلا بسـالبتين كلية وجزئية والكبرى السالبة لا تقـترن إلا بموجبـتين كلية وجزئية وهي غـير بينة وتنتج سوالب فالشيخ بين الضرب الأول بعكس الكبرى ورد الشـكل الأول ثم قال والعبرة في الجهة للسـالبة يعـني بحسب الأغلب فـإن الحـــال فيه ما مر وبين الضـــرب الثـــاني بعكس الصـــغرى وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى لينتجا عكس المطلوب من الأول ثم عكس النتيجة ليحص النتيجة المطلوبة به ثم قـــال ويكـــون العـــبرة للسالبة أيضاً في الجهة لأنها تصير كـبرى الأول ثم قـال فـإن كـانت مطلقة فما ينعكس إليه المطلق من المطلق أي إن كـانت السـالبة عرفية عامة كـانت النتيجة أيضـاً عرفية عامة لأنها تنعكس كنفسـها وإن كانت عرفية وجودية كانت النتيجة ما ينعكس إليها وهي العرفية العامة كما سبق ذكـره وبين الضـرب الثـالث بما بين الضـرب الأول ولم يمكن بيـــان الرابع بـــالعكس لأن الســـالبة الجزئية لا تنعكس والموجبة الكلية تنعكس جزئية ولا قيــاس عن جزئيــتين ففـــرغ في

بيانه إلى الخلف والافـتراض أما الخلف فبـأن أضـاف نقيض النتيجة إلى الكبرى فأنتجا نقيض الصغرى أو ما يمتنع أن يصدق مع الصغرى إذا كـانت الجهتـان غـير متناقضـتين وقد يمكن بيـان جميع الضـروب بالخلف هكذا وأما الافتراض فبـأن عين البعض من - ج - الـذي ليس - ب - وسماه - د - فحصل له قضيتان إحديهما لا شـيء من - د - ب - والثانية بعض من - ج - د - والقضــــية الأولى جهتها تكـــــون جهة صغرى القياس لأنها هي فـإن الحـال لم يتغـير إلا بتعـيين الموضـوع وتبـديل الاسم وتعـيين الموضـوع وإن أفـاد كلية الحكم لكنه لا يغـير نسبة المحمول إلى الموضوع

الصفحة : 158

وتبـديل الاسم لا يـؤثر في المعـنى ثم يحصل من اقـتران القضـية الأولى بكبرى القياس الضرب الثاني من هذا الشكل وينتج ما يوافق السـالبة في الجهة ويحصل من اقـتران القضـية الثانية بهـذه النتيجة تأليف على هيئة الضرب الرابع من الشـكل الأول وينتج ما جهته تلك الجهة بعينها وذلك لأن هـذا التـأليف وإن كـان يشـبه الشـكل الأول ليس بتـأليف قياسي على الحقيقة فـإن الصـغرى لا تشـتمل على حمل ووضع بل على اسمين مترادفين لشـيء واحد وإنما أورد على هيئة قياسية لإزالة اشـتباه يعـرض الأذهـان من جهة تغـير الموضـوع في القضية الأولى لا لإفادة شيء لم يكن معلوماً يراد أن يعلم بهـذا القيـاس والافـتراض يختص بما يشـتمل على مقدمة جزئية فحصل من جميع هذا أن العبرة للسالبة كما كانت في الشكل الأول للكبرى مسـألة قولـه: هـذا كله وليس في المقـدمات ممكن فـإن اختلط ممكن ومطلق وكان من الجنس الذي لا ينعكس فإن ما أوردناه في منع انعقاد القياس من مطلقتين من ذلك الجنس يوضح منع - انعقاد خ - أقـول: لما فـرغ من بيـان التأليفـات الكائنة من المطلقـات والضـروريات بسـيطة ومختلطة وقد ذكر أن الممكنـات لا تنتج بسيطة فأراد أن يبين هيهنا حكم اختلاطها بالمطلقات والضـروريات وبدأ بالمطلقات فذكر أن القياس من الممكنـات والمطلقـات الغـير المنعكسة لا ينعقد بعين ذلك البيان الذي يبين به امتناع انعقـاده من المطلقات الغـير المنعكسة فـإن الحكم فيهما لا يختلف إلا بالاعتبـار مسـألة قولـه: وإن كـان من الجنس الـذي نسـتعمله الآن والمطلق سالب فقد ينعقد القيـاس إذا روعيت الشـرائط فـإن كـانت الكـبرى كلية سالبة من باب المطلق المذكور وكان الممكن موجباً أو سـالباً رجع بالعكس إلى الشكل الأول أو بـالخلف فـأنتج وفي بعض النسخ

أو بالافتراض فأنتج ولكن النتيجة هي التي عرفتها في الشـكل الأول أقـــول: وأما الاختلاط من الممكنة والمطلقة المنعكسة فلا يخلو إما أن يكـــون المطلقة ســـالبة أو موجبة والأول لا يخلو إما أن يقع في الكبرى أو في الصغرى فإن كـانت الكـبرى مطلقة سـالبة فإنها تنتج ممكنة عامة سـواء كـانت الممكنة عامة أو خاصة وإن كـانت خاصة فسواء كانت موجبة أو سالبة وسواء كـانت المطلقة عرفية عامة أو وجودية مثاله كل - ج - ب - بأحد الإمكانين ولا شيء

من - ا - ب - بالإطلاق المنعكس العام أو بالوجود وبيانه إما بعكس الكـــبرى إلى المطلقة المنعكسة العامة لينتج من الشـــكل الأول لا شيء من - ج - ا - بالإمكـان العـام كما ذكرنـاه وهو المطلـوب وإما بالخلف بأن يقول إن لم يكن لا شـيء من - ج - ا - بالإمكـان العـام فبعض - ج - ا - بالضـــــرورة ولا شــــيء من - ا - ب - بـــــالإطلاق المنعكس فليس بعض - ج - ب - بالضـــرورة وكـــان كل - ج - ب - بالإمكان هذا خلف وإن كانت الكـبرى وجودية منعكسة لم يحتج الى اقـــتران في الخلف بل نقـــول إن نقيض النتيجة كاذبة لأنها تنـــاقض الكبرى كما مر ذكره وأما الافتراض كما في بعض النسخ فقد يمكن البيـان به إذا كـانت الصـغرى جزئية والأظهر الخلف لأنه لا ضـرورة إلى الافـــــتراض هيهنا فـــــإن الكـــــبرى منعكسة اللهم إلا أن يحمل الافتراض على فرض كون الممكن موجوداً بالفعل فيصـير الاقـتران من مطلقـتين كبراهما سـالبة منعكسة ثم تـرد النتيجة إلى الإمكـان وأما إن كانت الصغرى مطلقة سالبة فالكبرى تكون لا محالة ممكنة موجبة وحكم هذا الاقتران مندرج فيما يجيء بعد هذا الكلام مســألة قوله: معناه وإن لم يكن الكبرى سـالبة مطلقة بل تكـون موجبة إما مطلقة أو ممكنة لم يكن ذلك التأليف قياسـاً والممكنة الحقيقية لما كـانت سـالبتها وموجبتها متلازمـتين لم يكن القسـمة إلى الإيجـاب والسلب فيها معتـبرة وإنما قـال ذلك لأنا إذا قلنا لا شـيء من - ج - ب - بالإمكـــان وكل - ا - ب - بـــالإطلاق لم يكن الـــرد إلى الشـــكل الأول بالعكس فـإن الصـغرى غـير منعكسة والكـبرى تنعكس جزئية وإذا قلنا شـيء من - ج - ب - بـالإطلاق وكل - ا - ب - بالإمكـان أو كل - ج - ب - بـالإطلاق ولا شـيء من - ا - ب - بالإمكـان انعكست الصـــغرى في الأول وأنتجت مع الكـــبرى لا شــــيء من - ا - ج - بالإمكان وهي غير منعكسة فالنتيجة غير حاصـلة وانعكست الكـبرى في الأول والصـغرى في الثــاني وهي غــير منعكسة فالنتيجة غــير

حاصلة وانعكست الكـبرى في الأول والصـغرى في الثـاني جزئيـتين فالنتيجة على جميع التقديرات غير حاصلة ولا يمكن بيان شيء منها بالخلف لأن اقتران نقيض النتيجة وهو بعض - ج - ا - بالضرورة بكل واحدة من المقدمتين لا ينتج ما يناقض الأخـرى فلـذلك حكم الشـيخ بأنها لا تكــون أقيسة وزعم صــاحب البصــائر أن اقــتران الصــغرى العرفية الوجودية السالبة بـالكرى الممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة عامة وهو بناء على مذهبه أعني القول بانعكـاس الصـغرى كنفسـها فإن

الصفحة : 160

عكســها مع الكــبرى ينتج من الشــكل الأول ممكنة خاصة ســالبة وينعكس موجبتها إلى ما ادعــاه قــال ولا ينتج إذا كــانت الصــغرى عرفية عامة لأنها على تقدير كونها ضرورية تنتج مع الكبرى الممكنة ضرورية سـالبة فيكـون النتيجة محتملة للطـرفين ومما تـبين فسـاد قوله بعد ما مر أنا نقول لا واحد من الكتاب بنائم لا دائماً بل مــادام كاتبــاً وكل فــرس نـائم بالإمكـان ولا نقــول بعض الكتـاب بالإمكـان فرس وأما التفصيل الذي استثناه الشيخ ولم يذكره فقد قيل هو أن يكون المقدمتان مختلفـتي هيئة الوجـود الـذي لا ضـرورة فيه فكـان إحديهما الحكم فيها في وقت من أوقات كون الشـيء - ج - فيكـون فيه وجوب أو لا يكون والأخرى في كـون ما هو - ج - دائمـاً ممـادام موصوفاً بذلك ومعناه كون إحدى المقدمتين مطلقة بحسب الوصف والأخرى دائمة بحسـبه أي يكـون إحـديهما مطلقة وصـفية والأخـرى عرفية عامة أو وجودية وينبغي أن تختلفا في الكيف إن كــــــــانت المطلقة محتملة للدوام وأما إن لم تكن محتملة له فســواء اختلفتنا فيه أو اتفقنا فإنهما تنتجان مطلقة وصـفية لوجـوب تبـاين الوصـفين ولكن بشــرط أن يكــون الكــبرى هي العرفية ومثاله أن تقــول على تقـدير كـون الكتـاب جالسـين مـاداموا كـاتبين وخلو الجالسـين عن الكتابة في بعض أوقات جلوسهم الجالس قد لا يحرك يده في بعض أوقـــات جلوسه والكـــاتب يحركها في جميع أوقـــات كتابته ينتج أن الجــالس قد لا يكــون كاتبــاً في جميع أوقـات جلوسه وأما إن قلبنا المقدمتين فلا ينتج أن الكاتب قد لا يكـون جالسـاً في جميع أوقـات كتابته وبيان ذلك أن الوصف الذي قد يجتمع مع ما ينافي وصفاً آخر وقد يخلو عما يلـزم وصـفاً آخر فإنه قد يخلو عن ذلك الوصف الآخر ضرورة أما الذي يستلزمه ما قد يخلو عن الوصف الآخر أو ينافي ما قد يجتمع معه فليس كــذلك لاحتمــال اســتلزمه الوصف الآخر مع

جــواز انفكــاك لازمه الأول عنه أو اجتمــاع منافيه به واعلم أن هــذا التفصيل إنما هو من بـاب اختلاط المطلقـات المختلفة وقد اسـتثناه الشـيخ من بـاب اختلاط المطلقـات والممكنـات فهـذا شـرح ما في الكتــاب في هــذا الاختلاط واعلم أن الشــيخ ذهب في هــذا البيــان مذهب الجمهور والحق يقتضي أن المختلط من الممكن والمشروط بالوصف ينتج بشرطين: أحدهما وقوع المشروط بالوصف في كبرى القياس كما إذا قلنا كل إنسان متحرك بالإمكان ولا شيء من النـائم بمتحرك مادام نائماً فإنه ينتج لا شـيء من الإنسـان بنـائم بالإمكـان لأن الصغرى تقتضي جواز اتصـاف الأصـغر بما ينـافي الأكـبر فيلـزم منه جواز خلوه عنه عند الاتصاف بما ينافيه وكـذلك إذا قلنا لا شـيء من الإنسان بساكن بالإمكان

الصفحة : 161

وكل نائم ساكن مادام نائماً لأن الصغرى تقتضي جـواز خلو الأصـغر عما يلزم الأكبر فيلزم منه جواز خلوه عنه فـإن الملـزوم يرتفع عند ارتفاع اللازم أما إذا وقعت المشروطة بالوصف في الصغرى فإنه لا ينتج لأنا نقول كل كاتب يقظان مـادام كاتبـاً ولا شـيء من الإنسـان بيقظان بالإمكان وكذلك نقول لا شيء من الكاتب بنائم مادام كاتبـاً وكل إنسـان نـائم بالإمكـان ولا ينتجـان سـلب الإنسـان عن الكـاتب وذلك لأن المستلزم يمكن أن يخلو عنه الأكبر أو المنــافي لما يمكن أن يجتمع مع الأكبر منها هو وصف الأصغر لا ذاته وتعاند الأوصاف لا يقتضي تعاند الموصوف بها والشرط الآخر أن تكـون الجهتـان بحيث لا يمكن اجتماعهما على الصـدق أي يكـون بـإزاء الممكن ما يكــون الحكم فيه بحسب الوصف ضرورياً وبـإزاء المطلق ما يكـون الحكم فيه بحسب الوصف إما دائمــاً أو ضــرورياً فإنه قد يمكن اجتمـــاع الممكن والعرفي على الصدق حتى يكون دائماً بحسب الوصف من غير ضرورة ولا يلزم من ذلك تباين أصلاً والفاضل الشـارح قد حقق الأول من هــذين الشــرطين ولم يــذكر الثــاني فــإذا حصل هــذان الشـرطان فقد أنتج المختلط من الممكن والمطلق المنعكس وغـير المنعكس سواء كـانت المطلقة المنعكسة موجبة أو سـالبة وسـواء تيسر بيانه بـالرد إلى الشـكل الأول أو بـالخلف أو لم يتيسر بشـيء من ذلك وهذا مما لم يذكره الشيخ وأقـول: أيضـاً إذا كـانت الكـبرى وجودية عرفية فإنها تنتج مطلقة عامة سـالبة مع أي صـغرى اتفقت وذلك لأن النتيجة الدائمة الموجبة تنـاقض هـذه الكـبرى بمثل ما مر في الشكل الأول فإذن يصدق معها نقيضها أبداً مثاله إذا لم يكن أن

يصدق قولنا بعض - ج - ا - دائمـاً مع قولنا كل - ا - ب - أو لا شـيء من - ا - ب - مـادام - ا - لا دائمـاً فمن الـواجب أن يصـدق أبـداً مع نقيضه وهو قولنا لا شـيء من - ج - ا - مطلقـاً وهـذا مما لم قولـه: ويجب أن نقيس على هذا خلط الضـرورة بغـيره إذا كـان على هـذه الصور أي إذا كـانت السـالبة ضـرورية والموجبة غـير ضـرورية فإنه ينتج ويـبين بـالعكس والخلف كما مر في المطلقة المنعكسة أما إذا كانت الموجبة ضرورية والسالبة غير ضـرورية فإنه ينتج أيضـاً ولكن يـبين بـالخلف دون العكس مسـألة قولـه: بعد أن تعلم أن في هـذا الخلط زيادة قياسات وذلك أنه إذا كان التأليف من ممكن صرف

وضروري أو من وجودي صرف وضروري والكـبرى كلية تم القيـاس سواء كانت موجبتين معاً أو سالبتين معاً فضـلاً عن المختلفـتين أما إذا اختلفتا والكـــبرى كلية فتعلمه مما علمت وأما إذا اتفقتا فـــأنت تعلم أنه إذا كان - ج - بحيث إنما يصدق - ب - على كله بإيجاب غير ضـــروري وكـــان - ب - على كل ما هو - ج - غـــير ضـــروري أو المفروض من - ج - غير ضروري وكـان - ا - بخلافه عنـدما كـان كل ما هو - ا - فـإن - ب - ضـروري عليه أن طبيعة - ج - أو المفـروض منه مباينة لطبيعة - ا - لا يدخل أحـديهما في الأخـرى ولا يمكن ذلك سـواء كـان بعد هـذا الاختلاف اتفـاق في الكيفية الإيجابية أو الكيفية السلبية وكـذلك البعض من - ج - المخـالف - لا - في ذلك إذا كـانت الصـغرى جزئية خ ويعلم أن النتيجة دائمـاً يكـون ضـرورية السـلب وهـذا مما غفلـوا عنه أقـول: معنـاه أن الضـروري إذا اختلط بغـير الضروري أفاد التباين الـذاتي بين حـدي المطلـوب وأنتج الضـروري السالب وإن اتفقت المقـدمتان في الكيف فضـلاً عن أن يختلفا فيه أما على تقدير الاختلاف فللبيانات المذكورة وأما على تقدير الاتفاق فلأنك تعلم أنه إذا كـان - ج - الأصـغر بحيث يصـدق - ب - الأوسط على كله بإيجاب غـير ضـروري أو سـلب غـير ضـروري حـتى يكـون الحكم - بب - على كل - ج - لا بالضرورة أو على المفروض من - ج - يعني على بعضه لا بالضرورة وكان الأكـبر بخلافه أي يكـون الحكم بب على كل - ا - بالضــــرورة فإنما يكـــــون كل - ج - أو بعضه المفروض منه مبايناً للأكبر الذي هو - ا - بالضرورة لا يدخل أحدهما في الآخر ولا يمكن ذلك ذلك حـتى يكـون لا شـيء من - ج - ا - أو ليس بعض - ج - ا - بالضـرورة وهو النتيجة سـواء كـان الحكمـان الأولان إيجابيين كما في قولنا كل إنسان أو بعض الحيوانات متحرك

لا بالضرورة وكل فلك متحرك بالضرورة أو سلبيتين كما في قولنا لا شـيء من النـاس أو ليس بعض الحيوانـات سـاكناً لا بالضـرورة ولا شيء من الفلك بساكن بالضرورة فإنهما ينتجان لا شيء من الناس أو ليس بعض الحيوانـات بفلك بالضـرورة وعلى هـذا التقـدير يصـير الضـروب المنتجة من هـذا الاختلاط وما يجـري مجـراه ثمانية وهو معنى قوله بعد أن تعلم في هذا الخلط زيادة قياسات وهـذا ما غفل الجمهور عنه إشارة إلى الشكل الثالث مسألة قوله:

الصفحة : 163

الشرط في كون قرائن هذا الشكل منتجة أن يكون الصغرى موجبة أو في حكمها كما علمت وفيهما كلي أيهما كـــــــان وأنت تعلم أن قرائنه حينئذ تكون ستة لكن الستة تشترك في أن نتيجتها إنما تجب جزئية ولا يجب فيها - منها خ ل - كلي فإنك إذا قلت كل إنســــــان حيوان وكل إنسان ناطق لم يلزم أن يكون كل حيـوان نـاطق ولـزم أن يكون بعضه ناطقاً بأن ينعكس الصغرى أقول: لهذا الشكل أيضاً في الإنتــاج شــرطان أحــدهما كــون الصــغرى موجبة أو في حكم الموجبة أي تكــون ســالبة يلزمها موجبة كما مر في الشــكل الأول وذلك لأن الأصغر إذا كان ملاقياً للأوسط بالإيجـاب كـان حكم القـدر الذي لاقى الوسط منه حكم الأوسط في ملاقاة الأكبر ومباينته وأما إذا كان مبايناً للأوسط بالسـلب كـالفرس مثلاً للإنسـان فلا نعلم أن الأكبر المحمول على الأوسط هل يلاقيه كالحيوان أو يباينه كالنـاطق وكذلك المسلوب عنه كالصهال تارة والحجر أخرى والشـرط الثـاني أن يكون إحدى المقدمتين كلية وذلك لكي يتحد مــورد الحكمين من الأوسط ويتعدى الحكم بالأكبر إلى الأصغر فإنهما إن كانت جزئيــتين فقد احتمل أن يختلف المحكــوم عليه من الأوسط في المقــدمتين كما تقول بعض الحيـوان إنسـان أو بعضه فـرس أو لا يختلف كقولنا بعضه إنسان وبعضه ماش وهذان الشرطان لا يجتمعان إلا في ست قـرائن من السـتة عشر الممكنة وذلك لأن الصـغرى الموجبة الكلية تقـترن بكل واحد من المحصـورات الأربع والموجبة الجزئية تقـترن بـــالكليتين منها فيكـــون جميعها ســـتة ولا ينتج إلا جزئية وذلك لأن الأصغر المحمول على الأوسط يحتمل أن يكـون أعم منه كـالحيوان على الإنســان وحينئذ لا يكــون ملاقــاة الأكــبر كالنــاطق ولا مباينته كـالفرس إلا للقـدر الـذي كـان ملاقيـاً منه للأوسط وقياسـات هـذا الشـكل ليست بكاملة ولـذلك قـال الشـيخ: ولـزم أن يكـون بعضه ناطقـاً بـأن يعكس الصـغرى لأنه يصـير حينئذ بالارتـداد إلى الشـكل

الأول كاملاً بيناً مسألة قوله: فاجعل هـذا معيـاراً لك في المركبـات من الكليتين وأما إذا كانت الكـبرى جزئية لم ينفعك عكس الصـغرى لأنها إذا عكست صارت جزئية فإذا قـرنت به الأخـرى كـان الاقـتران من جزئيـــتين فلم ينتج بل يجب أن يعكس الكـــبرى ثم النتيجة كما علمت أي اجعل عكس الصغرى معياراً للرد إلى الشكل الأول فــإن هـذا الشـكل إنما يخـالف الأول بوضع الحـدود في الصـغرى كما أن الثاني خالفه بوضع الحدود في الكبرى فكلما كانت الكبرى
الصفحة : 164
كلية في هذا الشكل وعكست الصغرى ارتد الاقـتران الى الأول ولو أن الشيخ قال فاجعل هذا معياراً فيما كانت كبراه كلية لكان أصوب من قوله في المركبات من كليتين وأما إذا كـانت الكـبرى جزئية فلا يفيد عكس الصغرى لأنها تنعكس جزئية ولا قيـاس عن جزئيـتين بل ينبغي أن يعكس الكــبرى ويجعلها صــغرى حــتى يرتد إلى الأول ثم يعكس النتيجة مثاله كل - ب - ج - وبعض - ب - ا - فبعض - ج - ا - لأن الكبرى تنعكس إلى بعض - ا - ب - وينتج مع الصغرى على هيئة الضرب الثالث من الشــكل الأول بعض - ا - ج - وينعكس إلى بعض - ج - ا - مسـألة قولـه: واعلم أن العـبرة في الجهة المنحفظة وهي الـتي يتعين في الشـكل الأول فيها على قيـاس ما أوردنـاه إنما هي للكبرى أما فيما يتـبين بعكس صـغراه فـذلك ظـاهر وأما فيما يتـبين بعكس الكبرى فيتبين ذلك بالافتراض بأن يفـرض بعض - ب - الـذي هو - ا - حتى يكون - د - فيكـون كل - د - ا - فنقـول حينئذ كل - د - ب - وكل - ب - ج - فكل - د - ج - ويقــترن إليه وكل - د - ا - فينتج بعض - ج - ا - والجهة ما يوجبه جهة قولنا كل - د - ا - الذي هو جهة بعض - ب - ا - أقول: جهات المقدمات قد تبقى في نتائجها كما هي وقد لا تبقى والباقية قد تكون بالاتفاق وقد لا تكون وما بالاتفاق كما في نتيجة الاقــتران من ممكنة ومطلقة عــامتين في الشــكل الأول فإنها إنما توافق الصــغرى لا لكـــون الصــغرى ممكنة عامة فإنها لو كانت ممكنة خاصة لكانت النتيجة أيضــاً عامة بل بالاتفـاق وما ليس بالاتفاق كما في نتيجة الاقتران من مطلقة وضرورية أيضــاً في ذلك الشكل فإنما توافق الكبرى لا بالاتفـاق بل لأن الكـبرى موجهة بتلك الجهة والجهة المنحفظة هي الباقية لا بالاتفـاق ومعنـاه أن الاعتبـار في الجهة المنحفظة وهي الجهات التي تتعين في الشــكل الأول أن تكـون تابعة لكـبراه فإنه في اقترانـات هـذا الشـكل على قيـاس ما أوردناه هناك إنما يكون الكبرى أما فيما تبين بعكس صغراه فظـاهر

وأما فيما تــبين نفس الإنتــاج بعكس الكــبرى فلا يمكن بيــان جهة النتيجة لأنه إنما يتم بعكس النتيجة والجهة ربما لا تبقى بعد العكس محفوظة فـــبين ذلك بــــالافتراض أي بين أن النتيجة كــــالكبرى بالافتراض وذلك لا يكون مما ينتج إلا في ضرب واحد هو قولنا كل - ب - ج - وبعض - ب - ا - وذلك بأن نعيم البعض من - ب – الذي
الصفحة : 165
هو - ا - بالفرض ونسميه - د - فيحصل منه قضيتان إحـديهما كل - د ب - والثانية كل - د - ا - والأولى تشـتمل على اسـمين مـترادفين كما ذكرنا والثانية هي الكـــــــبرى بعينها وجهتها تلك الجهة إلا أنها صـارت كلية ثم نضـيف الأولى إلى صـغرى القيـاس فينتج على هيئة الشكل الأول كل - د - ج - ويكون الجهة جهة صغرى القيــاس بعينها ثم نضيف هذه النتيجة إلى القضية الثانية ليحصل الضــرب الأول من هذا الشكل وتنتج تابعة مسـألة قولـه: والـذين يجعلـون الحكم لجهة الصغرى فإنهم يحسبون أن الصغرى يصير كبرى عند عكس الكـبرى فيكـــون الحكم لجهتها ثم ينعكس - فتكـــون خ - الجهة بعد العكس جهة الأصل وإنما يغلطـون بسـبب أنهم يحسـبون أن العكس يحفظ الجهات وأنت قد علمت خطأهم أقـول: الظـاهريون من المنطقـيين يجعلـون جهة نتيجة الاقـتران من كليـتين موجبـتين تابعة للأشـرف منهما وذلك بعكس الأخس والــــرد الى الشــــكل الأول ثم إن وقع الاحتياج إلى عكس النتيجة عكسوها فكانوا يــرون أن العكس يحفظ الجهة وإن كانت إحدى المقدمتين سالبة جعلـوا النتيجة تابعة لها لأن السالبة لا تكون في الأول إلا الكـبرى وإن كـانت الكـبرى جزئية كما في هذا الضرب الـذي يتكلم فيه جعلوها تابعة للصـغرى لأن الجزئية لا تصـير كـبرى الأول وذلك لاعتقـادهم أن الجهة في الشـكل الأول تابعة للكـبرى والشـيخ رد عليهم في هـذا الموضع بـأن هـذا البيـان يحتـاج إلى عكس النتيجة والعكس ربما لا يحفظ الجهـات كما بينـاه مسألة قوله: وقد بقي ما لا يتبين بالعكس وذلك حيث يكون الكبرى جزئية سالبة فإنها لا ينعكس وصغراها ينعكس جزئية فلا يقترن منها - منهما خ ل - قيــــاس بل إنما تــــبين بطريق الخلف أو بطريق الافتراض أما طريق الخلف فبـأن تقـول إنه إن لم يكن ليس بعض - ج - ا - فكل - ج - ا - وكان كل - ب - ج - فكل - ب - ا - وكان ليس كل - ب - ا - هــذا خلف وأما طريق الافــتراض فبــأن تقــول ليكن البعض الذي هو - ب - وليس - ا - هو - د - فيكون لا شيء من - د - ا - ثم تمم أنت من نفسك واعتــبر في الجهــات ما يوجبه الكــبرى

أيضاً فقد تبين خمسة ضروب من الستة المذكورة بالعكس وقلب المقدمات وبقي ضرب واحد وهو الذي صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة جزئية وهو لا يمكن أن يبين بذلك لأن الصغرى تنعكس
الصفحة : 166
جزئية فيصير الاقتران من جزئيتين والكبرى لا تنعكس فينبغي أن يبين بالخلف أو الافتراض أما الخلف فكما ذكره وقد يمكن أن يتبين به سائر الضروب أيضاً وهو باقتران الصغرى بنقيض النتيجة أبداً لينتج ما يضاد أو يناقض الكبرى فيظهر الخلف والافتراض هو الذي ذكر بعضه وأحال باقيه على ما مضى واعتبار الجهة الكبرى كما مر مسألة قوله: فيكون قرائنه إذن ستة ا من كليتين موجبتين ب من موجبتين والصغرى جزئية ج من موجبتين والكبرى جزئية د من كليتين والكبرى سالبة ه من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى و من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى وهذه تورد خامسة أقول: لما فرغ من بيان أحكام هذا الشكل عد ضروبه والترتيب الذي ذكره هو بحسب تقديم الإيجاب على السلب وليس بمشهور ومن يعتبر تقديم الكلية أيضاً على الجزئية يجعل ثاني الضروب ما جعله الشيخ رابعها وهو الأشهر واعلم أن هذا الشكل لا يخالف الشكل الأول إلا في حكمين أحدهما أن الصغرى الضرورية لا تناقض الكبرى العرفية الوجودية هيهنا فإنا نقول كل كاتب بالضرورة إنسان وكل كاتب يقظان لا دائماً بل مادام كاتباً والثاني أن العرفيتين لا تنتجان عرفية بل مطلقة وصفية كما نقول كل كاتب يقظان ومباشر القلم مادام كاتباً ولا نقول بعض اليقظان يباشر القلم مادام يقظاناً بل في بعض أوقات يقظته وقد أتينا على بيان ما اشتمل عليه الكتاب من أحكام المختلطات في الأشكال الثلاثة وأضفنا إليه ما أمكن أن يضاف إليها مما ليس فيه ولم نتعرض للشكل الرابع لأنه ليس بمذكور في الكتاب والاستقصاء التام في هذه المباحث يستدعي كلاماً أبسط من هذا وهو يليق بموضع لا يلتزم فيه مشايعة كلام آخر
الصفحة : 167
النهج الثامن في القياسات الشرطية وفي توابع القياس إشارة إلى اقترانات الشرطيات إننا سنذكر بعض هذه ونخلي عما ليس قريباً من الطبع منها بعد استيفائنا جميع ذلك في كتاب الشفاء وغيره أقول: تمائز الاقترانيات إما أن تكون مؤلفة من المتصلات أو من المنفصلات أو منهما معاً أو من المتصلات والحمليات أو من

المنفصلات والحمليات والشيخ لما اقتصر في هذا الكتاب على إيراد البعض مما هو قريب من الطبع لم يورد المؤلفة من المنفصلات ولا من المتصــلات والمنفصــلات لأن جميعها بعيــدة عن الطبع وابتــدأ بالمؤلفة من المتصـلات فنقـول قبل الشـروع في ذلـك: المتصـلات كما قلنا إما لزومية وإما اتفاقية واللزومية إما في نفس الأمر وبحسب الطبع وإما بحسب اللفظ والوضع والأول كقولنا إن كـــانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني كقولنا إن كـان الإثنـان فـرداً فهو عــدد فـإن هـذه القضـية ليست بحقة من حيث اشـتمالها على وضع كـــاذب وهي حقة من حيث لـــزوم اللفظ بحسب ذلك الوضع والتناقض فيها إنما يكون بحسب الاختلاف في الكم والكيف كما في الحمليات وبحسب اعتبار أحوالها في اللزوم والاتفاق فالاستصحابية الشاملة للزوم الصادق المقدم والاتفـاق تتنـاقض إذا تحـالفت فيهما وذلك لأن الكلية الموجبة منها تفيد الدائمة والكلية الســـــالبة تفيد عدم المصاحبة على الـدوام والجزئية تفيد المصـاحبة أو عـدمها في وقت من الأوقــــات وتصـــــدق مع الكلية الموافقة لها في الكيف فالاستصـــحابية الجزئية الإيجابية تصـــدق مع المصـــاحبتين الدائمة واللادائمة وهي مناقضة للســـــلبية الكلية والاستصـــــحابية الجزئية الســـالبة تصـــدق مع المصـــاحبتين الـــدائم واللادائم وهي مناقضة للإيجابية الكلية وأما اللزومية فيناقضها الاحتمالية المخالفة الشـاملة للزوم المخالف وإمكان الطرفين لأن اللـزوم هيهنا يشـبه الضـرورة في الحمليات والاحتمال يشبه الإمكـان الأعم وهي سـالبة اللـزوم لا لازمة الســلب وتســمى بالســالبة اللزومية وأما الاتفاقية المحضة فيناقضـــها ما يكـــون حينئذ إما اللزومية الموافقة أو الاستصـــحابية المخالفة على الوجه المذكور فيما مر وهي سالبة الاتفـاق ويســمى بالســـــالبة الاتفاقية وأما العكس فيها فاللزومية الســـــالبة الكلية تنعكس كنفسها على قيـاس للضـروريات لأنه لو جـاز اسـتلزام تاليه لمقدمة في حـــال يمتنع انفكـــاك مقدمه عن تاليه في تلك الحـــال وانهدام حكم الأصل والاتفاقية السـالبة الكلية لا تنعكس إذا اشـترط فيه صدق المقدم كما في الموجبة وذلك

الصفحة : 168

لأنا نقول ليس البتة إذا كان البياض مفرقاً للبصر فالأضداد مجتمعة ولا يمكن أن يقال ليس البتة إذا كانت الأضداد مجتمعة فالبياض كـذا لأن وضع المقـــدم يمتنع وينعكس إذا لم يشـــترط ذلك فيه ويقـــاس الاستصــــــحابية عليها وأما الموجبـــــــات فجميعها ينعكس جزئية

استصحابية وإلا لصدقت الكلية السالبة وتنعكس كنفسها على الوجه المذكور فيكون العكس إما مضاداً أو مناقضاً للأصل فيلـزم الخلف والسـوالب الجزئية لا تنعكس لأنا نقـول قد لا يكـون إذا كـان زيد يحرك يده فهو كاتب ولا يمكن أن يقال قد لا يمكن أن يكون إذا كان زيد كاتباً فهو يحـرك يـده وأما المنفصـلات فقد تتنـاقض بشـرط الاختلاف في الكيف والكم وارتفاع العناد في نقايضها أي عنـاد كـان ولا مدخل للعكس فيها لأن أجزاءها ربما تكون أكثر من اثـنين ولأنها لا تتمائز بالطبع فهذا ما أردنا تقديمه وهو بيـان ما أشـار إليه الشـيخ في النهج الثـالث بقوله ويجب عليك أن تجـري أمر المتصل والمنفصل في الحصر والإهمال والتناقض والعكس مجرى الحمليات ونرجع إلى الشرح ونقول: إن المتصلات قد يتألف منها أشـكال ثلثة كأشكال الحمليات ويشترك في تـالي أو مقـدم ويفـترق في تـال أو مقـدم كما كـانت في الحمليـات يشـترك في موضـوع أو محمـول ويفترق في موضوع أو محمول والأحكام تلك الأحكام مثـال الشـكل الأول كلما كان - ا - ب - فج - د - وكلما كان - ج - د - فه - ز - ينتج كلما كان - ا - ب - فه ز - ومثال الشكل الثـاني كلما كـان - ا - ب - فج - د وليس البتة إذا كـان - ه - ز - فج - د - ينتج فليس البتة إذا كـان - ا - ب - فه - ز - وبين إما بـالعكس أو بـالخلف على ما تقـدم وبين الضرب الأخير منه بالافتراض وهو أن يعين الحال الـذي يكـون فيها - ا - ب - وليس - ج - د - وليكن هو عنـدما يكـون - ح - ط - فيحصل منه قضيتان إحديهما ليس البتة إذا كـان - ح - ط - فج - د - والثانية قد يكـون إذا كـان - ا - ب - فح - ط - ويؤلف القياسـات المـذكورات منهما على حسـاب ما مر ومثـال الشـكل الثـالث كلما كـان - ج - د - فا - ب - وكلما كـان - ج - د - فه - ز - فقد يكـون إذا كان - ا - ب - فه - ز - والبيان بالعكس والخلف والافتراض شبيه ما تقدم وغـير اللزوميـات قلما يقع في التـأليف لأنها لا تفيد في الأكـثر بـالاقتران علمـاً مكتسـباً واللزوميـات اللفظية لا تسـتعمل إلا في الإلزامات الجدلية أو الخلف كما يقال على من زعم أن الإثنين فـرد كلما كان الإثنـان فـرداً فهو عـدد وكلما كـان الإثنـان عـدداً فهو زوج وكلما كان الإثنان فرداً فهو زوج فإنها لا

تفيد سوى الإلزام أو النقض واعترض على القول بإنتاج هذا الصنف بجواز عدم اجتماع مقدم الصغرى وملازمة الكبرى على تقـدير واحد كما في المثال وأجيب عنه بأن اجتماعهما على الصدق ليس بشرط

في انعقاد القياس من المتصلات قوله: وقد يقع الشـركة بين حملية ومنفصـــلة مثل قولك الإثنـــان عـــدد وكل عـــدد إما زوج وإما فـــرد واسـتخراج الأحكـام في هـذا مما سـلف سـهل وكـذلك قد يشـترك منفصلة مع حمليـات مثل قولك في هـذا المعـنى وليكن - ا - إما أن يكون - ب - وإما أن يكون - ج - وإما أن يكـون - د - وكل - ب - و - ج - و - د - فهو - ه - فكل - ا - هو - ه - واستخراج الأحكام في هذا أيضاً مما سلف سهل هذا التـأليف إن لم يكن الشـركة فيه للحملية مع جميع أجزاء المنفصلة فلا يكون قريباً من الطبع وإذا كـان كـذلك فالحملية قد تقع صـغرى وقد تقع كـبرى والأول إن كـان على هيئة الشـكل الأول فينبغي أن يكـون الحملية موجبة والمنفصـلة موجبة كلية غـير مانعة الجمع أو سـالبة كلية الأجـزاء ويكـون المنتج أربعة ضروب مثال الأول كل - ا - ب - ودائماً كل - ب - إما - ج - وإما - د - ينتج منفصـلة كلية موجبة الأجـزاء وهي دائمـاً كل - ا - إما - ج - وإما - د - ومثال الثاني - ا - ب - ولا شـيء من - ب - إما - ج - وإما - د - ينتج منفصلة كلية سالبة الأجـزاء كليتها وعليه يقـاس الضـربان الباقيـان وإن كـان على هيئة الشـكل الثـاني فينبغي أن يكـون المنفصـلة كلية موجبة أجزائها كلية مخالفة الكيف للصـغرى وينتج منفصلة موجبة سالبة الأجزاء كقولنا في الضرب الأول كل - ج - ب - ودائمـاً إما لا شـيء من - ا - ب - وإما لا شـيء من - د - ب - فـدائماً إما لا شـيء من - ج - ا - وإما لا شـيء من - د - والضـرب الثاني لا شيء من - ج - ب - ودائماً إما كل - ا - ب - وإما كل - د - ب - فـدائماً إما لا شـيء من - ج - ا - وإما لا شـيء من - ج - د - وعلى هـذا القيـاس وإما على هيئة الشـكل الثـالث فعلى قياسـهما كقولنا كل - ا - ب - ودائمـاً كل - ا - إما - ج - وإما - د - فينتج بعض - ب - إما - ج - وإما - د - وأما إذا كـانت الحملية كـبرى ينبغي أن يكون عددها عدد أجزاء الانفصال وحينئذ إما أن تكـون مشـتركة في المحمول أو لا تكون فإن كانت وكانت أجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع فهي تنتج في الشكلين الأولين حملية ويكون

التأليف في قوة التأليف من الحمليـات وينعقد على هيئة الأشـكال الثلاثة مثال الضرب الأول من الشـكل الأول كل - ا - إما - ب - وإما - ج - وكل - ب - وكل - ج - د - فكل - ا - د - ومثال الضرب الثـاني كل - ا - إما - ب - وإما - ج - ولا شـيء من - ب - ولا من - ج - د - فلا شيء من - ا - د - وهذا هو الاسـتقراء التـام المسـمى بالقيـاس

المقسم ومثال الضرب الأول من الشكل الثـاني كل - ا - إما - ب - وإما - ج - ولا شـــيء من - د - ب - و - ج - فلا شـــيء من - ا - د - والشـــكل الثـــالث بعيد عن الطبع لا ينتج مثل ذلك وأما إن لم يكن الحمليـات مشـتركة في المحمـول فقد تنتج منفصـلة غـير حقيقية كقولنا دائماً كل - ا - إما - ب - وإما - ج - وكل - ب - د - وكل - ج - ه - فدائماً - ا - إما - د - وإما - ه - وبيان هذا المبـاحث بالاستقصـاء يسـتدعي كلامـاً أبسط قولـه: وقد يقـترن الشـرطية المتصـلة مع الحملية وأقـــرب ما يكـــون من ذلك إلى الطبع أن يكـــون الحملية تشـارك تـالي المتصـلة الموجبة على أحد أنحـاء شـركة الحمليـات فيكـــون النتيجة متصـــلة مقـــدمها ذلك المقـــدم بعينه وتاليها نتيجة التأليف من المثال الذي كان مقترناً بالحملية مثاله أنه إن كـان - ا - ب - فكل - ج - د - وكل - د - ه - يلـــزم منه أنه إن كـــان - ا - ب - فكل - ج - ه - وعليك أن تعد سائر الأقسـام مما علمته الحملية في هذه الاقترانات إما أن تقع صغرى أو كبرى وعلى التقديرين تشـارك المتصلة إما في مقـدمتها أو تاليها فهـذه اقترانـات أربعة اثنـان منها قريبان من الطبع الأول ما أورده الشيخ وهو أن يكون الحملية كبرى ومشـــاركتها للمتصـــلة في التـــالي والمتصـــلة موجبة وتنتج متصـــلة مقـدمها ذلك المقـدم بعينه وتاليها النتيجة الـتي تكـون من اقـتران التـالي لو فـرض منفـرداً بالحملية مثـال الضـرب الأول من الشـكل الأول إن كان - ا - ب - فكل - ج - د - وكل - د - ه - فـإن كـان - ا - ب - فكل - ج - ه - ومثال الضرب الأول من الشكل الثـاني إن كـان - ا - ب - فكل - ج - د - ولا شـيء من - ه - د - فـإن كـان - ا - ب - فلا شـيء من - ج - ه - وعلى هـذا القيـاس وإنما أورد الشـيخ هـذا الاقتران لأن قياس الخلف ينحل إليه ما سيأتي والاقـتران الثـاني أن يكون الحملية صغرى والاشتراك أيضـاً في التـالي والمتصـلة موجبة كقولنا كل - ج - ب - وإن كان - ه - ز - فكل - ب - ا - ينتج إن كـان - ه - ز - فكل - ج - ا – وباقي

الصفحة : 171

الاقترانات بعيد عن الطبع مسألة قوله: وقد يقع مثل هـذا التـأليف بين متصـلتين تشـارك إحـديهما تـالي الأخـرى إذا كـان ذلك التـالي متصــلاً أيضــاً ويكــون قياسه هــذا القيــاس وأما تتميم القــول في الاقترانيـات الشـرطية فلا يليق التأليفـات المـذكورة قد كـانت من الشرطيات المؤلفة من الحمليات أما الشرطيات المؤلفة من سـاير القضـايا فقد يتقـارن بحسب التـأليف وهـذا النـوع الـذي أشـار إليه

الشيخ من ذلك القبيل وهو يكـون من اقـتران متصـلتين أولاهما هي الصغرى مؤلفة من قضيتين إحـديهما وهي التـالي متصـلة والقضـية الأخرى وهي الكبرى متصلة من حمليتين وينتجان متصـلة كالصـغرى مثاله إن كان - ا - ب - فكلما كان - ج - د - فه - ز - وكلما كـان ه - ز - فج - ط - وإن كـــان - ا - ب - فكلما كـــان - ج - د - فج - ط - وهـذا الاقـتران أيضاً يقع على أربعة أنـواع كالـذي يشـابهه مما مر ويكـون على قياسه وإنما أورد الشـيخ هـذا الصـنف لأن الخلف في المتصلات الـذي يـبين به الاقترانـات المتصـلة إنما تنحل إليه إشـارة إلى قيـاس المسـاواة إنه ربما عـرف من أحكـام المقـدمات أشـياء يسقط ويبنى القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قـولهم - ج - مساو - لب - و - ب - مساو - لا - فج - مساو - لا - فقد أسقط عنه مسـاوي المسـاوي مسـاو وعـدل بالقيـاس عن وجهه من وجـوب الشركة في جميع الأوسط إلى وقوع الشركة في بعضه هـذا قيـاس له أشـــباه كثـــيره كما يشـــتمل على المماثلة والمشـــابهة وغيرهما وكقولنا الإنســـان من النطفة والنطفة من العناصر فالإنســـان من العناصر وكـذلك الشـــيء في الشـــيء في الشـــيء والشـــيء على الشـــيء على الشـــيء وما يجـــري مجراها وهي عسر الانحلال إلى الحدود المرتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة هذا قياس له أشـباه كثـــيرة كما يشـــتمل على المماثلة والمشـــابهة وغيرهما وكقولنا الإنســـان من النطفة والنطفة من العناصر فالإنســـان من العناصر وكـــذلك الشـــيء في الشـــيء والشـــيء على الشـــيء وما يجـــري مجريهما وهو عسر الانحلال إلى الحدود المرتبة في القيــاس المنتج لهذه النتيجة وذلك لأن الجـزء من محمـول الصـغرى جعل موضـوعاً في الكـــبرى فالأوسط ليس بمشـــترك فهو معـــدول عن وجهه إلى وقوع الشـركة في بعض الأوسط ولـذلك اسـتحق لأن يسـمى باسم ويجعل

تحليله فانوناً يرجع إليه في أمثاله وهو يمكن أن يعد في القياسات المفردة ويمكن أن يعد في المركبة وبيانه أن قولنا - ا - مساو - لب - قضـية موضـوعها - ا - ومحمولها مسـاو لب ولما كـان مسـاو لج محمـولاً على - ب - في القضـية الأخـرى أمكن أن يقـام مقامه كما ذكرناه في النهج السـابع وحينئذ يصـير قولنا مسـاو لمسـاو لج بـدلاً عن قولنا مســاو لب وفي حكمه فــإن جعلنا وقوعهما في القضــية كاسمين مـترادفين كـان قولنا - ا - مسـاو لب وقولنا - ا - مسـاو لج

في القوة قضية واحدة ونضيف إلى الثانية التي هي في قـوة الأولى قولنا مساوي المساوي لج مساو لج فينتج أن - ا - مساو لج ويكـون هذا القياس بهذا الاعتبـار مفـرداً وأما إن جعلناهما اسـمين متبـائنين أحدهما محمول على الآخر حتى لا يكون القضـيتان المـذكورتان في القوة قضية واحـدة فالمتـألف من قولنا - ا - مسـاو لب والمسـاوي لب مساو لمسـاو لج لأن - ب - مسـاو لج ينتج - فا - مسـاو لمسـاو لج ثم نضيف إليها الكبرى المذكورة وهي قولنا مساوي المساوي لج مساو لج ينتج - فا - مساو لج وبهذا الاعتبار يكون هذا القياس مركباً من القياسين فإذن كان قولنا - ا - مساو لب على التقدير الأول في قـوة صـغرى القيـاس وعلى التقـدير الثـاني صـغرى القيـاس الأول بعينها وقولنا و - ب - مساو لج ليس بجزء القياس بل هو بيـان حكم ما للب الـذي هو جـزء من أحد حـدود القيـاس وبه يتم القيـاس وبالجملة فقولنا ومساوي المسـاوي مسـاو هو كـبرى محذوفة وإنما أورده الشـيخ قبل الأقيسة الاسـتثنائية ليعلم أنه غـير متعلق بها بسـيطة كـانت أو مركبة فإنه إما مفـرد اقـتراني أو مـركب من اقترانـيين وتحليل القيـاس وتركيبه من توابع القيـاس إشـارة إلى القياسات الشـرطية الاسـتثنائية لما كـانت الاسـتثنائية هي ما يكـون أحد طرفي النتيجة مذكوراً فيها ولم يجز أن يكـون مقدمة بعينها ولا محالة يكـون جـزءاً من مقدمة والمقدمة الـتي يكـون جزؤها قضـية فهي شرطية فيكون إحـدى مقـدمتي هـذا القيـاس شـرطية ويكـون الأخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الـذي منه النتيجة أو رفعه مجـرداً عن الشـرط فيكـون هي الجـزء الآخر وهي قضـية أخـرى مقرونة بـأداة الاسـتثناء متكـررة تـارة حـال كونها جـزءاً من الشرطية وتـارة حـال كونها مسـتثناة وهي بمنزلة الأوسط المتكـرر في الاقترانيات لأن الباقي بعد حذفه هو الـذي منه النتيجة فالقيـاس الاسـتثنائي مـركب من شـرطية واسـتثناء مسـألة قولـه: القياسـات الاستثنائية

الصفحة : 173

القياسـات الاسـتثنائية إما أن يوضع فيها تصـلة ويسـتثنى إما عين مقدمها فينتج عين التالي مثل أن تقول إنه إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية لكن الشمس طالعة فالكواكب خفية أو نقيض تاليها فينتج نقيض المقـدم مثل أن تقـول ولكن الكـواكب ليست بخفية فينتج فالشـمس ليست بطالعة ولا ينتج غـير ذلك أقـول: المتصـلة التي تقع في الاستثنائية لا تكون لزومية والتي وضعها الشـيخ موجبة

وهي تنتج باســتثناء عين مقــدمها عين تاليها وباســتثناء نقيض تاليها نقيض مقــدمها لأن وضع الملــزوم يــوجب وضع اللازم ورفع اللازم يوجب رفع الملزوم ولا تنتج غير ذلك أي لا باســتثناء عين التـالي ولا باسـتثناء نقيض المقـدم وذلك لأن التـالي يحتمل أن يكـون أعم من المقدم فلا يلزم من وضعه أو رفع ما هو أخص منه شـيء والسـالبة كقولنا ليس البتة إن كان زيد يكتب فيـده سـاكن ينتج باسـتثناء عين كل جزء نقيض الآخر كقولنا لكنه يكتب فيده ليست بساكنة لكن يده ساكنة فهو لا يكتب ولا ينتج باستثناء النقيض شيئاً وذلك لكـون هـذه المتصـلة في قـوة قولنا كلما كـان زيد يكتب فليست يــده بسـاكنة والشـــيخ قد اقتصر بالموجبة لأن الســـالبة ترجع في الحقيقة إلى الموجبة مسألة قولـه: أو يوضع فيها منفصـلة حقيقية ويسـتثنى عين ما يتفق منها فينتج نقيض ما سواها مثل أن هـذا العـدد إما تـام وإما نـاقص وإما زائد لكنه تـام فينتج نقيض ما بقي أو يسـتثني نقيض ما يتفق منها فينتج عين ما بقي واحداً كان أو كثيراً مثل أنه ليس بتــام فهو إما زائد أو ناقص حتى يسـتوفي الاسـتثناءات فيبقى قسم واحد أو يوضع فيها منفصـلة غـير حقيقية فإما أن يكـون مانعة الخلو فقط فلا ينتج إلا استثناء النقيض لعين الآخر مثل قولهم إما أن يكـون هـذا في المـاء وإما أن لا يغـرق لكنه غـرق فهو في المـاء لكنه ليس في الماء فهو لم يغرق ومثل قولهم إما أن لا يكون هـذا حيوانـاً وإما أن لا يكون نباتاً لكنه حيـوان فليس بنبـات أو لكنه نبـات فليس بحيـوان وإما أن يكــون منفصــلة من الجنس الــذي الفــرض فيه منع الجمع فقط ويجــوز أن يرتفع الأجــزاء معــاً وقــوم يســمونها الغــير التامة الانفصال أو العناد فحينئذ إنما ينتج فيها استثناء العين فيكون النتيجة نقيض البـاقي أقـول: المنفصـلة الحقيقية تنتج بعين كل جـزء نقيض البـــاقي لكونها مانعة الجمع وبنقيض كل جـــزء عين البـــاقي لكونها مانعة الخلو ونتيجة ذات الجـزئين تكـون حملية ونتيجة ذات الأجـزاء الكثيرة إذا حصلت باستثناء نقيض جزء واحد فهي تكون منفصلة من أعيان الباقية من الأجزاء وإذا

الصفحة : 174

حصـلت باسـتثناء عين جـزء واحد فهي إما أن تكـون منفصــلة من نقـائض الباقية أو حمليـات بعـددها يشـتمل كل واحد منها على رفع جــزء واحد منها والمنفصــلة الغــير الحقيقية إن كــانت مانعة الجمع فقط فهي تنتج بـــالعين دون النقيض وإن كـــانت مانعة الخلو فقط فهي تنتج بـــالنقيض دون العين وجميع ذلك ظــاهر مما مــرّ وهــذه

القياسـات كاملة غنية عن البيـان والمنفصـلة السـالبة لا تنتج أصـلاً لاحتمال اشتمالها على أجزاء غير متناسبة إشارة إلى قيـاس الخلف قيـاس الخلف قيـاس مـركب من قياسـين أحـدهما اقـتراني والآخر اســتثنائي مثاله قولنا إن لم يكن قولنا ليس كل - ج - ب - صـــادقاً فقولنا كل - ج - ب - صادق وكل - ب - د - على أنها مقدمة صـادقة بيّنة لا شك فيها أو تـــبينت بقيـــاس فينتج منه إن لم يكن قولنا ليس كل - ج - ب - صـادقاً فكل - ج - د - ثم تأخذ هـذه النتيجة وتسـتثنى نقيض المحال وهو تاليها فنقول لكن ليس كل - ج - د - فينتج نقيض المقـدم وهو أنه ليس قولنا كل - ج - ب - أقـول: المعلم الأول أورد قيـاس الخلف في القياسـات الشـرطية ولم يوجد في التعليم الأول شرطية غير الاستثنائية ولذلك سـماها عامة المنطقـيين بالقياسـات الشرطية على الإطلاق وظن الشيخ أن الاقترانات الشـرطية كـانت مذكورة في كتـاب مفـرد لم ينقل إلى لغتنا احتمـالٌ مجـرّد اقتضـاه حسن ظنه بـالمعلم الأول ولما أراد المتـأخرون تحليل هـذا القيـاس ورده إلى الأقيسة المــــذكورة عسر ذلك عليهم فــــاختلفوا فيه كل الاختلاف وما استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من قياسين أحدهما اقتراني شرطي والآخر استثنائي من متصـلة أما الاقـتراني فمـركب من متصلة وحملية تشاركها في مقدم تاليها ويكون مقـدم المتصـلة هو فـــرض المطلـــوب غـــير حق وتاليها ما يلـــزم من ذلك وهو وضع نقيض المطلـــوب على أنه حق والحملية هي مقدمة غـــير متنازعة تقـترن بنقيض المطلـوب على هيئة منتجة فينتجـان متصـلة مقـدمها المقدم المذكور وتاليها نتيجة الاقـتران المـذكور وهي مناقضة لحكم يتفق عليه وأما الاستثنائي فهو من المتصلة التي هي نتيجة القيـاس الأول ويستثنى فيه نقيض تاليها الذي كذبه الحكم المتفق عليه لينتج نقيض مقدمتها الـذي هو فـرض المطلـوب غـير حق فيكـون النتيجة كـون المطلـوب حقـاً وظـاهر أنه يحتـاج الى مقـدمتين مسـلمتين إحـديهما ما جعلت كـبرى الاقـتراني والثانية هو الحكم المتفق عليه فقياس الخلف يتـألف من نقيض المطلـوب ومن هـاتين المقـدمتين وألفاظ الكتاب ظاهرة والمطلوب في المثال المورد فيه ليس

كل - ج - ب - ونقيضه كل - ج - ب - والمقدمة الأولى كل - ب - د - والثانية أعــــني الحكم المتفق عليه ليس كل - ج - د - وقوله في النتيجة الأخيرة وليس قولنا ليس كل - ج - ب - صادقاً بل هو صادق أي ليس لم يكن قولنا ليس كل - ج - ب - الذي وضعناه أولاً صادقاً

بل قولنا ليس كل - ج - ب - الذي ادّعيناه صادقاً صـادق وهـذا وجه صحيح لا شبهة فيه إلا أن رأي بعض المتأخرين لم يستقر عليه وذلك أما أولاً فلأن المعلم الأول عدّ هـذا القيـاس في الاسـتثنائيات وهـذا التحليل يقتضي كونه مركبـاً من الاقـتراني والاسـتثنائي فكيف يعـدّ فيها ما ليس منها وثانيـاً أن الاقترانيـات الشـرطية لم تكن مـذكورة في الكتـاب فكيف ذكر المـركب من غـير ذكر أجزائه ثم إن الشـيخ أفضل الـدين محمد ابن حسن المـرقى المعـروف بالقاشي - رحمه الله - ذهب إلى أن هـذا القيـاس هو قيـاس اسـتثنائي من متصـلة مقدمها نقيض المطلوب ويحتاج في بيـان لـزوم تاليها لمقـدمها إلى حملية مســـلمة مثلاً المطلـــوب هو ليس كل - ج - ب - والحملية المســـلمة هي كل - ب - د - ومقـــدم المتصـــلة هو كل - ج - ب - فنقول لما كان كل - ب - د - فإن كان كل - ج - ب - فكل - ج - د - وذلك لكون هذا المقدم مع الحملية المتسلمة منتجاً لهـذا التـالي ثم يســـتثنى نقيض التـــالي بقولنا ولكن ليس كل - ج - د - فينتج فليس كل - ج - ب - فهـــــذا وجه تحليله والحاصل أن الخلف هو إثبـــــات المطلوب بإبطـال لازم نقيضه المسـتلزم لإبطـال نقيضه المسـتلزم لإثباته وربما لا يحتاج فيه إلى تأليف قياس لبيان التالي مثلاً إذا كـان المطلـوب لا شـيء من - ج - ب - بـالإطلاق العـام وكـانت المقدمة المسلمة هي كل - ب - ا - لا دائماً بل مادام - ب - بـالإطلاق العـام وكانت المقدمة المسلمة هي كل - ب - ا - لا دائماً بل مادام - ب - فقلنا لو لم يكن المطلوب حقاً لكـان نقيضه بعض - ج - دائمـاً لكنه مما يناقض المقدمة المذكورة بالقوة فهي ليست بحقة فـالمطلوب حق والخلف اسم للشيء الرديء والمحال ولذلك سمي القيـاس به وهذا التفسير أشبه مما يقال إنه سـمي به لأنه يـأتي المطلـوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وهذا قد ذكره الشيخ في مواضع أخر وهو يقابل المســتقيم فالقيـــاس المســـتقيم يتوجه إلى إثبـــات المطلوب الأول بوجهه ويتـألف مما يناسب المطلـوب ويشـترط فيه تسـليم المقـدمات أو ما يجـري مجـرى التسـليم والمطلـوب فيه لا يكون موضـوعاً أولاً والخلف لا يتوجه إلى إثبـات المطلـوب أولاً بل إلى إبطـال نقيضه ويشـتمل على ما ينـاقض المطلـوب ولا يشـترط فيه التسليم بل يكون المقدمات بحيث لو سلّمت أنتجت ويكون

الصفحة : 176

المطلوب فيها موضوعاً أولاً ومنه ينتقل إلى نقيضه وعكس القياس يشـــبه الخلف لأنه أيضـــاً ينعقد من اقـــتران ما يقابل نتيجة قيـــاس

بإحدى مقدمتيه لينتج ما يقابل المقدمة الأخـرى ويفارقه الخلف بأنه لا يشـترط فيه أن يكـون بعقب قيـاس ولا أن ينتج ما يقابل مقدمة قياس بل يمكن أن يبتدأ به ويكفي فيه إنتاج ما هو ظاهر الفساد ولا يســتعمل فيه إلا المقابل بالمناقضة ويســتعمل في العكس مقابلة التضــاد أيضـاً والعكس لا يقع في العلــوم إلا عند ردّ الخلف إلى المسـتقيم والخلف في المطـالب الـتي لم يتعين بعد لا يفيد تعـيين المطلوب لأنه مبني على نقيض المطلوب وذلك يقتضي تعيّنه وربما يتفق في هذا الموضع أن يوضع بـدل المطلـوب غـيره مما يظن أنه هو ويبنى الخلف عليه فـإن تم دل على أن ذل كالشـيء الـذي وضع صـادق ولم يـدل على أنه هو المطلـوب نفسه أو شـيء من لوازمه المنعكسة أو غير المنعكسة كما مر في إثبات جهات العكس ونتـايج القياسات المختلطة وهذا هو منشأ الشكوك التي تـورد على قيـاس الخلف وهو العلة في كــون الخلف صــالحاً لإثبــات ما هو أعم من المطلوب إذا كان المطلـوب حقـاً وذلك مما لا يقـدح فيه إذا عـرف الحـال مسـألة قولـه: وأما أن القيـاس المسـتقيم وأما أن القيـاس المســـتقيم الحملي كيف يرجع إلى الخلف والخلف كيف يرجع إليه فهو بحث آخر ملاحظ الحـــال مما ينعقد بين التـــالي وبين الحملية ولســـنا نحتـــاج إليه الآن ومـــداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة وتقريبه مع المقدمة الصادقة الـتي لا شك فيها فينتج نقيض المقـدم المحــال على أما رد المســتقيم الحملي إلى الخلف فهو كما مضى في بيان نتائج القياسات الغـير البيّنة من الشـكلين الآخـرين ويكـون بإضافة نقيض النتيجة المطلـوب إثباتها إلى إحـدى المقـدمتين ولكن هي المشــتملة على هيئة أحد الشــكلين الأخـــيرين لينتج ما يقابل المقدمة الأخـــرى ولتكن هي المتفقة عليها فيكـــون النتيجة محالة وبيّن أن ذلك الإنتــاج ليس للمقدمة المســلمة الحقة ولا للتــأليف المنتج بالـــــذات فهو إذن من وضع نقيض النتيجة فوضـــــعه باطل فالنتيجة حقة وأما رد الخلف إلى المســـتقيم فعلى خلاف ذلك وهو أن يضاف نقيض النتيجة المحالة إلى المقدمة الصادقة أعني القضية المتفق عليها أي القضـية المسـلمة لينتج المطلـوب على هيئة أحد الأشكال مثال النتيجة المحالة كانت في المثال المتقـدم كل - ج - د - وقد حصـلت من إضـافة نقيض المطلـوب وهو كل - ج - ب - إلى القضـية المسـلمة وهي كل - ب - د - على هيئة الضـرب الأول من الشكل

الأول ونقيض المحالة ليس كل - ج - د - فـإذا أضـيف إلى المقدمة المسلمة الصادقة الأولى وهي كل - ب - د - أنتج من الضرب الرابع من الشـكل الثـاني على الاسـتقامة ليس كل - ج - ب - وهو الـذي كـان المطلـوب من الخلف ولما كـانت النتيجة المخالفة هي تـالي المتصـلة في الخلف فـرد الخلف إلى المسـتقيم يلاحظ الحـال مما ينعقد بين التـالي المـذكور في أول القياسـين اللـذين حللنا الخلف إليهما وبين الحملية المسلمة قوله: ولسنا نحتـاج إليه الآن أي لسـنا نحتـاج في معرفة الخلف إلى معرفة كيفية ارتـداد المسـتقيم إليه وارتـداده إلى المسـتقيم واعلم أن المطلـوب إذا كـان موجبـاً كليـاً فـالخلف لا ينعد إلا على هيئة قيـاس يكـون إحـدى مقدمتيه سـالبة جزئية وهو رابع الثاني وخامس الثالثة وإذا كان سالباً كليـاً فلا ينعقد إلا على هيئة قيـاس يكـون إحـدى مقدمتيه موجبة جزئية وهو ثـالث الأول ورابعه وثالث الثاني وثلاثة ضروب من الثـالث وعليه فقس إذا كان المطلوب جزئياً وأما رد الخلف إلى المستقيم فإن كـان الخلف على هيئة الشـكل الأول ووقع نقيض المطلـوب في صـغرى الخلف فقياس الرد يكون على هيئة الشـكل الثـاني وإلا فعلى هيئة الشـكل الثـــالث ويقع نقيض النتيجة المحالة في مثل تلك المقدمة أيضـــاً صـغرى كـانت أو كـبرى وإن كـان الخلف على هيئة الشـكل الثـاني ووقع نقيض المطلوب في الصغرى فـالرد يكـون على هيئة الشـكل الأول وإلا فعلى هيئة الشكل الثالث ويقع نقيض النتيجة المحالة أبداً في الصغرى وإن كان الخلف على هيئة الشـكل الثـالث ووقع نقيض المطلـوب في الصـغرى فـالرد على هيئة الشـكل الثـاني وإلا فعلى هيئة الشـــكل الأول ويقع نقيض النتيجة المحالة أبـــداً في الكـــبرى ويتبين جميع ذلك بالامتحان

الصفحة : 178

النهج التاسع وفيه بيـان قليل للعلـوم البرهانية القياسـات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها فإن كانت ضرورية يستنتج منها الضـــروري على نحو ضــــرورتها أو ممكنة يســـتنتج منها الممكن والجدلية مؤلفة من المشهورات والتقريريات كـانت واجبة أو ممكنة والخطابية مؤلفة من المظنونات والمقبولات التي ليست بمشـهورة وما يشـبههما كيف كـانت ولو كـانت ممتنعة والشـعرية مؤلفة من المقـدمات المخيلة من حيث يعتـبر تخيلها كـانت صـادقة أو كاذبة وبالجملة مؤلفة من المقدمات من حيث لها هيئة وتـأليف ليسـتقبلها النفس بما فيها من المحاكـــاة بل ومن الصـــدق فلا مـــانع من ذلك

ويروّجه الــــوزن ولا يلتفت إلى ما يقــــال من أن البرهانية واجبة والجدلية ممكنة أكثرية والخطابية ممكنة مســـاوية لا ميل فيها ولا نــدرة والشـعرية كاذبة ممتنعة فليس الاعتبـار بـذلك ولا أشـار إليه صـــاحب المنطق وأما السوفســـطائية فإنها هي الـــتي يســـتعمل المشـبهة وتشـاركها في ذلك الممتحنة المجرّبة على سـبيل التغليط فــإن كــان التشــبيه بالواجبــات ونحو اســتعمالها يســمى صــاحبها سوفسطائياً وإن كان بالمشهورات يسمى صـاحبها مشـاغباً مماريـاً والمشاغب بـإزاء الجـدلي والسوفسـطائي بـإزاء الحكيم أقـول: لما فرغ عن بيان الأحوال الصورية للقياسات وما يشبهها شرع في بيان أحوالها المادية وهي تنقسم بحسـبها إلى خمسة أصـناف وذلك لأنها إما أن تفيد تصــديقاً وإما تــأثيراً غــيره أعــني التخييل والتعجب وما يفيد تصديقاً فيفيد إما تصديقاً جازمـاً أو غـير جـازم والجـازم إما أن يعتبر فيه كونه حقـاً أو لا يعتـبر وما يعتـبر فيه ذلك يكـون حقـاً أو لا يكون فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان والتصـديق الجـازم غير الحق هو السفسطة وللتصديق الجـازم الـذي لا يعتـبر فيه كونه حقاً أو غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف به هو الجـدل إن كـان ذلك وإلا فهو الشـــغب وهو مع السفســـطة تحت صـــنف واحد هو المغالطة وللتصديق الغـالب غـير الجـازم هو الخطابة وللتخييل دون التصـديق هو الشـعر أما القياسـات البرهانية فهي القضـايا الـواجب قبولها وهي التي يكون التصديق بها ضرورياً سواء كانت في أنفسها ضرورية أو ممكنة فإن كونها ضرورية القبول غير كونها ضرورية في أنفسها فإن كانت ضرورية في أنفسها كانت نتائجها ضرورية بحسب الأمـرين جميعـاً وإن كـانت ممكنة في أنفسـها كـانت نتائجها ممكنة في أنفسها ضرورية القبول وبالجملة فالقياسات البرهانية

يقينية مادة وصورة وغايتها أن ينتج اليقينيات وأما القياسات الجدلية فهي المؤلفة من المشــهورات ومن صــنف واحد من التقريريــات وهي المســلمة من المخـاطبين والجـدلي إما مجيب يحفظ رأيـاً ما ويســمي ذلك الــرأي وضــعاً وغاية ســعيه أن لا يُلــزم وإما ســائل معترض يهدم وضعاً ما وغاية سعيه أن يلزم فــالمجيب يؤلف أقيسة إن قاس من المشـهورات المطلقة أو المحـدودة حقـاً كـان أو غـير حق فالسائل يؤلفها مما يتسلمه من المجيب مشـهوراً كـان أو غـير مشهور وكما أن مواد الجدل مسلمات ومتسلمات فصورها أيضـاً ما ينتج بحسب التسليم والتسلّم قياساً كان أو استقراء ولما كــان غاية

الجـدل هي الإلـزام ورفعه لا اليقين جـاز وقـوع الأصـناف الثلاثة من القضايا أعني الواجب والممكن والممتنع في موادها وأما القياسـات الخطابية فهي المؤلفة من المظنونـات والمقبـولات والمشـهورات في بـادئ الـرأي الـتي تشـبه المشـهورات الحقيقية حقة كـانت أو باطلة ويشـــــــترك الجميع في كونها مقنعة وكما أن موادها هي ما يصدق بها بحسب الظن الغالب فصورها أيضـاً ما ينتج بحسب الظن الغالب سواء كان قياساً أو اسـتقراء أو تمـثيلاً ومن القيـاس منتجـاً كان أو عقيمـاً كـالموجبتين في الشـكل الثـاني بشـرط أن يظن أنها منتجة فهي مقنعة بحسب المـــواد والصـــور وغايتها الإقنـــاع وأما القياسـات الشـعرية فهي المؤلفة من المقـدمات المخيلة من حيث هي مخيلة سواء كان مصدقاً بها أو لم يكن وسواء كانت صادقة في نفس الأمر أو لم يكن وهي الـتي لها هيئة وتـأليف يقتضـيان تـأثر النفس عنها لما فيها من المحاكاة أو غيرها حـتى أن مجـرد الصـدق ربما يقتضي ذلك التأثر والوزن أيضاً يفيدها رواجاً لأنه أيضاً محاكـاة وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر ويقتصرون على التخييل والمحدثون يعتبرون معه الـوزن والجمهـور لا يعتـبرون فيه إلا الـوزن والقافية وهـذه هي الأقسـام الحقيقية للحجج بحسب المـادة وأما المغالطـات فهي ليست بحقيقية وذلك لأنها إنما تكـون بحسب المشـابهة والـتروّج ولـولا قصو التميـيز لما ثبت للمغالطة صـناعة ولـذلك أخّرها الشـيخ ولغـير المحصـلين من المنطقـيين تقسيمات أخر إلى هذه الأقسام يعتبرون فيه إما الوجوب والإمكـان وإما الصـدق والكـذب أما الأول فهو أن يقـال البرهـان يتـألف من الواجبـات والجـدل من الممكنـات الأكثرية والخطابة من الممكنـات المتسـاوية الـتي لا ميل فيها إلى أحد الطـرفين ولا يكـون وقـوع أحـدهما فيه على سـبيل النـدرة والشـعر من الممتنعـات ويكـون المغالطة بحسب هذه القسمة من الممكنات الأقلية التي يدّعي أنها أكثرية أو واجبة وأما الثاني فأن يقال البرهان يتألف من

الصادقات والجدل مما يغلب فيه الصدق والخطابة مما يتساوى فيه الصـدق والكـذب والمغالطة مما يغلب فيه الكـذب والشـعر من الكاذبـات واقتصر الشـيخ على إيـراد الأول لأن الـذاهبين إليه كـانوا أكثر عدداً وأقرب إلى التحصيل وردّ عليهم بـأن القـول بـذلك باطل فإن استعمال الجميع في البرهان لاستنتاج أمثالها واقع ومع البطلان فهو قـول مبتـدع ليس مما يوجبه تقليد المعلم الأول الـذي تخبّطـوا

بسببه في مواضع كثيرة قد سبق ذكر بعضها والقياسات المغالطية هي المؤلفة من المشبهات وما يجري مجراها أعني الوهميات وصورها أيضاً كذلك ويشاركها القياسات الامتحانية والقياسات العنادية في المواد ويخالفها في الغايات والمشبهة منها بالواجب قبولها تقع في السفسطة المقابلة للفلسفة وبالمشهورات في المشاغبة المقابلة للجدل وغايتها الترويج والمشبهات بالمظنونات والمخيلات غير معتبرة لأنها إن أوقعت ظناً أو تخييلاً فهي من جملتها وإلا فلا اعتبار بها ولما كانت منافع البرهان والسفسطة شاملة لكل واحد ممن يتعاطى النظر في العلوم بحسب الانفراد أما البرهان فبالذات كمعرفة الأغذية المحتاج إليها وأما السفسطة فبالعرض كمعرفة السموم المحترزة عنها وكانت منافع الثلاثة الباقية بحسب الاشتراك في المصالح المدنية اقتصر الشيخ في هذا المختصر على بيانهما دون الباقية إشارة إلى القياسات والمطالب البرهانية كما أن المطالب في العلوم قد يكون عن ضرورة الحكم وقد يكون عن إمكان الحكم وقد يكون عن وجود غير ضروري مطلق كما قد يتعرف من حالات اتصالات الكواكب وانفصالاتها وكل جنس يخصه مقدمات ونتيجة فالمبرهن ينتج الضروري من الضروري وغير الضروري من غير الضروري خلطاً أو صريحاً ذهب الجمهور إلى أن مقدمات البرهان ونتائجه لا تكون إلا ضرورية كما سنذكره وذهب بعضهم إلى أن الممكنات الأكثرية أيضاً قد يقع فيها فاشتغل الشيخ ببيان حال النتايج أولاً ثم استدل بذلك على حال المقدمات أما الأول فهو أن المطالب في العلوم كما قد تكون ضرورية وهي كحال الزوايا للمثلث وكقبول الانقسام إلى غير النهاية للجسم فقد تكون أيضاً غير ضرورية إما ممكنة صرفة كالبرء للمسلولين أو وجودية كالخسوف للقمر واعلم أن الممكنة تكون ضرورية أيضاً إذا كان المطلوب هو إمكان الحكم نفسه وحينئذ يكون الإمكان محمولاً لا جهة وتكون وجودية إذا كان المطلوب هو وجود الحكم أو عدمه والوجودية تكون إما أكثرية كوجود اللحية

للرجل أو متساوية كالأذكار للحيوان أو أقلية كوجود الإصبع الزائدة للإنسان وأقلية الوجود أكثرية العدم فهما داخلان في الأكثري الشامل للموجب والسالب ويكون الوجودي بهذا الاعتبار إما أكثرياً أو متساوياً والمتساوي المطلق والأقلي باعتبار الوجود فقلما يكونان مطلوبين لتعذّر الوقوف عليهما فالمطالب العلمية إما

ضــرورية وإما وجودية أكثرية وهــذا بحسب الأغلب ولهــذا ذهب من ذهب إلى أن المــبرهن لا يســتعمل إلا الضــروريات أو الممكنــات الأكثرية وأما التحقيق فيقتضي أن الممكن إذا كان الإمكان فيه جهة والأقلي باعتبار الوجـود وكـذلك المتسـاوي قد يكـون أيضـاً مطـالب للمــبرهن خارجة عنهما فالمطـالب العلمية بحسب التحقيق إذن إما ضـرورية وإما وجودية والشـيخ لم يـورد للضـروريات مثـالاً لاتفـاق الجمهــور على وقوعها في البرهــان ولا للممكنــات لكونها باعتبــار كالضــروريات ويمثّل في الوجوديــات بحــالات اتصــالات الكــواكب وانفصـالاتها فـإن المطلـوب لا يكـون إمكـان وجودهما للكـواكب بل نفس وجودهما وهي لا تدوم مادامت الكواكب موجـودة بل تتعـاقب عليها فهي من الوجوديــات الصــرفة ثم إنه انتقل من بيــان حــال المطالب إلى الاستدلال بها على حـال المقـدمات وهو أن كل جنس من المطالب تخصه مقدمات مناسـبة وتفيـده يقينـاً فـالمبرهن ينتج الضروري مما يكون جميع مقدماته ضرورية وغـير الضـروري مما لا يكون كذلك بل يكـون إما جميعها غـير ضـرورية أو بعضـها ضـرورية وبعضها غير ضرورية فإن قيل: ألستم حكمتم بأن الصغرى المطلقة ألستم حكمتم بأن الصـغرى المطلقة أو الممكنة الكـبرى الضـرورية كما في قولنا كل إنسـان ضـاحك وكل ضـاحك نـاطق ينتج ضـرورية فلم لا يجـوز أن يسـتعملها المـبرهن للمطـالب الضـرورية قلنـا: إنّا حكمنا بذلك هناك بحسب نظرنا في مجرد صورة القياس وأما هيهنا فلما كانت المادة أيضاً معتـبرة فنقـول بحسب ذلـك: إن البرهـان لا يتــألف منهما على المطــالب الضــرورية وذلك لأن وجــود الضــحك للإنسان لو كان هو الـذي يفيد العلم بكونه ناطقـاً فقط كـان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذباً فلا يكون هذا الاقـتران منتجـاً لهـذه النتيجة وأيضـاً الحكم بوجـود الضـحك لكل واحد من النـاس لا يستفاد من الحس فإن الحس لا يفيد الحكم الكلي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقيناً إلا إذا أسـنده إلى علته الموجبة إيـاه المقارنة لكل واحد من الأشخاص وهي كونه ناطقـاً ويلـزم من ذلك أنه إنما يحكم بكونه ضـاحكاً بعد الحكم بكونه ناطقـاً فلا يكـون هـذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم إن فرضنا أن لكونه ضاحكاً علة أخرى غير كونه ناطقاً فكان الحكم في الصغرى على كل

إنسان فله طبيعة ما هي علة كونه ضاحكاً في بعض الأوقات فكانت حينئذ ضـرورية لا وجودية فـإذن غـير الضـرورية من جهة ما هو غـير

الضرورية لا تنتج ضرورية في البرهان أما الضـرورية في إنتـاج غـير الضرورية فلا يضر لأن النتيجة تتبع أخس المقـدمتين كما مـرّ فظهر من جميع ذلك أن القياسات والمطالب البرهانية قد تكـون ضـرورية وقد تكون غـير ضـرورية من الممكنـات والوجوديـات بأصـنافها وبعد ذلك فـأراد أن يسـتعمل بـالرد على المخـالفين فيه فقـال فلا تلتفت إلى من يقـول إنه لا يسـتعمل المـبرهن إلا الضـروريات والممكنـات الأكثرية دون غيرها بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلي ويسـتعمل في كل باب ما يليق به وإنما قال ذلك من قال من محصّـلي الأولين على وجه غفل عنه المتأخرون وهو أنهم قالوا إن المطلق الضروري قد يستنتج في البرهان من الضروريات - لا يسـتنتج في البرهـان إلا من الضـــروريات خ ل - وفي غـــير البرهـــان يســـتنتج من غـــير الضروريات ولم يرد به غـير هـذا وأراد أن صـدق مقـدمات البرهـان في ضرورتها أو إمكانها أو إطلاقها صدق ضروري أقول: ذكر المعلم الأول أن البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية لمطلـوب يقيـني وفسّر اليقيني بما يكون الحكم فيه ضرورياً لا يـزول وفهم أكـثر من تأخر من ذلك أن المبرهن لا يسـتعمل إلا المقـدمات الضـرورية كما مر ذكـــره ثم لما صـــادفوا أصـــحاب العلـــوم الطبيعية وما تحتها يسـتنتجون غـير الضـروريات من أمثالها مع كـونهم مبرهـنين طلبـوا وجه ذلك فأتى بهم القسمة المذكورة إلى القول بأنه لا يسـتعمل إلا الضروريات أو الممكنات الأكثرية فـذكر الشـيخ أن ذلك غـير صـحيح لأن المـــبرهن يطلب اليقين في كل حكم ضـــرورياً كـــان أو غـــير ضـروري فيسـتنتج كل حكم مما يناسـبه ويليق به إلا أنه إنما يصـدق بجميع ما يصدق به مقدمة كـانت أو نتيجة بالضـرورة الـتي لا تـزول وهـذه ضـرورة أخـرى متعلقة بالقضـية اليقينية غـير الـتي هي جهة لبعضها ثم إن الشيخ أول كلام المحصلين الأولين يعني المعلم الأول على وجه يطـابق الحق فقـال: إنه يحتمل أحد معنـيين أحـدهما أن يحمل الضـــروري على الـــتي هي جهة لبعض مقـــدمات البرهـــان ونتايجها وإنما خص الضـروريات منها بالـذكر لأن المـبرهن يسـتنتج الضـــروري من مثله وغـــيره من أصـــحاب الصـــناعات الأخر ربما يستنتجه من غيره ولا يبالي بـذلك والثـاني أن يحمل الضـرورة على التي يتعلق بصدق جميع المقـدمات والنتـايج اليقينية وهي الضـرورة الثانية اللاحقة للحكم مسألة قوله:

وإذا قيل في كتـاب البرهـان الضـروري فـيراد به ما يعم الضـروري المــورد في كتب القيــاس وما يكــون ضــرورية مــادام الموضــوع موصـــوفاً بما وصف به لا الضـــروري الصـــرف وقد يســـتعمل في مقدمات البرهـان المحمـولات الذاتية على الـوجهين الأولين اللـذين فسّـــر عليهما الذاتية في المقـــدمات أقـــول: قد ذكر أن شـــرايط مقدمات البرهـان خمسـة: أولها أن يكـون أقـدم من نتائجها بـالطبع لتكــون عللاً لها وثانيها أن تكــون أقــدم منها عند العقل أي يكــون أعــرف منها ليكــون عللاً للتصــديق بها وثالثها أن تكــون مناســبة لنتائجها وذلك بأن يكون محمولاتها ذاتية لموضـوعاتها بأحد المعنـيين المـذكورين في النهج الأول أعـني الـذاتي المقـوّم والعـرض الـذاتي فإن الغريب لا يفيد العلم بما لا يناسبه ورابعها أن تكون ضرورية إما بحسب الذات وإما بحسب الوصف أي تكـون مطلقة عرفية شـاملة لهما وذلك لأن المحمول على شـيء بحسب جـوهره وهو المحمـول المناسب للموضوع فربما يزول بزوال الموضـوع عما هو عليه حـال كونه موضــوعاً وربما لا يــزول وذلك لأنه ينقسم إلى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو مما يزول بـزوال نوعية ذلك الشـيء وإلى ما يحمل عليه بسبب ما لا يسـاويه كـالجنس وهـذا ربما يـزول بزوال نوعيته وربما لا يـزول مثلاً الخفيف إذا حمل على الهـواء فإنه يـزول إذا صـار شـفافاً ولا يـزول إذا صـار أبيض فالضـروري بحسب الذات ربما لا يشمل الزائل بزوال الموضوع عما هو عليه حـال كونه موضوعاً والمشـروط بكـون الموضـوع على ما وضع يشـمل الجميع وخامســها أن تكــون كلية وهي هيهنا أن تكــون محمولة على جميع الأشــخاص وفي جميع الأزمنة حملاً أوليــاً أي لا يكــون بحسب أمر أعمّ من الموضوع فـإن المحمـول بحسب أمر أعم كالحسـاس على الإنســان لا يكــون محمــولاً حملاً أوليــاً ولا بحسب أمر أخص من الموضوع فإن المحمول بحسب أمر أخص كالضاحك على الحساس لا يكون محمولاً على جميع ما هو حسـاس بل على بعضه فلا يكـون حمله عليه كليــاً واعلم أن الأخــيرين من هــذه الشــروط يختصــان بالمطالب الضرورية والكلية واقتصر الشيخ هيهنا على ذكر شرطين من هذه الخمسة وهما الثالث والرابع وذلك لأن الأول يختص ببرهان اللم وسنذكره مع الشرط الثاني عند ذكر أقسام البرهان والخامس يندرج بالقوة في الشرطين المـذكورين وذلك لأن الحمل على جميع الأشــخاص هو حصر القضــية وكونه في جميع الأوقــات منــدرج في

ضرورة الحكم المذكور وكونه أولياً ينـدرج في كونه ذاتيـاً بـالمعنى الثاني على بعض الوجوه مسألة قوله:
الصفحة : 184
وأما في المطالب فإن الذاتيات المقومة لا تطلب البتة وقد عــرفت ذلك وعــرفت خطأ من يخـالف فيه وإنما تطلب الـذاتيات بـالمعنى الآخر أقول: قد ذكر في النهج الأول أن الشـيء مسـتحيل أن يتمثل معناه في الذهن خالياً عن تمثل ما هو ذاتي مقـوّم له وبيّن من ذلك استحالة معرفة الشيء مع الجهل بمقوماته فـإذن لا يكـون المقـوّم مطلوبـاً البتة والمخـالفون في ذلك هم أهل الظـاهر من الجـدليين فإنهم يـذهبون إلى أن الجنس يجب أن يثبت أولاً وجـوده للموضـوع وثانيـاً كونه واقعـاً في جـواب ما هو ليتحقق جنسـيته وقد ظهر مما مرّ خطأهم فالمطالب البرهانية هي الأعراض الذاتية المذكورة فـإن قيل: أليس كون النفس والصورة جـوهراً أحد المطـالب العلمية مع أن الجـوهر جنس لها وأيضـاً فـإنكم تقولـون الجسم محمـول على الإنسان لأنه محمـول على الحيـوان وهـذا بيـان حمل ذاتي الإنسـان عليه أجيب عن الأول بــأن النفس إنما عــرفت في أول الأمر لا من حيث ماهيتها بل من حيث أنها شيء ما يتصرف في الجسم ويصــدر عنها أثر فيه والجوهر المطلوب إثباته لهـذا المفهـوم ليس بجنس له من حيث هو هـذا المفهـوم بل هو جنس للمهية المسـماة بـالنفس الــتي لم يتحصل في العقل إلا بعد العلم بجوهريتها وكــذلك القــول في الصورة وما يجري مجراها وعن الثـاني بـأن المطلـوب ليس هو إثبـــات الجسم للإنســـان بل هو العلة لثبوته وإنما تلـــوح علّيته عند إخطاره بالبال متوسطاً بينهما وإذا ثبت بأن المطلوب لا يكون ذاتيـاً مقوماً فقد ظهر أن محمولي المقدمتين لا تكونان مقـومين معـاً بل إنما تكونان على أحد المأخذين اللذين ذكرناهما في النهج الأول في مقــدمات العلــوم وموضــوعاتها وفي بعض النسخ إشـــارة إلى أن الموضوعات والمبادئ والمسائل في العلوم ولكل واحد من العلــوم شــــيء أو أشـــياء متناســـبة يبحث عن أحواله وعن أحوالها وتلك الأحوال هي الأغراض الذاتية له ويسمى الشيء موضــوع ذلك العلم مثل المقادير للهندسة أقول: موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن أحوالها والشيء الواحد قد يكـون موضـوعاً لعلم إما على جهة الإطلاق كالعــدد للحســاب وإما لا على الإطلاق بل من جهة ما يعــرض له عــارض إما ذاتي له كالجسم الطــبيعي من حيث يتغــير للعلم الطبيعي أو غريب كـالكرة المتحركة لعلمها والأشـياء الكثـيرة

قد تكـون موضـوعات لعلم واحد بشـرط أن تكـون متناسـبة ووجه التناسب أن يتشـارك في ما هو ذاتي كالخط والسـطح والجسم إذا جعلت موضوعات
الصفحة : 185
للهندسة فإنها تتشارك في الجنس أعني الكم المتصل القـار الـذات وإما في عرضـيّ كبـدن الإنسـان وأجزائه وأحواله والأغذية والأدوية وما يشاكلها إذا جعلت جميعاً موضـوعات علم الطب فإنها تتشـارك في كونها منسـوبة إلى الصـحة الـتي هي الغاية في ذلك العلم وإنما سمّي هذا الشـيء أو الأشـياء بموضـوع العلم لأن موضـوعات جميع مباحث ذلك العلم تكـون راجعة إليه بـأن يكـون هو نفسه كما يقـال العدد إما زوج وإما فرد أو يكون جزئياً تحته كما يقال الثلاثة فـرد أو جزء منه كما يقال في الطبيعي الصورة تفسد وتخلّف بدلاً أو عرضاً ذاتيـاً له كما يقـال الفـرد إما أولي أو مـركب وإنما يبحث في العلم عن أحوال موضوع العلم أي عن أعراضه الذاتية التي مرّ ذكرها في النهج الأول فهي محمـولات جميع مسـائل العلم الـتي يكـون إثباتها للموضــوعات هو المطــالب فيه مســألة قولــه: ولكل علم مبــادئ ومسائل فالمبادئ هي الحدود والمقدمات الـتي منها تؤلف قياسـاته وهذه المقـدمات إما واجبة القبـول وإما مسـلمة على سـبيل حسن الظن بالمعلم تصدّر في العلوم أو مسلمة في الوقت إلى أن يتــبين وفي نفس المتعلم تشـكك فيها والحـدود فمثل الحـدود الـتي تـورد لموضوع الصناعة وأجزائه وجزئياته إن كانت وحـدود أعراضه الذاتية وهـذه أيضـاً تصـدّر في العلـوم وقد يجمع المسـلمات على سـبيل حسن الظن بالمعلم والحدود في اسم الوضع فتسمى أوضـاعاً لكن المســلمات منها يختص باسم الأصل الموضــوع والمســلمات على الوجه الثاني تسـمى مصـادرات وإذا كـان لعلم ما أصـول موضـوعة فلابد من تقديمها وتصدير العلم بها وأما الواجبة قبولها فعن تعديدها استغناء لكنها ربما خصصت بالصناعة وصدّرت في جملة المقـدمات وكل أصل موضوع في علم فـإن البرهـان عليه من علم آخر أقـول: المبادئ هي الأشـياء الـتي يبـني العلم عليها وهي إما تصـورات وإما تصديقات والتصورات هي حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم وهي إما موضــوع العلم كقولنا في الطــبيعي الجسم هو الجــوهر القابل للأبعـاد الثلاثة وإما جـزء منه كقولنا الهيـولى هو الجـوهر الـذي من شأنه القبول فقط وإما جزئي تحته كقولنا الجسم البسيط هو الــذي لا يتــألف من أجســام مختلفة الصــور وإما عــرض ذاتي له كقولنا

الحركة كمـال أول لما بـالقوة من حيث هو بـالقوة وهـذه الأشـياء تنقسم إلى ما يكـون التصـديق بوجـوده متقـدماً على العلم وهو الموضوع وما يدخل فيه وإلى ما
الصفحة : 186
يكون التصديق بوجـوده إنما يحصل في العلم نفسه وهو ما عـداهما كالأعراض الذاتية فحدود القسم الأول حدود بحسب المهيات وحدود القسم الثـاني إذا صـورتها - صـودرت بها خ ل - ما كـانت حـدوداً بحسب الأسـماء ويمكن أن يصـير بعد التصـديق بـالوجود حـدوداً بحسب الماهيات وأما التصـديقات فهي المقـدمات الـتي منها يؤلف قياسـات العلم وتنقسم إلى بيّنة يجب قبولها ويسـمى القضـايا المتعارفة وهي المبـادئ على الإطلاق وإلى غـير بيّنة يجب تسـليمها ليبتني عليها ومن شأنها أن يبين في علم آخر وهي مبـادئ بالقيـاس إلى العلم المبني عليها ومسائل بالقيـاس إلى العلم الآخر وهـذه إن كـان تسـليمها مع مسـامحة ما وعلى حسن الظن بـالمعلم سـميت أصولاً موضوعة وإن كانت مع استنكار وتشـكيك سـميت مصـادرات وقد يكون المقدمة الواحـدة أصلاً موضـوعاً عند شخص ومصـادرة عند آخر ويسمى الحـدود والـواجب تسـليمها معـاً أوضـاعاً وهي قد توضع في افتتاح العلـوم كما في الهندسة وقد تختلط بمسـائلها كما في الطبيعيات ولابد من تقديمها على الجزء المحتـاج إليها من العلم إذا كانت مخلوطة هي بالمسـائل وتصـدير العلم بها أولى ويمكن أن يفهم من ظـاهر كلام الشـيخ أن الحـدود والأصـول الموضـوعة هي التي يصـدّر بها دون المصـادرات لأنه خصّـهما بـذلك والحق أن حكم الثلاثة في التصدير واحد وأما الـواجب قبولها فعن تعديـدها اسـتغناء لظهورها وهي تنقسم إلى عـام يسـتعمل في جميع العلـوم كقولنا الشـيء الواحد يكـون إما ثابتـاً أو منفيـاً وإلى خـاص ببعضـها كقولنا الأشـياء المسـاوية لشـيء واحد متسـاوية فإنه يسـتعمل في الرياضـيات لا غـير والمـورد من ذلك في فـواتح العلـوم يجب أن يخصص بالعلم وإلا فالتصدير به قبيح والتخصيص قد يكون بـالجزئين جميعـاً كما يقـال في الهندسة المقـدار إما مشـارك وإما مبـاين فخصص الموضوع الـذي هو الشـيء بالمقـدار والمحمـول الـذي هو المثبت والمنفي بالمشارك والمباين وبهذا التخصيص صارت القضية العامة خاصة بالهندسة وصالحة لأن يقـدَّم في مقـدماتها وقد يكـون بالموضوع وحده كما يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متسـاوية فخصص الموضوع الذي هو الأشياء بالمقادير ويصير المحمول أيضـاً

متخصصاً بتخصصه فـإن المتسـاوية المقـدار غـير المتسـاوية العـدد فهـذه هي المبـادئ وأما المسـائل فهي الـتي يشـتمل العلم عليها وتـبيّن فيه وهي مطالبه والفاضل الشـارح قـال: والتصـديقات إما واجبة القبول ويسـمى تلك مع الحـدود أوضـاعاً ومنها مسـلمة على سبيل حسن الظن بالمعلم وهي تصدّر في العلم وهي الـتي تسـمى مصادرات ومنها مسلمة في الوقت إلى أن

الصفحة : 187

يبيّن في موضع آخر وفي نفس المتعلم فيه شك ثم إن تلك القضـايا إن كـانت أعم من موضـوع الصـناعة وجب تخصيصـها به وإن كـانت غير بيّنة بذاتها وجب بيانها في علم آخر أقـول: في هـذا الكلام خبط كثـير فـإن واجبة القبـول لا تسـمى أوضـاعاً والمسـلّم على سـبيل حسن الظن لا يسمى مصادرات وجميع هـذه القضـايا لا يخصص بل الـواجب قبولها وذلك عند التصـدير بها وأما إن لم يصـدّر بها فإنها لشدة وضوحها يستعمل في كثير من المواضع على عمومها من غير تخصيص ولا أدري كيف وقع هذا منه فلعل من الناسخين والله أعلم إشارة في نقل البرهـان وتناسب العلـوم اعلم أنه إذا كـان موضـوع علم ما أعم من موضـــوع علم آخر إما على وجه التحقيق وهو أن يكون أحدهما وهو الأعم جنسـاً للآخر وإما على أن يكـون الموضـوع في أحدهما قد أخذ مطلقاً وفي الآخر مقيداً بحالة خاصة فإن العادة قد جرت بأن يسـمّي الأخص موضـوعاً تحت الأعم مثـال الأول علم المجسـمات تحت علم الهندسة ومثـال الثـاني علم الأكر متحركة تحت علم الأكر وقد يجتمع الوجهـان في واحد فيكـون أولي باسم الموضـوع تحته مثل علم المنـاظر تحت علم الهندسة وربما كـان موضـوع علم ما مباينـاً لموضـوع علم آخر لكنه ينظر فيه من حيث أعـراض خاصة لموضـوع ذلك فيكـون أيضـاً موضـوعاً تحته مثل الموسـيقى تحت علم الحسـاب أقـول: العلـوم تتناسب وتتخـالف بحسب موضـوعاتها فلا يخلو إما أن يكـون بين موضـوعاتها عمـوم وخصوص أم لا يكون فإن كـان فإما أن يكـون على وجه التحقيق أو لا يكـون والـذي يكـون على وجه التحقيق هو الـذي يكـون العمـوم والخصوص بأمر ذاتي وهو أن يكون العـام جنسـاً للخـاص كالمقـدار والجسم التعليمي اللذين أحدهما موضوع الهندسة والثـاني موضـوع المجسمات والعلم الخاص الذي يكون بهذه الصفة يكون تحت العام وجزءاً منه والـذي ليس على وجه التحقيق هو الـذي يكـون العمـوم والخصوص بأمر عرضي وينقسم إلى ما يكون الموضوع فيهما شيئاً

واحداً لكن وضع ذلك الشيء في العام مطلقاً وفي الخاص مقيداً بحالة خاصة كالأكر مطلقة ومقيدة بالمتحركة اللذين هما موضوعاً علمين وإلى ما يكون الموضوع فيهما شيئين ولكن موضوع العام عرض عام لموضوع الخاص كالوجود والمقدار اللذين أحدهما موضوع الفلسفة والثاني موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي يكون على هذين الوجهين يكون تحت العلم العام ولكنه لا يكون جزءاً منه وقد يجتمع الوجهان أي الذي بحسب التحقيق والذي ليس بحسبه في

الصفحة : 188

واحد فيكون الخاص بالوجهين أولى بأن يطلق عليه أنه موضوع تحت العام من الخاص بأحد الوجهين وهو مثل علم المناظر فإن موضوعه تحت موضوع علم الهندسة بالوجهين وذلك لأن موضوعه الخطوط المفروضة في وسط مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط المفروضة في سطح مخروط ما هي نوع من المقادير ولذلك يكون العلم الباحث عنها تحت الهندسة وجزء منه وهي مطلقة أعم منها مقيدة بالنور المتصل بالبصر فالعلم الباحث عنها مع هذا القيد يكون داخلاً تحت الأول ويكون جزءاً منه فإذن علم المناظر داخل بالمعنى الثاني تحت ما هو داخل بالمعنى الأول تحت الهندسة فهو أولي بالدخول مما يكون دخوله بأحد المعنيين وحينئذ يكون اسم الموضوع إنما يقع بالتشكيك على الذي بمعنيين وعلى الذين بمعنى واحد وأما إذا لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص فإما أن يكون الموضوع شيئاً واحداً أو يختلف بحسب قيدين مختلفين كأجرام العالم فإنها من حيث الشكل موضوعة للهيئة ومن حيث مطلق الطبيعة موضوعة للسماء والعالم من الطبيعي كذلك قد يتفق اتحاد بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول واختلافها بالبراهين كالقول بأن الأرض مستديرة وهي في وسط السماء فيهما وإما أن لا يكون الموضوع شيئاً واحداً بل يكون شيئين مختلفين ولا يخلو إما أن يكون بينهما تشارك في البعض أو لا يكون فإن كان فهو مثل الطب والأخلاق فإن موضوعهما اشتركا في البحث عن القوى الإنسانية لكن عن جهتين مختلفتين ولذلك يقع في بعض مسائلهما اتحاد في الموضوع وإن لم يكن بينهما تشارك فإما أن يكونا معاً تحت ثالث فيكون العلمان متساويين في الرتبة كالهندسة والحساب وإما أن لا يكون كذلك ولا يخلو إما أن يوضع أحدهما مقارناً لأعراض ذاتية يختص بالآخر أو لا

يوضع فإن وضع فيكـون العلم البـاحث عنه من حيث يبحث عن تلك الأعراض موضوعاً تحت العلم البـاحث عن الآخر وذلك كالموسـيقى والحسـاب فـإن موضـوع الموسـيقى هو النغم من حيث يعـرض لها التأليف والبحث عن النغم المطلقة يكون جـزءاً من العلم الطـبيعي لكنه يبحث في الموسيقى من حيث يعرض لها نسبة عادية مقتضـية للتأليف وكـان من حق تلك النسب إذا كـانت مجـردة أن يبحث عنها في الحساب فلذلك صـار هـذا البحث تحت الحسـاب دون الطـبيعي وأما إن لم يكن أحد الموضـوعين مقارنـاً لأعـراض الآخر فالبـاحث عنهما علمان متبائنـان مطلقـاً كـالطبيعي والحسـاب وقد حصل عن هـــذا البحث أن كـــون علم تحت آخر إنما يكـــون على أربعة أوجه أحدهما أن أن يكون الموضوع العالي جنساً لموضوع السافل وثانيها أن

يكون موضـوعهما واحـداً لكنه وضع في أحـدهما مطلقـاً وفي الآخر مقيداً وثالثها أن يكون موضوع العالي عرضاً عاماً لموضوع السافل ورابعها أن يكـون البحث عن موضـوع السـافل من حيث اقـترن به أعراض موضوع العـالي والشـيخ ذكر من هـذه الأربعة ثلثة في هـذا الموضع وأكثر الأصول الموضوعة في العلم الجزئي الموضـوع تحت غـيره إنما يصح في العلم الكلي الموضـوع فـوق على أنه أكـثراً ما يصح مبــادئ العلم الكلي الفوقــاني في العلم الجــزئي الســفلاني أقــول: العلم الســفلاني يســمّى جزئيــاً بالقيــاس إلى الفوقــاني والفوقاني كلياً بالقياس إليه وأكثر المبادئ الغـير البيّنة للجـزئي إنما يكون مسـائل للعلم الكلي تـبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلل أربعة فإنهما من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسـفة الأولى وقد يكـون بـالعكس من ذلك فـإن امتنـاع تـأليف الجسم من أجزاء لا تتجـزّي مسـألة من الطـبيعي ومبـدأ في الإلهي لإثبـات الهيـولى على أنه أصل موضـوع هنـاك ويشـترط في هـذا الموضع أن لا يكون المسألة في السفلاني مبنيـاً على ما يبـنى عليه الفوقاني لئلا يصير البيان دوراً مسـألة قولـه: وربما كـان علم فـوق علم وتحت آخر وينتهي إلى العلم الذي موضوعه الموجـود من حيث هو موجود ويبحث عن لواحقه الذاتية وهو العلم المسمى بالفلسـفة الأولى أقـول: العلم الـذي يكـون فـوق علم وتحت علم كـالطبيعي الذي هو فـوق الطب وتحت الفلسـفة الأولى والنسب بينهما يختلف على الوجوه المذكورة فالطب عند من يكون موضوعه بدن الإنسان

من حيث يصح ويمرض يكون تحت علم الحيوان من الطـبيعي بثلاثة أوجه من الأربعة هي الأول والثـاني والرابع وذلك لأن الإنسـان نـوع من الحيـــوان وقد أخذ في الطب مقيـــداً بقيد وإنما ينظر فيه من حيث يقـترن ببعض الأعـراض الذاتية للحيـوان وعلم الحيـوان يكـون تحت الطبيعي بالوجه الأول ولـذلك يعـدّ في أجزائه والطـبيعي تحت الفلسفة الأولى بالوجه الـذي لم يصـرّح الشـيخ به وإذ لا شـيء أعم من الموجـود الـذي هو موضـوع الفلسـفة الأولى فلا علم أعلى منها ويبحث فيها عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو موجود وهي كالواحد والكثـير والقـديم والمحـدث وبقي هيهنا بحث وهو أن هـذا الفصل مترجم في الكتاب بنقل البرهان ولم يذكر فيه نقل البرهـان والفصل الـذي قبله مـترجم في بعض النسخ بتناسب العلـوم وليس فيه ذكر تناسب العلوم أصـلاً والفاضل الشـارح ترجمهما على هـذه الرواية ولم يذكر الوجه في ذلك فأقول: أصح

الصفحة : 190

الروايات ما أوردناه أعني ترجمتهما بما مـرّ ولنقل البرهـان معنيـان أحدهما أن يكون علماً مبنيـاً على أصل موضـوع تـبين في علم آخر فيكون البرهان الذي يبين به ذلك الأصل منقولاً من علمه إلى العلم الأول المبني حتى يتم ذلك العلم به والثـاني أن يكـون المسـألة من علم ما والبرهان عليه إنما يكون لشيء من حقه أن يكــون في علم آخر وإنما نقل من ذلك العلم إلى هـــذا العلم لبيـــان تلك المســـألة كمسائل المناظر والموسيقى فإن من حق براهينهما أن يكون بعينها من علم الهندسة والحساب وذلك لأن المسـائل لو جـرّدت عن نـور البصر وعن النغم لكـــانت بعينها مســـائل من العلمين المـــذكورين وبـــذلك الاقـــتران لم يتغـــير أحوالها فلـــذلك نقلت الـــبراهين من مواضـــعهما إليهما وهو الســـبب بعينه لكونه تحت الحســـاب دون الطبيعي واسم النقل بهذا المعنى الثاني أحق منه بالـذي قبله إلا أن اشتمال الفصل على المعنى الأول أكثر منه على الثـاني إشـارة إلى برهان لم وبرهان إنْ إن الحد الأوسط إن كان هو السـبب في نفس الأمر لوجود الحكم وهو نسـبة أجـزاء النتيجة بعضـها الى بعض كـان البرهان برهان لم لأنه يعطي السبب في التصـديق بـالحكم ويعطي اللمية في التصديق ووجود الحكم فهو مطلقاً معط للسـبب وإن لم يكن كذلك بل كان سبباً للتصديق فقط فأعطى اللمية في التصديق ولم يعط اللمية في الوجـود فهو المسـمى برهـان إن لأنه دلّ على إنّية الحكم في نفسه دون لميته في نفسه فـــإن كـــان الأوسط في

برهـان إن مع أنه ليس بعلة لنسـبة حـدّي النتيجة هو معلـول لنسـبة حدي النتيجة لكنه أعرف عندنا سمي دليلاً مثال ذلك قولك إن كــان كسوف قمري موجوداً فالأرض متوسطة بين الشــمس والقمر لكن الكسوف القمري موجود فإذن الأرض متوسطة واعلم أن الاســتثناء كالحد الأوسط وقد بيّنت التوسط بالكســـوف الـــذي هو معلـــول للتوسط والـــذي هو برهــان لم أن يكـــون الأمر بـــالعكس فيتـــبين الكسوف ببيـان توسط الأرض وأنت يمكنك أن تقيس قياسـاً حمليـاً من القبيلتين بحدود مشـتركة وليكن الحد الأصـغر محممـاً والحـدان الآخـــران قشـــعريرة غـــارزة ناخسة وحمى غب والمعلـــول منهما القشـعريرة أقـول: الحد الأوسط في البرهـان لابد وأن يكـون علة لحصـول التصـديق بـالحكم الـذي هو المطلـوب في العقل وإلا فلم يكن البرهان برهاناً على ذلك المطلوب هـذا خلف ثم إنه لا يخلو إما أن يكـــون مع ذلك علة أيضـــاً لوجـــود ذلك الحكم في الخـــارج أو لا يكون فإن كان فالبرهـان هو المسـمى ببرهـان لم وإلا فهو البرهـان المسمى ببرهان إن وهو لا يخلو إما أن يكون الأوسط فيه معلولاً

الصفحة : 191

لوجود الحكم في الخارج أو لا يكون فـالأول يسـمى دليلاً والثـاني لا تخص باسم والـدليل يشـارك برهـان لم في الحـدود ويتخالفـان في وضع الأوسط والأكبر وفي النتيجة وأحق البراهين باسم البرهـان هو برهان لم لأنه معط للسبب في الوجـود والعقل والعقل اليقيـني بما له سبب في الخـارج عن أجـزاء القضـية لا يحصل إلا به كما ذكرنـاه فمقدمتاه أقـدم في الوجـود والعقل جميعـاً من النتيجة وأما برهـان إن فلا يعطي الســبب إلا في العقل فقط والعلم اليقيــني يحصل به إذا كان السبب في الوجود معلومـاً إلا أنه لا يكـون سـبباً في العقل لكـون غـير تـام في سـببيته ولـذلك لا يصـلح أن يقع في البرهــان فالواقع في البرهان يكون سبباً في العقل فقط ويكـون البرهـان به برهان إن ومقدمتا هذا البرهان أقدم في العقل لأنهما أعـرف عنـدنا وليســتا بأقــدم في الطبع وإنما عرّفا بلم وإن لأن اللمية هي العلية والإنية هي الثبوت وبرهان لم يعطي علة الحم على الإطلاق وبرهان إن لا يعطي علته في الوجــود لكن يعطي ثبوته في العقل والشـــيخ أورد مثالين أحدهما استثنائي والآخر اقـتراني حملي يمكن أن يتمثل بهما في برهان لم وفي الـدليل بـاختلاف الوضع أما الاسـتثنائي وهو التمثيل بالخسـوف وتوسط الأرض فظـاهر مشـهور وأما الاقـتراني ففيه نظر لأن المــراد من حمى الغبّ إن كــان هو الحــرارة الغريبة

الفاشية في الأعضاء التي تفارق وتعود في كل يـومين مـرة واحـدة على ما هو المتعـارف فليست هي علة للقشـعريرة بل هما معلـولا علة واحــدة وهي الصــفراء المتعفنة خــارج العــروق وحينئذ يكــون البرهان من الحدود المذكورة في الكتاب ضـرباً من برهـان إن غـير الدليل وإن كان المراد من حمى الغبّ هي الصفراء المتعفنة خــارج العروق على وجه تسمية العلة بمعلولها الخاص كان المثال صـحيحاً وإن كان مخالفـاً للمتعـارف من العبـارة مسألة قولـه: واعلم أنه لا سواء قولك إن الأوسط علة لوجود الأكبر مطلقاً أو معلـول مطلقـاً وقولك إنه علة أو معلول لوجود الأكبر في الأصغر وهذا مما يغفلون عنه بل يجب أن تعلم أنه كثيراً ما يكون أقول: وجود الأكـبر مطلقـاً غير وجود الأكبر في الصـغر والحكم هو الثـاني وعلة الأول غـير علة الثاني والأوسط علة في برهان لم ومعلـول في الـدليل الثـاني دون الأول وأهل الظاهر من المنطقيين قد غفلوا عن هذا الفرق فالشيخ أوضح الحـال فيه ومما نزيـده بيانـاً أن الأوسط يمكن أن يكـون مع كونه علة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً للأكبر كما أن حركة النــار علة لوصولها إلى هذه الخشبة

الصفحة : 192

مع أنها معلولة النار ويكون هذا البرهان برهان لم ومنه قولنا العـالم مؤلف ولكل مؤلف مؤلف وأما في الـــدليل فلا يمكن أن يكــــون الأوسط مع كونه معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر علة لوجود الأكــبر لأنه يلزم من ذلك تقدم وجود الأكبر في الأصغر على وجوده مطلقاً وهو محـال واعلم أن علة وجـود الأكـبر إنما يكـون علة لوجـوده في الأصغر في موضعين أحدهما أن لا يكون للأكبر وجود إلا في الأصـغر كالخسوف الـذي لا يوجد إلا في القمر فعلته علة وجـوده في القمر والثـاني أن يكـون علة الأكـبر علته أينما وجـدت كالصـفراء المتعفنة خــارج العــروق الــتي هي علة لحمى الغبّ أينما وجــدت فهي علة لوجودها في بـــدن زيد وأما في غـــير هـــذين الموضـــعين فعلّتاهما متغايرتـان إشـارة إلى المطـالب من أمهـات المطـالب مطلب هل الشيء موجود مطلقاً أو موجود بحـال كـذا والطـالب به يطلب أحد طـرفي النقيض أقـول: المطـالب العلمية تنقسم إلى أصـول وإلى فــروع والأصــول هي الكلية الــتي لابد منها ولا يقــوم غيرها مقامها ويســمى بالأمهــات والفــروع هي الجزئية الــتي عنها بــدّ في بعض المواضع ويمكن أن يقـوم غيرها مقامها والأمهـات قد قيل إنها ثلاثة هي بالقوة ستة وهي مطلب هل وما ولم لأن كل واحد يشتمل علي

مطلــبين وقد قيل إنها أربعة وأضــيف إليها مطلب أي فصــار إثنــان للتصــور وهما ما وأي وإثنــان للتصــديق وهما هل ولم فمطلب هل يشــتمل على بســيط يكــون الموجــود فيه محمــولاً كقولنا هل زيد موجــود وعلى مــركّب يكــون الموجــود فيه رابطة كقولنا زيد هل موجــود في الــدار مســألة قولــه: ومنها مطلب ما هو الشــيء وقد يطلب به ماهية ذات الشــــيء وقد يطلب به ماهية مفهــــوم الاسم المستعمل أقول: ذات الشيء حقيقته ولا يطلق على غـير الموجـدو والمراد أن الطالب بما الأول هو السائل عن ما هو ويجاب بأصــناف المقــول في جــواب ما هو كما مــرّ ذكرها وقد يقع الحــدود الحقيقية في جوابه وربما يقــــام الرســــوم مقامها على وجه التوسع أو عند الاضطرار والطالب بما الثـاني هو السـائل عن ماهية مفهـوم الاسم كقولنا ما الخلاء وإنما لم يقل عن مفهـوم الاسم لأن السـؤال بـذلك يصير لغوياً بل هو السائل عن تفصيل ما دلّ عليه الاسم إجمالاً فإن أجيب بجميع ما دخل في

ذلك المفهــوم بالــذات ودل الاسم عليها بالمطابقة والتضــمن كــان الجواب حداً بحسب الإسم وإن أجيب بما يشتمل على شــيء خـارج عن المفهــوم دال عليه بــالالتزام على ســبيل التجــوّز كــان رســماً بحسب الاسم مسألة قوله: ولابد من تقديم مطلب ما الشــيء على مطلب هل الشيء إذا لم يكن ما يــدل عليه الاسم المســتعمل حــداً للمطلوب مفهوماً وكيف كان فإن المطلــوب فيه شــرح الإسم وفي بعض النسخ إذا لم يكن ما يـــدل عليه الاسم المســـتعمل جـــزءاً للمطلب مفهومــاً أقــول: المــراد أن مطلب ما الــذي يطلب شــرح الاسم يجب أن يتقــدم على مطلــبي هل ويعــني بقوله إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حـداً تفسـير هـذا المطلب لتميـيزه عن قسـيميه فـإن المقــدم على مطلــبي هل هو الــذي يطلب به شــرح الاسم الــذي لا يفهم مدلوله إلا بحد دون الآخر وتقــدير الكلام إذا لم يكن مــدلول الاسم المســتعمل في المطلب المحتــاج في بيانه إلى حد مفهومــاً أو الــذي لا يكــون مدلوله حــداً مفهومــاً للمطلب يعــني المســؤول عنه وإنما قــال ذلك لأن مــدلول الاسم إذا كــان حــداً والحــدود إنما يكــون بحسب الــذوات المحصــلة كــان للمحــدود ذات محصلة وإذا كان المدلول مع كونه حداً هو مفهوماً كــان تحصل تلك الذوات أعني وجودها أيضاً معلوماً فلا يكون للسؤال بما قبل هل لو كان حــداً مفهومــاً للمســؤول عنه بما في هــذا الموضع فائــدة وإنما

قال حداً مفهوماً لأن مدلول الاسم ربما لا يكون له وجود في نفسه فيكـون مـدلول الاسم هو الجـامع للأشـياء الـتي وضع الاسم بإزائها فيكون حداً بوجه إلا أنه لا يكون مفهوماً ما لم يـدل عليها بالتفصـيل ويكـون السـؤال بما هو باقيـاً إلى أن يفصّـل وحينئذ يكـون القـول المفصل حداً مفهوما له خ قوله وكيف كان فإن المطلوب فيه شرح السم بيان إجمالي لما تقدم أي وكيف كان الحال فإن المتقدم على مطلبي هل هو ما الطالب لشرح الاسم وأما بالرواية الأخرى فيكون معناه هكذا إذا لم يكن مـدلول الاسم الـذي اسـتعمل على أنه جـزء للمطلب مفهومـــاً وذلك لأنّا إذا قلنا ما الخلاء فقد اســـتعملنا اسم الخلاء على أنه جـــــزء للمطلب وذلك لأن المطلب هو مجمـــــوع اللفظين وأحـدهما جـزء للمجمـوع فيكـون قولنا جـزء للمطلب في هذه الرواية نصباً على التميـيز عن المسـتعمل وقولنا مفهوما نصب لأنه خـبر لم يكن وأنا أظن أن هـذه الرواية تصـحيف للأولى وكلاهما تصـحيفان والأصل كـان كـذا: إذا لم يكن الاسم المسـتعمل حـداً لمطلب مفهوماً فإنه مطابق لمراده مستغن
الصفحة : 194
مسألة قوله: فإذا صح للشيء وجـود فـإذا صح للشـيء وجـود صـار ذلك بعينه حداً لذاته أو رسماً إن كان فيه يجوّز معنـاه ظـاهر ومثاله أنّا إذا قلنا في جـواب من يقـول ما المثلث المتسـاوي الأضـلاع أنه شكل يحيط به ثلاثة خطوط متساوية كان حـداً بحسب الاسم ثم إذا بيّنا أنه الشكل الأول من كتاب أقليـدس صـار قولنا الأول بعينه حـداً بحسب الذات مسألة قوله: ومنها مطلب أي شيء ويطلب به تمييز الشــيء عما عــداه وفي بعض النسخ ومنها مطلب أي شــيء وهو أيضـاً مما يعـدّ في أصـول المطـالب ويطلب به تميـيز الشـيء عما عداه أقول: يجاب عن أي شيء بما يميز تمييزاً ذاتياً وقد يجـاب بما يميز تمييزاً عرضـياً والمـراد هو الأول وقد لا يعـدّ هـذا المطلب في الأصــــول لأن مطلب ما يغـــني عنه إذ جوابه يشـــتمل على جميع الذاتيات مميزة كـانت أو غـير ممـيزة وقد يعـدّ فيهالأنه بعد الجـواب عما هو في حال الشـركة يتعين لطلب تميّز كل واحد من مختلفـات الحقــايق بالفصــول ولا يقــوم غــيره حينئذ مقامه ومنها مطلب لم الشيء وكأنه يسـأل عما هو الحد الأوسط إذا كـان الغـرض حصـول التصــديق بجــواب هل فقط أو يســأل عن ماهية الســبب إذا كــان الغرض ليس هو حصول التصديق بـذلك فقط وكيف كـان بل يطلب سببه في نفس الأمر ولا شك في أن هــذا المطلب بعد هل بالمرتبة

بــالقوة أو بالفعل أقــول: مطلب لم يطلب العلة إما في التصــديق فقط كما يقـال لم مبـدأ الكل واحد وإما في الوجـود كما يقـال لم يجذب المقناطيس الحديد وهذه نكتة وهي أن المطـالب كما يكثّرها المكثّـرون فللمقللين أيضـاً أن يقللوها بـأن يجعلـوا أصـولها اثـنين مطلبـاً للتصـور ومطلبـاً للتصـديق ويطـوي الباقية فيهما وعلى هـذا التقـدير يمكنـأن يطـوى لم في مطلب ما حـتى يكـون الأمهـات هي مطلبي هل وما فقط وأشـار الشـيخ إلى ذلك بقوله كأنه يسـأل عما هو الحد الأوسط أو عن ماهية السـبب ومطلب لم تـابع لمطلب هل بالمرتبة إما بالفعل فكما يقـــال هل القمر منخسف فـــإن قيل نعم قيل لم وإما بالقوة فكما يقال لم ينخسف القمر فإنه يتضمن الحكم بانخسافه بالقوة ويطلب العلة فيه

الصفحة : 195

قوله: ومن المطالب أيضاً كيف الشـيء أو أين ومـتى الشـيء وهي مطالب جزئية ليست من الأمهـات بل تـنزّل أن تعـدّ فيها ويسـتغنى عنها كثيراً بمطلب هل المركّب إذا فطن لذلك الأين والكيف والمتى ولم تعلم نسبته إلى الموضوع المطلوب لم يذكر الشيخ مطلبي كم ومن وهما أيضــاً من الجزئيــات المشــهورة فهي جزئية لأنها تطلب علوماً جزئية بالقياس إلى المطالب المـذكورة ولا يعمّ فائـدتها فـإن ما لا كيفية له مثلاً لا يسـأل عنه بكيف ولـذلك تـنزّل عن أن يعد في الأصول ويستغني عنها بمطلب هل المركب إذا كـان المسـؤول عنه معلوماً بمهيته ومجهولاً بانتسابه إلى الموضوع فيقال هل زيد أسود هل هو في الدار هل هو الآن قوله: فإن لم يفطن لذلك لم يقم ذلك المطلب مقام هذا وكان مطلباً خارجاً عما عـدّ أقـول: فيه نظر لأن مطلب أي إذا عدّ في الأصول يقـوم مقامها فيقـال أي كيفية له في أي مكان هو في أي وقت هو النهج العاشر في القيـاس المغالطيـة: إن الغلط قد يقع إما لسـبب في القيــاس وهو أن يكــون المــدّعى قياساً ليس بقياس في صـورته وهو أن لا يكـون على سـبيل شـكل منتج أو يكون قياساً في صورته لكنه ينتج غير المطلوب إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة أو لا يكـون قياسـاً بحسب مادته أي أنه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادته اختل أمر صورته وإذا سـلّم ما فيه على النحو الذي قيل كان قياساً لكنه غير واجب تسـليمه فـإذا روعي فيه تشـابه أحـوال الوسط في المقـدمتين وأحـوال الطـرفين فيهما مع النتيجة لم يجب تسـليمه فلم يكن قياسـاً واجب القبـول وإن كـان قياساً في صورته وقد عرفت الفرق بينهما ووضع ما ليس بعلة علة

من هــذا القبيل والمصــادرة على المطلــوب الأول من هــذا القبيل وذلك إذا كـان حـدان من حـدود القيـاس هما اسـمان لمعـنى واحد فالواجب أن يكونا مختلفي المعاني فإذا روعي في القيـاس صـورته ثم ما أشــــرنا إليه من أحـــــوال مادته لم يقع خطأ من قبل الجهل بــــــالتكليف - بالتـــــأليف خ ل - ومن وضع ما ليس بعلة علة ومن المصـادرة على المطلـوب الأول أقـول: الغلط يقع لسـبب يرجع إما إلى التأليف القياسي وإما إلى أجزائه التي هي المقدمات ثم
الصفحة : 196
الحدود والشيخ بدأ بالقسم الأول فقال إن الغلط قد يقع إما لســبب في القياس وأخّر القسم الثـاني إلى أن يتم الكلام في القسم الأول ثم الــذي يرجع إلى التــأليف فيكــون لســبب يرجع إما إلى صــورة القيــاس وإما إلى مادته وبــدأ بالقسم الأول فقــال وهو أن يكــون المدّعى قياساً ليس بقياس في صورته ثم الـذي يرجع إلى الصـورة يكون إما بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض أو بحسب نسـبتها إلى النتيجة والـذي يكـون بحسب نسـبة بعض المقـدمات إلى بعض فهو أن لا يكون على شـكل وضـرب منتج وقد أشـار إليه بقوله وهو أن لا يكــون على ســبيل شــكل منتج والــذي يكــون بحسب نســبة المقــــدمات إلى النتيجة فلا يخلو إما أن يكـــــون الســــبب هو أن المقـدمات لم يلـزم منها قـول غيرها أو لـزم ولكن اللازم ليس هو المطلـوب والأول هو المصـادرة على المطلـوب ولم يـذكره الشـيخ هيهنا لأنه يحتاج إلى شرح فأخّره إلى أن يفرغ من القسمة ويشتغل بشرحه والثاني هو وضع ما ليس بعلة علة لأن وضع القياس الذي لا ينتج المطلـوب لإنتاجه هو وضع ما ليس بعلة للمطلـوب مكـان علته وإليه أشار بقوله أو يكون قياساً في صورته لكنه ينتج غير المطلوب إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة وأما الذي يرجع إلى مادة القيــاس مشتملاً على مقدمات لو وضـعت على هيئة قيـاس خـرجت عن أن تكون مسلمة وإليه أشار بقوله أو لا يكون قياســاً بحسب مادته إلى قوله وإن كان قياساً في صورته ومثاله أن يقـال كل إنسـان نـاطق من حيث هو ناطق ولا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان وذلك لأن القياس إنما ينعقد بحسب الصورة من هذه الحدود إما مع إثبات القيد الذي هو قولنا من حيث هو ناطق في المقدمتين جميعــاً أو مع حذفه منهما جميعــاً لكن إثباته فيهما يقتضي كــذب الصــغرى وحذفه منهما يقتضي كـذب الكـبرى وإن حـذف عن الصـغرى وأثبت في الكبرى ليكونا صادقين اختلفت صورة القياس فلم يكن الأوسط

مشـتركاً فالقيـاس المنعقد منهما بحسب الصـورة لا يكـون قياسـاً واجب القبول بحسب المادة ولهذا كان السـبب في هـذا القسم من جهة المادة قوله وقد عرفت الفـرق بينهما أي بين هـذين القياسـين المذكورين قوله ووضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل والمصادرة على المطلوب الأول من هذا القبيل أي مما يقع الغلط فيه من جهة التأليف لا من جهة المادة ثم أخذ في بيان المصادرة على المطلوب الأول بقوله وذلك إذا كان حداً من حدود القياس إلى قوله فالواجب أن يكونا مختلفي المعـاني فالمصـادرة على المطلـوب إنما يشـتمل على حدين مترادفين كما مرّ ويلزم منه أن إحـدى المقـدمتين خالية عن الوضع والحمل وهي التي يتحد

حدّاها والثانية هي النتيجة بعينها فيكـون التـأليف عن مقدمة واحـدة بالحقيقة ويكون أحد حدّي النتيجة هو الأوسط مثاله كل إنسان بشر وكل بشر ناطق فكل إنسـان نـاطق وما يقع في قيـاس واحد هكـذا يكـــون ظـــاهراً غـــير ملتبس والخفيّ منها هو الـــذي يقع في أقيسة مركبة يقتضي تباعد النتيجة والمقدمة المتحدة بها والفاضل الشارح ذهب إلى أن وضع ما ليس بعلة علة والمصــــادرة على المطلـــوب الأول من الأغلاط التي تتعلق بالمادة وليس كذلك فـإن الخلل فيهما ليس لأنهما يشتملان على حكم غير مسلم بل لأن القياس المشتمل عليهما يتـألف مع النتيجة إما من حـدود أكـثر مما يجب وهو وضع ما ليس بعلة علة أو من حـــــدود أقل مما يجب وهو المصـــــادرة على المطلوب فالخلل فيهما راجع الى الصـورة دون المـادة ولـذلك جعلا من مبــاحث كتــاب القيــاس فهــذه هي أسـباب الأغلاط المتعلقة بالتــأليف القياسي وقد ظهر أنها أربعة إثنــان منها متعلقــان بنفس القياس وهما اختلال الصورة والمادة ويشتركان في أن الخلل فيهما سوء التأليف وإثنان متعلقان بحال القيـاس والنتيجة معـاً وهما وضع ما ليس بعلة علة والمصـادرة على المطلـوب فـإذن جميع ما يتعلق بالتــأليف القياسي ثلثة أشـياء وإلى ذلك أشـار الشـيخ بقوله فـإذا روعي بالقيـاس صـورته ثم ما أشـرنا إليه من أحـوال مادته لم يقع خطأ من قبل الجهل بالتـــــــأليف ومن وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادرة على المطلـوب الأول قولـه: هـذا وإما أن لا يكـون الغلط في كون القياس قياساً واجب القبـول ولكن بسـبب في المقـدمات مقدمة فإنه يقع الغلط بسـبب اشـتراك في مفهـوم الألفـاظ على بســـاطتها أو على تركيبها على ما قد علمت ومن جملتها مثل ما قد

يقع بســبب الانتقــال من لفظ الجمع إلى لفظ كل واحد وبــالعكس فيجعل ما يكــون لكل واحد كائنــاً للكل وما يجعل للكل كائنــاً لكل واحد ولا شك في أن بين الكل وبين كل واحد من الأجـــزاء فرقـــاً وربما كـان الانتقـال على سـبيل تفريق اللفظ بـأن يكـون إذا اجتمع صادقاً فيظن أنه إذا افترق كان صادقاً مثل من يظن أنه إذا صح أن يقول كان امرؤ القيس شاعراً صح أن امرأ القيس كان مفـرداً وأن امرأ القيس الميّت شاعر مفرد فيحكم بأن الميت شـاعر وأيضـاً أنه إذا صح أن الخمسة زوج وفـــرد اجتماعـــاً صح أنها زوج وأنها فـــرد وربما كـان الانتقـال على العكس من هـذا وهو أنه إذا صح أن امـرأ القيس شـاعر وأنه جيد يصح على الإطلاق وكيف شـئت أنه شـاعر جيد أي في غير الشاعرية وهذا أيضاً يناسب ما يكون

الصفحة : 198

الغلط فيه بسـبب المعـنى من وجه ولكن بشـركة من اللفظ وهـذه مغالطات مناسبة اللفظ أقول: لمّا فـرغ من بيـان القسم الأول وهو أن يكون سـبب الغلط راجعـاً إلى التـأليف ختمه بقوله هـذا أي هـذا قسم وبـدأ بالقسم الثـاني بقوله وإما أن لا يكـون الغلط فلفظة إما هـذه أخت الـتي في أول الفصل في قوله الغلط قد يقع إما لسـبب في القياس وهذا القسم هو أن يكـون الغلط بسـبب في المقـدمات أفراداً أو في أجزائها التي هي الحدود وينقسم إلى ما يكون السبب لفظياً وإلى ما يكون معنوياً وبدأ بالقسم الأول وهو على ما ذكرنــاه ينحصر في سـتة أقسـام لأن الغلط إما يكـون لاشـتراك في جـوهر اللفظ المفـــــرد أو في هيئته في نفسه أو في هيئته اللاحقة به من خارج أو في التركيب المحتمل لمعنيين أو في وجود التركيب وعدمه فيظن أن المركب غير مـركب أو غـير المـركب مـركّب فأشـار إلى القسم الأول والرابع وهو الاشـــتراك في اللفظ المفــرد والمــركب بقوله فإنه يقع الغلط بســبب اشـــتراك في مفهــوم الألفــاظ على بســـاطتها أو على تركيبها على ما علمت أي في النهج الســـادس وأورد لذلك مثالاً وهو انتقال الذهن من أحد معنـيي لفظ كل حـالتي الإطلاق على الجميع وكل واحد إلى الآخر وهو قوله ومن جملتها مثل ما يقع بسبب الانتقـال إلى قوله ولا شك في أن بين الكل وبين كل واحد من الأجـزاء فرقـاً وهـذا المثـال هو الاشـتراك في اللفظ المفـرد وإنما خصه بـالإيراد لأنه موضع يلتبس على بعض أهل النظر وسـنحتاج إليه في النمط الخـامس والفـرق أن الكل يشـمل الآحـاد معـاً وكل واحد يأخذ الواحد فالواحد على سـبيل البـدل بشـرطين:

أحدهما أن لا يكون مع المأخوذ غـيره والثـاني أن لا يبقى واحد غـير مأخوذ وأشـار بقولـه: وربما كـان الانتقـال على سـبيل تفريق اللفظ بـأن يكـون إذا اجتمع صـادقاً فيظن أنه إذا افـترق وفي بعض النسخ كيف فـرّق كـان صـادقاً إلى قوله وأنها فـرد إلى القسم الخـامس وأورد له مثالين أحدهما أنّا إذا قلنا إن امرأ القيس كان شاعراً وصحّ فيظن أنه يصح قولنا امـرؤ القيس كـان وقولنا امـرؤ القيس شـاعر وذلك لأن المحمــول في الأول هو قولنا كــان شــاعراً على ســبيل الانفـــراد وإنما يصح الأول لأن لفظة كــــان فيها ناقصة هي جـــزء المحمــول والمجمــوع قضـية دالة على كونه في الزمــان الماضي شاعراً ولا يصح الثـاني لأن إفـراد لفظة كـان يـدل على أنها أخـذت تامة وهي المحمول نفسه فكأنه يقـول حصل امـرؤ القيس ولا يصح الثالث لأن حذف لفظة كان يـدل على أنها أخـذت رابطة لا دلالة لها إلا على الارتباط المحض والمحمـول هو الشـاعر وحينئذ الفـرق بين قولنا كان شاعراً وبين قولنا هو شاعر على هذا التقـدير ويلـزم منه حمل الشاعر على امرئ

الصفحة : 199

القيس الذي ليس بموجـود الآن لأن الميت لا يوجد أصـلاً فضـلاً عن أن يوجد شاعراً والمثال الثاني أنّا إذا قلنا الخمسة زوج وفــرد وصح فيظن أنه يصح قولنا الخمسة زوج الخمسة فـــرد على قيس أنا إذا قلنا العسل حلو وأصفر وصح فيصح قولنا العسل حلو العسل أصـفر وأشـار بقوله وربما كـان الانتقـال على العكس من هـذا إلى القسم السـادس ويمثل بـأن يظن أنه إذا قلنا إن امــرأ القيس شــاعر جيد وصح على تقـديت كونهما وصـفين متبـائنين صح أيضـاً على تقـدير كونهما معاً وصفاً واحداً ثم قـال هـذا أيضـاً يناسب ما يكـون الغلط فيه بســبب المعــنى من وجه وذلك الوجه هو إغفــال توابع الحمل الذي يجيء ذكره في الأغلاط المعنوية فــإن الجيد المطلق إذا حمل بــدل الجيد في الشــاعر فقد أغفل ما يتبع المحمــول وكــان كحمل الموجـود المطلق بـدل الموجـود بـالقوة في المثـال المـذكور لكنه يكـون هيهنا بشـركة اللفظ وذلك لأن الغلط إنما حـدث من قولنا هو شــاعر جيد وليس من شــرط توابع الحمل أن يحــدث من تــركيب لفظي مقدمة قوله وهـــذه مغالطـــات مناســـبة للفظ إشـــارة إلى الأقسام المذكورة إلا أنه لم يذكر من السـتة إلا أربعة وسنشـير إلى الثـاني والثـالث البـاقيين منها مسـألة قولـه: وقد يقع الغلط بسـبب المعـنى الصـرف مثل ما يقع بسـبب إيهـام العكس وبسـبب أخذ ما

بالعرض مكان ما بالذات وبأخذ اللاحق للشيء مكـان الشـيء وبأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبإغفال توابع الحمل المذكور وقد عرفت ذلك أقـــول: يريد به القسم الثـــاني من الأغلاط المتعلقة بـــأفراد المقـدمات وهو الـذي يكـون السـبب معنويـاً فقوله وقد يقع الغلط بسبب المعنى عطف على قوله فإنه يقع الغلط بسبب اشـتراك في مفهـــوم الألفـــاظ واعلم أن الأغلاط المعنوية لا يتصـــور أن يقع في الحدود التي هي المفردات كما مر في صدر الكتـاب فـإذن هي إنما تقع في التأليف والتأليف يكون إما في القضايا أنفسها أو يكـون بين القضـــايا والـــذي بين القضـــايا فهو إما قياسي وإما غـــير قياسي والواقعة في التـــأليف القياسي قد مـــرّ ذكرها أما الـــتي تقع في القضايا أنفسـها وهي المتعلقة بالمقـدمات فهي الـتي يريد أن يـذكر هيهنا وهي ثلثة لا غـــير لأن التـــأليف يقع إما بين جـــزئين يســـتحق أحـــــدهما لأن يحكم عليه والآخر لأن يحكم به وإما بين جـــــزئين لا يستحقان لذلك والغلط في الأول لا يتصور إلا أن يكون الترتيب غـير صحيح بأن جعل المحكـوم عليه محكومـاً به والمحكـوم به محكومـاً عليه والسبب في ذلك إيهام

الصفحة : 200

العكس وأما الثـــاني فلا يخلو إما أن يكـــون المـــأخوذ فيها بـــدل ما يستحق لأن يكون جزءاً من القضية شيئاً من معروضاته أو عوارضه أو لا يكـون كـذلك بل شـيئاً مشـابهاً له أو على وجه آخر غـير الوجه الـذي يجب والأول هو أخذ ما بـالعرض مكـان ما بالـذات وذلك لأن الحكم يتعلق بالـــذات بما يســـتحق لأن يكـــون جـــزءاً من القضـــية وبالعرض لمعروضاته وعوارضه والثاني هو سوء اعتبـار الحمل فـإن الحمل لا يكـون فيها كما ينبغي مطلقـاً وقد بقي من أسـباب الغلط قسم واحد وهو الواقع بين قضايا لا يتألف منها قياس وهو المسـمى بجمع المسائل في مسألة واحدة ولم يذكره الشـيخ لأنه غـير متعلق بالقيـــاس ونعـــود إلى الشـــرح فنقـــول قد ذكر الشـــيخ في الغلط المعنـوي الصـرف خمسة أشـياء: إيهـام العكس وأخذ ما بـالعرض مكان ما بالذات وهما القسـمان المـذكوران من الثلاثة والثـالث أخذ اللاحق للشيء مكانه وهو من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالـذات كما مـرّ في النهج السـادس والرابع أخذ ما بـالقوة مكـان ما بالفعل وعكسه يجـري مجـراه والخـامس إغفـال توابع الحمل وهي الأمـور المتعلقة بالمحمول كما مرّ وبالرابطة والجهة والسور وغير ذلك مما يغيّر أحـوال الحكم في القضـية وهـذان القسـمان من جملة سـوء

اعتبــار الحمل وإنما أورده الشــيخ هكــذا لأنه في هــذا المختصر لم يتعــرض لبيــان الحصر على ما في ســائر كتبه قولــه: فتجد أســباب المغالطات منحصرة في اشــتراك اللفظ مفــرداً كــان أو مركبــاً في جــوهره وهيئته وتصــريفه وفي تفصــيل المــركّب وتــركيب المفصّــل ومن جهة المعــنى في إيهــام العكس وأخذ ما بــالعرض مكــان ما بالــذات وأخذ اللاحق للشــيء وإغفــال توابع الحمل ووضع ما ليس بعلة علة والمصــادرة على المطلــوب الأول وتحريف القيــاس وهو الجهل بقياسيته أقول: لما ذكر أسباب الغلط عاد إلى عدّها ليســهل الضبط فأشار هيهنا إلى القسم الثاني من اللفظية الــتي لم يــذكرها فيما مضى بقوله أو هيئته وتصــريفه ولم يــذكر في المعنوية قســماً مما ذكره فيما مــرّ وهو أخذ ما بــالقوة مكــان ما بالفعل وذلك أيضــاً مما يدل على أنه لا يتعرض لبيــان الحصر مسألة قولــه: وإن شــئت فأدخل اشتباه الإعراب والبنــاء واشــتباه الشــكل والإعجــام في بــاب المغالطات اللفظية ومن التفت لفت المعــنى وهجر ما يخيّله اللفظ ثم راعى أجزاء القياس معــاني لا ألفاظــاً وراعاها بتوابعها ولم يخــلّ بها فيما يتكــرر في المقــدمتين أو يتكــرر في المقــدمتين والنتيجة وراعى شكل

الصفحة : 201

القياس فيه وعلم أصناف القضايا التي عددناها ثم عــرض ذلك على نفسه عــرض المحاسب ما يعقــده على نفسه معــاوداً أو مراجعــاً فغلط فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلّمها فكل ميسّــــر لما خلق له تعــالى أقــول: التفت لفته أي نظر إليه يريد أن من عــرف الأصــول المــذكورة وحكمها أمن من الغلط فــإن ســبب الغلط بالإجمــال هو إهمــال بعض شــرايط الصــحة ووازن بين شــرايط الصــحة وأســباب الغلط بقول ملخص وهو أنه إذا لاحظ المعــنى وهجر ما يخيّله اللفظ أي الألفــاظ الذهنية وما ترشّــح من أحوالها في الخيــال وبالجملة إذا تــرك اعتبــار اللفظ ووجــود المعــنى عن الشــوائب اللفظية أمن من الأغلاط اللفظية وإذا راعى أجزاء القيــاس مفصــلة بتوابعها أمن من الأغلاط المتعلقة بالمقــدمات وإذا لم يخــلّ بتكــرار الحــدود في المقــدمتين والنتيجة أمن من الغلط المتعلق بصــورته وإذا عــرف أن المقــدمات من أي الأصــناف المــذكورة في النهج الســادس وراعى شــرائطها أمن من الغلط المتعلق بمادته ثم إن من غلط بعد رعاية هــذه الشــروط وتكــرار المعــاودة إلى تفقّد كل واحد منها فهو ليس

بمسـتعد لإدراك العلـوم النظرية ولعلمها والله أعلم بالصـواب وإليه المرجع والمثاب انتهى القول في المنطق بعون الله وتوفيقه
الصفحة : 202
القسم الثــاني في علم الطبيعة بسم الله الــرحمن الــرحيم هــذه إشارات إلى أصول وتنبيهات على جمل يستبصر بها من تيسر له ولا ينتفع بالأصرح منها من تعسر عليه والتكلان على التوفيــق. وأنا أعيد وصيتي وأكرر التماسي أن يضن بما تشـتمل عليه هـذه الأجـزاء كل الضن على من لا يوجد فيه ما أشــترطه في آخر هــذه الإشــارات. أقول: اعلم أن هـذين النـوعين من الحكمة النظرية أعـني الطـبيعي والإلهي لا تخلوان عن انغلاق شديد واشتباه عظيم إذ الوهم يعـارض العقل في مآخــذهما والباطل يشــاكل الحق في مباحثهما ولــذلك كـانت مسـائلهما معـارك الآراء المختلفة ومصـادم الأهـواء المتقابلة حتى لا يرجى أن يتطابق عليها أهل زمان ولا يكاد يتصالح عليها نــوع الإنسان والناظر فيهما يحتاج إلى مزيد تجريد للعقل وتميـيز للــذهن وتصــفية للفكر وتــدقيق للنظر وانقطــاع عن الشــوائب الحســية وانفصال عن الوساوس العادية فإن من تيسر الإستبصـار فيهما فقد فاز فوزاً عظيماً وإلا فقد خسر خسراناً مبيناً لأن الفائز بهما مــترق إلى مـراتب الحكمـاء المحققين الـذين هم أفاضل النـاس والخاسر بهما نازل في منـازل المتفلسـفة المقلـدين الـذين هم أراذل الخلق ولذلك وصى الشـيخ بتحفظ هـذا القسم من كتابه كل التحفظ وأمر بالضن به كل الضن. وأنا أسأل الله الإصابة في البيان والعصمة عن الخطأ والطغيان وأشترط على نفسي أن لا أتعرض لذكر ما أعتمده فيما أجده مخالفاً لما أعتقده فإن التقرير غير الرد والتفسير قولــه: النمط الأول في تجــوهر الأجســام. أقــول: قــال الفاضل الشــارح: النهج: الطريق الواضـح. والنمـط: ضـرب من البسـيط. وإنما وسم أبــواب المنطق بــالنهج وأبــواب هـذين العلمين بالنمط لأن المنطق علم يتوصل منه إلى ســائر العلــوم فكــانت أبوابه نهاجــاً وهــذه مقصودة بذاتها فكانت أنماطاً وقال: الجوهر يطلق على الموجــود لا في موضـوع وعلى حقيقة الشـيء وذاتـه. والتجـوهر بـالمعنى الأول صـيرورة الشـيء جـوهراً وبـالمعنى الثـاني تحقق حقيقته فـالمراد بتجــوهر الأجســام ليس هو الأول لأنها ليست مما لا يكــون جــواهراً فيصـير جــواهراً بل هو الثــاني فــإن المطلــوب تحقق حقيقتها أهي مركبة من أجـزاء لا تتجـزى أم من المـادة والصـورة واعلم أن هـذا النمط يشتمل على مباحث

بعضـها طبيعية وبعضـها فلسـفية وذلك لأن المعلم الأول ابتـدأ في تعليمه بالطبيعيـات الـتي هي أقـدم الأشـياء بالقيـاس إلينا وختم بالفلسفيات الـتي هي أقـدمها في الوجـود بالقيـاس إلى نفس الأمر متـدرجاً في التعليم من مبـادئ المحسوسـات إلى المحسوسـات ومنها إلى المعقولات ولما كان موضوع الطبيعيات الجسم الطـبيعي المتألف من المادة والصورة فصارت مباحث هي أيضاً في الفلسفة الباحثة عنها مبتنية على مسائل أخـرى طبيعية كنفي الجـزء الـذي لا يتجزى وتناهى الأبعاد والشيخ أراد أن يبتدئ بالطبيعيـات أيضـاً ولكن بشـرط أن يرفع منها هـذه الحـوالات من أحد العلمين إلى الآخر المقتضـية لتحـير المتعلم فلزمه أن يقصد الأبحـاث المتعلقة بإثبـات المادة والصورة وأحوالهما أولاً ولما قصدها لزمه أن يـبين ما يبتـني تلك الأبحاث عليه من المسائل الطبيعية قبلها فوجب عليه أن يصدر الكلام بنفي الجـزء الـذي لا يتجـزى لأنه آخر ما ينحل إليه مقاصـده الـذي لا يبتـني على مسألة تقتضى حوالة أخـرى وصـار هـذا النمط لهـذا السـبب مشـتملاً على مبـاحث مختلفة من العلمين. وقبل الخوض في المقصود نقول: الجسم يقال بالاشـتراك على الطـبيعي المعلوم وجوده بالضـرورة وهو الجـوهر الـذي يمكن أن تفـرض فيه الأبعـاد الثلاثة أعـني الطـول والعـرض والعمق وعلى التعليمي وهو الكم المتصل الـذي له الأبعـاد الثلاثة والمـراد هيهنا هو الأول فإنه موضـوع العلم الطـبيعي وقد زيف الفاضل الشـارح حـده المـذكور بوجهين: أما أولاً فبأن الجوهر ليس جنساً لما تحته وأحال بيانه على سائر كتبه وأما ثانياً فبـأن قابلية الأبعـاد ليست فصـلاً لأنها لو كـانت وجودية لكانت عرضاً إذ هي نسبة ما ويلزم من كونها عرضاً احتيـاج محلها إلى قابلية أخـرى لها وأيضـاً يلـزم أن يكـون الجسم متقومـاً بـالعرض. والجـواب عن الأول أنه إنما أبطل جنسـاً وهو لازم من لوازم الجوهر ولاشك في أن الجنس لا يكون جنساً. وعن الثـاني أنه أبطل كـون قابلية الأبعـاد فصـلاً وهي ليست بفصل لأنها لا تحمل على الجسم بل الفصل هو القابل للأبعـاد المحمـول على الجسم وهو شـيء ما من شـأنه قبـول الأبعـاد. فظهر أنه في هـذا الـتزييف مغالط. ثم أفاد أن الجسم إما أن يكـون مؤلفـاً من أجسـام مختلفة كالحيوان أو غير مختلفة كالسـرير وإما مفـرداً ولا شك في أنه قابل للانقسـام ولا يخلو إما أن يكـون جميع الانقسـامات الممكنة حاصـلة بالفعل فيه أو لا يكون وعلى التقديرين فإما أن يكون متناهية أو غير

متناهية. قـال: فهيهنا احتمـالات أربعة أولها كـون الجسم متألفـاً من أجزاء لا تتجزى
الصفحة : 204
متناهية وهي ما ذهب إليه قــوم من القــدماء وأكــثر المتكلمين من المحدثين وثانيها كونه متألفاً من أجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو ما التزمه بعض القدماء والنظام من متكلمي المعتزلة وثالثها كونه غير متــألف من أجــزاء بالفعل لكنه قابل لانقســامات متناهية وهو ما اختاره محمد الشهرسـتاني في كتـاب له سـماه بالمنـاهج والبيانـات هكذا قال الفاضل في كتابه الموسوم بـالجوهر والفـرد ورابعها كونه غير متألف من أجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب إليه جمهـور الحكمـاء ويريد الشـيخ أن يثبتـه. وأما الجسم المؤلف فسيجيء القول فيه إن شاء الله تعالى. وهم وإشارة. قــال الفاضل الشارح: إن الشـيخ يريد بـالوهم في هـذا الكتـاب المـذهب الباطل أو السؤال الباطل وذلك لأن العقل قد يعــرض له الغلط من قبل معارضة الــوهم إيــاه فتســمية الــرأي الباطل بــالوهم تســمية المسبب باسم السبب مجـازاً وقد مر أنه يسـمي الفصل المشـتمل على حكم يحتاج في إثباته إلى برهـان بالإشـارة والفصل المشـتمل على حكم يكفي في إثباته تجريد الموضـوع والمحمـول من اللواحق أو النظر فيما سبقه من البراهين بالتنبيـه. ولما أراد في هـذا الفصل إبطــال الــرأي الأول من المــذكورة فعــبر عنه بــالوهم وعن إبطاله بالإشــارة. قولــه: ومن النــاس من يظن أن كل جسم ذو مفاصــل. فقوله: كل جسم ذو مفاصل قضـية. والجسم هو الطـبيعي المـذكور والمفاصل هي المواضع الــتي ينفصل ويتصل الجسم عنــدها وهي مواضع بأعيانها عند مثبــتي الجــزء لا يمكن أن ينفصل الجسم عند غيرها شبهها بمفاصل الحيوان وسـماها باسـمها. قولـه: الانقسـام لا كسراً ولا قطعاً ولا وهماً وفرضاً وأن الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس. أقول: ذكر للأجزاء أحكاماً أربعة أولها أنها ليست بأجسام والثـاني أن الأجسـام تتـألف منها والثـالث أنها لا تقبل الانقســام أصــلاً والرابع أن الواقع منها في وسط الــترتيب يحجب طرفيه عن التماس. وهذه أحكـام مسـلمة من أصـحاب هـذا الرأي أورد الأول منها تقريراً لمذهبهم
الصفحة : 205
والباقية تمهيــــداً لما يناقضــــهم به على ما ينبغي أن يفعله ناقضو الأوضـاع وفي الحكم الثـالث أشـار إلى وجـوه الانقسـامات الممكنة

وهي ثلاثة وذلك لأن الأجسام إما أن تقبل الإنفكاك والتشــكل بعسر كالأشياء الصلبة أو بسهولة كالأشـياء اللينـة. وإما أن لا تقبل كالفلك عند الحكمــاء وقد تنقسم الأول بالكسر والثــاني بــالقطع والثــالث بالوهم والفرض. والفائدة في إيراد الفرض أن الــوهم ربما يقف إما لأنه لا يقدر على استحضـار ما يقسـمه لصـغره أو لأنه لا يقـدر على الإحاطة بما لا يتنـــاهى والفـــرض العقلي لا يقف لتعلقه بالكليـــات المشتملة على الصغير والكبير والمتناهي وغـير المتنـاهي. والعبـارة عنها في النسخ مختلفة ففي بعضـها هكـذا لا كسـراً ولا قطعـاً ولا وهماً وفرضـاً. وفي بعضـها بحـذف لفظة لا عن القطع وفي بعضـها بإثباتها أيضـاً في الفـرض. والأول أصح لأنه لم يفـرق بين القسـمة الوهمية والفرضية قوله: ولا يعلمون أن الأوسط إذا كان كـذلك لقي كل واحد من الطـرفين منه شـيئاً غـير ما يلقـاه الآخر وأنه ليس ولا واحد من الطـرفين يلقـاه بأسـره. أقـول: هـذا ابتـداء شـروعه في النقض وإنما أخــــذه من الحكم الرابع وبيانه أن الأوسط الحــــاجب للطــرفين عن التمــاس لا يخلو إما أن لا يلاقي الطــرفين أو يلاقيها فــإن لاقاهما فإما بالأسر أو لا بالأســر. فهــذه أقســام ثلاثة والأول ينــافي كونه حاجبـاً لهما وأيضـاً ينـاقض الحكم الثـاني وهو تـأليف الأجســام من هــذه الأجســام لأن التـأليف لا يتصـور إلا بعد ملاقــاة الأجـزاء والثـاني أيضـاً ينـافي كونه حاجبـاً لهما عن التمـاس وأيضـاً يقتضي تداخل الأجزاء وهو محال في نفسه ومنـاقض للحكم الثـاني ومع جميع ذلك مســتلزم للمطلــوب كما ســيأتي والثــالث يقتضي التجزئة والشيخ لم يذكر القسم الأول والثاني أولاً وهما أن لا يلاقي الطــرفين أو يــداخلهما لأن الخصم لم يــذهب إليهما فبـادر إلى ذكر القسم الثالث الذي يفيد النقض بقوله: لقي كل واحد من الطــرفين منه شيئاً غـير ما يلقـاه الآخر وقد تمت بـذلك حجته على الخصم ثم رجع بعد ذلك إلى إثبات القسم الثالث بإبطال نقيضه المشتمل على القسمين المتروكين أعني الأول الآخر وهو يصدق مع عدم الملاقــاة ومع الملاقـــاة بالأسر ثم تـــرك الأول لأن إحالته أظهر وصـــرح برفع الثـاني بقولـه: وأنه ليس ولا واحد من الطـرفين يلقـاه بأسـره وإنما خصه بالذكر لأنه مذهب لبعضـهم كما سـيأتي ذكـره ولأنه مع إحالته مستلزم للمطلوب وإنما رجع إلى

الصفحة : 206

إثبات القسم الثـالث مع أن المناقضة قد تمت لأنه لا يريد الاقتصـار على نقض الحكم بل يقصد إبطـــال هـــذا الـــرأي في نفس الأمر

فالواجب عليه أن يبطل جميع الاحتمالات وإن لم يذهب إليها ذاهب. قولـه: وأنه بحيث لو جـوز مجـوز فيه مداخلته للوسط حـتى يكـون مكانهما أو حيزهما أو ما شـئت فسـمه واحـداً لم يكن له بد من أن ينفذ فيه. أقول: يريد بيان حال القسم الثـاني وهو القـول بالمداخلة ففسـره أولاً باتحـاد المكـانين والحـيزين. واعلم أن المكـان عند القـائلين بـالجزء غـير الحـيز وذلك لأن المكـان عنـدهم قـريب من مفهومه اللغـوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كـالأرض للسـرير والاعتماد عندهم هو ما يسـميه الحكيم ميلاً. وأما الحـيز عنـدهم فهو الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم وهو السطح البـاطن من الجسم الحاوي المماس للسـطح الظـاهر من المحـوى فلما لم يكن المنازعة فيه مفيدة هيهنا وكان المفهـوم من المكـان أو الحـيز المذكور معلوماً غير محتاج إلى البيان أشـار إليه بقولـه: مكانهما أو حيزهما أو ما شـئت فسـمه لئلا ينـاقش في العبـارة والمعـنى أن الطـرف لو جـوز مجـوز أن يـداخل الوسط فلا بد من أن ينفذ في الوسـط. قولـه: فيلقى غـير ما لقيه والقـدر الـذي لقيه دون اللقـاء المتوهم للمداخلة. أقول: أي فيلقى الطرف حال النفوذ من الوسط غـير ما لقيه حـال المماسة قبل النفـوذ والقـدر الـذي لقيه حـال المماسة قبل النفـوذ دون اللقـاء المتـوهم حـال النفـوذ للمداخلة والمراد بيان مغايرة الملاقى في الحـالين من الجـانبين فإنه يقتضي قسـمة الوسط بقسـمين ويمكن أن يفهم من قولـه: فيلقى غـير ما لقيه أنه يلقى حـال النفـوذ في الوسط قبل تمـام المداخلة غـير ما لقيه حال المماسة قبل النفوذ والقدر الذي لقيه حال النفوذ غـير ما يلقاه عند تمام المداخلة وهو اللقاء المتوهم للمداخلة وذلك يقتضي قسـمة الوسط بثلاثة أقسـام. والفاضل الشـارح فسـره على هـذا الوجه ثم طعن فيه بأن هـذا البيـان إقنـاعي لا برهـاني. ووسط وهو الحال الذي بعد المماسة وقبل تمام المداخلة وآخر وهو حـال تمـام المداخلة. وهذا إنما يصح على رأي نفاة الجزء وهو أن تكون الحركة متصلة في ذاتها قابلة

للانقسامات وإثباته مبـني على نفي الجـزء ولا يصح على رأي مثبتيه فـإن المتحـرك لا يمكن أن يلاقى بالحركة الواحـدة عنـدهم شـيئاً منقسـماً فلا يكـون للنفـوذ في الجـزء الواحد وسط مسـبوق بحالة وملحـوق بـأخرى فـإذن هـذا الكلام على التفسـير الثـاني لا يكـون إقناعيـاً بل يكـون مشـتملاً على مصـادرة على المطلـوب. قولـه:

واللقاء المتوهم واللقـاء المتـوهم للمداخلة يـوجب أن يكـون ملاقي الوسط ملاقيـاً للطـرف الآخر ملاقـاة الوسط له وأن لا يتمـيز في الوضع إذ لا فـراغ عن لقائه فحينئذ لا يكـون تـرتيب ووسط وطـرف ولا ازدياد حجم فإن كان شيء من ذلك لم يكن ما يكـون عند تـوهم المداخلة من الملاقـــاة بالأسر بل بقي فـــراغ وانقسم ما يتلاقى.
أقول: أي المداخلة التامة يقتضي أن يكون الطرف الملاقي للوسط بعينه ملاقياً الآخر المداخل إياه فإنهما متلاقيان بالأسر وحينئذ يرتفع الامتياز في الوضع بين المتداخلين أحـدهما تكـون بعينها إشـارة إلى الآخر إذ لا فراغ عن لقائه وعلى هذا التقدير لا يكون تـرتيب ووسط وطـرف أي هـذا الفـرض ينـاقض الحكم الرابع المـذكور للجـزء ولا ازدياد حجم أي يناقض الحكم الثاني أيضاً فـإن كـان شـيء من ذلك أي إن كـان الحكمين المـذكورين صـحيحاً لم يكن الملاقـاة بالأسر وحينئذ ينـاقض الحكم الثـالث فينقسم الجـزء. والحاصل أن تجـويز المداخلة يناقض الأحكام الثلاثة المذكورة جميعاً وتلخيص هذا الكلام أن القول بالأجزاء يستلزم القول بأحد ثلاثة أشياء إما امتناع ملاقاتها أو ملاقاتها بالكل أو بالبعض. وذلك يستلزم القـول بأحد ثلاثة أشـياء: امتنـاع تـألف الأجسـام منها أو عـدم امتيازها في الوضع أو تجزئتهـا. وهـذه محـال. فـالقول بها محـال. فهـذا تقرير هـذه الحجة والفاضل الشـارح أورد من حجج مثبـتي الأجـزاء معارضة لها وهي أن الحركة موجودة غير قارة وينقسم إلى ما مضى وإلى ما يستقبل وهما غـير موجودين وإلى ما في الحال ولولا وجوده لما كانت الحركة موجودة وهو أن انقسم لم يكن جميعه موجـوداً لكونه غـير قـار. فـإذن لا ينقسم ولا ينقسم ما به يقطع المتحـرك من المسـافة وإلا لا نقسم ما في الحال من الحركة فهو إذن جـزء لا يتجـزى وينحل هـذا الشك عند تحقيق اتصال المقادير على ما سيأتي إن شاء الله تعالى. ومن الناس من يكاد يقول بهذا التأليف ولكن من أجزاء غير متناهية.
الصفحة : 208
أقول: يريد إبطال الاحتمال الثاني المنسوب إلى النظام وغـيره من الاحتمالات الأربعة المذكورة وهؤلاء لما وقفوا على حجج نفاة الجزء ولم يقـدروا على ردها أذعنـوا بها وحكمـوا بـأن الجسم ينقسم انقسامات لا تتناهى لكنهم لم يفرقوا بين ما هو موجود في الشـيء بـالقوة وبين ما هو موجـود فيه مطلقـاً فظنـوا أن كل ما يمكن في الجسم من الانقسـامات الـتي لا تتنـاهى فهو حاصل فيه بالفعل فحكموا باشتماله على ما لا يتناهى من الأجزاء صريحاً وهـذا الحكم

ينعكس بعكس النقيض إلى أن كل ما لا يكــون حاصــلاً في الجسم من الانقســـــامات فهو لا يمكن أن يحصل فيه ثم إنهم معـــــترفون بوجــود كــثرة في الجسم وأن الكــثرة إنما تتــألف من الآحــاد وأن الواحد من حيث هو واحد لا ينقســم. فــإذن قد تحصل من أقــوالهم مقدمتان: هما أن الجسم يشتمل على أشياء غــير منقســمة وكل ما يشتمل عليه الجسم ولا يكــون منقســماً فإنه لا يقبل القســمة فينتج فالجسم يشتمل على أشياء لا تقبل القسمة وهذا هو القول بــالجزء الــذي لا يجــزى وقد لــزمهم وإن لم يصــرحوا به إلا أن القــائلين به يقولون بأجزاء متناهية وهؤلاء يذهبون إلى ما لا يتناهى فهؤلاء كـادوا أن يقولوا بهذا التأليف ولكن من أجزاء غير متناهية. قيل وقد تنـاظر الفريقــان فلما ألــزم أصــحاب المــذهب الأول هــذا ألزمــوهم أيضــاً وجوب كون المشتمل على ما لا يتناهى غير متناه في الحجم جوزوا تداخل الأجزاء. ولما ألزم هؤلاء أصحاب المذهب الأول تجزئة الجزء القــريب من مركز الــرحى عند حركة الجــزء البعيد وقطعه مســافة مساوية لجزء واحد لكون القــريب أبطأ منه ارتكبــوا القــول بســكون البطيء في بعض أزمنة حركة الســـريع ولـــزمهم من ذلك القـــول بانفكاك الرحى عند الحركة. فاستمر التشنيع بين الفريقين بالطفرة وتفكك الرحى على ما هو المشهور.
الصفحة : 209
قوله ولا يعلم أن كل كثرة كانت متناهية أو غــير متناهية فــإن الواحد والمتناهي موجودان فيها. أقــول: قــال الفاضل الشــارح: إن الكــثرة تقع بالاشتراك على العدد نفسه وعلى ما يكون بالقياس إلى قلةٍ ما كـــثرةٍ مـــا. والأولى من مقولة الكم والثانية من مقولة المضـــاف والواحد على التقـــديرين موجـــود فيهـــا. أما المتنـــاهي إن أراد به المتناهي في المقدار فلا يكون موجوداً في كل كثرة لأن الكثرة تقع على المجــردات أيضــاً وإن أراد به المتنــاهي في العــدد فلا يكــون موجوداً في كل كثرة حقيقية لأنه لا يكون موجــوداً في الاثــنين إذ لا عدد أقل منه لكنه يكون موجــوداً في كل كــثرة إضــافية لأن الاثــنين ليس بكثرة إضافية فــإذن ينبغي أن يحمل الكــثرة على أقــول: هــذه مؤاخذة لفظية قليلة الفائدة إذ المقصود واضح. قوله: فإذا كــان كل متناه يؤخذ منها مؤلفاً من آحــاد ليس له حجم أزيد من حجم الواحد لم يكن تأليفها مفيــداً للمقــدار بل عسى العــدد. أقــول: تقريــره كل عدد متنــاه من الكــثرة إذا أخذ مؤلفــاً فلا يخلو إما أن لا يكــون حجم ذلك المجمـــوع أزيد من حجم الواحد أو يكـــون. وهـــذان قســـمان

والشيخ أشار إلى إبطال القسم الأول بأن التأليف على ذلك التقدير لا يكـون مفيـداً للمقـدار وذلك لأن الحجم لا يـزداد بـه. ثم قـال: بل عسى العدد أي بل عساه لا يفيد العدد أيضاً. ولم يقل بل العدد قال الفاضل الشارح: وذلك لوقـوع الظن بأنه يفيد زيـادة العـدد و إن لم يكن يفيد زيادة المقدار وفيه التحقيق ليس يفيدها أيضاً لأن الأجـزاء إذا كان مقدارها مساوياً لمقـدار الواحد منها يكـون في حـيز الواحد وحينئذ يسـتحيل أن يقع الامتيـاز بينها بنفس الحجمية أو بشـيء من لوزامها إذ لا يختلف الحجم ولا بشـيء من العـوارض لأنها متسـاوية النسبة إلى جميعها وإذ لا امتياز أصلاً فلا على التجويز. وأقول: عدم الامتيـاز في الوضع لا يسـتلزم عـدم الامتيـاز بـالعوارض فـإن النقط التي هي أطراف أقطـار الـدائرة تجتمع عند المركز بحيث لا تتمـايز في الوضع وتختلف أحوالها العارضة بحسب محاذاتها للخطـــــــوط المختلفة وتكون متعددة بتلك الاعتبارات والحق في ذلك

الصفحة : 210

أن التعـدد من لواحق التغـابر والتغـابر قد يكـون عقليـاً وقد يكـون وضـعياً وعند التـداخل يرتفع التغـاير الوضـعي دون العقلي فـيرتفع التعدد الوضعي دون العقلي فلذلك حكم الشيخ بارتفاع التعــدد على سبيل التجويز. قوله: وإن كـان لكـثرة متناهية منها حجم فـوق حجم الواحد وأمكنت الإضافات بينها في جميع الجهات حتى كان حجم في كل جهة فكان جسـم. أقـول: هـذه هو القسم الثـاني من القسـمين المذكورين وأراد أن يؤلف من كثرة متناهية جسماً ذا طول وعـرض وعمق وذلك ممكن على تقـدير ازديـاد الحجم بازديـاد الأجـزاء وإنما يتأتى بإضافة بعض الأجزاء إلى بعض في الجهات الثلاث حتى يصـير المؤلف طويلاً عريضاً عميقاً فيكون جسماً. وقوله: حتى كـان حجم في كل جهة فكان جسم أي حصل حجم في كل جهة فحصل جسم. وإنما قــال ذلك لأن الجسم لا يطلق إلا على المتصل في الجهــات. والحجم يطلق قــال الفاضل الشــارح: ينبغي أن تضــمر في المتن لفظة وذلك أن يقـال وأمكنت الإضـافات بينها وبين غيرها في جميع الجهـات ولعل هـذه الكلمـات سـقطت من قلم الشـيخ أو الناسخ أو حـذفها الشـيخ لدلالة الكلام عليهـا. أقـول: ليس إلى هـذا الإضـمار احتيــاج لأن الهــاء في قولــه: وأمكنت الإضــافات بينها لا يعــود إلى الكـثرة بل يعـود إلى الآحـاد الـتي يعـود إليها الضـمير في قوله منها والتـأليف بين الآحـاد إنما يحصل بالإضـافات بينها في الجهـات لا أن يفــرض أولاً تــأليف للكــثرة الأولى في جهة ثم يحتــاج لتــأليف في

الجهــات الأخر إلى غــير تلك الكــثرة وكــأن الفاضل الشــارح فسر الإضــافة بالنســبة وفهم من إمكــان الإضــافات إمكــان النسب بين الجسم الحاصل من الكثرة المتناهية وبين المؤلف من غير المتناهية في جميع الجهات وذلك بعيد عن الصواب لقوله بعد ذلك حـتى كـان حجم في كل جهة فـإن النسـبة إنما يكـون بعد صـيرورتها جسـماً لا قبلهـا. والأصـوب أن يفسر الإضـافة بضم بعض الأجـزاء إلى البعض كما ذهبنا إليه. واعلم أن الشيخ لو اقتصر على هذا القدر لكفـاه في مناقضة القــائلين بــأن كل جسم يتــألف مما لا يتنــاهى وذلك لأن الجسم الذي ألفه قد تألف مما يتنـاهى لكنه لم يقنع بـذلك بل قصد بيان أن الأجسام المتناهية المقادير لا تتألف مما لا يتناهى أصلاً. كان نسبة حجمه إلى حجم الذي آحاده غير متناهية نسـبة متنـاهي القـدر إلى متناهي القدر. أقول: هذا تالٍ لقوله: إن كان لكثرة متناهية منها حجم فوق حجم الواحد وأمكنت الإضافات

الصفحة : 211

بينها في جميع الجهـات حـتى كـان حجم في كل جهة فكـان جسـم. والجميع متصلة شرطية وذهب الفاضل الشارح إلى أن قوله: فكـان جسم كـان نسـبة حجمه إلى حجم الـذي آحـاده إلى قولـه: متنـاهي القدر قضـية واحـدة موضـوعها الجسم ومحمولها قضـية أخـرى هي قوله: كان نسبة حجمه إلى قوله: نسبة متنـاهي القـدر ولفظة كـان رابطة والمجموع تـالٍ للمقـدم المـذكور والأظهر ما ذكرنـاه. وتقرير الكلام أن يقـال إن كـان حجم الأجـزاء المتناهية أزيد من حجم واحد منها وحصل من تأليفها في الجهــات جسم كــان نســبة ذلك الجسم إلى جسم آخر متناهي القـدر ومؤلف من أجـزاء غـير متناهية نسـبة شيء متناهي القـدر إلى شـيء متنـاهي القـدر. واعلم أنه لم يعتـبر النسبة بين المؤلف من الأجزاء المتناهية وبين سائر الأجسام إلا بعد أن صـيره جسـماً وذلك لأن النسـبة لا تقع بين ما لا يكـون من نـوع واحد كالجسم والسطح والخط مثلاً. قوله: لكن ازديـاد الحجم الغـير المتناهية نســبة متنــاه إلى متنــاه. وهــذا خلف محــال. أقــول: هــذا استثناء لنقيض تالي المتصلة المذكورة يريد به إنتـاج نقيض المقـدم وصورة القياس هكذا لو كان الجسم مؤلفاً مما لا يتناهى لكان حجم المؤلف من عــدد يتنــاهى من جملة ما لا يتنــاهى إما أزيد من حجم الواحد أو ليس بأزيد منـه. والثـاني باطل لأنه لا يفيد زيـادة المقـدار والأول أيضـاً باطل لأنه لو كـان حقـاً لكـان نسـبة حجم المؤلف من عـــدد يتنـــاهى في الجهـــات الثلاث إلى حجم جسم المؤلف مما لا

يتناهى نسبة متناه إلى متناه لكنها كنسبة الأجزاء إلى الأجزاء فنسبة متناه إلى متناه كنسبة متناه إلى غير متناه. هذا خلف محـال. فليس الأول حقاً وإذا بطل القسمان بطل المقدم وهو كون الجسم مؤلفـاً مما لا يتنـاهى. تنبيـه: أليس إذا أوجب النظر أن الجسم لا يجـوز أن يكون مؤلفاً من مفاصل غـير متناهية وأنه ليس يجب أن يكـون لكل جسم مفاصل متناهية إلى ما لا ينفصل فقد أوجب إمكـــان وجـــود جسم ليس لامتداده مفاصل. لما ثبت امتناع كون الجسم مؤلفاً من أجزاء لا تتجزى سواء كانت متناهية أو غير متناهية

الصفحة : 212

الأجســام غــير منقسم بالفعل مع كونه قــابلاً للانقســام فهــذا هو المطلـوب في هـذا الفصـل. وسـماه تنبيهـاً لعـدم الاحتيـاج فيه إلى برهان زائد على ما تقـدم وإنما أورد القضـية الأولى مهملة وهي أن يكون الجسم لا يجوز أن يكون مؤلفاً ولم يقل كل جسم لأن الثـابت بالبرهان في الفصل الثاني هو أن الأجسام المتناهية الأقدار لا يجـوز أن تكون متألفة مما لا يتناهى فقط ولو جاز وجود جسم غـير متنـاه القــدر لجـاز وقــوع مفاصل غــير متناهية فيه فلما لم يــبين امتنـاع وجـوده بعد لم يحكم بـذلك كليـاً ولم يحكم أيضـاً جزئيـاً لئلا يـوهم كـذب الكلية فأهملها وسيصـير الحكم بعد بيـان امتنـاع وجـود جسم غير متناهي القدر كلياً. قـال الفاضل الشـارح: إنه قـال في القضـية الأولى لا يجـوز أن يكـون الـذي هو في قـوة قولنا يجب أن لا يكـون وفي الثانية ليس يجب أن يكون. وذلك لأن تركب الجسم من أجزاء غير متناهية ممتنع أن يكون ومن المتناهية غير ممتنع فلا جــرم حكم في الأولى بالامتناع. وفي الثانية بالإمكـان العـام. أقـول: إنه لم يقل في الثانية لا يجب تركب الجسم من أجـزاء متناهية مطلقـاً بل قـال لا يجب تركبه من الأجزاء المتناهية التي لا تتجزى ويـدل عليه قولـه: إلى ما لا ينفصل وقد بـان امتنـاع تركبه منها فكـان الـواجب إذن أن يقول في هذا القسم أيضاً يجب أن لا يكون. فكأنه قال ومن الناس من يجـــوز هـــذا التـــأليف ثم لما أبطله أورد هيهنا نقيض ذلك وهو الحكم بأنه لا يجـــوز ولما قـــال في الفصل الأول: ومن النـــاس من يظن أن كل جسم ذو مفاصل أي يـــــزعم أنه يجب فلما أبطله أورد هيهنا نقيضه وهو الحكم بأنه لا يجب وبالجملة فالقضـــــــــية الأولى مهملة كما مر والثانية جزئية لأن قولـــه: ليس يجب أن يكـــون لكل جسم في قوة قولنا ليس يجب أن يكون بعض الأجسام ولذلك جعل اللازم منهما جزئياً وهو قولـه: فقد أوجب إمكـان وجـود جسم وذلك

يكفيه بحسب غرضه هيهنـا. وذكر الفاضل الشـارح عليه سـؤالاً وهو أن امتناع حصول الانقسامات الـتي لا تتنـاهى بالفعل يقتضي الحكم بوجود جسم لا يكون لامتداد مفاصل على سـبيل الوجـوب فلم قـال الشـيخ فقد أوجب إمكـان وجـود جسم ولم يقل فقد أوجب وجـود جسم. وأجاب عنه بأن هذا الإمكان يحتمل أن يكون عاماً وأيضـاً إن كـــان خاصـــاً فقوله صـــحيح وذلك لأن الممتنع هو حصـــول جميع الانقســامات. أما حصـــول كل واحد منها فليس بـــواجب ولا ممتنع فإذن ليس في الوجود
الصفحة : 213
جسم معين يجب أن يكون عديم المفاصل إلا لمانع خارجي كالفلك. أقول: وإلا ظهر أنه لما سلب الوجـوب عن كـون الجسم مركبـاً عن الأجزاء لزمه إمكان كونه غير مركب ولذلك ذكر الإمكان. بل هو في نفسه كما هو عند الحس. الحس يحكم باتصـــال الجسم وإثبـــات المفاصل على ما ذهب إليه الفريقان أمر عقلي غير محسوس فلما بطل ذلك صح كـــون الجسم متصـــلاً في نفس الأمر كما هو عند الحس. قوله: لكنه ليس مما لا ينفصل بوجه بل يجب أن يكون قابلاً للانفصال ووقوع المفاصل فيه إما بفك وقطع وإما باختلاف عرضين قارين فيه كما في البلقة وإما بـوهم وفـرض إن امتنع الفك لسـبب. أي الجسم الـذي حكمنا بكونه عـديم الانفصـال ليس مما لا ينفصل بوجه بل يجب أن يكـون قـابلاً للانفصـال لما مر في الفصل الأول وأسباب وقوع المفاصل لا يخلو عن الثلاثة المذكورة في الكتاب لأن الانفصال إما أن يكون مؤدياً إلى الافتراق أو لا يكون والثاني إما أن يكون في الخارج أو في الوهم مثـال الأول ما بالفك والقطع ومثـال الثاني ما باختلاف عرضين ومثـال الثـالث ما بـالوهم. تـذنيب: سـيما الوهمية لا يقف إلى غـير النهايـة. وهـذا بـاب لأهل التحصـيل فيه إطناب والمستبصر ير شده القدر الذي نورده. لما أبطل الاحتمـالين من الأربعة المـــذكورة بقي الحق أحد الآخـــرين فأشـــار هيهنا إلى بطلان أحـدهما بقولـه: وجب أن يكـون أحد وجـوه هـذه القسـمة لا سيما الوهمية لا تقف إلى غير النهاية وتعين الرابع الـذي هو مـذهب الجمهور من الحكماء. ووجـوه القسـمة هي الثلاثة المـذكورة. وإنما قال: لا سيما الوهمية لأن البرهان المذكور في الفصل الأول لا يفيد إلا القسمة الوهمية وسمي الفصل تذنيباً لأن هـذا الحكم فـرع على ما تقدم. قوله: وهذا باب أي مسألة الجزء الذي لا يتجـزى وما يتبعه

من مبـاحث الحركة والزمـان فـإن أهل العلم قد أطنبـوا الكلام فيها والمستبصر ير شده القدر الذي نورده أي في هذا

الكتـاب وفي بعض النسخ القـدر الـذي أوردنـاه. تنبيـه: إنك سـتعلم أيضـاً مما علمته من حـال احتمـال المقـادير قسـمة بغـير نهاية أن الحركة عليها أو زمان تلك الحركة كـذلك وأنه لا تتـألف أيضـاً مما لا ينقسم حركة ولا زمان. قد حصل من المباحث المذكورة أن الجسم الطبيعي متصل في نفسه قابل للقسمة إلى غير يــدل على مغايرته للطبيعي تبدله في الجسم الواحد بحسب تبدل أشكاله أيضـاً كـذلك ولـزم من ذلك كـون السـطوح الـتي بها تنتهي الأجسـام والخطـوط الـتي بها تنتهي السـطوح أيضـاً كـذلك وجميع ذلك أعـني الأجسـام التعليمية والسـطوح والخطـوط يسـمى مقـادير. فالشـيخ نبه على جميع ذلك تعريضاً بقوله: من احتمـال المقـادير إذ لم يقل من حـال احتمال الأجسام ولم يذكره تصريحاً لأنه لم يـبين وجودها بعد ثم نبه أن حكم المتصلات الغـير القـارة كالحركة والزمـان حكم المتصـلات القــارة وذلك لتطابقها في العقل فــإن الحركة في مســافة تنقسم بانقسـامها وكـذلك زمـان الحركة ينقسم بانقسـامها فـإذن لا حركة مؤلفة من أجـزاء لا تتجـزى ولا زمــان. ويتــبين من ذلك أن قسـمة الحركة والزمان إلى مـاض ومسـتقبل وحـال لا تصح لأن الحـال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحـدود المشـتركة بين المقــادير لا يكــون أجــزاءً لها وإلا لكــان التنصــيف تثليثــاً بل هي موجودات مغايرة لما هي حدوده بالنوع فإذن قد ظهر فســاد الحجة المذكورة على إثبـات الجـزء. إشـارة: قد علمت أن للجسم مقـداراً ثخينــاً متصــلاً. المقصــود من هــذا الفصل إثبــات الهيــولى للجسم فالمقــدار بحسب اللغة هو الكمية وبحسب الســطوح وللأمر الــذي يقابله رقة القوام فالثخين يـدل بالاشـتراك على ما هو ذو حشو بين الســــطوح وهو فصل للجسم التعليمي وعلى ما يقابل الرقيق من الأجسام والمـراد هيهنا المعـنى الأول والاتصـال يـدل على معنـيين: أحدهما صـفة لشـيء لا بقياسه إلى غـيره وهو كونه بحيث يمكن أن يفرض له أجـزاء تشـترك في الحـدود والمتصل بهـذا المعـنى يطلق على فصل الكم وعلى الصورة الجسـمية المسـتلزمة التعليمي وقد يقــال للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل الصــورة الجســمية اتصال أيضاً وقد يقال لهذه الصورة أيضاً اتصال وامتداد

بالمجـــار ويقـــال للجسم بحسب ذلك متصل وثانيهما صـــفة لشـــيء بقياسه إلى غـيره وهو أيضـاً بمعنـيين: أحـدهما كـون المقـدار متحد النهاية بمقـدار آخر ويقـال لـذلك المقـدار إنه متصل بالثـاني بهـذا المعنى. والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقـال لذلك الجسم إنه متصل بالثـاني بهـذا المعـنى. والاسم كـان بحسب اللغة للـذي بالقيـاس إلى الغـير فنقل بحسب الاصـطلاح إلى الأول. ولما تقرر هذا فنقول: المقدار في قول الشيخ: مقداراً ثخيناً متصلاً ينبغي أن يحمل على اللغوي لئلا يتكـرر المتصل والثخين على ما هو فصل الجسم التعليمي والمتصل على ما هو فصل الكم المتصـــــل. وحينئذ يكـون المجمـوع هو الجسم التعلمي لأنه كمية متصـلة ثخينة وإنما قدم الثخين لأنه أعرف فـإن القـائلين بـالجزء يعـترفون بثخانة المتصل أعـــني الجسم التعليمي هو غـــير الجسم الطـــبيعي كما مر وذلك لأنه يتبـدل في الجسم الواحد بتبـدل أشـكاله كالشـمعة الـتي تجعل تارة كـرة وتـارة مكعبـاً مثلاً فمر أمر عـارض للجسم ويكـون معنى قـول الشـيخ قد علمت أن للجسم الطـبيعي شـيئاً هو الجسم التعليمي وإنما قـــال قد علمت ذلك مع أن إثبـــات الجسم التعليمي غير مذكور في الكتاب لأنه أثبت بالبرهـان كـون الجسم متصـلاً في نفسه كما هو عند الحس وكان كونه ذا كمية وذا ثخانة أمراً بيننا غير متنازع فيه ولا محتاج إلى برهان ومجموع هذه المعـاني أعـني كـون الجسم ذا كمية وثخانة واتصـــال هو كونه ذا جسم تعليمي فـــإذن قد علمت ثبوت ذلك للجسم. فإن قيـل: بم يعـرف أن الجسـمية شـيء مغاير لهذه الأمور فإنه ما لم يعرف مغايرته لها لم يمكن إثباتها لـــه. قلنـا: كونه موجـوداً لا في موضـوع أعـني جوهريته أوضح شـيء له وهو مغـاير لهـذه الأمـور وكونه شـيئاً من شـأنه أن يكـون ذا جسم تعليمي أمر غـــير جوهريته وهو فصـــله الـــذي يتحصل به جوهريتـــه. قولـــه: وأنه قد يعـــرض له انفصـــال وإنفكـــاك. لجزئية الحكم عن الأفلاك. وأقـــول: هـــذا غـــير مســـتقيم لأن الأفلاك قد يعـــرض لها الانفصال بأحد معانيه أعني الوهمي ولأجل ذلك يتناولها هذا البرهـان على ما يجيء بيانـه. فالصـواب أن يقـال إنه جعل الحكم لأن الحكم جزئياً لأن بعض الأجسام من الفلكيات وغيرها غـــير منفصل لا لكونه غير قابل للانفصال بل لعدم أسباب الانفصـال الخـارجي فيه ولعـدم اعتبار انفصاله

بالوهم وذلك واجب لامتناع حصول جميع الانفصاليات الممكنة فيه على ماهر. قوله: وتعلم أن المتصل بذاته غير القابل للاتصال والانفصال قبولاً هو بعينه الموصوف بالأمرين. يريد بالمتصل بذاته هيهنا الصورة الجسمية وهي التي من شأنها الاتصال لذاتها واتصالها هو كونها بحيث يلزمها الجسم التعليمي فهي ذلك الامتداد الذي في الشمعة حال كونها كرة ومكعباً ومشكلاً بسائر الأشكال والدليل على أن اسم المتصل قد يطلق على هذه الصورة قول الشيخ في الشفاء في فصل أن المقادير أعراض بهذه العبارة: أما الجسم الذي هو الكم فهو المقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة. ولو حمل المتصل بذاته هيهنا على الجسم التعليمي الذي هو المقدار لكان البرهان على إثبات الهيولى بحاله إلا أن الحق ما متصلة ولكن بغيرها أعني بالصورة وإنما قيد القابل للاتصال والانفصال بقوله قبولاً يكون هو بعينه الموصوف بالأمرين لأن القابل للاتصال والانفصال يقال بالحقيقة ومن حيث المعنى للذي يقبلهما ويكون بعينه هو الموصوف بهما وهو المادة لا غير ويقال بالمجاز ومن حيث اللفظ للذي يطرأ عليه أحدهما وينتفي بطريانه فلا يكون موصوفاً بالطارئ كالصورة التي تنعدم هويتها الإتصالية عند طريان الانفصال فلا تكون هي بعينها موصوفة بالانفصال فإن الاتصال لا يقبل الانفصال ولا الاتصال لأنه لو قبل الانفصال لكان الشيء قابلاً لعدمه ولو قبل الاتصال لكان الشيء قابلاً لنفسه. قوله: فإذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل وغير هيئته وصورته. قوة الشيء بمعنى إمكان وجوده وإمكان وجوده ووجوده متقابلان فالمغايرة بين قوة الانفصال قبل وجوده أي في حال الاتصال وبين وجود الانفصال المنافي للاتصال ظاهرة والموصوف بتلك القوة ليس هو الاتصال على ما سبق فهو شيء غير الاتصال قابل للاتصال والانفصال وهو الهيولى فالمقبول هيهنا هو الصورة الجسمية وهيئته الشكل التابع لوجودها أن الشيخ إنما أراد بالمتصل بذاته الصورة الجسمية دون المقدار. قال الفاضل الشارح: قوله: فإذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول نتيجة قياس مذكور بالقوة وذلك أنه ذكر أن بعض الأجسام يحدث له الانفصال فينبغي أن يضاف إليه وكل ما يحدث فقوة حدوثه

الصفحة : 217

حاصلة قبل حدوثه وكل ما هو حاصل قبل شيء فهو غير ذلك الشيء. حتى ينتج فإذن قوة قبول الشيء غير وجود ذلك المقبول

وإنما اقتصر على المقدمة الأولى لوضوح الباقيتين. ثم قال: وإثبـات المــــادة لا يمكن إلا بهـــــذه النتيجة لأنا إن قلنا الجسم المتصل قد يعــرض له انفصــال ولا بد لــذلك الانفصــال من محل وليس محله الاتصال فلا بد من شـيء آخر كـان غـير صـحيح لأن الانفصـال عـدم الاتصال عما من شـأنه أن يتصل والأمـور العدمية لا تسـتدعي محلاً ثابتـاً فلا بد من بيـان مغـايرة قـوة الانفصـال لنفس الانفصـال بتلك المقــدمات ثم بيـــان أنها ثبوتية بأنها من الأمـــور الإضـــافية الـــتي تســتدعي محلاً حــتى إذا بينا أن ذلك المحل ليس هو الاتصــال ثبت شيء آخر هو الهيولى. وأقول: في هذا الكلام موضع نظر لأن إعدام الملكات ليست أعداماً صرفة فهي تستدعي محـالاً ثابتة كالملكـات والانفصـال لما كـان عـدم الاتصـال عما من شـأنه أن يتصل على ما قال فقد أثبت محله وهو الذي من شأنه أن يتصـل. والحق أن مـراد الشيخ من ذكر مغايرة قوة الانفصال للانفصال في كلامه هو إدخـال ما لا ينفصل بالفعل في طريانه وبعده إذ لا يـوهم الاسـتدلال بوجـود الانفصال على وجـود القابل له فيظن أنه إنما يحـدث حـال الاحتيـاج إليه من غير أن يستمر وجوده. قولـه: وتلك القــوة لغـير ما هو ذات المتصل بذاته عند الانفصـال يعـدم ويوجد غـيره وعند عـود الاتصـال يعود مثله متجدداً. المتصل بذاته ما دام موجود الذات فهو ذو اتصال واحد متعين. ثم إذا طرأ الانفصال زال ذلك الاتصــال الواحد المتعين فانعــدم ذلك المتصل وحــدث اتصــالان آخــران بالشـخص ومتصـلان آخران بحسبهما فهو عند الانفصـال قد عـدم ووجد غـيره وعند عــود الاتصـال يعـود مثله متجـدداً ولا يعـود هو بعينه لأن إعـادة المعـدوم ممتنعة فإذن الشيء الـذي فيه قـوة الانفصـال البـاقي في الأحـوال جميعاً هو غـير متصل بذاته وهو الهيـولى. وتلخيص هـذا البرهـان أن نقـول: لما ثبت أن الجسم لا يخلو عن اتصـالٍ ما في ذاته وأنه قابل للانفصال حال كونه متصـلاً فقـوة قبـول الانفصـال حاصـلة له حـال الاتصال ونفس الاتصال ليست بقابلة للانفصال على وجه يكون حال كونها اتصالاً موصوفة بالانفصال فإذن للجسم شيء غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي ينفصل ويتصل مرة بعد أخــرى فهو الهيولى. واعلم أن

الصفحة : 218

شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سـبق إلى أوهـام المتكلمين المتشككين في وجود المـادة وذلك لأن الشـيء يجب أن يكـون في ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن أن يكـون موضـوعاً للاتصـال

والانفصال فهو لا يكـون من حيث ذاته بحيث يفـرض فيه الأبعـاد فلا يكون جسماً البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من انضياف شــيءٍ ما متصل بذاته إليه حـتى يصـير جسـماً فـذلك الشـيء هو الصـورة والمجمـوع هو الجسم الـذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصـال والـذين يجعلـون المتصل عرضـاً على الإطلاق ينسـون أن كـون الجسم متصلاً في نفسه أمر ذاتي مقوم للجسم والجـوهر لا يتقـوم بالعرض. وأيضاً ينبغي أن تعلم أن الوحدة الشخصـية والتعـدد الـذي يقابلها أيضــاً لا يعرضــان للمــادة إلا بعد تشخصــها المســتفاد من الصــورة ليوقف على أحــوال الشــبه المبنية على اتصــاف المــادة بالوحدة أو التعدد حسب ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان تعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضياً لانعدامها ومحوجـاً إلى مـادة توجد في الحالتين لكان تعـدد المـادة بسـبب الانفصـال بعد وحـدتها مقتضياً لانعدام المادة الأولى ومحوجاً إلى مـادة أخـرى ويتسلسـل. إلى غير ذلك من الشبه وذلك لأن المادة الموجودة في الحالتين غير موصوفة بنفسها بوحدة ولا تعدد بل إنما تتصف بهما تعاقب الصــور. والفاضل الشارح عارض الشيخ بإقامة حجة على نفي الهيولى وهي أن الجســمية فيها جمعــاً للمثلين وأيضــاً لم تكن هي بالمحلية أولى من الجســمية وأيضــاً لاحتـاجت إلى هيـولى أخـرى وإما على سـبيل التبعية فإذن كانت صفة للجســمية ولم تكن الجســمية فيهـا. وإن لم تكن متحـيزة اسـتحال حلـول الجسـمية المختصة بجهة فيها بالبديهة وهـذه الحجة غـير مشـتملة على أقسـام منحصـرة فـإن ما لا يتحـيز على سبيل الحلول في الغير لا يجب أن يكـون متحـيزاً بـالانفراد بل ربما يتحيز بشرط حلـول الغـير ولا يلـزم من ذلك كونه صـفة لـذلك الغير. وهم وتنبيه: ولعلك تقول إن هذا إن لزم فإنما يلزم فيما يقبل الفك والتفصيل وليس كل جسم فيما أحسب كذلك. أقـول: هـذا هو الـوهم. وتقريـره أن يقـال إنكم اسـتدللتم بإمكـان وجـود الإنفكـاك والانفصال بالفعل في بعض الأجسام على كونه مقارناً للقابل وذلك لا يقتضي وجوب كـون جميع الأجسـام مقارنة للقابل فـإن منها ما لا يقبل الفك والتفصيل بالفعل كالفلك وغيره من الأجسام الصلبة

الصـغيرة وإن كـان قـابلاً له بحسب التـوهم. قولـه: فـإن خطر هـذا ببالك هذا هو التنبيه المزيل لذلك الوهم وهو بتذكر مفهـوم الامتـداد الجسماني الذي هو الصورة الجسمية المتصـلة بـذاتها الـتي لا تبقى هويتها الامتدادية عند وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الوهم ثم

بتذكر كـون كل ذي حجم يحجب وسـطه طرفيه من الملاقـاة واجب القبـول للانفصـال ولو في الـوهم فإنه مع استحضـار وجـوب هـذا الحكم على هذا الامتداد يمتنع الحكم يكون شيء من الأجسـام غـير مقارن لما يقبل الفصل والوصل العارضين في الوجـود أو الـوهم له وذلك لتساوى الجميع في هـذا المعـنى ولتخالفها فيما لا يتعلق بهـذا المعـنى ككـون بعضـها فلكـاً وبعضـها عنصـراً أو ما يجـري مجـراه. واعلم أن الامتـــداد المـــذكور قد يمكن أن يؤخذ من حيث هو عـــام وكلي جنســاً كـان أو نوعــاً وقد يمكن أن يؤخذ من حيث هو خـاص وجـــزئي وقد يمكن أن يؤخذ من غـــير اعتبـــار شـــيء من ذلك كما ســبقت إليه الإشــارة في النهج الأول. وإنما يكــون إذا أخذ وحـــده موجوداً في الخارج لا شك في وجوده فالشـيخ أخـذه كـذلك وأشـار إليه بقوله: طبيعة الامتداد فـإن الطبيعة تطلق على المـأخوذ كـذلك كما مـر. ولا شك في أنه من حيث هو طبيعة شـيء واحد في نفسه مغـاير لسـائر الطبـائع. وما لها من الغـنى إن القابل أو الحاجة إليه متشـــابه. وذلك لأن الشـــيء المـــأخوذ من حيث هو هو لا يمكن أن يختلف الحكم عليه بـالأمور المتقابلة معــاً فـإن اختلف فقد اختلف لكونه مــأخوذاً مع أمــور تقتضي الاختلاف. قولــه: وإذا عــرف بعض أحوالها حاجتها إلى ما تقوم فيه عرف أن طبيعتها غير مستغنية عما تقـوم فيه ولو كـانت طبيعتها طبيعة ما تقـوم بـذاتها فحيث كـان لها ذات كـانت لها تلك الطبيعـة. أي إذا صـار بعض أحوالها وهو إمكـان طريان الانفصال عليها وامتنـاع وجودها مع الانفصـال معرفـاً لكونها محتاجة إلى قابل تقـــوم تلك الطبيعة فيه عـــرف أن تلك الطبيعة محتاجة إلى القابل حيث كـــانت ولو كـــانت طبيعتها مســـتغنية عن القابل لكانت مستغنية حيث كانت. قوله:

الصفحة : 220

لأنها طبيعة نوعية محصلة تختلف بالخارجات عنها دون الفصـول. قد بينا أن الطبيعة تكون بأي الاعتبارات مادة وبأيها جنسـاً وبأيها نوعـاً. فهذه الطبيعة الموجودة ليست جنســاً لأنها ليست بموقوفة على ما ينضـاف إليها محصـلاً إياها نوعـاً ولا وإنما قـال نوعية ولم يقل نـوع لأنها إنما تصـير نوعـاً بانضـياف معـنى العمـوم إليها فهي وحـدها لا تكون نوعاً بل تكـون نوعية وإنما ذكر اختلافها بالخارجـات عنها دون الفصول مع كون الطبيعة النوعية لا محالة كـذلك لأن الشـيء الـذي يختلف بالفصول وهو الجنس كالحيوان مثلاً يكون مقتضياً في بعض الصور لشيء كالضـحك وهو عند تحصـله بفصل كالنـاطق ولا يكـون

مقتضياً في سائر الصور له. وكأن هذا الكلام جواب عن إيـراد نقض للحكم المذكور وهو أن يقـال كما كـانت الحيوانية مقتضـية للضـحك في الإنسان دون غيره من سـائر الحيوانـات فلم لا يجـوز أن يكـون الامتداد الجسـماني مقتضـياً لوجـود القابل فيما يقبل الإنفكـاك دون غيره من الأجسـام. فأجـاب عنه بـأن الامتـداد الجسـماني الموجـود طبيعة نوعية محصلة يختلف بالخارجـات عنها فهي إن اقتضت شـيئاً اقتضـــته مع جميع الخارجـــات عنها وفي جميع الأحـــوال بخلاف الحيوانية الــتي هي طبيعة جنســية غــير محصــلة وهي لا يمكن أن تقتضي شــيئاً من حيث هي غــير محصــلة ثم إذا تحصــلت بشــيء انضاف إليها ودخل في وجودها المحصل فإن اقتضت شـيئاً مع ذلك الشيء الغير الخارج عنها لم يقتضه مع غيره لأنها مع غيره لا تكــون ذلك المحصل بعينه والفاضل الشــــــــارح أورد الشك أولاً في أن الجســمية طبيعة نوعية واحــدة بــأن ماهيتها يقتضي الاشــتراك في الملزومات ونـاقض بـالوجود الـذي يقتضي في الـواجب تجـرده عن الماهية وفي الممكن لا يقتضي ذلك. وثانياً بأن الحكم بحلــول بعض الجسـمانيات في محل لا يقتضي وجـوب الحلـول بل يقتضي صـحته فـــإذن يمكن أن لا يحل فيه البعض الآخر والجـــواب عن الأول أن الاحتياج إلى القابل إنما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصـلاً بذاته قابلاً للانفصال والمتصل بذاته لا ينفصل فهذا القدر معلوم ومشترك ومقتضٍ للحكم وفيه كفاية ولا حاجة بنا إلى ما عـــداه مما لا نعلمه وعن المناقضة أن الوجود ليس من الطبـائع الجنسـية والنوعية على ما سيجيء بيانه. وعن الثـاني أن الطبيعة المـذكورة تقتضي وجـوب الحلـول لما مر لا الإمكـان المحتمل لعـدم الحلـول والشـكوك الـتي أوردها على كون الطبيعة الجنسية

الصفحة : 221

مقتضية لشيء في بعض الصــور دون غيرها بخلاف الطبيعة النوعية متعلقة بسوء اعتبار الكليات وتنحل بمراعاة ما ذكرناه فلا فائدة في التطويل بالإعـــادة. وهم وتنبيـــه: أو لعلك تقـــول ليس الامتـــداد الجســـماني الواحد بقابل للانفصـــال البتة فإنه إنما ينفصل الجسم المركب من أجسام بسـيطة لا احتمـال فيها للانقسـام إلا الـذي يقع بحسب الفروض والأوهام وما يشـبهها. المفـردة بحسب الاحتمـالات الأربعة وبقي حكم المؤلفة فنقـــول: من المـــذاهب المتعلقة بهـــذا الموضع في الأجســـام المؤلفة مـــذهب ينسب إلى بعض القـــدماء كـديمقراطيس وغـيره وهو قــولهم إن الأجسـام المشـاهدة ليست

ببسائط على الإطلاق بل إنما هي متألفة عن بسائط صغار متشابهة الطبع في غاية الصلابة وتألف البسائط إنما يكون بالتماس والتجاوز فقط والجسم البسـيط الواحد منها لا ينقسم فكـاً أصـلاً وينقسم وهمـاً للحجة المـذكورة ومقاديرها في الصـغر والكـبر وأشـكالها مختلفة. وربما زعم بعضهم أن مقاديرها متسـاوية وقد مـال الشـيخ أبو البركات البغـدادي إلى مثل هـذا القـول في الأرض وحـدها وذكر الفاضل الشـارح أن القـوم ذهبـوا إلى أن تلك البسـائط كروية الشـكل. وفيه نظر لأن الشـيخ حكى في الفن الثـالث من طبيعيـات الشـفاء أنهم يقولـون إنها غـير متخالفة إلا بالشـكل وإن جوهرها جوهر واحد بـالطبع وإنما يصـدر عنها أفعـال مختلفة لأجل الأشـكال المختلفـة. وذكر أن بعضـهم جعل أشـكال المجسـمات الخمسة المـذكورة في كتـاب أقليـدس أشـكال العناصر والفلك ومنهم من خـالفهم في ذلك وذكر اختلافـات كثـيرة لهم لا فائـدة في إيرادهـا. وبالجملة هذا المذهب هو بعينه مذهب مثبتي الأجزاء إلا في تسـمية الأجزاء بالأجسام وفي تجويز الانقسـام الـوهمي عليهـا. ووجه تعلقه بهذا الموضع أن الحجة المذكورة في نفي الأجزاء إنما اقتضت كـون اقتضت كون كل وكـانت الحجة المـذكورة في إثبـات الهيـولى مبنية على كون الامتداد قابلاً للانقسام الإنفكاكي فإذن لو كانت البسـائط غير قابلة للإنفكاك بل إنما تتصل بالتمـاس وتنفصل بـزوال التمـاس لكان إثبـات المـادة بالحجة المـذكورة متعـذراً فهـذا الـوهم هو هـذا المذهب والامتـداد الجسـماني الواحد الـذي ذكـره الشـيخ هو الـذي يسميه أصحاب هذا المذهب جسماً بسيطاً واحداً. قوله:

فـإن خطر هـذا ببالك فـاعلم أن القسـمة الوهمية والفرضـية أو الواقعة بحسب اختلاف عرضين قارين كالسـواد والبيـاض في البلقة أو مضافين كاختلاف محاذاتين أو مـوازاتين أو مماسـتين تحـدث في المقسـوم اثنينية ما يكـون طبـاع كل واحد من الاثـنين طبـاع الآخر وطبـاع الجملة وطبـاع الخـارج الموافق في النـوع وما يصح بين كل اثـنين منها يصح بين اثـنين آخـرين فيصح إذن بين المتبـاينين من الاتصـال الرافع للاثنينية الإنفكاكية ما يصح بين المتصـلين ويصح بين المتصـلين من الإنفكـاك الرافع للاتحـاد الاتصـالي ما يصح بين المتبـاينين. هـذا هو التنبيه المزيل لهـذا الـوهم وهو باعتبـار التشـابه المـذكور في طبـائع تلك البسـائط بـزعمهم وذلك لأن الطبيعة المتشـابهة إنما تقتضي حيث كـانت شـيئاً واحـداً غـير مختلف وما

يقتضــيه الخــارج عن الكل الموافق له في تلك الطبيعة لاشــتراك الجميع فيها ويجب من ذلك تشــــارك جميع هــــذه الأربعة إما في الامتناع عن قبول الانفصال آو الاتصال أو في جواز قبولهمـا. والأول ظاهر الفساد والثـاني حـق. فـإن قيـل: لعل البعض يمتنع عن قبـول ذلك بسبب شيء يقارنه. قلنا لا نـزاع في ذلك وقد ذهبنا إلى القـول به في الفلك إنما المقصود هيهنا هو إمكـان طريـان الفصل والوصل على الأجسام المفروضة من حيث طبيعتها المتفقة وذلك يكفينا في إثبـات المـادة والشـيخ قد خص القسـمة الفرضـية والـتي بـاختلاف عرضــين بالــذكر لأن أصــحاب هــذا المــذهب يجوزونهما على تلك البسائط بخلاف الفكية وقسم التي بـاختلاف عرضـين إلى ما يكـون بسبب عرضين قارين وإلى ما يكون بسبب عرضـين إضـافيين وأراد بالقار ما للموضوع في نفسه وبالإضافي ما للموضوع بحسب قياسه إلى غـيره وإنما بسط القــول بــذكر هـذه الأقســام لأن الجميع مما يجوزونه ثم بين أن كل قسمة من هذه تحـدث اثنينية في المقسـوم ويكــون بعد القســمة طبــاع كل واحد من ذينك الاثــنين وطبــاع مجموعهما قبل القســمة وطبــاع ما يخــرج منهما مما يوافقهما في النوع والماهية غير مختلفة فيما تقتضيه. الطباع يقال لمصدر الذاتية الأولية لكل شــــيء والطبيعة قد تختص بما يصــــدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه أولاً وبالذات من غــير إرادة ثم ذكر أنه يلــزم من ذلك أن يكون حكم المتباينين في قبول الاتصال حكم المتصـلين وحكم المتصلين في قبول الإنفكاك حكم

الصفحة : 223

المتباينين. قوله: اللهم إلا من عائق مـانع خـارج من طبيعة الامتـداد لازم أو زائــل. هــذا ما أشــرنا إليه من أن بعض الأجســام يمتنع عن قبـول الفصل والوصل لسـبب خـارج عن طبيعة الامتـداد مقـارن له ويكــون لازمــاً كما في الفلك أو زائلاً كما في الأجســام الصــغيرة الصلبة مثلاً وكأنه جواب لسؤال منهم هكذا أليس جزء الفلك متصلاً عندكم بالجزء الآخر منه مثلاً ومنفكاً ولا تجـوزون انفصـال الجـزأين منه واتصالهما بالعنصر مع اشتراك الجميع في مفهـوم الامتـداد فلم لا تجوزون مثل ذلك في البسائط المذكورة. فيقـال لـه: إنما نـذهب إلى ذلك لمــانع وهو أن الصــورة الفلكية أعــني النوعية أمر مقــارن للامتداد الجسمي مانع إياه عن قبول الانفصال والاتصال بـالغير أنتم فرضتم البسـائط متشـابهة قولـه: ولعل هـذا العـائق إذا كـان لازمـاً طبيعياً كان لا اثنينية بالفعل ولا فصل بين أشخاص نوع تلك الطبيعة

بل يكون نوعه في شخصه. معناه أن كل نوع مادي مستلزم لما يمنعه عن الانفصال بحسب الطبيعة فمن المستحيل أن يتعدد أشخاصه في الوجود أي لا يكون في الوجود منه إلا شخص واحد وهذا معنى قوله إن نوعه في شخصه وذلك لأنه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في الماهية وكان كل واحد منهما قابلاً للانفصال الإنفكاكي الحاصل بينهما مع وجود المانع عنه. هذا خلف. وهذا حكم كلي نافع في العلوم الطبيعية قد انجر الكلام إلى ذكره في أثناء حل هذه الشبهة. واعترض الفاضل الشارح بأن حجة الشيخ مبنية على أن الأجسام متساوية في الماهية وهو ممنوع لما ذكره من قبل. وذلك سهو منه لأن الشيخ بنى حجته على ما سلموه من كون البسائط متساوية في الطبع. واعترض أيضاً بأن الامتدادات الجسمية غير باقية عند الانفصال ومتجددة عند الاتصال وهي أمور متشخصة ولعلها تمنع الماهية المشتركة عن فعلها. وجوابه أنا سلمنا أن وقوع الاختلاف بسبب الموانع ممكن وأورد اعتراضات أخر تنبيه: وكل نوع يحتمل أن يكون له أشخاص كثيرة فعاق عن ذلك عائق لازم طبيعي فإنه لا يوجد

الصفحة : 223

المتباينين. قوله: اللهم إلا من عائق مانع خارج من طبيعة الامتداد لازم أو زائل. هذا ما أشرنا إليه من أن بعض الأجسام يمتنع عن قبول الفصل والوصل لسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له ويكون لازماً كما في الفلك أو زائلاً كما في الأجسام الصغيرة الصلبة مثلاً وكأنه جواب لسؤال منهم هكذا أليس جزء الفلك متصلاً عندكم بالجزء الآخر منه مثلاً ومنفكاً ولا تجوزون انفصال الجزأين منه واتصالهما بالعنصر مع اشتراك الجميع في مفهوم الامتداد فلم لا تجوزون مثل ذلك في البسائط المذكورة. فيقال له: إنما نذهب إلى ذلك لمانع وهو أن الصورة الفلكية أعني النوعية أمر مقارن للامتداد الجسمي مانع إياه عن قبول الانفصال والاتصال بالغير أنتم فرضتم البسائط متشابهة قوله: ولعل هذا العائق إذا كان لازماً طبيعياً كان لا اثنينية بالفعل ولا فصل بين أشخاص نوع تلك الطبيعة بل يكون نوعه في شخصه. معناه أن كل نوع مادي مستلزم لما يمنعه عن الانفصال بحسب الطبيعة فمن المستحيل أن يتعدد أشخاصه في الوجود أي لا يكون في الوجود منه إلا شخص واحد وهذا معنى قوله إن نوعه في شخصه وذلك لأنه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في الماهية وكان كل واحد منهما قابلاً

للانفصال الإنفكاكي الحاصل بينهما مع وجود المانع عنه. هـذا خلـف. وهذا حكم كلي نـافع في العلـوم الطبيعية قد انجر الكلام إلى ذكـره في أثنـاء حل هـذه الشـبهة. واعـترض الفاضل الشـارح بـأن حجة الشيخ مبنية على أن الأجسام متسـاوية في الماهية وهو ممنـوع لما ذكره من قبل. وذلك سهو منه لأن الشيخ بنى حجته على ما سلموه من كـون البسـائط متسـاوية في الطبـع. واعـترض أيضـاً بـأن الامتدادات الجسمية غير باقية عند الانفصال ومتجـددة عند الاتصال وهي أمـور متشخصة ولعلها تمنع الماهية المشـتركة عن فعلهـا. وجوابه أنا سـلمنا أن وقـوع الاختلاف بسـبب الموانع ممكن وأورد اعتراضات أخر تنبيه: وكل نـوع يحتمل أن يكـون له أشـخاص كثـيرة فعاق عن ذلك عائق لازم طبيعي فإنه لا يوجد

للأشخاص أن تكـون لـذلك النـوع اثنينية ولا كـثرة تعـرض بل يكـون نوعه في شخصه أي لا يوجد ذلك النـوع إلا شخصـاً واحـداً وكيف يوجد اثنينية أو كثرة لأشخاص ذلك النوع والعـائق عنه لازم طـبيعي. هـذا الفصل لا يوجد في بعض النسخ ويوجد في بعضـها مترجمـاً بالإشارة وفي بعضـها بلا ترجمة ويشـبه أنه كـان حاشـية فـأثبت في المتن سهواً وذلك لأنه تقرير للمسألة المذكورة. ومعناه ظاهر. قال الفاضل الشارح في شـرحه: كل ماهية إما أن يكـون نفس تصـورها مانعة عن الشركة فـإذن لا يحصل منها إلا شـخص واحد أو لا يكـون وإذن يكون تشخص الشخص الذي يدخل منها في الوجود زائداً على الماهية فـذلك الزائد إن كـان لازمـاً منها إلا شـخص واحد لا يقبل الإنفكـاك وإلا فيلـزم الخلـف. وفي مصـدر هـذه القسـمة نظر لأن الماهية المعقولة لا يكـون نفس تصـورها مانعة عن الشـركة إلا إذا عنى بالماهية غـير ما اصـطلحوا عنـه. تـذنيب: أليس قد بـان لك أن المقدار من حيث هو مقدار أو الصورة الجرمية من حيث هي صورة مقـدار ولا صـورة جرمية له فاعرفها ولا تسـتبعد أن يتخصص في بعض الأشياء قبولها لقدر معين دون ما هو أكبر أو أصـغر منـه. يريد بيـان صـحة وجـود التخلخل والتكـاثف الحقيقـيين. قـال الفاضل الشـارح: هـذه المسـألة تفريع على إثبـات الهيـولى وإذ لم تكن من بيـان مقومـات الجسم المقصـود في هـذا النمط سـماها تـذنيباً والمشـهور عند الجمهـور أن العظيم لا يصـير صـغيراً إلا إذا كـان أجزاؤه منتفشة فتندمج أو يتحلل بعض الأجـزاء وينفصل والصـغير لا يصير عظيماً إلا بالعكس. وغير هذين الوجهين عندهم مسـتبعد جـداً

فالشـيخ أزال ذلك الاسـتبعاد ببيـان كـون الهيـولى غـير متقـدرة في نفسها وكون المقادير إليها متساوية النسب فإن ذلك يقتضي تجـويز تبدل المقادير عليها فيصير العظيم صـغيراً و بـالعكس وهـذا لا يفيد القطع بوجود التخلخل والتكاثف لأن هيولى الفلك أيضاً بهذه الصـفة مع امتناعها عن الخلو عن مقـــداره المعين لســـبب يقارنها بل يفيد التجويز وإزالة الاستبعاد ولذلك قال الشـيخ ولا تسـتبعد واحـترز عن الفلك بقولــــه: أن لا يتخصص في بعض الأشـــــياء ويوجد في بعض النسخ بعد قولــه: ولا صــورة جرمية له ولتكن هــذه هي الهيــولى الأولى وقيدها بالأولى لأن مـادة كل مـركب تكـون هيـولاه وإن كـان جسماً.

إشارة: وإلا فمن الجائز أن يفرض امتـدادان غـير متنـاهين من مبـدأ واحد لا يزال البعد بينهما يتزايد ومن الجـائز أن يفـرض بينهما أبعـاد تتزايد بقـدر واحد من الزيـادات ومن الجـائز أن يفـرض بينهما هـذه الأبعاد إلى غير النهاية فيكون هناك إمكان زيـادات على أول تفـاوت يفرض بغير نهاية ولأن كل زيادة توجد فإنها مع المزيد عليه قد توجد في واحد وإنه زيـادات أمكنت فيمكن أن يكـون هنـاك بعد يشـتمل على جميع ذلك الممكن وإلا فيكـون إمكـان وقـوع الأبعـاد إلى حد ليس للزائد عليه إمكـان. هـذه مسـألة تنـاهي الأبعـاد وهي إحـدى المقاصد في العلم الطـبيعي وهي أيضـاً مبـدأ لمسـائل أخـرى: منها مســألة إثبــات محـــدد الجهــات كما ســيأتي بعد وهي أيضـــاً من الطبيعيـات ومنها مسـألة امتنـاع إنفكـاك الصـورة وما يتبعها أعـني المقـــدار عن الهيـــولى وهي من علم ما بعد الطبيعة ولبيـــان هـــذه المسألة أوردها هيهنا. وقد دل بقوله: يحب أن يكـون محققـاً عنـدك على أنها إحـدى المطـالب الجليلـة. قـال الفاضل الشـارح: لما بين الشــيخ أن الجسم مــركب من الهيــولى والصــورة أراد بعد ذلك أن يبين امتناع إنفكـاك الصـورة عن الهيـولى ببرهـان صـورته هـذه كل جسم متنـــاه وكل متنـــاه مشـــكل فالجســمية لا تنفك عن الشـــكل والشـــكل لا يحصل إلا مع المــادة الجســمية لا تنفك عنهــا. الفصل الثاني من سابعة إلهبات الشفاء أنه ليس يجوز أن يكون بعد قائم لا في مادة لأنه إما أن يكـون متناهيـاً أو غـير متنـاه والثـاني باطل لأن وجــود بعد غــير متنــاه محــال وإذا كــان متناهيــاً فانحصــاره في حد محدود وشكل مقدر ليس إلا لانفعـالٍ عـرض له من خـارج لا لنفس طبيعته ولن تنفعل الصـورة إلا لمادتها فتكـون مفارقة وغـير مفارقة

وهذا محال. ثم قال وهذه المسألة أعني إثبات تناهي الأبعاد مبنية على أربعة مقدمات: الأولى إن الأبعاد الغير متناهية لو لم تكن ممتنعة لصح أن يخرج من نقطة واحدة امتدادان غير متناهيين لا يزال البعد بينهما يتزايد كساقي مثلث يمتدان إلى غير النهاية. والثانية: أنه يجوز أن يوجد بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات مثلاً يكون البعد ذراعاً والثاني زائداً عليه بنصف ذراع والثالث: زائداً على الثاني أيضاً بنصف ذراع وهلم جراً وينبغي أن تكون الزيادات بقدر واحد ليصير البعد المتزايد بينهما المشتمل على تلك

الزيادات غير متناه في الطول. ألا ترى أنا إذا نصفنا خطاً وجعلنا أحد نصفيه أصلاً وزدنا عليه نصف النصف الآخر ثم ننصف النصف الباقي وهلم جرا إلى غير النهاية وهذا ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال كل مقدار للانقسامات الغير المتناهية فإذن كانت الزيادات التي يمكن ضمها إلى الأصل غير متناهية والأصل يتزايد لا إلى نهاية مع أنه لا ينتهي إلى متناهية أن يصير المزيد عليه غير متناه أما إذا كانت بقدر واحد أو كانت متزايدة فالمطلوب حاصل ولما كان المثل موجوداً في الزائد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي حصول الزائد. الثالثة: أنه يجوز أن يفرض بين الامتدادين هذه الأبعاد المتزايدة بقدر واحد إلى غير النهاية فيكون هناك إمكان زيادات على تفاوت يفرض بغير نهاية. الرابعة: أن كل زيادة توجد فإنها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد فكل بعد أخذته وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه. ونرجع إلى المتن فنقول: إنما قيد الخلاء في صدر الفصل بقوله: إن جاز وجوده لأن الخلاء عنده ممتنع الوجود فلا يصح وصفه بكونه متناهياً بل يصح أن يقال لو ثبت وجوده لكان متناهياً. وقوله: وإلا فمن الجائز أن يفرض امتدادان إلى قوله: يتزايد بيان المقدمة الأولى. قوله: ومن الجائز أن يفرض بينهما إلى قوله: من الزيادات إشارة إلى المقدمة الثانية. قوله: ومن الجائز أن يفرض بينهما هذه الأبعاد إلى قوله: بغير نهاية إشارة إلى المقدمة الثالثة. قوله: ولأن كل زيادة توجد فإنها مح المزيد عليه قد توجد في واحد إشارة إلى المقدمة الرابعة. قال: ثم شرع في تركيب الحجة عنها قوله: وأية زيادات أمكنت فيمكن أن يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن شروع في الحجة ومعناه كل واحد من زيادات يمكن وجودها أقول: ويحتمل أن يكون قوله: وأية

زيادات أمكنت متعلقاً بما جعله مقدمة رابعة أي وأية زيادات أمكنت إذا أخـذت معـاً فإنها أيضـاً تكـون موجـودة مع المزيد عليه في بعد واحد ويكـون قولـه: فيمكن أن يكـون هنـاك بعد يشـتمل على جميع ذلك الممكن قضية معللة بقولـه: ولأن كل زيـادة فيكـون هـذا الفـاء جواباً لـذلك اللام ويكـون تقـدير الكلام ولأن كل واحد من الزيـادات وكل مجموع منها موجـود في بعد فـإذن يمكن أن يوجد بعد يشـتمل على مجموع الزيـادات الممكنة الغـير المتناهيـة. وعلى الوجه الـذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قولـه: ولأن معلل ولا لإيـراد لفظة أن وجه.

قال: وتركب البرهان أن يقال: إما أن يكون هناك بعد واحد يشــتمل على الزيادات الغير متناهية أو لا يكون والثاني باطل لأنه لا يخلو إما أن يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه بعد آخر أو لا يوجد والأول يوجب انقطاعها مع فرض اللاتناهي وهو باطل والثـاني يقتضي أن لا يكـون هنـاك زيـادة إلا وهي حاصـلة بعد آخر فـإذن صـدق على كل زيادة أنها حاصلة في بعد ومـتى صـدق على كل واحـدة أنها حاصـلة في غـيره صــدق على المجمــوع أنه حصل في بعد فــإذن وجب أن يفرض بين الامتـدادين بعد يشـتمل على الزيـادات الغـير متناهية مع كونه محصــوراً بين حاصــرين هــذا خلــف. فثبت أن القــول بلا نهاية الأبعاد يؤدي إلى أقسـام كلها قـال: وجميع هـذه المقـدمات جلية إلا مقدمة واحــدة وهي قولنا لما كــان كل واحــدة من تلك الزيــادات حاصلة في بعد وجب أن يكون الكل حاصـلاً في بعد فـإن للمطـالب أن يطـالب عليه بالـدليل. وهـذه المقدمة إن أمكن إثباتها بالبرهـان استمر البرهان وإلا سقط. وأقــول: إنه لم يجعل كــون الكل حاصــلاً في بعد معللاً بكــون كل واحد حاصــلاً في بعد فقط بل جعله معللاً بكون كل واحد وكل مجمـوع يمكن أن يوجد أيضـاً حاصـلاً في بعـد. والفاضل الشـارح لما جعل قولـه: وأية زيـادات أمكنت غـير متعلق بالمقدمة الرابعة حصل له من تفسير المذكور ونظمه البرهـان على وفق تفسـيره مقدمة غــير جليــة. وأما على الوجه الــذي فســرناه فليس كذلك لأنه إذا ثبت حصول كل مجمـوع موجـود في بعد وكـان مجموع الزيادات الغير متناهية مجموعاً موجوداً وجب حصوله أيضــاً في بعـد. ثم قـال: لما كـانت هـذه القضـية يعـني الحكم بوجـود بعد يشـتمل على جميع الزيـادات غـير بينة قصد إثباتها بإبطالها نقيضـها وهو قوله: وإلا فيكون إمكان وقوع الأبعــاد إلى حد ليس للزائد عليه

إمكان قال المراد منه بيان المحال الذي يلزم من عدم بعد يشــتمل على جميع الزيـادات فـالمعنى أنه لو لم يوجد بعد يشـتمل على تلك الزيادات لـوجب أن يكـون هنـاك بعد لا يحصل ما فيه من الزيـادات في بعد آخر وحينئذ لا يوجد بعد فوق ذلك البعد فيكون إمكان الأبعاد قوله: فيكون إنما يمكن وجود البعد المشتمل على محدود من جملة غير المحـدود الـذي في القـوة. يعـني يلـزم من ذلك أن لا يوجد بعد مشتمل إلا على عدد محصور متناه من جملة الأبعاد الغــير المتناهية التي هي موجودة بالقوة.

الصفحة : 228

قوله: فيصير الامتدادين محـدوداً في التزايد عند حد لا يتجـاوزه في العظم. أي إذا كان لإمكان الأبعاد التي تفــرض بينهما نهاية وجب أن ينتهي البعد بينهما إلى بعد لا يوجد ما هو أعظم منـه. قولـه: وهنـاك ينقطع لا محالة الامتدادان ولا ينفـذان بعـده. أي إذا انتهى إلى بعد لا يوجد أعظم منه فقد وجب انقطاعهمــا. قولــه: وإلا أمكنت الزيــادة على أكــثر ما يمكن وهو ذلك المحــدود ومن جملة غــير المحــدود. وذلك أي إن لم ينقطع الامتــدادان فقد يوجد بعد أعظم مما فــرض أنه أعظم الأبعــاد وحينئذ يوجد بعد يشــتمل على أكــثر من الجملة المتناهية التي فرضناها أنه لا يمكن الاشـتمال على أكـثر منهـا. وهو محال فقوله: وهو ذلك المحدود أي أكـثر ما يمكن هو ذلك المحـدود بحسب الفرض الأول قــال: فظهر من جملة ذلك أنه لو لم يصر بعد واحد مشتملاً على الزيادات الغـير متناهية لـزم انقطـاع الامتـدادين مع فرضهما غـير متنـاهيين والشـيخ لم يصـرح به اعتمـاداً على فهم المتعلم. قولــه: فتــبين أنه يكــون هنــاك إمكــان أن يوجد بعد بين الامتدادين الأولين فيه تلك الزيادات الموجودة بغـير نهاية فيكـون ما لا يتناهى محصوراً بين حاصرين. هذا محال. ومعناه ظاهر قال: فإن قيـل: الحجة مبنية على فـرض بعد هو آخر الأبعـاد وذلك لا يمكن إلا مع فرض تنـاهي الامتـدادين إذ لو كانا غـير متنـاهيين لكـان لا بعد إلا وفوقه بعد فلا بعد هو آخر الأبعاد فـإذن دليلكم مبـني على مقدمة لا يمكن إثباتها إلا بعد إثبـات المطلـوب. فنقـول: لا شك أنا إذا فرضـنا الأبعاد غير متناهية لم يمكن أن يشـار إلى بعد واحد يكـون مشـتملاً على تلك الزيــادات الغــير المتناهية ولكن ذلك لا يضــرنا لأنا نقــول: القول بكونهما غير متناهيين مشتمل على جميع الزيادات أو لا يكون فإن كان فوجب أن لا يكون بعد آخر فوقه لأنه لو كـان بعد فوقه لما

كان مشتملاً على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشـتملاً على جميع
الصفحة : 229
الزيـادات وإن لم يكن هنـاك بعد يشـتمل على جميع تلك الزيـادات كان في تلك الزيادات بعد غير مشتمل عليه والذي هو غير مشـتمل عليه وجب أن يكون آخر الأبعاد إذ لو لم يكن آخر الأبعاد لكـان فوقه بعد آخر ولكـان ذلك الفوقـاني مشـتملاً عليه وقد فرضـناه غـير مشـتمل عليـه. هـذا خلـف. فثبت أن الشك المـذكور مؤكد لهـذه الحجة. أقول: هذا القسم الأخير الذي فرض فيه البعد غـير مشـتمل على الجميع متصلة غير واضحة اللـزوم فـإن تطـرق خلل إلى هـذا الكلام فإنما يكون منه. وقد ذكر هذا الفاضل في جـواب اعتراضـات شرف الدين محمد المسعودي هذا المعنى بعبارة أخرى: هي أن كل واحدة من الزيادات الغير المتناهية إما أن يكون حاصلاً في بعد آخر فوقه أو لا يكون فـإن لم تكن كل زيـادة حاصـلة في بعد آخر كـانت هناك زيادة غير موجـودة في بعد آخر فلا يكـون فـوق تلك الزيـادات بعد آخر إذ لو كـان لكـانت موجـودة فيه فحينئذ قد انقطعا وكانا متناهيين وإن كـان كل زيـادة منها حاصـلة في الغـير فإما أن يكـون الكل حاصـلاً في بعد أولا يكـون. ومحـال أن لا يكـون لأنا قد بينا أن البعد العاشر مثلاً البعد العاشر فظـاهر أن تلك الزيـادات بأسـرها موجودة في بعد واحد وذلك محـال من وجهين: الأول: أن ذلك البعد غـير متنـاه مع كونه محصـوراً بين حاصـرين. الثـاني: أن البعد المشتمل على جميع الزيادات إن كان فوقه فهو غـير مشـتمل على الجميع لأنه لا يشـتمل على ما فوقه وإن لم يكن فوقه بعد آخر انقطع الامتدادان فالقول بلا نهاية الامتدادين يفضي إلى أقسام كلها باطلة والغرض من إيراده أن تالي المتصـلة المـذكورة أعـني وجـود بعد لم يشتمل عليه بعد آخر جعله لازمـاً هنـاك لعـدم حصـول جميع الزيـادات في بعد وهيهنا لعـدم حصـول كل زيـادة في بعد فصـارت هذه المتصـلة واضـحة اللـزوم بخلاف تلك وإنما بقي الالتبـاس هيهنا في استلزام كون كل زيادة حاصـلة في بعد لكـون الكل حاصـلاً في بعد على ما مر ذكره. فهذا ما يمكن أن يقال في هـذا الموضع وإنما اقتفينا كلام الفاضل الشـارح لأنه بـذل المجهـود فيـه. قولـه: وقد تسـتبان اسـتحالة ذلك وقد تسـتبان اسـتحالة ذلك من وجـوه أخـرى يستعان فيها بالحركة أو لا يستعان ولكن فيما ذكرناه كفاية.
الصفحة : 230

لخط غير متناه يجب أن يسـامته بعد المـوازاة لحركة الكـرة فيلـزم أن يوجد في الخط أول نقطة يســامتها القطر ويســتحيل أن يوجد لوجـود نقطة يسـامتها قبل كل نقطة فيلـزم الخلف والوجه الـذي لا يسـتعان فيه بالحركة هو المبـني على تطـبيق خط غـير متنـاه من إحدى جهتيه دون الأخرى على ما يبقى منه بعد أن يفصل من الجهة التي يتناهى فيها قـدر ما منه وبيـان امتنـاع تسـاويهما لامتنـاع كـون الجـزء مسـاوياً للكل وامتنـاع التفـاوت في الجهة الـتي تناهيا فيها لفرض التطـبيق فيلـزم الخلف من وجـوب تناهيهما في الجهة الـتي كانا غـير متنـاهيين فيها وهما مشـهوران. إشـارة: فقد بـان لك أن الامتداد الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل أعني في الوجـود. يريد بيان امتناع إنفكـاك الصـورة الجسـمية عن الهيـولى فـبين أولاً لزوم الشكل للصورة بتوسط التناهي ثم بنى البرهان عليه أما بيـان الأول فهو أن الشــكل وإن قيل في تعريفه إنه ما أحــاط به حد أو حـدود لكنه إذا حقق كـان ماهيته من الكيفيـات المختصة بالكميـات والحد في هـذا الموضع هو النهاية وكـان المفهـوم من الشـكل هو هيئة شيء يحيط به نهاية واحدة أو أكثر من واحدة من جهة إحاطتها به فإذن الشيء المتناهي يلزمه أن يكـون ذا شـكل التنـاهي فيلزمه الشـكل وفائـدة قولـه: أعـني في الوجـود أن الامتـداد لا يسـتلزم الشـكل من حيث ماهيته لأنه يمكن أن يتصـور غـير متنـاه وحينئذ لا يكـون ذا شـكل بل إنما يسـتلزمه من حيث إنه في الوجـود لا ينفك عن شكلٍ ما لوجوب تناهيه. قوله: فلا يخلو إما أن يكون هـذا اللازم يلزمه ولو انفـرد بنفسه عن نفسه أو يلحقه ويلزمه لو انفـرد بنفسه عن سـبب فاعل مـؤثر فيه أو يلزمه لسـبب الحامل والأمـور الـتي تكتنف الحامل. قال الفاضل الشارح: تركيب الحجة أن يقـال: لـزوم الشكل للجسمية إما أن يكون لنفسها أو لما يكـون حـالاً فيها أو لما يكون لها محلاً أو لما لا يكون حالاً ولا محلاً وهذه قسـمة منحصـرة وثاني الأقسام محذوف لظهوره وذلك لأن الحال إن كان لازماً كـان حكمه حكم نفس الجسمية في اقتضاء ما يقتضيه الجسـمية وإن لم يكن لازماً فيستحيل أن يكون علة لوجـود ما هو لازم أعـني الشـكل وباقي الأقسام مذكور.

الصفحة : 231

وأقول: كلام الشيخ مشعر بأن الأقسام ثلاثة ووجهه أن يقال: لــزوم الشـكل للجسـمية إما أن يكـون من حيث هي منفـردة بنفسـها عن المادة وما يكتنفها أو لا يكون كذلك بل يكـون غيرها وهما القسـمان

اللذان قيد اللزوم فيهما بانفراد الامتداد بنفسه فهذه ثلاثة أقسـام لا رابع لهـا. ويظهر منه أن تربيع القسـمة وحـذف أحد الأقسـام مما لاحاجة إليه ولا هو مطـابق للمتن. قولـه: ولو لزمه منفـرداً بنفسه عن نفسه لتشـابهت الأجسـام في مقـادير الامتـدادات و هيئـات التنـاهي والتشـكل وكـان الجـزء المفـروض من مقـدار ما يلزمه ما يلزم كليته. هذا أول الأقسام وهو أن يكون الشكل قد لـزم الامتـداد عن نفسه حـال كونه منفـرداً عن المـادة وما يكتنف المـادة من اللواحق كالفصل والوصل وسـائر ما يحتـاج فيه إلى المـادة من الانفعالات وقد بين فساد هـذا القسم بلـزوم التشـابه أولاً في نفس المقـادير وذلك لأن الاختلاف فيه إنما كـان بسـبب الفصل والوصل والتخلخل والتكـاثف والكيفيـات المختلفة المقتضـية لـذلك وبالجملة بسبب انفعالات المادة عن غيرها ثم فيما يتبع المقـادير وهو هيئـات التناهي والتشكلات وإنما قال: هيئات التنـاهي ولم يقل التنـاهي لأن التنـاهي لا اختلاف فيه والفـرق بين هيئـات التنـاهي والتشـكل هو الفـرق بين البسـيط والمـركب وذلك لأن هيئة التنـاهي أمر يعـرض للشيء المتنـاهي والتشـكل هو اعتبـار الشـيء مع ذلك العـارض ثم قـال: وحينئذ يجب والكثـير منه واحـداً أي لو فـرض أقل قليل من الامتداد لكان الموجود من المقدار ما لو فرض أكـثر كثـير منه وإذن لا يكون الجزئية ولا الكلية ولا القلة ولا الكثرة. والفرض بيان امتنـاع فـرض الكلية والجزئية في الأصل بـأن وضـعهما بـالفرض يسـتلزم رفعهما لا بأن يكون فرضهما ممكناً من حيث الفرض ويلزم المحـال من جهة تشابه أحوالهما بعد الفرض وذلك لأن اختلاف الكل والجـزء فرع على التغاير والتغاير في الامتداد لا يتصور إلا بعد وجود المـادة. فالحاصل أن المحـال اللازم في هـذا القسم شـيء واحد وهو عـدم التغاير في الأجسام وإنما عبر الشيخ عنه بلوازمه للإيضـاح والفاضل الشـارح تـوهم الامتـداد الجسـماني في هـذا القسم مقارنـاً لجميع العـوارض المادية كالبسـاطة والـتركيب وقبـول الانقسـام والالتئـام والكلية والجزئية منفعلاً عن الغير والغير فاعل فيه على ما هو عليه في الوجـود إلا أنه أسـقط اسم المـادة منه وحـرم التلفظ به قـولا فقط وفسر قول الشيخ: بأن اللازم لهذا القسم ثلاث محالات

الصفحة : 232

أحدها تشابه المقادير والثاني تشابه الأشكال والثالث تشـابه الجـزء والكل في عوارضهما. على أن كل واحد منها محال برأسه ثم أمعن في الاعـتراض على كل واحد ببيـان إمكـان الاختلافـات العائـدة إلى

العوارض المادية المـذكورة وأطنب القـول فيه بما لا يحمله النـاظر فيه إلا على سوء فهم قاتله حاشاه عن ذلـك. وإذا كـان فسـاد جميع اعتراضاته ظاهراً مما قررناه وله: ولو لزم ذلك بسـبب فاعل مـؤثر فيه وهو منفرد بنفسه لكان المقدار الجسماني قـابلاً في نفسه من غـــير هيـــولاه للفصل والوصل وكـــان له في نفسه قـــوة الانفعـــال الانفصال وقد بانت اسـتحالة هـذا. هـذا هو القسم الثـاني من الثلاثة وهو أن يكون الشكل قد لزم الامتداد الجسماني لسبب فاعل مباين للامتـداد مـؤثر فيه والامتـداد منفـرد بنفسه عن المـادة وعما توجبه المادة من اللواحق وقد بين فساد هذا القسم بلزومه كـون الامتـداد الجســماني في نفسه من غـــير هيـــولاه قـــابلاً للفصل والوصل لأن المغايرة بين الأجسام لا تتصور الانفصـال بعضـها عن بعض واتصـال بعضها ببعض وذلك من لواحق المادة المسـتلزمة لوجودها كما مـر. وبالجملة لا يمكن أن تحصل الاختلافـــات المقدارية والشـــكلية عن فاعلها في الامتـداد إلا بعد كونه متأتيـاً لأن ينفعل ويكـون فيه قـوة الانفعـال الـتي هي من لواحق المـادة فـإذن حصـولها يقتضي كونه ماديـــاً وقد فرضـــناه منفـــرداً عنها هـــذا خلـــف. وما أورده الفاضل الشـارح هيهنا وهو أن كـون الجسم قـابلاً للأشـكال لا يقتضي كونه قـــابلاً للفصل والوصل لأن الأشـــكال قد تختلف من غـــير انفصـــال الجسم كأشـكال الشـمعة المتبدلة بحسب التشـكيلات المختلفـة. ليس بقادح في الغرض لأن الشيخ لم قوله: وكان له في نفسه قوة الانفعال ومعلوم أن أشكال الشمعة لا يمكن أن تتبدل إلا بعد إمكان انفعالهـا. واعلم أنه ألـزم المحـال في القسم الأول بجميع الوجـوه العائـدة إلى الفاعل وإلى القابل جميعـاً وفي هـذا القسم بـالوجوه العائدة إلى القابل فقط. قوله: فبقي أنه بمشـاركة من الحامـل. أي لما ظهر فسـاد القسـمين المـذكورين تعين كـون هـذا القسم حقـاً. ويوجد في بعض النسخ بعـــده فللهيـــولى إذن تـــأثير وجـــود ما لا بد للصورة في وجودها منه كالتناهي والتشكل وهذا

نتيجة البرهـان المـذكور وثبت منه احتيـاج الصـورة الجســمية في وجودها وتشخصها إلى الهيولى لا في ماهيتها فـإذن هي لا تنفك عن الهيـولى. وذلك هو المطلـوب. وهم وإشـارة: أو لعلك تقـول وهـذا أيضـاً يلزمك في أشـياء أخر فـإن الجـزء المفـروض ليس له شـكل الفلك ثم تقول إن الشكل للفلك مقتضى طباعه وطبع الجـزء وطبع الكل واحـد. هـذا شك يـرد على ما أبطل به القسم الأول من الثلاثة

المـذكورة في الفصل المتقـدم وتقريـره لأن الامتـداد لما كـانت له طبيعة واحدة وجب أن يكون ما تقتضـيه تلك الطبيعة واحـداً ويلـزم منه أن يكون شكل الكل والجزء واحداً ثم إنكم معترفون بأن شكل الجزء المفـروض من الفلك لا يمكن أن يكـون كشـكل كله مع أنكم تـذهبون إلى أن الشـكل للفلك مقتضى طباعه الـذي هو في الجـزء والكل واحد فإذا جوزتم اختلاف الشـكل في الفلك مع عـدم اختلاف مقتضـيه فلم لا تجـوزون مثله في الامتـداد المـذكور. فقولـه: وهـذا أيضاً إشارة إلى قوله في الفصل المتقدم: وكـان الجـزء المفـروض من مقـدارٍ ما يلزمه ما يلـزم كليته ونبه بقولـه: أشـياء أخر على أن هــذا الإشــكال ليس في الفلك وحــده بل في جميع البســائط إذا تخـالفت أحكـام الجـزء والكل فيها كـالأرض المخالفة لبعض أجزائها في توسط الأجرام وقيد الجـزء بـالمفروض لأن البسـيط إنما يتـأخر وجــود جزئه عنه بخلاف المــركب ويكــون تجزئته لأحد الأســباب المذكورة فإذن وجب تقييده بالسبب ولما كان الفرض أعم الأسباب خصه بالـذكر. قولـه: فنقـول لـك. يريد أن يفـرق بين الصـورتين بما يقتضي لزوم المحـال المـذكور في إحـداهما دون الأخـرى. المقـدار والشــكل فيها فصــيرها كلا ومنع ذلك الســبب بعينه أن يكــون لما يفـرض جـزءاً له بعـده مثل ذلك لاسـتحالة أن يكـون الجـزء كالكل مادام الجزء جـزءاً والكل كلاً وأما الامتـداد المنفـرد عن المـادة فلا يتصور له جزء ولا كل فضلاً عن سـائر عوارضـهما بل لا يتصـور فيه اختلاف ولا تغـاير فـإذن ليس حكمه حكم الفلك وما يجـري مجـراه. قولـه: إن الشـكل حصل للفلك إن الشـكل حصل للفلك عن طبيعة قوة أوجبت لهيولاه تلك الجرمية ولم يكن ذلك لها عن

نفسها أو عن جرميتها فلما وجب لها ذلك وجب بإيجاب ذلك السبب أن لا يكون لما يفرض بعد ذلك جزءاً ما للكل لكونه جزءاً مفروضــاً بعد حصول صورة الكـل. معنـاه أن الشـكل حصل للفلك عن طبيعة قوة أوجبت لهيولاه أولاً تلك الصـورة الجسـمية المعينة المختصة به ثم ذلك الشـكل المعين الـذي لزمها ولم يكن الشـكل لها عن نفس هيولاه ولا عن صورتها الجسمية. ويريد بتلك القـوة الصـورة النوعية للفلك. والقوة اسم لمبـدأ التغـير من شـيء في غـيره من حيث هو غيره والطبيعة تطلق على معـان متناسـبة والمـراد هيهنا هو الـذات نفسه أو ما يصـدر عنه الفعل لذاته فطبيعة القـوة هي ذات الشـيء الــذي يصــدر عنه قــال: فلما وجب لهيــولى الفلك ذلك الامتــداد

والشكل وجب بإيجاب ذلك السبب المـذكور المـوجب تلك الصـورة والشـكل للهيـولى أن لا يكـون صـورة الكل ولا شـكله لما يكـون بـالفرض بعد حصـول صـورة الكل جـزءاً له وقد وجب ذلك لكونه بالفرض جزءاً للكل بعد حصول صورة الكل. أي لما أوجبت الصورة النوعية للهيولى الامتداد المعين والشكل المعين أوجبت أن لا يكـون للجزء الحادث بعد الكل مثل ما للكل لكونه جـزءاً حادثـاً بعد الكـل. وقد اختلف النسخ هيهنا ففي بعضـــها تكـــرر لفظة صـــورة الكل إحـداهما مخفوضة لكـون الحصـول مضـافاً إليها والأخـرى مرفوعة لكونها فاعلاً لقوله لا يكون. ومعناه لا يكون للجزء صـورة الكل وهو الأصح وفي بعضها لم يتكرر لفظة صورة الكل ويكـون فاعل قوله لا يكون ضميراً يعود إلى لفظ ذلك في قوله فلما وجب لها ذلك يعـني الشكل المقدم ذكره ويجوز أن يكون فاعل قوله لا يكون هو ما في قوله ما للكل ويكون على هذا التقدير ما هذه موصولة بمعنى الذي. قوله: فهـذا له عـارض ومـانع وبسـبب مقارنة ما يقبل تلك الصـورة ويحملها ويتجزأ بها. أي هذا الحال للفلك عن عارض وهو معنى الكل والجزء المضاف أحدهما إلى الآخر ومـانعٍ يقتضـيه ًالسـبب المـذكور ولســبب مقارنة المــادة القابلة للصــورة الجســمية الحاملة إياها المتجزئة معها بطريان الانفصال عليها. قوله: وأما المقدار لو انفـرد ولم يكن هنــاك شــيء يــوجب شــيئاً إلا الطبيعة المقدارية وتلك الطبيعة

الصفحة : 235

هي في نفسها واحدة لم تصر كلاً وغـير كل بحسب ذلك الفـرض لا من نفســها ولا من علة ولا من مقارنة قابل فلا يجب أن يســتحق شيئاً معيناً مما يختلف فيه حـتى نفس الكلية والجزئية فليس يمكن أن يقـال هيهنا لحقها من غيرها شـيء بحسب إمكـان وقـوة ما أو صلوح موضوع لحوقاً سابقاً ثم تبع ذلك أن صار ما هو كالجزء بحالة مخالفـة. يريد أن المقـدار لو انفـرد لم تكن الكلية والجزئية أصـلاً فضـــــــلاً عما يلزمهما لأن نفس طبيعة لا يقتضي الاختلاف بالكل والجـزء. وليس هنـاك علة ولا مـادة قابلة فـإذن لا اختلاف هنـاك. وتختلف النسخ هيهنا ففي بعضــها هكــذا: لم تصر كلاً وغــير كل بحسب ذلك الفـرض لا من نفسـها ولا من علة ولا عن مقارنة قابل وهي أصح وفي بعضــها: إلا من نفســها لا من علة ولا من مقارنة قابل وتقـديره لم يصر كلاً وغـير كل بحسب الفـرض المـذكور في الفصل يستحق الاختلاف. ثم قال: فليس يمكن أن يقال هيهنا لحقها

شيء من غيرها يعني من الفاعل. ثم قال: بحسب إمكـان وقـوةٍ ما يعني المـادة الـتي يحتـاج الامتـداد الجسـمي إليها لكونه صـورة. ثم قال: أو صلوح موضوع يعني الموضوع الذي يحتاج المقدار والشـكل إليه لكونهما عرضـين وقيـده بهيهنا لأن الفلك فيه فاعل هو الصـورة النوعية ومـادة هي هيـولاه وموضـوع هو جـرم الفلك ثم تبع ذلك اللحوق أن خالف فيه الجـزء الكـل. واعـترض الفاضل الشـارح بـأن تعليل اختلاف الفلك في الكلية والجزئية بالمـادة غـير صـحيح لأن مـادتي الكل والجـزء إن اتحـدتا كـانت الصـورة وجزؤها حـالين في محل واحد ولم يكن أحدهما أولى بالكلية من الآخر وإن تباينتا كـانت المـادة متخالفة في الكلية والجزئية وحينئذ إن احتـاجت إلى مـادة تسلسلت المواد وإلا فالصورة أيضـاً وحـدها يتخـالف فيهما من غـير احتياج إلى مادة. فإن قيل: تقدم الصورة في الوجود والحلـول على جزئها سبب كونها أولى بأن يكون كلاً منه. قلنـا: فليكن تقـدمها في الوجود وحده سـبباً في المنفـردة عن المـادة. والجـواب أن المـادة هي منشأ الاختلاف فهي تختلف بـذاتها وتختلف غيرها من الصـور والأعـراض المادية بها كالزمـان الـذي يقتضي التقـدم والتـأخر لذاته ويصير أشـياء متقدمة ومتـأخرة لسـببه على ما سـيأتي بيانه فلـذلك احتـاجت الصـورة في اختلاف أحوالها إلى المـواد ولم تحتج هي إلى تنبيه: هذا الحامل إنما له الوضع من قبل اقتران الصورة الجسمية.

أقول: يريد بيان أن كون الهيـولى ذات وضع أمر لا يقتضـيه ذاتها بل إنما تستفيد من الصورة الجسمية. وهذه مسألة يبتنى عليها البرهان على امتناع إنفكاك الهيولى عن الصورة الجسمية وذلك لأن البرهان عليه أنها لو انفكت عن الصـورة الجسـمية لكـانت إما ذات وضع أو غـير ذات وضع والقسـمان بـاطلان: أما الأول فلأنه منـاف للحكم المذكور وأما الثاني فلما ذكره فيما يتلو هذا الفصـل. والوضع يطلق على معـان: منها كـون الشـيء بحيث يمكن الإشـارة الحسـية إليه ومنها حـال الشـيء بحسب نسـبة بعض أجزائه إلى البعض ومنها ما هو المقولة المشهورة. والمراد هيهنا هو الأول والمعنى أن الصـورة الجسمية هي العلة في كون الهيولى ذات وضع ويتبين منه أنها التي تفيد تشخص الهيولى وتعينها على ما سيأتي بعد. قولـه: ولو كـان له في حد ذاته وضع وهو منقسم كان في حد ذاته ذا حجم. أي لو كـان للحامل وضع وهو قائم بذاته خالٍ عن الصورة فلا يخلو إما أن يكون منقسماً ذاته عن الصورة جسماً ذا حجم وقد كان حاملاً للحجم هذا

خلف. قوله: أو غير منقسم كان في حد نفسه مقطع منتهى إشارة. وهـذا هو القسم الـذي لا يكـون الحامل فيه منقسـماً على الإطلاق فغـير منقسم عطف على قوله وهو منقسم ويريد به أن الحامل إن كان بانفراده ذا وضع وكان غير منقسم كـان بـانفراده مقطع منتهى إشـارة وذلك لأن الإشـارة امتـداد يبتـدئ من المشـير وينتهي إلى المشار إليه وينقطع انتهاؤه بما لا ينقسم في جهة ذلك الامتـداد لأنه لو انقسم في تلك الجهة لكان وراء المقطع شـيء من المشـار إليه فإذن لا يكـون المقطع مقطعـاً فكل مقطع إشـارة هو ذو وضع غـير منقسم وكل ذي وضع غـير منقسم فهو عند فـرض إشـارة يمتد إليه ولا يتجـاوزه يكـون مقطعـاً لها وهـذا هو المـراد من قولـه: أو غـير منقسم كـان في حد ذاته مقطع منتهى إشـارة. قولـه: نقطة إن لم ينقسم البتة أو خطاً أو سطحاً إن انقسم في غير وجه الإشـارة. أي ذلك المقطع لا يخلو إما أن لا ينقسم في جهة أخـــــرى أو ينقسم والثـاني لا يخلو إما أن الثـاني خطـاً وعلى التقـدير الثـالث سـطحاً وإنما لم يحتمل قسماً آخراً لأن الأبعاد الجسمية

الصفحة : 237

ثلاثة وإذا فرض أحدها مأخذاً للإشارة لم يبق إلا اثنـان. فالحاصل أن الهيولى لو كـانت ذات وضع بانفرادها لكـانت إما جسـماً أو نقطة أو خطـــاً أو ســـطحاً وكلها باطل فكونها ذات وضع بانفرادها باطل وبطلان كونها أحد هذه الأشياء يتبين من تصور ماهياتها فـإن الجسم والخط والسطح لكونها متصلة الذوات قابلة للانفصال تكون محتاجة إلى حامل فهي غـير الحامل والنقطة لا يمكن أن تكـون إلا حالة في غيرها وإلا لكانت جزءاً لا يتجـزأ والحامل لا يكـون حـالاً فهي ليست بنقطة ولوضوح هذه المعاني لم يتعرض الشيخ لبيانها ووسم الفصل بالتنبيه لأنه لم يحتج فيه إلا إلى قسمة. تنبيه: فلو فرضـنا هيـولى بلا صـــورة وكـــانت بلا وضع ثم لحقتها الصـــورة فصـــارت ذات وضع مخصوص. يريد بيان امتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة عنها ويتــبين القسم الثـاني من البرهـان المـذكور في الفصل المتقـدم وتقريـره أنا لو فرضـنا هيـولى بلا صـورة جسـمية وكـانت بلا وضع بالضرورة لما مر ثم فرضـنا أن الصـورة لحقتها وصـارت حينئذ ذات وضع بالضرورة موضع من المواضع أو تتحصل وإن تحصلت فلا يخلو إما أن تتحصل في جميع المواضع أو في بعضـــها دون بعض والأول والثاني من هذه الأقسام محالان ببديهة العقل. والثالث أيضاً محـال لأن ذلك المواضع إما أن لا يكـون أولى بها من غـيره أو يكـون أولى

فــإن لم يكن كــانت متســاوية النسب إلى جميع المواضع فكــان حصولها في ذلك الموضع دون غيره ترجيحاً لأحد الأمـور المتسـاوية من غـير مـرجح وهو محـال بالبديهة وإن كـان أولى بها فالأولوية إما أن كـانت حاصـلة قبل أن تلحقها الصـورة أو حصـلت بـذلك وهـذان قسـمان وهما أيضـاً محـالان. مع أن لكل منهما نظـيراً في الوجـود والشيخ أوردهما وأورد نظيريهما وبين الفـرق بينهما وبين النظـيرين وأعـرض عن ذكر الأقسـام المحالة بالبديهة للإيجـاز. قولـه: فليس يمكن أن يقال إن ذلك لأن الصورة لحقتها هناك كما يمكن أن يقـال لو كانت في صورة توجب لها وضعاً هناك أو كان قد عرض لها وضع هناك ثم لحقتها الصورة الأخرى وإنما

الصفحة : 238

ليس يمكن فيما نحن فيه لأنها مجـردة بحسب هـذا الفـرض. هيهنا لأن الهيولى قبل الصورة كـانت غـير متعلقة بالموضع الـذي حصـلت فيه مع الصــورة فلا يمكن أن يقــال إن ذلك أي حصــوله في ذلك الموضع إنما كـان لأن الصـورة إنما لحقتها هنـاك وذلك لأن الهيـولى لم تكن هناك ولا في موضع آخر ثم أشار بقوله: كما يمكن أن يقـال إلى نظيره في الوجود وهو أن تكون الهيولى في صـورة تـوجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء مثلاً في موضعه الطبيعي فـإن صـورته الهوائية توجب لمادته وضعاً هناك أو كـان قد عـرض لها وضع هنـاك كجــزء من الهــواء أيضــاً أخــرج بالقسر عن موضــعه إلى الموضع الطبيعي للمـاء فعـرض لها وضع هنـاك ثم فسـدت صـورة الجـزأين لسـبب ولحقت صـورة المـاء بمادتهما هنـاك فحصـلت الهيـولى مع الصـورة اللاحقة بها في موضع خـاص لكـون ذلك الموضع أولى بها والأولوية كـانت حاصـلة قبل هـذا اللحـوق بحسب الصـورة السـابقة والأحـوال العارضة لها ثم أشـار بقولـه: وإنما ليس يمكن فيما نحن فيه لأنها مجـردة بحسب هـذا الفـرض إلى الفـرق المـذكور. قولـه: وليس يمكن أيضاً أن يقـال إن الصـورة عينت لها وضـعاً مخصوصـاً من الأوضاع الجزئية التي تكون لأجزاء كل واحد مثلاً كأجزاء الأرض كما يمكن أن لحـوق الصـورة وهنـاك وضع جـزئي فيكـون موضـعه الطبيعي متخصصاً بحسب موضعه الأول وهو أقـرب مكـان طـبيعي للمياه مما كان موضعاً لهذا الصائر ماء وهو هواء وإنما لا يمكن هـذا أيضاً لأنا جعلناها مجـردة. وهـذا بيـان امتنـاع القسم الثـاني وهو أن تحصل الأولوية بعد أن تلحق الصـورة بـالهيولى وبيـان الفـرق بينه وبين نظيره في الوجود: أما بيان الامتنـاع فهو بيـان تسـاوي نسـبتها

إلى جميع المواضع التي تقضيها الصورة التي تلحقها فهي إذن تكون متساوية النسبة إليها بحسب ذاتها وبحسب الصورة وحينئذٍ يسـتحيل حصولها في بعضها وهو المراد من قوله: وليس يمكن أيضاً أن يقال إن الصـورة عينت لها وضـعاً مخصوصـاً من الأوضـاع الجزئية الـتي تكون لأجزاء كل واحد مثلاً كأجزاء الأرض وإنما قيد هذا القسم بهذا القيد لئلا يقال الصورة النوعية التي تقـارن الصـورة الجسـمية على ما سـنذكرها. إنما تقتضي تعين الموضع لكـون كل صـورة نوعيةٍ مقتضية لحيز مخصوص دون غيره وذلك لأن الحـيز الطـبيعي أجـزاءً كثيرة

الصفحة : 239

وحصـول الهيـولى مع الصـورة في أحـدها دون غيرها يقتضي أولوية فلأجل هذا خص الفرض بالقيد المـذكور ثم أشـار بقولـه: كما يمكن أن يقال في الوجه الذي ذكرناه إلى نظيره في الوجـود وذلك الوجه هو المثال الأول الذي كـان الوضع السـابق واجبـاً لا عارضـاً بحسب الصورة السابقة أعني في الجزء من الهواء الـذي كـان في موضـعه الطبيعي ثم صار ماء بل قصد الجزء الذي هو أقـرب أجـزاء الموضع المائي إلى الموضع الأول فتخصص ذلك الموضع الجـزئي به بسـبب الوضع السابق وهو معنى قوله: بسبب لحـوق الصـورة وهنـاك وضع جزئي أي بسبب لحوق الصورة حال وجود وضع جـزئي هنـاك فهيهنا سـببان أحـدهما الصـورة المائية وهو سـبب لقصد الموضع المـائي مطلقاً والثاني الوضع السابق وهو سـبب لتخصص الموضع الجـزئي منه بالقصـد. ثم أشـار بقولـه: وإنما لا يمكن هـذا أيضـاً لأنا جعلناها مجردة إلى الفرق بينهما. ولما بطل القسـمان ظهر امتنـاع الفـرض الأول وهو حلول الصورة الجسمية في الهيولى المجـردة وتـبين من ذلك أن حلول الصورة في الهيولى لا يجوز إلا على سبيل التبدل بأن يكـون حلـول اللاحقة عقيب زوال سـابقه. واعلم أن فائـدة إيـراد النظـيرين سد بـاب إيـراد المعارضة بهما وذلك لأن الحكم بامتنـاع حلول الصورة في الهيولى المجـردة لاقتضـائها الحصـول في موضع مع عـدم أولوية أحد المواضع به يمكن أن يعـارض بـالكون الـذي هو حلول صورة جديدة في الهيولى والكـائن يقتضي لا محالة الحصـول في موضع الحصـــول فالوجه في تخصصه بأحد المواضع هو الوجه في تخصص الهيـولى المجـردة بـه. ثم إن أجيب بـأن المخصص وهو الوضع السابق حاصل ثم وغـير حاصل هيهنـا. عـورض بـأن الصـورة الكائنة الجديدة تقتضي الحصـول في أحد أجـزاء مكانها الطـبيعي لا

بعينه مع أن المجــردة بأحد الأحيــاز الممكنــة. فيجب بــأن الوضع السـابق أيضـاً يفيد تخصص أقـرب الأجـزاء منه بـذلك وهيهنا ليس كـــذلك إذ ليس له وضع ســابق فلا يخصــص. وقد يلــوح من كلام الفاضل الشارح أن أول الإشـكالين هو أن الجسم العنصـري لا يجب اتصافه بإحدى الصور النوعية بعينها مع دوام اتصافه بها فلم لا يجوز أن تكون الهيولى إذا اتصفت بالجسـمية فهي وإن كـانت غـير واجبة الحصـول في حـيز بعينه لكنها تحصل في أحد الأحيـاز. وأجـاب عنه بكون كل صـورة نوعية مسـبوقة بـأخرى معـدة للهيـولى في قبـول اللاحقة والهيولى الخالية عن الصـورة ليست كـذلك. فظهر الفـرق. أقول: هذا إشكال برأسه ليس في الكتاب منه عين

الصفحة : 240

ولا أثــر. وأما تشــكيكه بتجــويز اتصــاف الهيــولى في حــال تجردها بأوصاف متعاقبة يقتضي أحدها تخصصها بأحد الأوضــاع الممكنة بعد حلـول الصـورة فيهـا. فليس بشـيء لأن الهيـولى الموصـوفة بتلك الأوصـــاف إن تخصصت بوضع فهي غـــير مجـــردة وإن لم تتخصص فنسبتها مع الأوصاف إلى جميع الأوضـاع واحـدة. تـذنيب: فالحـدس من هـذا أن الهيـولى لا تتجـرد عن الصـورة الجسـمية. وفي نسـخة الجسـمانية وفي نسـخة الجرميـة. ذكر الفاضل الشـارح: أن الحجة على امتنـــاع وأبطل الأول في فصل ثم أبطل الثـــاني في الفصل المتقدم بأنها عند اقترانها بالصـورة إما أن تحصل في كل الأحيـاز أو لا تحصل في شـيء منها أو في حـيز معين ولم يتعـرض للقسـمين الأولين منها لظهور فسـادهما بل اقتصر على إبطـال الثـالث ولأجل ذلك أمر بالحدس بالمطلوب ولم يصرح بثبوته مطلقـاً لأنه موقـوف على التنبيه لفساد القسمين المحـذوفين. أقـول: ويحتمل أن يكـون الوجه في ذكر الحدس أن امتناع اقتران الهيولى المجردة بالصـورة لا يدل بالذات على امتناع تجرد الهيـولى عن الصـورة بل يـدل على أن الهيـولى المجـردة غـير مقترنة بالصـورة أبـداً ينعكس عكس النقيض إلى أن الهيولى المقترنة بالصورة غـير مجـردة أي لا تكـون مجردة أصلاً وهيولى الأجسـام هي المقترنة بالصـورة فهو لا تتجـرد عن الصورة الجسمية. تنبيـه: والهيـولى قد لا تخلو أيضـاً عن صـوراً أخـرى. يريد إثبـات الصـورة النوعية وهي الـتي تختلف بها الأجسـام أنواعـاً. واعلم أن سـلب الخلو إيجـاب المقارنة فمعـنى لا يخلو أنها تقارن ولما كانت الهيولى لا تقارن هذه الصور معاً بل تقارن واحـدة منها فقط ولا يجب أن تقــارن تلك الواحــدة أيضــاً دائمــاً بل ربما

تقارنها وقتــاً دون الكلي بمقارنة الهيــولى لما يقارنه من الصـــور النوعية غـير واجب وإن كـان بامتنـاع إنفكاكها عن جميع تلك الصـور واجباً. قوله: وكيف ولا بد من أن يكـون إما مع صـورة تـوجب قبـول الإنفكاك والالتئام والتشكل بسهولة أو

الصفحة : 241

بعسر أو مع صورة تـوجب امتنـاع قبـول تلك وكل ذلك غـير مقتضى الجرمية. أي وكيف يحكم بخلو الهيـولى منها مع امتنـاع خلو الجسم عن أحد أمور ثلاثة: أحدها قبول الإنفكـاك والالتئـام والتشـكل التـابع لهما بســهولة وهو اللازم للأجســام الرطبة من العنصــريات وثانيها قبول جميع ذلك بعسر وهو اللازم للأجسـام اليابسة من العنصـريات وثالثها الامتناع عن قبول ذلك اللازم للفلكيـات. وهـذه أمـور مختلفة غير واجبة لذواتها فهي إنما يجب بعلل يقتضيها ولا يمكن أن تقتضيها الجرمية المتشــابهة في جميع الأجســام لكونها مختلفة ولا الهيــولى لأن الفاعل لا يكــــون قــــابلاً لما يفعله كما تــــبين في علم ما بعد الطبيعة فعللها إذن أمور مختلفة أيضاً غير الهيولى والصــورة ويجب أن تكون تلك الأمـور مقارنة لهما لأن المفـارق تتسـاوى نسـبته إلى جميع الأجسام ويجب أن تكون متعلقة بـالهيولى لاقتضـائها ما يتعلق لأن الجسم يمتنع أن يتحصل من غـير أن يكـون موصـوفاً بأحد هـذه الأمـور. قولـه: وكـذلك لا بد له من اسـتحقاق مكـان خـاص أو وضع خــاص متعيــنين وكل ذلك غــير مقتضى الجرمية العامة المشــتركة فيها. الجسم يمتنع أن يخلو عن الأين أو الوضع ويمتنع أن يكـون في جميع الأمكنة أو على جميع الأوضاع فإذن جسميته تقتضي أن تكـون في مكــان أو وضع غــير متعيــنين ثم إن كل جسم يجب أن يختص بمكـان أو وضع متعيـنين تقتضـيهما طبيعته على ما يجيء في النمط الثاني فإذن لا يخلو كل جسم عما يقتضي استحقاق مكان خــاص أو وضع خاص متعينين وذلك لصـورة غـير الجسـمية العامة المشـتركة كما مر وإنما لم يقتصر على المكـــان وجعل الوضع قســـيماً له لئلا يصير الحكم جزئياً فإن الجسم المحيط بالكل ليس عنده في مكـان وهو لا يخلو عن وضع معين. واعلم أن الصــور تختلف باعتبـار آثارها فالمقتضية للكيفيات كسهولة قبول الإنفكاك وعسره تكـون مناسـبة للكيف والمقتضية لاستحقاق الأمكنة مناسبة للأين وهكـذا في سـائر الأعراض وتحقق كونها مغايرة لتلك الأعراض أن كون الجسم بحيث يستحق أينا الأعراض فـإن السـبب المقتضي لسـهولة تشـكل المـاء ولــرده إلى مكانه الطــبيعي ووضــعه الطــبيعي بــاق عند جمــوده أو

إصــعاده بالقسر أو تكعيبــه. والفاضل الشــارح أورد عليه شــكوكاً كثيرة.
الصفحة : 242
منها أن استناد اختلاف الأعراض إلى الصور المختلفة يقتضي استناد الصــور أيضــاً إلى غيرها من الأمــور المختلفة فــإن أســند اختلاف الصور في العنصريات إلى اختلاف استعدادات في مادتها المشتركة بحسب الصـــور الســـابقة وفي الفلكيـــات إلى اختلاف قوابلها في الماهيات. قيل فلم لا يجـوز اسـتناد اختلاف الأعـراض إليها من غـير توسط للصــورة. والجــواب عنه ما مر من بيــان مغــايرة الأعــراض ومبادئها وامتنــاع تحصل الجسم منفكــاً عن تلك المبــادئ وســائر الأحـوال المـذكورة فـإن سـميت تلك المبـادئ بعد وضـوح ما تقـدم بالكيفيـــات فلا مضـــايقة في التســـمية إلا أنه ينبغي أن ينسب إليها تحصل الأجســـام أنواعـــاً وصـــدور الأعـــراض المـــذكورة وليست الاسـتعدادات ولا المـواد كـذلك. ومنها أن الفلك لا يحتـاج إلى هـذه الصور فإن أعراضه لا تزول وذلك لأن هذه الصــور لو فرضت للفلك لكـانت لازمه أيضـاً لا محالة ويكـون لزومها له إما للجسـمية أو لما يكون حالاً فيها أو لما يكون محلاً لها أو لما لا يكــون حــالاً ولا محلاً. وأبطل الأقسام إلا كونه لما يكـون العناصر لا يحتـاج إليها لجـواز أن يكون بعض تلك الصور أعـداماً للبعض كالمقتضـية لصـعوبة القبـول لمقتضية سـهولته فـإن من الجـائز أن يكـون صـعوبة القبـول عـدماً لسهولته وبالعكس ومبدأ العدم يجوز أن يكون عـدمياً. والجــواب أن اسـتلزام الجسـمية المطلقة لهـذه الصـور في الفلك غـير معقـول لكونها مشـــتركة وكـــذلك الجســـمية المختصة بالفلك لأن ســـبب اختصاصها بالفلك هو هذه الصورة لا غـير فـإذن القـول بلـزوم هـذه الصور للجسمية غير معقول بل الواجب أن يعكس ويقال الجســمية لازمة لصـورة الفلك وحينئذ تسـقط القسـمة المـذكورة لأنها تلزمها لأنها صورة الفلك لا غير وأما استنادها إلى المحل علي ما ذكر فغير معقول لامتنـاع كـون القابل فـاعلاً وأما جعل بعض صـور العنصـرية أعــداماً فغــير معقــول لأن الأعــراض المــذكورة ليست بعدميه أما الأينية فظـــاهر وأما الباقية فعلى ما تـــبين في مواضـــعها والأمـــور الوجودية لا تصدر عن الإعدام. ومنها المعارضة أولاً بأن هذه الصـور محتاجة إلى الجسمية فالجسمية إن كانت معلولة لها لزم الدور وإلا لم تكن الصـور مقومة للجسـمية فـإذن لم تكن صـوراً وثانيـاً بـأن القول بكون بتلك الصور مصادر لأعراض غير مترتبة بعضها من باب

الكيف وبعضها من باب الأين وكذلك من سـائر الأبـواب من غـير أن يصدر البعض بواسطة البعض يناقض القول بأن الكثير
الصفحة : 243
والجواب عن الأول أن الصور ليس من شـرطها أن تقـوم الجسـمية بل من شرطها أن تقوم الهيولى وهـذه الصـور تقومها من غـير دور على ما سـيأتي بيانه وعن الثـاني أن الكثـير يجـوز أن يصـدر عن الواحد بانضـمام أمـور وشـروط مختلفة إليه فهـذه الصـور تقتضي التأثير في الغير بحسب ذاتها والتأثر من الغير بحسب المادة وحفظ الأين بشـرط الكـون في مكانها والعـواد إليه بشـرط الخـروج عنه وهكذا في البـواقي فهـذا حل تلك الشـكوك على قواعد الشـيخ من غير الاحتيال الذي أوجبه هذا الفاضل. إشـارة: واعلم أنه ليس يكفي أيضاً وجود الحامل حـتى تتعين صـورة جرمانية وإلا لـوجب التشـابه المـذكور بل يحتـاج فيما يختلف أحواله إلى معينـات وأحـوال متفقة من خـارج يتحـدد بها ما يجب من القـدر والشـكل. قد أشـار الشـيخ فيما مر إلى أن الصـورة الجسـمية محتاجة في وجودها وتشخيصـها إلى الهيـولى لكونها غـير منفكة في الوجـود عن التنـاهي والتشـكل ومحتاجة فيهما إليها فأراد أن يـبين في هـذا الفصل أنها مع احتياجها إلى الهيولى تحتاج إلى أشياء أخر غير الهيولى لولاها لكانت الأقـدار والأشكال متشـابهة إذ كـانت الهيـولى فيما عـدا الفلكيـات مشـتركة وذكر الفاضل استدل على أن الصورة لا تنفك عن الهيولى بأن قـال لزوم المقدار والشكل إما للصورة أو للفاعل أو للحامل والـتزم بأنه للحامل فكان لقائل أن يقـول: العنصـريات غـير مختلفة في المـواد فيجب استواؤها في المقـدار والشـكل وثانيهما أنه لما اسـتدل على إثبات الصـور النوعية بـاختلاف الكيفيـات فكـان لقائل أن يقـول: لو كان الاختصاص بكل كيفية لأجل صورة لكان الاختصاص بكل صـورة لأجل صورة أخرى ثم لما كان الجواب عنهما واحداً أخـره إلى هيهنا والجواب أن أسباب الاختلافـات والاختصاصـات هي الأمـور السـابقة المعـدة للأمـور اللاحقة فقولـه: لا يكفي أيضـاً وجـود الحامل حـتى تتعين صورة جرمانية أي حتى تتشخص فإنه ذكر أن الصـورة تحتـاج إلى الحامل في الوجـود دون الماهية والتشـابه المـذكور هو تشـابه المقدار والشكل لا تشابه الجزء والكل فإن الجزء والكل لا يجب أن يتحدا مع وجود المادة القابلة للانقسام قوله: بل يحتـاج فيما يختلف أحواله أي أجزاء العناصر المختلفة الأقدار والأشكال إلى معينات أي إلى مشخصات وذلك لأنها لا تحتاج إلى علل للماهية

الصفحة : 244
والحقيقة بل تحتـــاج إلى علل تفيد تغايرها وانفصـــالها عن العناصر الكلية قواه وأحوال متفقة من خارج وكـان ينبغي أن يقـول وأحـوال مختلفة من خارج لأن سـبب المختلفـات ينبغي أن يكـون مختلفـاً لا متفقاً لكنه أراد بها الأحـوال الاتفاقية وهي الـتي يكـون وجودها غـير دائم ولا سائر العلل عللاً لا تتمثل ويريد بالمعينات والأحوال المتفقة من خارج العلل الفاعلية وهي القـوى السـماوية والأحـوال الأرضـية الـتي هي الصـور السـابقة والتغـيرات الطبيعية والقواسر الخارجية فـإن جميع ذلك علل فاعلية لتشـخص الصـور وأما الحامل فهو علة قابلية. قولـه: وهـذا سر تطلع منه على أسـرار أخـرى. أقـول: قـال الفاضل الشارح: كون كل سـابق علة معـدة للاحق سر عظيم تطلع منه على أسرار هي اقتضاء ذلك أن لا يكـون للحـوادث بداية زمانية وأنه لا بد من حركة سرمدية لا بداية لها ولا نهاية لتكون تلك الحركة سـبباً لحصـول تلك الاسـتعدادات المختلفة في المـادة وهـذا السر بعينه هو الجـواب عن السـؤال المـذكور. أقـول: ومن تلك الأسـرار التنبيه بوجـود مبـدأ قـديم يفيض وجـود هـذه الحـوادث عند حصـول الاسـتعدادات ولوجـود جسم يتحـرك الحركة المتصـلة على الـدوام وبالجملة الأسـباب الـتي تنتظم بانتظامها أمـور العـالم على ما هو عليه في نفس الأمـــر. وهم وتنبيـــه: العلة المطلقة الأولية لقـــوام الهيولى بها مطلقاً أو تكون الصـورة آلة أو واسـطة لمقيم آخر تقيم الهيولى بها مطلقـاً أو تكـون شـريكة لمقيم آخر باجتماعهما جميعـاً تقوم الهيـولى أو تكـون لا الهيـولى تتجـرد عن الصـورة ولا الصـورة تتجرد عن الهيـولى وليس أحـدهما أولى بـأن يكـون مقامـاً به الآخر من الآخر بعكسه بل يكون سبب ما آخر خـارج عنهما يقيم كل واحد منهما مع الآخر أو بـالآخر. يريد بيـان كيفية تعلق الهيـولى بالصـورة فذكر أولاً الأقسام المحتملة ليتـبين ما هو الحق منهـا. قـال الفاضل الشـــارح: تلك الأقســـام أن يقـــال لما ثبت تلازمهما فإما أن تكـــون الهيولى محتاجة إلى الصورة من غير عكس أو الصـورة محتاجة إلى الهيـــولى من غـــير عكس أو تكـــون كل واحـــدة منهما محتاجة إلى الأخرى أو لا تكون ولا واحدة منهما محتاجة إلى الأخرى فهذه
الصفحة : 245
أربعة أقســـام والأول منها على ثلاثة أقســـام فـــإن صـــورة تكـــون للهيـــولى إما علة مطلقة أو جـــزءاً منها أو لا علة ولا جـــزء علة بل تكون آلة وواسطة للعلة. فخـرج من هـذا أن الأقسـام سـتة. والحق

من جملتها عند الشـيخ واحد وهو أن الصـورة جـزء العلة للهيـولى. وأقول: التلازم عند التحقيق لا يقتضـيه إلا العلة الموجبة ويكـون إما بينها وبين معلولها أو بين معلـــــولين لها لا كيف اتفق بل من حيث تقتضي تلك العلة تعلقـــــاً ما لكل واحد منهما بــــــالآخر على ما بالانتساب إلى ثـالث كـذلك فلا تعلق لأحـدهما بـالآخر ويمكن فـرض وجـود أحـدهما منفـرداً عن الآخر لكن الجمهـور لا يتفطنـون لـذلك ويظنـون أن التلازم بين شـيئين ليس أحـدهما علة للآخر ربما يكـون من غـــير أن يقتضي الارتبـــاط بينهما ثـــالث ويتمثلـــون في ذلك بالمضافين. وذلك ظن باطل فالشيخ لم يتعرض لذلك أولاً بل قسم وجه التلازم إلى قسمين أحدهما أن يكون لكـون أحـدهما علة للآخر والثـاني أن لا يكـون كـذلك والأول كـان محتملاً للـوجهين اللـذين ذكرهما الفاضل الشـــارح لكن العلة القابلة لما لم تكن علة موجبة فهي لا تكـون مقتضـية للتلازم من جهة القبـول ولما اسـتحال أن يكون القابل فاعلاً استحال أن تكون الهيولى مقتضـية للتلازم الـذي بينها وبين الصـورة بوجه من الوجـوه فلـذلك لم يتعـرض الشـيخ لاسـتناد التلازم إلى علية الهيـولى بل طلب وجه التلازم من جـانب الصورة وعليتها وقسم هـذا القسم إلى الأقسـام الثلاثة الـتي ذكرها الفاضل الشارح وبقي القسم الثاني وهو أن لا يكون أحد المتلازمين علة للآخر فنبه على أن ما يظنه الجمهور في هذا القسم باطل ونبه على أن الحق في هذا القسم هو أن يكـون التلازم لارتبـاط يقتضـيه شيء غير المتلازمين ثالث لهما ولهذا المعـنى وسم الفصل بـالوهم والتنبيه. فهـذه هي الأقسـام الأربعة المـذكورة في الكتـاب ثم قسم القسم الرابع أيضـاً بحسب الاحتمـال العقلي إلى قسـمين بـأن ذلك الثالث يقيم كل واحد منهما إما مع الآخر أو الهيولى مفتقـرة في أن تقـوم بالفعل إلى مقارنة الصـورة فوائـد: منها أنه إنما قـال في أن تقــوم ليعــرف أنها مفتقــرة إليها في وجودها لا في ماهيتها كما مر ومنها أنه قـال تقـوم بالفعل أنها مفتقـرة في الوجـود الخـارجي لا الذهني ومنها أنه قال إلى مقارنة الصورة ليعرف أنها علة من جنس ما لا تبـاين ذاتها ذات المعلـول لا كالبـاري تعـالى والعـالم. ثم قـال وعلى قولـه: إلى مقارنة الصـورة شك لفظي وهو أن المقارنة حالة إضافية تعرض للشيء بالنسبة إلى غيره والأحوال الإضافية متـأخرة عن الذوات فإذن المقارنتان أعني مقارنة الهيولى للصورة

ومقارنة الصورة للهيولى متأخرتان عنهما فلا يصح أن يقال الهيـولى مفتقرة إلى مقارنة الصورة بل العبارة الصـحيحة أن يقـال الهيـولى مفتقرة في وجودها بالفعل إلى ذات الصـورة افتقـاراً مـتى وجـدت وجب أن تكـون مقارنة للصـورة فالافتقـار يكـون إلى ذات الصـورة ووجوب المقارنة حكم بعد وجـود الهيـولى. أقـول: يحتمل أن يكـون مـراد الشـيخ ذلك إلا أنه وقع في عبارته توسع ما ويحتمل أن يقـال إن الشـيخ لم يـذهب إلى أن ذات الهيــولى مفتقــرة إلى المقارنة المتأخرة عنها بل ذهب إلى أنها في قيامها بالفعل أي في تشخصـها مفتقرة إليها والشيء يجـوز أن يحتـاج في اتصـافه بصـفةٍ ما إلى ما يتـــأخر عن ذاته كالعلة المحتاجة في اتصـــافها بالعلية إلى وجـــود معلولها المتأخر عنها ولا يلزم من ذلك إلا تأخر صـفتها عما مفتقـرة إلى حجة لإن الذي مر هو أن الصورة لا تخلو عن الهيولى والهيـولى لا تخلو عن الصورة فهذا القدر لا يكفي في بيان أن الهيولى مفتقرة إلى الصورة لاحتمال أن لا يكون لأحدهما تأثير في الآخر بل يكونـان متضايفين ثم إن كان ولا بد من الافتقار فقد يمكن أن يكون الافتقار من جانب الصورة قال: وسيأتي إبطال الاحتمالين. وأقول: أما تلازم المتضايفين فسنبين أنه ليس على وجه لا يكـون لأحـدهما تـأثير في الآخر كما ظنه وأما الإحتمال الآخر وهو أن يكون الافتقار من جـانب الصـــورة مطلقـــاً فقد بينا أنه لا يفيد التلازم إذ القابل لا يقتضي الإيجـاب في عليتـه. قـال: والفـرق بين الآلة والواسـطة أن كل آلة واسـطة ولا ينعكس لأن الآلة لا تكـون موجـدة إلا أن الإيجـاد يتوقف على توسيطها والمتوسط قد يكون موجـداً كالعلة القريبـة. وأقـول: الآلة كما ذكرنا هي ما يؤثر الفاعل في منفعله القريب منه بتوسطها والواسطة هي معلول يصير علة لغـيره من حيث يقـاس إلى طرفيه فأحد الطرفين معلول والآخر علة بعيدة والواسطة علة قريبة. قال: وقوله: أو يكون لا الهيولى تتجرد عن الصورة ولا الصورة تتجرد عن الهيولى إلى آخره إشارة إلى القسـمين الأخـيرين مع الشـبهة الـتي يمكن أن يتمسك بها من أراد أن يـذهب إلى أحـدهما وهي أن يقـال لما ثبت التلازم فليس أحـــدهما بالعلية أولى من الآخر وإليه أشـــار بقوله: وليس الجانبين على السـواء أو الاسـتغناء من الجـانبين على السواء وأقـول: لو كـان مـراده ذلك لكـان عن ذكر السـبب الخـارج مسـتغنياً وأيضـاً على تقـدير الاسـتغناء من الجـانبين لا يبقى للتلازم معنى. بل الأظهر ما ذكرته ويكون قوله: أو يكون لا الهيـولى تتجـرد عن الصورة

الصفحة : 247
إلى قوله بعكسه إشـــارة إلى القسم الآخر على ما يظنه الجمهـــور وقوله: بل يكون سبب ما إلى آخـره تنبيه على ما هو الحق في ذلك وقسمة لـذلك القسم إلى قسـميه. قـال: ثم هيهنا شـكان لفظيـان: الأول أنه لما ذكر أن قيـام أحـدهما بـالآخر ليس بـأولى من العكس جعل اللازم أن يكون سـبب خـارج يقيم كل واحد منهما مع الآخر أو بـالآخر وذلك غـير لازم لاحتمـال قيـام كل واحد منهما مع الآخر أو بالآخر من غير إثبات ثالث وهذا لا يمكن إبطاله إلا بالبرهان المذكور على استحالة أن يكون في الوجود موجودان واجبا الوجود متكافئان في الوجـــود الثـــاني إن أراد بقولـــه: يقيم كل واحد منهما مع الآخر اســتغناء كل واحد منهما عن الآخر فهو لا يصح لأن مــورد القســمة كون الهيولى مفتقرة وهذا المورد لا يحتمل ذلك القسم وإن لم يـرد به ذلك لم يكن ذلك القسم مـــــذكوراً فعلى التقـــــدير الأول بعض الأقسام مناف لمورد القسـمة وعلى التقـدير الثـاني بعض الأقسـام محذوف. أقول: الشك الأول هو ما ظنه الجمهور وقد مرت الإشارة إلى فساده وسيأتي بيانه بقول أبسط. والشك الثـاني غـير وارد لأن إشـارة: أما الصـور الـتي تفـارق الهيـولى إلى بـدل فليس يمكن أن يقــال إنها علل مطلقة للوجــود الواحد المســتمر لهيولياتها ولا آلات ومتوسطات مطلقة بل لا بد في أمثال هـذه من أن يكـون على أحد القســمين البــاقيين. صــور العناصر جمــارق الهيــولى إلى بــدل أما الجسمية فلجواز الانفصال عليها الذي إذا طرأ زالت الجسمية الــتي كــانت في حالة الاتصــال وحــدثت جســميتان أخريــان. وأما النوعية فلجواز الكون والفساد عليها على ما سيأتي وأما صور الفلكيـات فلا تفارقها أصــلاً أما الجســمية فلامتنــاع الخــرق والالتئــام عليهــا. وأما النوعية فلامتناع الكون والفساد عليهـا. والمـراد من هـذا الفصل أن صـور العناصر لا يمكن أن تكـون عللاً مطلقة ولا آلات ومتوسـطات مطلقة للهيــولى وذلك لوجــوب عــدم المعلــول عند انعــدام العلل والآلات والمتوســطات المطلقة لكن الهيــولى لا تعــدم عند انعــدام الصورة المذكورة لأنها مستمرة الوجود ولما كـان القسـمان الأولان من الأربعة المذكورة في الفصل المتقدم باطلين بما ذكره قال: بل لا بد في أمثال هـذه من أن يكـون على أحد القسـمين البـاقيين من الأربعة المذكورة في الفصل المتقدم.
الصفحة : 248

السر هو دلالة هذا البرهان على وجود مبـدأ للكائنـات غـير الهيـولى والصـورة بل شـيء آخر دائم الوجـود مفـارق يفيض وجـود الهيـولى عنه لا بـانفراده بل بإعانة من الصـورة وذلك لأن الهيـولى لما امتنع وجودها منفكاً عن الصورة ثبت احتياجها إلى الصورة ثم إن الصورة قد تنعدم وتبقى المـادة فعلم أنها تحتـاج إلى الصـورة من حيث هي صورة ما لا من حيث هي صورة معينة أي من حيث طبيعتها النوعية الموجودة لا من حيث خصوصـيات الأشـخاص ولما لم تكن الصـورة من حيث هي صورة ما واحدة بالعـدد فلم يمكن أن تكـون من حيث هي كـذلك علة للهيـولى الواحـدة بالعـدد بانفرادها فـإن المعلـول الواحد بالعدد يحتاج إلى علة واحدة بالعدد فعلم أن هناك شيئاً آخراً مبايناً للهيولى والصورة وواحداً بالعدد دائم الوجود تنضـاف الصـورة من حيث هي صـــورة ما إليه فتجتمع منهما للهيـــولى علة واحـــدة بالعـــدد تامة مســـتمرة الوجـــود معها وربما يشـــبه ذلك المبـــدأ المستحفظ لوجود الهيولى بالصور المتعاقبة بشـخص يمسك سـقفاً بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم أخـرى بـدلها فتأدية الكلام إلى إثبات هذا المبدأ المفارق سر في هذا الموضع. إشارة: يجب أن يعلم في الجملة أن الصورة الجرمية وما يصحبها ليس شـــيء منهما سـبباً لقـوام يريد أن يـبين أن الصـورة الجسـمية وما يصـحبها من الصور النوعية سواء كانت عنصرية أو فلكية ممكناً زوالها أو ممتنعاً فإنها لا تكون عللاً مطلقة ولا وسائط مطلقة لوجود الهيـولى. قـال الفاضل الشـــارح: إن الحجة المــذكورة هيهنا مبنية على مقــدمات: الأولى أن المتأخر عن المتـأخر عن الشـيء يجب أن يكـون متـأخراً عن ذلك الشيء سواء كان التأخر بالـذات أو بالزمـان وهـذه مقدمة بينة الثانية أن الشـيء الـذي يكـون مع المتـأخر عن ثـالث يجب أن يكون متأخراً عن الثالث والشيخ استعمل هذه المقدمة في الإشارة الثانية من النمط الثاني من هذا الكتاب في بيان أن محـدد الجهـات متقدم بالوجود على الأجسام المسـتقيمة الحركـة. قـال: لأن محـدد الجهــات متقــدم على الجهــات وهي إما مع الأجســام المســتقيمة الحركة أو متقدمة عليها والمتقدم على المتقـدم متقـدم واسـتعملها أيضاً في النمط السادس من هذا الكتاب حيث بين أن الحـاوي كـان متقدماً على المحـوى الـذي هو مع عـدم الخلاء لكـان متقـدماً على عــدم الخلاء ثم زعم هنــاك أن الفلك الحــاوي الــذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي غير متقدم على

الفلك المحوى فخرج منه أن ما مع القبل بالـذات لا يجب أن يكـون قبل وما مع البعد يجب أن يكون بعد والفرق مشـكل. أقـول: المعية تطلق على المتلازمين اللـذين يتعلق أحـدهما بـالآخر إما من حيث التصور أو من التي يتحرك فيها ذلك الجسم أيضاً في الوجود ووجود الملاء ونفي الخلاء على تقدير كـون نفي الخلاء أمـراً مغـايراً له في التصور وقد تطلق على المتصـاحبين بالاتفـاق كمعلـولين اتفق أنهما صـدرا عن علة واحـدة بحسب أمـرين أو اعتبـارين فيهما ولا يكـون لأحـدهما بـالآخر تعلق غـير ذلك كالفلك والعقل المـذكورين ولا شك أن وقوع اسم المع في الموضـعين ليس بمعـنى واحد فلعل الفـرق هو تلك المباينة المعنوية ثم قـال: الثالثة أنا قد بينا أن الجسـمية لا تنفك عن التناهي والتشكل وظاهر أنهما لا يوجـدان إلا مع الجسـمية وبينا أن الجسمية لا يمكن أن يكون علة لهما فهما إذن غير متأخرين عن الجسمية وما لا يكون متأخراً عن الشيء فهو إما مع الشـيء أو يكـون متقـدماً عليه فثبت أن التنـاهي والتشـكل إما أن يكونا قبل الجسـمية أو معهـا. ولقائل أن يقـول: الشـكل هيئة إحاطة الحـدود بالجسم فهي متـأخرة عن الحـدود المتـأخرة عن المقـدار لكونها نهايـات المقـدار والمقـدار متـأخر عن الجسم والجسم متـأخر عن الجسـمية الـتي هي جـزء له فالشـكل متـأخر عن الجسـمية بهـذه المراتب فكيف يمكن أن يقـال إنه متقـدم عليهـا. قـال: والغلط في البيـان الأول هو في قولنا لما لم تكن الجسـمية علة لهما فهما إذن غير متأخرين عنها فإن ما لا يكون علة للشيء لا يكون متقدماً عليه بالعلية والتقـدم بالعلية متقدمة عليهما بالعلية لكنها متقدمة عليهما بـالطبع كتقـدم الواحد على الاثـنين أو كتقـدم جـزء الماهية المركبة على خـواص تلك الماهية وأعراضـها اللازمة والزائلة وإن لم يكن شيء من تلك الأجزاء علة لشيء من تلك العوارض. فهذا ما عنـدي في هذه المقدمـة. أقـول: هـذا البيـان يفيد تـأخر الشـكل عن ماهية الصـورة ونحن قد ذكرنا أن الصـورة من حيث الماهية لا تتعلق بالتناهي والتشكل بل إنها إنما لا تنفك عنهما من حيث الوجـود فقط ومعناه أن الصورة المتشخصة محتاجة في تشخصـها إليهما ولا يبعد أن يحتـاج الشـيء في تشخصه إلى ما يتـأخر عن ماهيته كالجسم المحتاج إلى الأين والوضع المتـأخرين عنه فـإذن التنـاهي والتشـكل غير متأخرين عن الصـورة المشخصة وإن كانا متـأخرين عن ماهيتها وهذا القدر يكفينا في هذا

الموضـع. قـال: الرابعة أن التنـاهي والتشـكل من توابع المـادة وتقريره ما مر. ثم قال: وإذا عرفت هذه المقدمات فنقول: الهيولى متقدمة على التناهي والتشكل وهما إما متقدمان على الجسـمية أو موجودان معها فالهيولى متقدمة إما على المتقـدم على الصـورة أو على ما مع الصـورة وعلى التقـديرين فـالهيولى يلـزم أن تكـون متقدمة على الصورة فلو كانت الصـورة علة أو واسـطة مطلقة في وجودها لـزم تقـدمها على الهيـولى المتقدمة عليها وهـذا محـال. ولقائل أن يقول: عندكم أن الصورة شريكة علة الهيـولى فهي على مـذهبكم متقدمـة. أقـول: قد مر أن الصـورة إنما هي شـريكة العلة من حيث كونها صـورةً ما لا من حيث كونها صـورة متشخصة فهي من حيث بكونها صـورةً ما متقدمة على الهيـولى أما لو جعلناها علة مطلقة للهيولى لوجب أن تكـون صـورة متشخصة لأن الصـورة من حيث هي صورة ما لا يجـوز أن تكـون علة مطلقة للهيـولى المتعينة كما مر ويمتنع أن تصير الصورة متشخصة قبل وجـود الهيـولى فإنها هي القابلة لتشخصـها فهي سـابقة على تشخصـها وسـيأتي لهـذا المعنى زيادة شرح. ولنرجع إلى تفسير المتن. قوله: ولو كانت سبباً لقوامها مطلقاً لسبقتها بالوجود معناه لو كانت الصـورة علة مطلقة لوجود الهيولى وقوامها لكانت سابقة بوجودها على الهيـولى أقـول: وفيه إشارة إلى ما ذكرناه وهو أن السابقة بالوجود هي المتشخصة.

قوله ولكانت الأشياء التي هي علل لماهية الصورة ولكونها موجـودة محصلة الوجود سابقة أيضاً على الهيولى بالوجود. معناه أن الصورة لو كانت علة مطلقة لكـانت سـابقة بوجودها على الهيـولى ولكـانت الأشياء التي هي علل لماهية الصورة والأشياء التي علل لوجودها ما تكون جميعها سابقة بـالوجود أيضـاً على الهيـولى لأن السـابق على السابق على السابق سابق. وفي بعض النسخ حـتى يكـون بعد ذلك الصورة وجود غير وجود الهيولى ثم يكون عن وجـود الصـورة وجـود الهيولى ومعناه على أولى الروايـتين ظـاهر وعلى الرواية الثانية أن علية الصورة تقتضي تقدم علل ماهيتها ووجودها جميعاً حتى يحصل للصـورة وجـود مغـاير لوجـود الهيـولى فـإن العلة المتقدمة على معلولها مغـايرة لـه. فـانظر كيف فـرق الشـيخ هيهنا بين علل ماهية الصورة وعلل تشخصها فإن كلامه يقتضي تقـدم أحد الصـنفين على الهيولى وتأخر الصنف الآخر عنها. قولـه: على أنها معلولة من جنس ما لا تباين ذاته ذات العلة وإن كـان أيضـاً ليس من أحواله المعلولة

للماهية فـإن اللـوازم المعلولة قسـمان وكل قسم منهما داخل في الوجـود. قـال الفاضل الشـارح: اعلم أنها يجب علينا أن نفسر هـذا الموضع أولاً ثم نباين احتياج الحجة المذكورة في هذه الإشـارة إليه ثانياً فإنه قد يتوهم أنه إذا أسقط هذا القدر من البين وضم ما بعـده إلى ما قبله فإنه تتم هذه الحجة وعلى هذا التقدير يكـون ذكـره في أثنـاء الحجة لغـواً أما التفسـير فهو أن المـراد من قولـه: على أنها معلولة من جنس ما لا تبـاين ذات العلة هو أن المعلـول قد يكـون مبايناً عن العلة مثل العـالم مع البـاري تعـالى وقد يكـون ملاقيـاً لها مثل مسألتنا هذه فإن الهيولى على تقدير أن تكون معلولة للصـورة لم تكن مباينة عنها بل كانت محلاً لها فإنه ليس بمسـتبعد أن يكـون الشيء علة لوجود شيء وتكـون حقيقة تلك العلة تقتضي أن تصـير حالة في ذلك المعلول فتكون الصـورة علة لوجـود الهيـولى وتكـون أيضـاً لحكم آخر وهو صـيرورتها حالة في ذلك المحل وقولـه: وإن كـان أيضـاً ليس من أحواله المعلولة للماهية فـإن اللـوازم المعلولة قسمان فالمراد منه أن الهيـولى وإن لم تكن من الأحـوال المعلولة لماهية الصورة إلا أنه لا يجب أن تكون مباينة عن ذات الصورة لأن
الصفحة : 252
المعلـــولات المقارنة لعللها قد تكـــون معلـــولات لماهية العلة مثل الفردية للثلاثة وقد تكون معلولات لوجودها مثل مسألتنا هذه أقول: إن الشـيخ لا يـذهب إلى أن الهيـولى معلولة لوجـود الصـورة الـتي تـزول مع بقـاء الهيـولى وليس مـرادة أيضـاً بقولـه: فـإن اللـوازم المعلولة قسمان أن المعلولات المقارنة قد تكون معلـولات للماهية وقد تكون معلولات للوجود بل مراده أن المعلولات بحسب القسمة العقلية قســمان مقارنة للعلل ومباينة لها كما ذكــره أيضـــاً هـــذا الفاضل قبل هذا وكل واحد من القسـمين حاصل موجـود وذلك لأنه قـال في الشـفاء في الفصل الرابع من ثانية الإلهيـات قي مثل هـذا الموضع بهذه العبارة: يجـوز أن يكـون بعض الشـيء إنما يكـون عنه وجود شيء مباين لذاته فـإن العقل ليس ينقبض عن تجـويز هـذا تم البحث يوجب وجود القسمين هـذا ما ذكـره في الشـفاء ويظهر منه أنه أراد بقوله هيهنـا: فـإن اللـوازم المعلولة قسـمان ذلك التجـويز العقلي وأراد بقولـه: وكل قسم منهما داخل في الوجـود أن البحث بقتضي وجود القسمين جميعاً في الخارج. قال: وأما بيان أن الشيخ لما ذا ذكر هذا الفصل في أثناء هذه الحجة فالـذي عنـدي أن الحجة التي يريد الشيخ أن يذكرها هيهنا لا تعلق لها بهذا الكلام أصـلاً بل لو

ضم ما قبل هذا الكلام إلى ما بعده لتمت الحجة بل هــذا الكلام إنما يصلح جوابــاً عن كلام يصـلح أن يســتدل به على أن الصــورة ليست علة للهيــولى وذلك الكلام هو أن يقـال: الصــورة إذا كـانت حالة في الهيــولى والحـال محتـاج إلى المحل فالصــورة محتاجة إلى الهيــولى فيستحيل أن تكون تلك الصورة علة لها لاستحالة الدور فيقـال لهـذا المستدل: لم لا يجوز أن تكون الصــورة علة لوجــود الهيــولى ثم إنه يجب حلولها في الهيولى لا لأن الصورة تكــون محتاجة إلى الهيــولى بل لأن الهيــولى بعد وجودها تصـير علة لثبــوت صـفة للصــورة وهي صيرورتها حالة فيها أو لأن الصورة علة لحلولها في الهيولى ويكـــون اقتضاؤها لثبوت هذا الحكم لنفسها مشروطاً بوجود الهيولى فتكــون الهيولى الكلام يصلح أن يكون جواباً عن هذا الاستدلال ولعل الشيخ إنما أورده في هذا الموضع لأنه لما قال الصورة لو كانت علة لوجود الهيــولى لكـانت الأشـياء الـتي هي علل الصــورة سـابقة أيضــاً على الهيــولى: حــتى يكــون بعد ذلك عن وجــود الصــورة وجــود الهيــولى استشــعر أن يقـال له هيهنا إذا كـانت الهيــولى محلاً للصــورة فـأي حاجة بك إلى هذه الحجة الدقيقة على أنها

الصفحة : 253

ليست معلولة للصورة بل يكفيك أن تقول الحال محتـاج إلى المحل والمحتــاج إلى الشــيء لا يكــون علة لــذلك الشــيء. فلما توقع هــذا الاعتراض هيهنا ذكر ما يتــبين به ضــعف هــذا الكلام ثم إنه أعــاد بعد ذلك إلى تتميم الحجة التي ابتدأ بها. فهذا ما عندي في هذا الموضع.

أقــول: هــذا الكلام لا يناسب ما ذكــره الشــيخ في هــذا الموضع بل الــواجب أن يقــال: إن الشــيخ لما ذكر أن الصــورة لو قــدر أنها علة مطلقة للهيـــولى لـــوجب أن تكـــون الصـــورة نفســـها مع جميع علل ماهيتها ووجودها وتشخصها سابقة بالوجود على الهيولى حتى تكــون بعد ذلك عن وجود الصــورة الموجــودة المحصــلة في الخــارج وجــود الهيولى التي هي معلولة لها أو حتى يكــون بعد ذلك للصــورة وجــود محصل في الخارج مغاير لوجود الهيولى المعلولة بحسب الروايــتين جميعاً. أشار قبل الخوض في بيان استحالة ذلك إلى أن هذا التقدير مما يمتنع تحقيقه في هــذا الموضع فــإن الهيــولى وإن كــانت معلولة للصـــورة فهي غـــير مباينة عن الخـــارج بدونه لأن العلة إذا ســـبقت بوجودها ســـبقت بما يقـــارن وجودها فكيف تســـبق على ما يقـــارن وجودها. وإنما أشــار إلى ذلك بقولــه: على أنها معلولة من جنس ما لا تباين ذاته ذات العلة أي مع أنها معلولة غير مباينة الذات عن ذات

العلة فكأنه قال لو قدرنا تقدم الصورة بوجودها على الهيولى مع أن هذا التقدير غير صحيح للزم منه محـال آخر وذلك هو المحـال الـذي ساق البرهان إليه وهو كون الهيولى متقدمة على نفسها بمراتب ثم إن الشـيخ استشـعر أن يقـول المعلـول المقـارن يجب أن يكـون معلـولاً للماهية لا للوجـود لأنه لا يجـوز أن يكـون الشـيء معلـولاً للوجود مقارناً له في الوجـود بل قد يكـون الشـيء معلـولاً للماهية مقارناً للوجود كالفردية للثلاثة وليس الأمر هيهنا كذلك فإن الهيولى ليست معلولة لماهية الصـورة مطلقـاً فنبه بقولـه: وإن كـان أيضـاً ليس من أحواله المعلولة للماهية على أن المعلول المقارن لا يجب أن يكون معلولاً لنفس الماهية في جميع الصور بل قد يكون معلولاً لعلة تكـون الماهية جــزءاً منها أو شــريكة لها كما ذهبنا إليه هيهنا فيكـون معـنى كلامـه. وإن كـانت ذات الهيـولى ليست من الأحـوال المعلولة لـذات الصـورة فهو أيضـاً معلـول مقـارن فلا يصح تقـدم الصورة بالوجود عليه ثم إنه لما وصف المعلولات بأنها قد تكون غير مباينة ولم يكن شــيء من جنس هــذا الكلام مــذكوراً فيما مر من الكتاب أشار إلى إمكان وجود الصنفين من قسـمان كل قسم منهما داخل في الوجود ولما فرغ من هذا البيان تمم البرهان. فظهر من

الصفحة : 254

البيان أن هذا الكلام ليس لغواً ولا زيـادة كما ظن هـذا الفاضل وأن الحجة المذكورة متعلقة به لأنه يؤكدها ويبين حقيقة الحال في هـذه المسألة. قوله ولكن قد علم أن التناهي والتشكل من الأمور التي لا توجد الصورة الجرمية في حد نفسها إلا بهما أو معهما. قال الفاضل الشارح معناه ما مر في المقدمة الثالثة. قوله وقد تبين أن الهيـولى سـبب لـذينك. قـال: ومعنـاه ما مر في المقدمة الرابعـة. قولـه: فتصـيرالهيولى سـبباً من أسـباب ما به أو معه تتمة - يتم خ - وجـود الصورة السابقة أو بتتمة وجودها للهيولى وهذا محال. فقد اتضح أنه ليس للصورة أن تكون علة للهيـولى أو واسـطة على الإطلاق وهـذا بيـان الخلف وقد نبه بقولـه: ما به أو معه تتمة وجــود الصــورة أن التنـاهي والتشـكل كانا مما به والبـاقي ظـاهر. وهم وتنبيـه: ولعلك تقول إذا كانت الهيولى محتاجة إليها في أن يسـتوي للصـورة وجـود فقد صارت الهيولى علة للصورة في الوجود سابقة. فيكون الجواب أنا لم نقض بكونها محتاجة إليها أن يستوي للصورة وجود بل قضـينا بالإجمال أنها محتاج إليها في وجود شيء توجد الصـورة به أو معـه. ثم تلخيص ما بعد هــذا يحتــاج إلى الكلام المفصــل. قــال الفاضل

الشارح: هذا سؤال على الفصل السابق وهو أنكم قلتم إن الصـورة لا يستوي لها وجود إلا بالتناهي و التشـكيل أو معهما وهما محتاجـان إلى الهيولى فيلزم أن تكون الصورة محتاجة إلى الهيولى بوجـهٍ مـا. وجوابه أنه ليس كل ما احتـــاج الشـــيء إليه وجب أن يكـــون علة للشــيء بل قد يكـون وقد لا يكـون وتلخيص القـول فيه يسـتدعي تفصيلاً لا حاجة بنا إليه. قال: ولقائل أن يقول: أتقـول بـأن الصـورة محتاجة إلى الهيـولى أم لا تقـول فـإن قلت بطل قولك إن الصـورة شريكة لعلة الهيـولى لأنه يلـزم من القـولين كـون الصـورة متـأخرة ومتقدمة معـاً وإن قلت إن الصـورة لا تحتـاج إلى الهيـولى لم تكن الهيولى متقدمة بوجهٍ ما على

وأقول إنه يذهب إلى أن الصورة من حيث هي صورة تكون متقدمة على الهيـولى وشـريكة لعلتها ومن حيث هي متشخصة محصـلة في الخارج تكـون متـأخرة عن الهيـولى لأن الهيـولى هو السـبب القابل لتشخصها وتحصـلها. وهـذا هو المـراد من قولـه: أنا لم نقض بكونها محتاجــاً إليها في أن يســتوي للصــورة وجــود أي لم نقل هي العلة الموجــدة للصــورة ولا إنها العلة الفاعلية لتشخصــها وتحصــلها بل قضينا بالإجمال أنها محتاج إليها في وجود شيء توجد الصـورة به أو معه أي قضينا أن الصـورة محتاجة إلى الهيـولى في وجـود التنـاهي والتشكل اللذين تتشخص وتتحصل الصـورة بهما أو معهما موجـودة لتكـون الهيـولى قابلة لهمـا. فـإذن هي أعـني الهيـولى متقدمة على ذلك الشيء وعلى الصورة المتصفة بذلك الشيء من حيث اتصافها به لا على الصورة من حيث هي صورة. ثم تلخيص ما بعد هذا يحتاج إلى الكلام المفصل وهو بيــان كيفية احتيــاج أحــدهما إلى الآخر من غــير أن يلـزم الـدور على ما قلنـاه. إشـارة: أنت تعلم أن الصـورة الجوهرية إذا فارقت المادة فإن لم يعقب بـدل - لم تعقب بـدل خ - لم تبق المادة موجودة فمعقب البدل مقيم للمـادة لا محالة بالبـدل وليس بواجب أن يقول ويقيم البـدل أيضـاً بـالهيولى على أن تكـون الهيولى قـامت فأقـامت لأن الـذي يقـوم فيقيم متقـدم بقوامه يريد بيـان كيفية تقـدم الصـورة العنصـرية على الهيـولى وامتنـاع تقـدم الهيولى عليها من حيث هي متقدمة على الهيـولى على وجه الـدور. قال الفاضل الشارح: لما أبطل كون الصورة علة مطلقة أو واسطة للهيــولى أراد أن يبطل القسم الثــاني من الأقســام الأربعة الــتي صدرنا الباب بها وهو أن يقـال الصـورة محتاجة إلى الهيـولى. وهـذا

الفصل يشتمل على بيان أن الصورة التي يمكن زوالها عن المادة ليست بمتأخرة في الوجود عن الهيولى وتقريره أن الصورة الجوهرية إذ زالت عن المادة فإن لم يحصل عقيبها في المادة صورة أخرى تكون بدلاً عنها لم تبق المادة موجودة لما مر أن الهيولى لا تخلو عن الصورة وإذا كان كذلك فالشيء الذي عقب الصورة الزائلة بالصورة الحادثة مقيم للمادة أي حافظ لوجود المادة بواسطة ذلك البدل ثم إنه لا يلزم من صدق قولنا إن ذلك المعقب يحفظ وجود المادة بذلك البدل صدق أن نقول إنه يحفظ ذلك البدل بتلك الهيولى لأن الشيء ما لم يوجد لم يكن حافظاً لوجود غيره فلو كانت الهيولى مقيمة للصورة لكانت تقوم أولاً ثم تصير بعد ذلك مقيمة للصورة وقد كنا

بينا أن الصورة مقيمة للهيولى فيلزم أن يكون وجود كل واحدة منهما سابقاً على وجود الأخرى وهو معنى قوله: وبالجملة لا يمكنك أن تدير الإقامة قال: ولقائل أن يقول: هذا الفصل كالمناقض لما مضى لأن فيه بيان أن الصورة متقدمة على الهيولى ولما كانت كذلك للهيولى مبنية على أن الهيولى تقدماً بوجه ما على الصورة وشك آخر وهو أن قوله: فمعقب البدل مقيم للمادة لا محالة بالبدل ليس بجيد على الإطلاق فإن الجسم لا ينفك عن أينٍ ما وشكلٍ ما ومقدارٍ ما وإذا كان كذلك فمتى زال أين معين أو شكل معين أو مقدار معين فلا بد من أن يحصل أين آخر وشكل آخر ومقدار آخر ليكون بدلاً لما مضى ثم لا يلزم أن تكون هذه الأعراض صوراً مقومة للمادة. فعلمنا أن معقب البدل لا يجب أن يكون مقيماً للمادة بذلك البدل بل لو صح ذلك لكان إنما يصح في بعض الأشياء وبالبرهان. وأقول: لما بين في هذا الفصل كيفية تقدم الصورة على الهيولى أشار إلى أن المسألة لا تنعكس لاستحالة الدور ولأن الهيولى لو كانت مقيمة للصورة لكانت متقومة بنفسها قبل وجود الصورة إما بالذات أو بالزمان وهو محال لما مر. وهذا بعينه هو الذي أورده في بيان استحالة أن تكون الصورة علة مطلقة للهيولى. وأشار إليه بقوله: على أنها معلولة من جنس ما لا تباين ذاته ذات العلة كما سبق ذكره فإذن قد حصل من ذلك استحالة كون كل واحد منهما علة للأخرى مطلقة لاستحالة قيام كل واحدة منهما من غير الأخرى ثم إنه جعل الصورة من حيث هي صورة سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها الفاعلية ولم يجعل الهيولى من

حيث هي هيـولى سـابقة على الصـورة لأن الهيـولى من حيث هي هيولى قابلة أورده الشارح فينحل بما ذكرناه مراراً من كيفية تقـدم إحـداهما على الأخـرى وأما الشك الثـاني فليس بـوارد لأن امتنـاع إنفكـاك الجسم عن أينٍ ما إنما يقتضي احتيـاج الجسم لا في كونه جسماً بل في وجوده وتشخصه إلى الأين من حيث هو أين ما لا من حيث هو أين معين والأين من حيث هو أين ما يحتاج إلى الجسم من حيث هو جسم ما ومن حيث هو أين معين يحتـــاج إلى جسم معين وأما قوله ثم لا يلزم أن تكون هذه الأعـراض صـوراً. فقد يـدل على أنه ظن أن الشيخ أثبت وجود الصورة بأنه مقيم للمادة فقـط. وهـذا سهو من باب توهم العكس فـإن كل صـورة مقيمة وليس كل مقيم صورة بل المقيم الـذي هو الصـورة إنما هو جـوهر يقيم جـواهراً هو محله ومادته وهذه أعراض أقامت أعراضاً لا أنها أقامت أجساماً

الصفحة : 257

متشخصة لا في جســميتها بل في تشخصــاتها العارضة لجســميتها ولـذلك سـميت بمشخصـات الجسم فـإذن النقض بها ليس بمتوجه وأما قوله فعلمنا أن معقب البـدل لا يجب أن يكـون مقيمـاً للمـادة بذلك البدل. فليس نتيجة لما ذكره لأن الذي ذكره لم يقتض إلا كون معقب الأيون مقيماً للجسم المتشخص بالأيون وذلك لا ينافي إقامة المادة بالصورة. إشارة: ليس يمكن أن يكون شيئان كل واحد منهما يقام به الآخر حتى يكـون كل واحد منهما متقـدماً أقـول: يريد بيـان امتناع القسم الرابع من الأقسام الأربعة المـذكورة في الكتـاب وهو أن يكون هناك شيء آخر يقيم كل واحدة من الهيولى والصــورة إما بالآخر أو مع الآخر فإنه يناسب الدور المـذكور في الفصل المتقـدم. وبدء بما يكون إقامة كل واحد منهما بـالآخر لأنه أوضح فسـاداً ولأن الثـاني راجع إليه أيضـاً ولفظ الكتـاب ظـاهر وهـذا القسم هو الـذي جعله الفاضل الشارح ثالث الأقسام الأربعة التي أوردها هـو. قولـه: ولا يجوز أن يكون شيئان كل واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة لأنه إن لم يتعلق ذات أحدهما بـالآخر جـاز أن يقـوم كل واحد منهما وإن لم يكن مع الآخر وإن تعلق ذات كل واحد منهما بـالآخر فلـذات كل واحد منهما تأثير في أن يتم وجـود الآخر وذلك مما قد بـان بطلانـه. أقـول: وهـذا هو الـذي تكـون الإقامة فيه مع الآخر وحمله الفاضل الشـارح على القسم الرابع من الأقســام الأربعة المــذكورة الــتي أوردها هو وهو كون كل واحد منهما غير محتاج إلى الآخر. وبيان هذا القسم هو أن ذات كل واحد من الشــيئين اللـــذين يوجد كل واحد

منهما مع الآخر لا يخلو إما أن يتعلق بـــالآخر من حيث هو ذلك الآخر بوجه من الوجوه أو لم يتعلق واحد منهما تـأثير ما في أن يتم وجـود الآخر وهذا هو القسم الأول بعينه الذي بان بطلانه. والحاصل أن هذا القسم يرجع إما إلى عدم التلازم أو إلى الدور المـذكور ولأجل هـذا المعنى ذكرنا من قبل أن المعلـولين المنتسـبين إلى علة واحـدة إذا لم يكن بينهما ارتبـاط بوجه يقتضي أن يكـون بينهما تلازم عقلي لم يكن بينهما إلا مصاحبة اتفاقية فقط. واعترض الفاضل الشـارح بـأن المطلوب هيهنا بيـان أن الشـيئين إذا كـان كل واحد منهما غنيـاً عن الآخر وجب صـــحة وجــــود كل واحد منهما مع عــــدم الآخر وأنتم ما ذكرتم عليه حجة بل ما زدتم إلا إعادة

الـدعوى وهـذا الاحتمـال لو لم يكن له مثـال من الموجـودات لكـان يحتاج في إبطاله إلى البرهـان وكيف وإن له مثـالاً من الموجـودات فإن الإضافات لا توجد إلا معـاً مع أنه ليس لواحـدة منهما حاجة إلى الأخرى لأن إحدى الإضـافتين لو احتـاجت إلى الأخـرى لتـأخرت عنها فلا يكونان معاً وللزم من احتياج الأخرى إليها الدور. فإن قلتم: هـذا التلازم لا يعقل إلا في الإضافات قلنا: دعوى انحصاره في الإضافات مفتقرة إلى بينة. والجواب أن المفهـوم من كـون الشـيء غنيـاً عن غيره ليس إلا صحة وجوده مع عدم الغير وكـون البيـان هو الـدعوى بعينه يـدل على أن الـدعوى واضح بنفسه غـير محتـاج إلى برهـان وإنما أعيد ذكـــره بعبـــارة أخـــرى لـــيرتفع الالتبـــاس اللفظي وأما المتضايفان فليس هما ذاتان أفاد شيء ثـالث كل واحد منهما صـفة بسبب الآخر وتلك الصفة هي التي تسمى مضافاً حقيقيـاً فـإذن كل واحد منهما محتــاج لا في ذاته بل في صــفة تلك إلى ذات الأخــرى وهذا لا يكـون دوراً ثم إذا أخذ الموصـوف والصـفة معـاً على ما هو المضاف المشـهور حـدثت جملتـان كل واحـدة منهما محتاجة لا في كلها بل في بعضــها إلى الأخــرى لا إلى كلها بل إلى بعضــها الغــير المحتـاج إلى الجملة الأولى فظن أن الاحتيـاج بينهما دائر ولا يكـون في الحقيقة كــذلك فــإذن ليس التلازم بينهما على وجه لا احتيــاج لأحــدهما إلى الآخر على ما ظنه ولا على ســبيل الــدور. وظهر من ذلك أن المعية التي تكون بين المتضايفين ليست من جنس ما تقدم بطلانه بل هي معية عقلية معناها وجوب تعلقهما معاً وحال الهيولى والصـورة تناسب هـذا الحـال من وجه وهو تعلق كل واحـدة منهما بالأخرى من غير دور وتخالفه من وجه كون الصـورة أقـدم ذاتـاً من

الهيــولى. وإنما لم يكن تعلقهما تعلق التضــايف لأن المتضــايفين لا يمكن أن يعقلا منفــردين بخلافهما ولــذلك احــتيج مع تعقل الصــورة الــبين وجودها إلى إثبـات الهيـولى ثم إن التضـايف يعـرض لهما بعد تعقلهما كما في سائر أنواع المضاف المشهور. فبقي أنه إنما يكـون التعلق من جانب واحد فإذن الهيولى والصـورة لا تكونــان في درجة التعلق والمعية على السواء - سواء خ -. قد تـبين مما مر أن التلازم ينقسم إلى ما يكـــون التعلق فيه لأحد المتلازمين بـــالآخر من غـــير عكس وإلى ما يكــــون لكل واحد منهما بـــــالآخر. وإذا بطل القسم الأخير ثبت الأول وهو الذي

الصفحة : 259

قسمه الشيخ إلى ثلاثة أقسام هي كون الصورة علة أو آلة وواسطة أو شريكة للعلة وقد أبطل منها أيضاً قسـمان وبقي واحد وهو كونها شريكة للعلة. قوله: وللصـورة في الكائنة الفاسـدة تقـدم ما فيجب أن تطلب كيف هـــو. إنما خص الكائنة الفاســدة بالــذكر لأن تصـــور التقدم فيها مع كوناً متجددة على الهيولى الباقية في جميع الأحــوال أبعد وكيفية التقدم هي ما صـرح بها في الفصل التـالي لهـذا الفصل وهو أنها تشـارك شـيئاً آخـراً في العلية والتقـدم على الهيـولى من حيث هي صـــــورة ما لا من حيث هي صـــــورة معينة فإنها من تلك الحيثية مستمرة الوجود كالهيولى. إشــارة: أصل وعن معين بتعقيب الصور إذا اجتمعا تم وجود الهيـولى. لما أبطل الأقسـام المحتملة إلا واحــداً وهو أن الصـورة جـزء العلة ثبت أنه حق فصـرح به في هـذا الفصل وأشـــار بقوله ذلك إلى ما أوجب طلبه في الفصل الســـابق وبين أن الشيء الـذي يشـارك الصـورة في العلية ما هو وهو الـذي سماه سبباً أصلاً وإنما سماه أصلاً لأنه المستمر الوجود المستحفظ لوحدة العلة على ما مر وأيضـاً لأنه الـذي يفيد أصل وجـود الهيـولى من حيث كونها بالقوة فإن الصـورة لا تفيد إلا إخـراج ذلك الموجـود المسـتفاد منه إلى الفعل وتبقيته وهو كما ذكرنا موجـود ثـابت دائم الوجود مفارق عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات وإلا لعــاد بعض المحالات المذكورة وقد يسمى عقلاً كما سيجيء ذكره وبيـان صفاته. وأما المعين بتعقيب الصور فهو السبب الـذي يقتضي تعقيب الصور وسماه معيناً لأنه يفيد بواسطة الصور المتعاقبة بقاء الهيولى لا أصل وجودها فهو يعين الســـبب الأصـــلي في إقامة الهيـــولى المستمرة الوجود وقد ذهب الفاضل الشارح إلى أن ذلك المعين هو الحركة السرمدية التي تفيد الهيـولى الاسـتعدادات المتعاقبة لقبـول

الصـور المتجـددة المتعاقبـة. وأقـول: إنها ليست بكافية في تعقيب الصور لأن حصول الاسـتعداد لا يكفي في وجـود الشـيء فـإن العلة المعدة ليست من العلل الموجدة بل يحتـاج فيه مع ذلك إلى مفيض لأصل وجـود سـيأتي بيانه وإلى أحـوال اتفاقية من خـارج طبيعية أو قسرية يتحـدد بها ما يجب من المقـدار والشـكل على ما مر فالعلة التامة لوجود الصورة المتجددة هي مجموع ذلك والمعين إن

الصفحة : 260

حمل على علة الصورة فينبغي أن يحمل عليها بأسرها وحينئذ يكون السـبب الأصـلي أيضـاً داخلاً في المعين من وجه ويحتمل أيضـاً أن يحمل المعين على طبيعة الصورة من حيث هي صورة ويكون تقدير الكلام هكذا عن سبب أصلي وعن معين يتحصل وجوده عن السـبب الأصلي بتعقيب الصـور فيكـون فاعل التعقيب هو السـبب الأصـلي. ولعله سماه أصلاً لأجل أنه علة بالوجهين أحدهما بلا توسط والثـاني بتوسط المعين الذي هو الصورة فهو أصل في العلية مطلقـاً. وعلى التقديرين جميعاً. فقوله: إذا اجتمعا تم وجود الهيولى يريد به اجتماع السـبب الأصـلي والصـورة من حيث هي صـورة لأن العلة التامة القريبة هي مجموعهما وهو مستمر الوجود على ما مر فإذن الصـور المتعاقبة شريكة للسبب الأصـلي في إقامة الهيـولى بما يشـارك به الصـورة الزائلة وجاعلة للمـادة جـوهراً غـير الـذي كـان بالفعل بما يخالفها من الأحـوال النوعيـة. وتشـخص بها الصـورة وتشخصت هي أيضاً بالصـورة على وجه يحتمل بيانه كلام غـير هـذا المجمـل. قـال الفاضل الشارح: لما بين كيفية تعلق وجود الهيـولى بوجـود الصـورة أراد أن يشـير إلى كيفية تشـخص كل واحـدة منهما بـالأخرى ثم إن فيه شيئاً وذلك أنا قد بينا فيما مضى أن كل نوع يحتمل أن يكون له أشـخاص كثـيرة فـذلك النـوع إنما يتشـخص بالمـادة فتشـخص تلك المادة إن كان لمادة أخرى لزم التسلسل فزعم الشيخ هيهنا أن كل واحـدة منهما أعـني الهيـولى والصـورة تتشـخص بـالأخرى وهـذا لا يقتضي الدور لأنا نجعل ذات كل واحدة منهما علة لتشخص الأخـرى ولقائل أن يقول: إن تشخص كل واحدة منهما بذات الأخرى متوقف على انضمام ذات كل واحدة منهما إلى ذات الأخـرى وانضـمام ذات كل واحدة منهما إلى ذات الأخرى متوقف على تشـخص كل واحـدة منهما فـإن المطلق غـير موجـود وما ليس بموجـود فلا ينضم إليه غيره. ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يمنع هذه المقدمة فإن انضمام الوجود إلى الماهية لا يتوقف على صيرورة كل واحد منهما موجـوداً

فكـذا هيهنـا. أقـول: تشـخص الهيـولى بـذات الصـورة معقـول فـإن الهيولى إنما تصير هـذه الهيـولى بعينها لأجل صـورة تعينها الأمر إنها هــذه الصــورة بل من حيث إنها صــورة ما كما مر وأما تشــخص الصورة بذات

الهيولى من حيث إنها هيولى ما فـإن هـذه الصـورة لا تعقل مفارقة لهـذه الهيـولى ومتعلقة بها من حيث هي هيـولى ما بخلاف الهيـولى فإنها تعقل أن تكون هذه الهيـولى وإن لم تكن هـذه الصـورة فـإذن تشخص الصورة بالهيولى يكـون من حيث هـذه الهيـولى لا من حيث هي مطلقة والثاني أن ذات الهيـولى هي حقيقة القابلية والاسـتعداد فكيف تصير علة وفـاعلاً للتشـخص بل قد قيـل: إن كل نـوع يحتمل أن يكون له أشخاص فذلك النوع إنما يتشخص بالمادة أي يتشــخص بها من حيث هي قابلة للتشـخيص فيصـير النـوع لأجلها كثـيراً لا من حيث هي فاعلة لــــذلك بل الفاعلية هي الأعــــراض المكتنفة لها كالوضع والأين ومــتى وأمثالها المســماة بالمشخصــات فظهر أن تشــخص الصــورة يكــون بــالهيولى المعينة من حيث هي قابلة لتشخصها وتشخص الهيـولى بالصـورة المطلقة من حيث هي فاعلة لتشخصها وسقط الدور وهذه المسألة من غوامض هــذا العلم. وأما قول الفاضل الشارح: الشـيء المطلق غـير موجـود فليس بصـحيح وذلك لأن الشيء المطلق يمكن أن يؤخذ بلا شرط الإطلاق والتقييد ويمكن أن يؤخذ بشـرط الإطلاق كما مر ذكـره. والأول موجــود في الخــارج والعقل وإليه نــذهب هيهنا والثــاني موجــود في العقل دون الخــارج فــإذن ليس بصـحيح أن يقـال: إنه غـير موجـود أصـلاً. وأما الجــواب بانضــمام الوجــود حيث هي خارجية في أحكامها بــالأمور العقلية من حيث هي عقلية. وهم وتنبيه: أو لعلك تقول. لما كان كل واحد منهما يرتفع الآخر برفعه فكل واحد منهما كــالآخر في التقــدم والتـأخر. والـذي يخلصك من هـذا أصل نتحققه وهو أن العلة كحركة يدك بالمفتاح وإذا رفعت رفع المعلول كحركة المفتاح وأما المعلول فليس إذا رفع رفع العلة فليس رفع حركة المفتــاح هو الــذي يرفع حركة يدك وإن كـان معه بل يكـون إنما رفعها لأن العلة وهي حركة يــدك كـانت رفعت وهما أعـني الـرفعين معـاً بالزمـان ورفع العلة متقدم على رفع المعلول بالـذات كما في إيجابيهما ووجوديهمـا. لما ثبت أن التلازم بين الصورة والهيولى هو بسبب احتياج الهيــولى إلى الصــورة من حيث الــذات لا بــالعكس ورد عليه شك وهو أنهما لما

تلازما في الرفع فليس أحــدهما بالتقــدم أو التــأخر أولى من الآخر وهذا الشك لا يختص بهما بل هو وارد على أحد قسمي التلازم الذي
الصفحة : 262
يكون بين العلة التامة وبين معلولهـا. والجـواب أن التلازم في الرفع إنما يكون من جهة الزمان ولا يكون من حيث الذات بل رفع أحدهما بالذات أقدم من رفع الآخر ولذلك قيل: المعلول ووجود العلة أقــدم من وجــود المعلــول. تــذنيب: يجب أن تتلطف من نفسك وتعلم أن الحال فيما لا يفارقه صورته في تقـدم الصـورة هـذا الحـال. الجسم الــذي لا يفـارق صـورته هو الفلكيـات بأسـرها. وبيـان أن حالها في تقـدم الصـورة حـال العنصـريات أن تعلق كل واحـدة من الهيـولى والصورة بالأخرى هناك أيضاً إما أن يكون من الجانبين على السواء وهو باطل إما للدور أو لعـدم التلازم وإما أن يكـون من جـانب واحد ولا يجوز أن يكون المحتاج إليه هو الهيولى لأن القابل لا يكون فاعلاً فإذن هي الصورة وهي إما أن تكون علة للهيولى أو واسطة وآلة أو جــزء علة والأولان بــاطلان لما مر فهي إذن شـريكة لسـبب أصـلي يكون مجموعهما علة للهيولى. قال الفاضل الشارح: فلا تفـاوت بين الكلام في الفلكيات والعنصريات إلا بشــيء واحد وهو أنّا قد بينا في العنصريات أن الهيولى ليست هي المحتاج إليها بأن قلنا إن الصورة إذا زالت وجب أن يعقبها بــدل ومعقب البــدل مقيم لمادتها بالبــدل وهذا لا يتصور في الفلكيات بل بينا هيهنا بأن القابل لا يكــون فــاعلاً وهذا البيان كان عاماً لهما إلا أن الشـيخ لما لم يـذكر في أن الحـال فيهما واحد. وأقول: ويتفاوت الحال فيهما أيضــاً بشــيء آخر وهو أن استعداد الهيولى لقبول الصـورة في الفلكيـات لازم لـذاتها مسـتفاد من مبدعها وفي العنصـريات غـير لازم لها بل مسـتفاد من الأحـوال المختلفة المتجددة الخارجية إلا أن بيان الحـال فيهما لا يختلف بهـذا التفـاوت. تنبيـه: الجسم ينتهي ببسـيطه وهو قطعه والبسـيط ينتهي بخطه وهو قطعه والخط ينتهي بنقطته وهي قطعـــــه. الكميـــــات المتصلة القارة ثلاثة أنواع: الجسم التعليمي والبسـيط وهو السـطح والخط ويتصل بها في النسبة نوع آخر من غير جنسها وهو النقطــة. فالجسم هو مقدار ذو وضع له أبعاد
الصفحة : 263
ثلاثة والسـطح هو مقـدار ذو وضع له بعـدان فقط والخط مقـدار ذو وضع هو طول بلا عرض والنقطة هي ذات وضع لا جزء لها والصورة الجسمية لذاتها تستلزم الجسم التعليمي ولذلك ربما اشتبه أحــدهما

بـالآخر كما مر والجسم التعليمي يسـتلزم البسـيط والبسـيط الخط والخط النقطة لا لذاتها بل باعتبـار التنـاهي فلـذلك اتصـلت مبـاحث المقادير بمباحث الأجسام ولما كانت مباحث الجسم التعليمي داخلة في مباحث الماضـية بـالعرض وبقيت قولـه: الجسم ينتهي ببسـيطه هو التعليمي لأنه بالـذات معـروض البسـيط والجسم الطـبيعي إنما يصـــير معروضه بتوسط التعليمي وقد أفـــاد بقولـــه: الجسم ينتهي ببسـيطه إثبـات البسـيط أولاً وكيفية لزومه الجسم ثانيـاً وذلك لأن انتهاء الشيء إنما يكون عند انقطاع امتداده الآخذ في جهــةٍ ما ولما كان الجسم ذا امتدادات ثلاثة وانتهـاء الواحد منها في جهة من حيث هو واحد يقتضي بقـاء الاثـنين البـاقيين فـإذن الجسم ينتهي بما من شـأنه أن يكـون ذا امتـدادين فقط وهو المسـمى بالبسـيط وهكـذا القول في انتهاء البسيط بالخط وأما بالخط فهو امتـداد واحد مجـرد عن الآخـرين فهو ينتهي بما لا امتـداد له أصـلاً ويكـون ذا وضع لأن هذه المقادير ذوات أوضاع فنهاياتها كذلك والشـيء ذو الوضع الـذي لا امتــــداد له أصـــلاً هو النقطة فالخط ينتهي بالنقطة وهي ليست مقداراً لعدم الامتداد فيها. قـال الفاضل الشـارح: إنما لم يقل نهاية الجسم هو البسيط بل قال ينتهي ببسيطه. لأن البسـيط كم والنهاية من المضـاف المشـهوري فإنها نهاية لـذي النهاية فـإذن القـول بـأن البسيط نهاية الجسم خطأ بل هو الذي به يتنـاهى الجسـم. وأقـول: التحقيق يقتضي أن يكون هناك يكن ثلاثة أمور: أولها ماهية السـطح الـذي هو المقـدار المتصل ذو البعـدين وثانيها عـدم الجسم بمعـنى نفاده وانقطاعه وانتهائه لا العدم الثـاني له إذ هو مقـارن ومسـتلزمٍ للأول وأما الثالث فـإذا اعتـبر عروضه للأول كـان المجمـوع سـطحاً مضافاً إلى ذي السطح وإذا اعتبر عروضه للثاني كـان نهاية مضـافة إلى ذي النهايــة. قولــه: والجسم يلزمه السـطح لا من حيث يتقـوم جسميته به بل من حيث يلزمه التنـاهي بعد كونه جسـماً فلا كونه ذا سـطح ولا كونه متناهيـاً أمر يـدخل في تصـوره جسـماً ولـذلك قد يمكن قوماً أن يتصوروا جسماً غير متناه إلى أن يتبين لهم امتناع ما يتصورونه.

الصفحة : 264

قـال الفاضل الشـارح: مـراده أن السـطح والتنـاهي ليسا جـزأين لماهية الجسم لإمكـان إنفكـاك تصـور الجسم عن تصـورهما حين يتصور جسم غـير متنـاه والشـيء لا يتصـور إلا بعد تصـور أجزائه ثم اعـــترض عليه بأننا نتصـــور الجسم ونحتـــاج في معرفة تأليفه عن

الهيـولى والصـورة إلى الحجة ولم يكن ذلك إلا لكـون تصـوره قبل معرفتهما ناقصـاً مكتسـباً بالرسـوم وبعد معرفتهما تامـاً مكتسـباً بحدود مشـتملة عليهما أو لكـون تصـور الشـيء غـير مقتض لتصـور أجزائــه. وكيف ما دارت القضــية فلم لا يجــوز مثله في الســطح والتناهي. أقـول: والجـواب عنه أن أجـزاء الشـيء في العقل أعـني الجنس والفصل غـير أجزائه في الوجودية وإن كـانت الأولى بـالقوة مشتملة على الأخيرة فإن الأبعاد المأخوذة في حد الجسم يدل على صورته والقبول المـأخوذ فيه يـدل على مادته والسـطح والتنـاهي لا يعقل كونهما جــزأين عقلــيين إذ هما ليسا بمحمــولين على الجسم فبين الشـيخ أولاً أنهما ليسا بجـزأين في الوجـود وذلك لأن السـطح يلزم الجسم بسبب التناهي المتعلق بطرفه والجـزء لا يكـون كـذلك ثم احتمل أن يتصور كون ذي السطح وذي التنـاهي جـزأين عقلـيين لكونهما محمولين عليه فبين أنهما أيضاً ليسا كذلك لإنفكاك تصـوره عن تصـورهما. واعلم أن الشــيء كما يتقـوم بجزئه العقلي وبجزئه الوجودي فقد يتقوم بعلته كالمادة بالصورة وحصة النوع من الجنس بالفصل والجسم لا يتقــوم بالســطح بواحد من هــذه المعــاني أما الأولان فلما مر وأما الأخــير فلما ســيأتي وهو أن الســطح لا يفعل الجسم. وقال أيضاً معترضاً على قوله: من حيث يلزمه التنـاهي أنه مشعر بأن السـطح يلـزم الجسم بواسـطة التنـاهي وهو يقتضي أن يكون عروض التناهي للجسم قبل عروض السـطح لـه. وهـذا باطل لأنا بينا أن النهاية إضــافة عارضة للســطح والعــارض متــأخر عن المعروض فكيف يكون عروض النهاية للجسم قبل عـروض السـطح له. ثم قال: ويمكن أن يجاب بأن النهاية المتأخرة عن السطح يمكن أن يكون سبباً لثبوت السطح للجسم كالأوسط في برهان اللمي إذا كـان معلـولاً للأكـبر وعلة لثبوته للأصـغر. وهو منـاقض لحكمه عن قريب بأنها من المضـاف المشـهوري فعله نسي ذلك ثم إنه إن أخذ النهاية تـارة مع السـطح وجعلها بــذلك الاعتبـار مشـهورية وتـارة منفردة وجعلها بذلك الاعتبار حقيقية فكيف ساغ له أن يجعل إضافة العارض إلى معروضه سـبباً لعـروض ذلك العـارض للمعـروض فـإن تلك الإضافة لا تعقل إلا بعد العروض فانظر إلى هـذا الرجل الفاضل كيف

الصفحة : 265

يخبط في كلامه ولا يبـالي أين يـذهب وبما حققنـاه من قبل وهو أن الانقطاع يعرض لامتداد الجسم أولاً ثم السطح يلـزم ذلك الانقطـاع

ثانياً ثم تعرض لهما الإضافة باعتبارين يزيل هذه الشبهة. قوله: وأما السطح كسطح الكرة من غـير اعتبـار حركة أو قطع فيوجد ولا خط وأما المحــور والقطبــان فمما يعــرض عند الحركة والخط المحيط للدائرة - والخط كمحيط الـدائرة خ - قد يوجد ولا نقطـة. يريد بيـان لزوم الخط للسطح والنقطة للخط أيضاً بواسـطة التنـاهي فإنهما لا يعرضان لهما مع عـدم التنـاهي ويجب أن يعـرف أولاً الألفـاظ الـتي استعملها في هذا الموضع. فنقول: الكرة السطح متساوية والـدائرة ســـطح مســـتوٍ يحيط به خط واحد في داخله نقطة يكـــون جميع الخطوط الخارجة منها إلى ذلك الخط متسـاوية والنقطتـان مركـزاً هما والخط المســتقيم المــار بــالمركز المنتهي في الجــانبين إلى المحيط قطرهما وإذا قطعت الكــرة بســطح مســتو حــدث فصل مشـترك بين السـطحين هو محيط دائــرة على سـطح الكـرة وإذا فرضت الكرة متحركة حركة وضعية مسـتديرة حـدث عليها نقطتـان لا تتحركان هما قطباها وقطر بينهما هو المحــور ومنطقة هي أعظم الداوئر على سطح الكرة التي يتساوى أبعاد جميع النقط المفروضة عليها من القطـــــبين وقد تـــــبين من ذلك أن الخط والنقطة إنما يعرضان للكرة باعتبار أحد الأمـرين: إما القطع وإما الحركـة. قولـه: وأما المركز وأما المركز فعندما تتقـاطع أقطـار أو عند حركـةٍ ما أو بــالفرض وقبل ذلك فوجــود نقطة في الوسط كوجــود نقطة في الثلثين وسـائر ما لا يتنـاهى فإنه لا وسط ولا سـائر مفاصل الأجـزاء في القــادير إلا بعد وقــوع ما ليس بــواجب فيها من حركة أو تجزئة وإذا سمعت في تحديد الـدائرة وفي داخلها نقطة فمعنـاه يتـأتى أن يفـرض فيها نقطة كما يقولـون الجسم هو المنقسم أقـول: يريد أن الـدائرة لا يصـير مركزها موجـوداً فيها إلا بأحد ثلاثة أشـياء: أحــدها التقاطع والثـاني الحركة والثـالث الفـرض فـإن تقـاطع الأقطـار إنما يكــون على نقطة هي المركز وحركة الــدائرة إنما تقتضي ســكون نقطة فاصلة بين الحركة في الجهات المختلفة هي

الصفحة : 266

المركز وأما الفـرض فظـاهر وأما قبل عـروض هـذه الأمـور فوجـود مركز في وسط الــدائرة كوجــود نقطة في ثلثيها أي كما أن موضع النقطة في الثلــثين متعين بــالقوة قبل الفــرض على وجه لا يمكن وقوعها بعد الفـرض في غـير ذلك الموضع فكـذلك حـال المركز ثم ذكر أن وقوع الفصل في المقادير إنما يكون بـالقوة فقط ولا يخـرج إلى الفعل إلا بسبب الأعراض أو الفرض كما مر ذكره قـال الفاضل

الشارح: لا شك أن إمكـان حصـول هـذه النقطة حاصل في الـدائرة بالفعل قبل التقــاطع والحركة والفــرض ثم إن المركز غـــير ممكن الحصــول إلا في موضع معين وهــذا الإمكـــان يــوجب امتيـــاز ذلك المواضع فإذن مركز الدائرة موجود قبل هذه الأحوال وهكذا القـــول في سائر النقط فإذن تكـون النقط الغـير المتناهية موجـودة بالفعل ويلزم من ذلك الانقسام الغير المتناهي بالفعل والقـول بـأن اختلاف الأعراض لا يوجب الانقسام فـإذن الحركة أيضـاً لا تـوجب الانقسـام والجواب أن هذا كله فرض والفـرض لا يرتفع برفع اسـمه مع ثبـوت معناه بل يرتفع بأن لا يفرض والـدائرة إن لم يفـرض فيها شـيء لم يلزمها شيء منتصف وهلم جرا وهي ممتـازة في نفسـها عن سـائر أجزاء الخط إلا أنها تمتاز بالفرض ولا ترتفع بأن تقول إنها لازمة وإن لم تفرض لأن تصـور المنتصف فـرض فضـلاً عن التلفظ بـه. قولـه: وأنت تعلم من هـذا أن الجسم قبل السـطح في الوجـود والسـطح قبل الخط والخط قبل النقطة وقد حقق هـــذا أهل التحصـــيل وأما الــذي يقــال بــالعكس من - في خ - هــذا: أن النقطة بحركتها تفعل الخط ثم السطح فهو للتفهيم والتصوير والتخييل ألا ترى أن النقطة إذا فرضت متحركة فقد فرض لها ما يتحرك فيه وهو مقـدار ما خط أو سطح فكيف يتكون ذلك بعد حركتهـا. أفـاد هيهنا أن هـذه الأمـور كيف تـترتب في الوجـود وأن الــذي يقـال بخلافه لتفهيم المبتـدئين شـيء غـير حقيقي بل هو تخـييلي فقـط. وألفـاظ الكتـاب غنية عن الشرح. تنبيه: ما أسهل ما يتأتى لك تأمل - أن تتأمل خ - أن الأبعــاد الجسمانية متمانعة عن التــداخل وأنه لا ينفذ جسم في جسم واقف له غـير متنح عنه وأن ذلك للأبعـاد لا للهيـولى ولا لسـائر يريد بيـان امتناع تداخل الأبعاد الجسمانية وكأنه يدعى كـون هـذا الحكم أوليـاً. وهذه المسألة

وما بعدها من الطبيعيات بخلاف المسـائل المتقدمة وإنما أورد هـذه المسألة هيهنا لتعلقها بالمقادير ولبناء نفي الخلاء عليها والاستشـهاد بـــأن الجسم لا ينفذ في جسم واقف له غـــير متنح عنه تـــذكير للاســتقراء الــذي اكتســبت النفس هــذا الحكم الأولى في مبــادئ وبأمثاله فــإن من يتوقف ذهنه عند حكم أولى ينبه عليه بالاســتقراء وكذلك قوله: وأن ذلك للأبعاد لا للهيولى ولا لسائر الصور والأعراض فإنه أيضاً تنبيه على أن الهيولى وسائر الصور والأعراض لا حصة لها في العظم إلا بالعرض فالأبعاد الجسـمانية هي المخصوصة بـالعظم

بالذات ولا شك في أن عظمين يجتمعان هما أعظم من أحدهما فإن الكل أعظم من جزئه والقول بالتـداخل يقتضي كـون الكل مسـاوياً لجزئه. واعلم أن النقطة لا حصة لها في العظم فلذلك لا يتمانع عن الاجتمـاع الرافع للامتيـاز الوضـعي على سـبيل الاتحـاد والخطـوط حكمها من حيث الطـول حكم الأجسـام ومن حيث العـرض والعمق حكم النقطة والسطوح أيضاً حكمها من حيث الطول والعرض حكم الأجســام ومن حيث العمق حكم النقطة ولــذلك ينطبق الخطــوط والسطوح بعضها على بعض بحيث يرتفع عناه الامتياز الوضعي فمن يحكم بأن هـذا الحكم إشـارة: إنك تجد الأجسـام في أوضـاعها تـارة متلاقية وتارة متباعدة وتـارة متقاربة وقد تجـدها في أوضـاعها تـارة بحيث يسع ما بينها أجسـاماً ما محـدودة القـدر وتـارة أعظم وتـارة أصغر فتبين أن الأجسام الغـير المتلاقية كما أن لها أوضـاعاً مختلفة كــذلك بينها أبعــاد مختلفة الاحتمــال لتقــديرها وتقــدير ما يقع فيها اختلافاً قدرياً فإن كان بينها خلاء غير أجسـام وأمكن ذلك فهو أيضـاً بعد مقداري وليس على ما يقال لا شيء محض وإن كـان لا جسـم. يريد إبطـال الخلاء والقـائلون به فرقتـان فرقة تـزعم أنه لا شــيء محض وفرقة تــزعم أنه بعد ممتد في جميع الجهــات من شــأنه أن يشـغله الأجسـام بالحصـول فيه ويكـون مكانـاً لهـا. قـال الفاضل الشارح: يعني بالخلاء أن يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما ما يلاقي واحــداً منهمــا. وأقــول: هــذا تعريف للخلاء الــذي يكــون بين الأجسام وهو الذي يسمى بعداً مفطـوراً ولا يتنـاول الـذي لا يتنـاهى والشيخ قد أبطل في هـذا الفصل مـذهب الفرقة الأولى بـأن فـرض فيه أجساماً يختلف أبعـاد ما بينها التقـدر الخلاء الواقع بينها بها فـإن اللا شيء

المحض لا يمكن أن يتقدر بشــيء أصـلاً ثم بين أن الخلاء الـذي يقع بين تلك الأجسام قابل للمسـاواة والتقـدير وأنه يتجـزأ على الحـدود المشــتركة وأضــاف إلى ذلك مقدمة هي أن كل ما الخلاء عنــدهم ليس بجسم فهو بعد مقــداري ليس لا شــيئاً محضــاً كما زعمت الفرقة الأولى وإن كـان لا جسـماً كما زعمت الفرقة الثانيـة. تنبيـه: وإذ قد تبين أن البعد المتصل لا يقوم بلا مادة - إلا بمـادة خ - وتـبين أن الأبعاد الحجمية لا تتـداخل لأجل بعـديتها فلا وجـود لفـراغ هو بعد صـرف فـإذا سـلكت الأجسـام في حركاتها تنحى عنها ما بينهما ولم يثبت لها بعد مفطــور فلا خلاء. يريد إبطــال المــذهب الثــاني وإنما

أبطله بــوجهين وذلك بإضــافة مقــدمتين مما تقــدم بيانه إلى الحكم الذي ثبت في الفصل المتقدم إحداهما أن البعد المتصل لا يقــوم بلا مــادة وهو مما تــبين في بــاب إثبــات الهيــولى والثانية أن الأبعــاد الجسمية لا تتداخل وهو ما ذكره في فصل مفرد فإذا أضـاف الأولى إلى الحكم المذكور صار هكــذا: الخلاء بعد متصل والبعد المتصل ذو مادة فالخلاء بعد ذو مادة فهو إذن ليس بعداً صرفاً على ما يقولـون وعــبر عن ذلك بقولـه: فلا وجــود لفــراغ هو بعد صــرف وإذا أضـاف الثانية إليه صـــار هكـــذا الخلاء بعد متصل والبعد المتصل يتنحى عند سـلوك الجسم إليه فـالخلاء يتنحى عند سـلوك الجسم إليه ولا يثبت له فهو إذن ليس بعـداً مفطـوراً من شـأنه أن يكـون مكانـاً للجسم على ما يقولــون وعــبر عن ذلك للأجســام بعد مفطــور ثم أنتج من الجميع قولـــه: فلا خلاء وإنما وسم الفصل بالتنبيه لأنه لم يســـتعمل فيه مقدمة لم تتبين قبله. إشارة: ولقد يناسب ما نحن مشغولون به الكلام في المعنى الــذي يســمى جهة في مثل قولنا تحــرك كــذا في جهة كذا دون جهة كذا. ومن المعلوم أنها لو لم يكن لها وجــود كــان من المحــال أن يكـون مقصـداً للمتحـرك وكيف تقع الإشـارة نحو لا شيء فتبين أن للجهة وجوداً. يريد إثبات الجهــات. والجهة هي الــتي يمكن أن يقصـــدها المتحـــرك الأيـــني على الاســـتقامة أو الإشـــارة الحســـية في ســـمتها ووجه المناســـبة أنها كما ســـيتحقق نهايـــات الامتدادات. قال الفاضل الشارح: المناسـبة من وجهين: أحــدهما أن الخلاء يظن أنه مكان والجهة

مناسبة للمكان والثاني أنها أمر يعــرض للنهايــات والأطــراف كالخط والســطح فهي يناســبها. واســتدل الشــيخ على وجودها بقياســين: أحـــدهما أن الجهة مقصد المتحـــرك والمتحـــرك لا يقصد ما ليس بموجــود والثــاني أن الجهة يشــار إليها وما يشــار إليه فهو موجــود. إشارة: اعلم أنه لما كــانت الجهة مما تقع نحوها الحركة لم يكن من المعقــولات - المقــولات خ - يريد بيــان أن الجهــات ذوات الأوضــاع وليست من المعقــولات - المقــولات خ - المجــردة الــتي لا وضع لها وبينه بقيــاس يشــارك القيــاس الأول من القياســين المــذكورين في الصــغرى وهو أن الجهة مقصد المتحــرك والمتحــرك لا يقصد ما لا وضع له ثم بين بهــذا القيــاس أيضــاً أن صــغرى القيــاس الثــاني من المذكورين وإن كان بيناً بحسب التصديق فإن لميته في نفس الأمر موقوفة على هــذا القيــاس وهو أن يقــال كل جهة ذو وضع وكل ذي

وضع قابل للإشارة الحسية. إشارة: لما كانت الجهة ذات وضع فمن البين أن وضعها في امتداد مأخذ الإشارة والحركة ولو كـان وضـعها خارجاً عن ذلك لكانتا ليستا إليها ثم هي إما أن تكـون منقسـمة في ذلك الامتـداد أو غـير منقسـمة فـإن كـانت منقسـمة فـإذا وصل المتحرك إلي ما يفرض لها أقـرب الجـزأين من المتحـرك ولم يقف لم يخل إما أن يقال إنه يتحـرك بعد إلى الجهة أو يقـال يتحـرك عن الجهة فـإن كـان يتحـرك بعد إلى الجهة فالجهة وراء المنقسم وإن كان يتحرك عن الجهة فما وصل إليه هو الجهة لا جزء الجهة. فتـبين أن الجهة حد في ذلك الامتداد غير منقسم فهو طرف للامتداد وجهة للحركة فيجب الآن أن يحرص على أن يعلم كيف يتحدد للامتـدادات أطراف يريد بيان ماهية الجهة وإنما أخره إلى هـذا الموضع لأن من الواجب تقديم بيان الهلية على بيـان المهية فـبين أولاً أنها موجـودة ثم بين أن وجودها على أي أنحاء الوجود ثم قصد بيـان الماهية وهي على ما حققته طرف للامتداد غير منقسم وإنما يتحقق ذلك لوجوب - بوجود خ - تناهي الامتدادات فطرف الامتداد بالنسـبة إلى الامتـداد نهاية وطرف وبالنسبة إلى الحركة والإشـارة جهـة. وما في الكتـاب ظـاهر. ولقائل أن يقـول: إنه قسم الحركة الآخـذة نحو شـيء ذي وضع إلى حركة إليه وحركة عنه أي حركة قـرب وحركة بعد وهـذه القسمة حاصرة

الصفحة : 270

بالقيـــاس إلى ما لا ينقسم في جهة الحركة وأما بالقيـــاس إلى ما ينقسم فيها فغير حاصرة لأن هناك قد يكـون قسم آخر وهو الحركة فيه وإيراد قسـمة لا يصح بالقيـاس إلا إلى ما لا ينقسم في بيـان أن الشيء غير منقسم مصـادرة على المطلـوب. والجـواب أن الحركة في الشـــيء المنقسم لا محالة تكـــون إما عن جهة وإما إلى جهة ويعـــود القســـمان الأولان وإلا فجـــاز أن تكـــون جهة الحركة هي المسافة التي تقطع بالحركة وهو محال فإذن القسمة حاصرة. وهم وتنبيـــه: لعلك تقـــول ليس من شـــرط ما إليه الحركة أن يوجد فقد يتحرك المستحيل من السواد إلى وأيضاً فإن تشككت به غير ضـائر في الغـرض أما الفـرق فلأن المتحـرك إلى الجهة ليس يجعل الجهة مما يتوخى تحصيل ذاته بالحركة بل مما يتوخى بلوغه أو القرب منه بالحركة ولا يجعل لها عند تمام الحركة حالاً من الوجـود والعـدم لم يكن وقت الحركة وأما الآخر فلأن الجهة لو كـــانت يحصل بالحركة لها وجود كان وجودها وجود ذي وضع ليس وجود معقول لا وضع له.

وذلك غرضنا. على أن الحق هو الفـرق وعليه بنـاء ما يتلو هـذا الفن من الكلام. الوهم هو شك في كبرى أحد القياسين اللذين أثبتنا بهما وجـود الجهة وهي قولنا المتحـرك لا يقصد ما ليس بموجـود وتقرير الشك أن حركة الاسـتحالة وهي الـتي في الكيف مثلاً كالحركة من السـواد إلى البيـاض إنما يقصد ما ليس بموجـود فـإذن تنتقض كلية الكبرى. وأجاب عنه بشـيئين: أحـدهما جعل الكـبرى أخص مما كـان هو أن يقال المتحـرك في الأين لا يقصد ما ليس بموجـود فـإن معه يحصل المقصـود وهـذا هو الفـرق. والثـاني الـتزام الشك لأن الشك غير قـادح في المطلـوب وذلك لأن الجهة الـتي تحصل بالحركة إلى الجهة تكـون موجـودة ذات وضع وهو مطلوبنا فإنا ما سـعينا إلا لأن نثبت كـون الجهة موجـودة ذات وضـع. وهـذا الجـواب جـدلي غـير برهـاني ولـذلك قـال: على أن الحق هو الفـرق. الأجسـام تنقسم باعتبـار الجهـات إلى ما يتقـدم عليها ويحـددها وهو أجسـامها الأولى وإلى ما لا يتقدم عليها بل يحصل فيها وهو أجسامها الثانية. إشـارة: اعلم أن النـاس يشـيرون إلى جهـات لا تتبـدل مثل جهة الفـوق والسفل ويشيرون إلى جهات تتبدل بـالفرض مثل اليمين والشـمال فيما يلينا ومثل ما يشبه ذلك فلنَعدُ - فلنُعدِّ خ - عما

الصفحة : 271

يكـون بـالفرض وأما الواقع بـالطبع فلا يتبـدل كيف كـان ذلـك. يريد إثبـات جسم محـدد للجهـات محيط بالأجسـام ذوات الجهـة. فنقـول قبل الخـوض في تقرير ذلك لما كـانت الامتـدادات الـتي تمر بنقطة ويقوم بعضها على بعض على زوايا قوائم أعني أبعـاد الجسم ثلاثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستاً اثنتـان منها طرفا الامتداد الطـولي ويسـميها الإنسـان باعتبـار طـول قامته حين قائم بالفوق والتحت: الفـوق منهما ما يلي رأسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتـان منها طرفا الامتـداد العرضي ويسـميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشـمال: واليمين ما يلي أقـوى جانبيه بحسب الأغلب والشـمال ما يقابله واثنتـان طرفا الامتـداد البـاقي ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف: والقدام ما يلي وجهه والخلف ما يقاله ثم يستعملها في سائر بعض الامتدادات على بعض فأما إن لم يعتبر ذلك كـانت الجهـات الـتي هي أطـراف الامتـدادات غير متناهية بحسب إمكان فرضـها في جسم واحد بل بالقيـاس إلى نقطة واحـدة. قـال الفاضل الشـارح: الحكم بـأن الجهـات سـت. مشـهور وليس بحق فـإن الكـرة لا جهة لها بالفعل ولها جهـات لا

تتناهى بالقوة. أقول: وهذا صحيح. ثم قال: محاذياً لبعض المتقدمين وأما المضــلعات فعـــدد جهاتها عـــدد حـــدودها النقطية والخطية والسـطحية إن سـمينا كل حد جهة أو مثل عـدد الخطية والسـطحية إن لم يعتـبر النقطية مثلاً المثلث جهاته ثلاث. أقـول: هـذه تسـمية بخلاف ما تقــرر فيما مر فــإن المقــرر أن الجهة طــرف الامتــداد وأضلاع المثلث ليست أطرافاً للامتدادات بل امتدادات هي أطــراف السطح ولنرجع إلى المقصود فنقول: الجهـات الست تنقسم إلى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسـفل وإلى ما يتبـدل به وهو الأربعة الباقية وذلك لأن المتوجه إلى المشـرق مثلاً يكـون المشـرق قدامه والمغـرب خلفه والجنـوب يمينه والشـمال شـماله ثم إذا توجه إلى المغـرب يتبـدل الجميع فصـار ما كـان قدامه خلفه وما كـان يمينه شماله وبالعكس فهذه تتبدل بالفرض وليس الفوق والسـفل كـذلك فـإن القـائم لو صـار منكوسـاً لا يصـير ما يلي رأسه فوقـاً وما يلي رجله تحتـاً بل صـار رأسه من تحت من فـوق وكـان الفـوق والتحت بحاليهما. والفاضل الشارح جعل الفرض هو أن يصير الجانب القـوي ضعيفاً والضعيف قوياً يعني اليمين شمالاً والشمال يميناً وهكذا في القدام والخلف

الصفحة : 272

والأول فـرض واقع وهـذا غـير واقـع. وقـال: أيضـاً الفـوق والسـفل يتبدلان بالفرض إن جعل الاعتبار بالرأس والقدم فإن قيام شخصين على طــرفي قطر الأرض: يقتضي أن يكــون ما يلي رأس أحــدهما يلي قدم الآخر ولا يتبـدلان إن جعل الاعتبـار بما يقـرب من السـماء وما يقابلـه. أقـول: ليس المـراد من اعتبـار الـرأس والقـدم ما يلي رأس الشخص وقدمه فإنا بينا أن ذلك يتبدل بالانتكاس بل المراد ما يلي الـرأس والقـدم بـالطبع وعلى هـذا لا يكـون الطـرف الآخر من قطر الأرض هو الذي يلي القدم بالطبع. وفسر أيضاً قولـه: ومثل ما يشبه ذلك بالفلك الذي يسمى الجانب الشرقي منه يمينـاً والجـانب الغربي شمالاً تشبيهاً بالإنسان الـذي يسـمى جانبه الـذي يظهر منه قــوة حركته يمينــاً ويحتمل أن يفسر ذلك بالقــدام والخلف لأنه ذكر الفــوق والســفل واليمين والشــمال ولم يــذكرهما وهما يشــبهان بــاليمين والشــمال لتبد لهما بــالفرض. إلا أن الشــيخ لما قيد اليمين والشــمال بقولــه: فيما يلينا فتفســير قولــه: وما يشــبه ذلك بالفلك أولى لأن اتصـاف الفلك بـذلك إنما يكـون بسـبب تشـبيهه بالإنسـان وأما الأربعة الباقية للفلك على وجه التشبيه المذكور فوسط سـمائه

يشبه قدامه وما يقابله خلفه وأحد قطبيه علوه بالطبع وما بالفرض قال: فلنعد عما يكون بالفرض أي فلنتجاوز عنه لأن الأمور الفرضية لا تنضبط. إشارة: ثم من المحال أن يتعين وضع الجهة في خلاء أو ملاء متشابهه فإنه ليس حد من المتشابه أولى بأن جعل جهة مخالفة لجهة أخرى من غيره فيجب إذن أن يقع بشيء خارج عنه ولا محالة أنه يكون جسماً أو جسمانياً والمحدود الواحد من حيث هو كذلك فإنما يفترض منه حد واحد إن افترض وهو ما يليه وفي كل امتداد محصل جهتان وهما طرفان وعلى أن الجهات التي في الطبع فوق وسفل وهما اثنتان فالتحدد إذن - أيضاً خ - إما أن يقع بجسم واحد لا من حيث كونه واحداً وإما أن يقع بجسمين والتحدد بجسمين إما أن يكون أحدهما محيطاً والآخر محاطاً به أو يكون وضع الجسمين متبائن وإذا كان أحدهما محيطاً والآخر محاطاً به دخل المحاط به في ذلك التأثير بالعرض وذلك لأن المحيط وحده يحد دطر في الامتداد بالقرب الذي يتحدد بإحاطته والبعد الذي يتحدد بمركزه سواء كان حشوه أو خارجاً عنه خلاء أو ملاء وإذا كان على الوجه الآخر يتحدد به جهة القرب أما جهة البعد فلم يجب

أن يتحدد به لأن البعد عنه ليس يجب أن يكون محدداً حداً معيناً ما لم يكن محيطاً ولم الثاني أولى بأن يقع منه في محاذاة دون أخرى ممكنة إلا لمانع يجب أن يكون له معونة في تقدير تقرير خ الجهة ويكون جسمانياً ويدور الكلام عند فرضه واعتبار وضعه فمن البين أن تقدير - تقرير خ - الجهة وتحديدها إنما يتم بجسم واحد لكن ليس لأنه على طبيعة كيف اتفق بل من حيث هو بحال ما موجبة لتحديدين متقابلين وما لم يكن الجسم محيطاً يتحدد به القرب ولم يتحدد به ما يقابله. تقرير البرهان مع محاذاة ما في الكتاب أن نقول: قد ثبت أن الجهة ذات وضع فالجهتان المعينتان بالطبع يكون تعين وضعهما إما في شيء متشابه خلاء كان أو ملاء أو في شيء مختلف والأول محال: لعدم أولوية بعض الحدود المفروضة فيه بأن يكون جهة من سائرها ولكون الحدود فيهما بالفرض وغير متناهية وكون الجهتين بالطبع اثنتين فحسب. فإذن الثاني حق وهو أن يكون ذلك التعين بشيء مختلف خارج مما يشابه وذلك الشيء لا محالة يكون جسماً أو جسمانياً لوجوب كونه ذا وضع فهو إما جسم واحد يحدد الجهتين معاً أو جسمان يحدد كل واحد منهما كل واحدة منهما والجسم الواحد يكون محدداً إما من حيث هو واحد أو لا من حيث

هو واحد فهذه أقسـام ثلاثة أما الجسم الواحد من حيث هو واحد فلا وكذلك اللتان بـالطبع فإنهما أيضـاً طرفا الامتـداد فالمحـدد يجب أن يحدد جهتين معـاً والجسم الواحد من حيث هو واحد إن حـدد ما يليه بالقرب فلا يمكن أن يحدد ما يقابله لأن البعد عنه ليس بمحدود. وإذ بطل هذا القسم بقي أن يكون المحدد إما جسماً واحداً لا من حيث هو واحد وإما جســمين. ثم نقــول: وهــذا الثــاني أيضــاً باطل لأن التحديد بجســمين لا يخلو إما أن يكـون على سـبيل إحاطة أحـدهما بــالآخر أو على ســبيل المباينة والأول يقتضي دخــول المحــاط في التحديد بـــالعرض لأن المحيط وحـــده كـــاف في تحديد امتـــدادين بالقرب الذي يتحدد بإحاطته والبعد الذي يتحدد بأبعد حد من محيطه وهو مركزه فهذا القسم راجع إلى ما كان المحـدد جسـماً واحـداً لا من حيث هو واحد وأما القسم الآخر وهو أن يكــــون بالمباينة فإنه باطل لــوجهين أحــدهما أن كل واحد من الجســمين لا يتحــدد به إلا القرب منه ولا يتحدد البعد به فإذن لا يتحدد الجهتـان معـاً بكل واحد منهما وقلنا إن المحدد يجب أن يحدد جهتين معاً

والثاني أن لكل واحد منهما جهات لا تتناهى بحسب فرض - الفـرض - الامتـــدادات الخارجة منه ووقـــوع الآخر منه في جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر الأبعـاد الممكنة ليس بـأولى من وقوعه في جهة أخرى وعلى بعد آخر مما يمكن فإن الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك ممكن بحسب العقل وإن امتنع فلمانع مؤثر في التحديد بعض وعلى بعد معين منهما كـالكلام فيهما فإن علل بهذين صار دوراً وإلا فتسلسل ولما بطل هــذا القسم ثبت أن تحديد الجهة يتم بجسم واحد لا من حيث هو واحد ولا على أي وجه اتفق بل من حيث الإحاطة وهي الحـــال الموجبة لتحديـــدين متقابلين كما مر فـإذن محـدد الجهـات جسم واحد محيط بالأجسـام ذوات الجهــات. إشــارة: كل جسم من شــأنه أن يفــارق موضــعه الطبيعي ويعاوده يكون موضـعه الطـبيعي متحـدد الجهة له لا به لأنه قد يفارقه ويرجع إليه وهو في الحـــالتين ذو جهة فيجب أن يكـــون تحدد جهة موضعه الطبيعي بسبب جسم غـيره وهو علة لما هو قبل هذا المفارق أو معه فقط فذلك الجسم له تقدم ما في رتبة الوجود على هــذا بعلية أو على ضــرب آخــر. يريد بيــان امتنــاع الحركة المسـتقيمة على محـدد الجهـات وبيـان تقدمه على الأجسـام الـتي تجــوز الحركة المســتقيمة عليهــا. وتقريــره أن كل جسم له موضع

طبيعي فلا يخلو إما أن لا يكون من شأنه مفارقة موضعه ومعاودته إليه وإما أن يكون من شأنه ذلك والأول هو الذي لا تجوز الحركة الأينية عليه والثاني هو الذي تجوز عليه ويكون مفارقة موضعه بالقسر الجسم لا يجوز أن يتحدد به جهة موضعه الطبيعي لأن جهته متحددة عند وجوده فيه وعند لا وجوده بل تكون متحددة لأجله حتى يصح منه أن يخرج عنه مفارقاً ويطلبه معاوداً ويجب أن يكون ذلك التحدد بسبب جسم آخر فذلك الجسم الآخر هو علة لجهة هذا الجسم الذي يفارق الموضع ويعاوده وهذا الجسم لا يمكن أن يوجد متقدماً على الجهة لأنه لا يتصور أن يكون متحركاً في جهة حالتي المفارقة والمعاودة والجهة لم توجد بعد فهو إما متأخر عن الجهة وإما مع الجهة معية امتناع الإنفكاك عنها فإذن الجسم الذي هو علة الجهة متقدم على هذا الجسم لأنه متقدم على ما يتقدمه أو على ما يتأخر عنه ما هو معه –

الصفحة : 275

ما لا يتأخر عنه مما هو معه خ - أعني الجهة والمتقدم على المتقدم متقدم وعلى المعي أيضاً كما مر بيانه في بيان أن الصورة ليست علة للهيولى فهو متقدم على الإطلاق بضرب من التقدم إما بالعلية أو بالطبع وهذا ما في الكتاب وظهر منه أن الجسم المحدد للجهات لا يجوز أن يفارق موضعه فلا يصح منه الحركة الأينية. فإن قيل: لو قال الشيخ محدد الجهات لا يجوز عليه الحركة الأينية لأنها تستدعي جهة والجهة إنما تتحدد به. لكفاه فما الفائدة في تقييد الحركة بأن تكون من الموضع الطبيعي وإليه. قلنا: إن الجهات لا تتمايز إلا بكون بعضها طبيعياً لبعض الأجسام وبعضها غير طبيعي على تناهي الامتدادات كافياً في إثبات الجهات التي هي مقاطع الامتدادات وأيضاً لهذا السبب خص ما بالطبع من الجهات بالنظر وتجاوز عما بالفرض. واعلم أن تقدم محدد الجهات على ذوات الجهة يجوز أن يكون بالعلية لا من حيث كون ذوات الجهات أجساماً فإن الجسم لا يجوز أن يكون علة فاعلية لجسم آخر كما سيجيء بيانه بل من حيث ذوات جهات أعني تكون علة لهذا الوصف اللازم لها ويجوز أن يكون بالطبع فإن رفع المحدد من حيث هو محدد يوجب رفع ذوات الجهة من حيث ارتفاع الجهة ورفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد من حيث هو محدد ولهذا لم يجزم الشيخ هيهنا بأحد القسمين وأيضاً لم يذكر الشيخ أن وجود الجهة بعد امتناع تأخره عن وجود الأجسام ذوات الجهة هل يجوز أن يكون متقدماً عليه أم

لا وذكر الفاضل الشارح أن الأليق بما ذكره في النمط السادس في بيان أن الحاوي ليس علة للمحوي أنه لا يجـوز ذلك لأن عـدم الخلاء مقارن لوجود ذوات الجهة فإن تـأخر وجودها عن وجـود الجهة تـأخر عـدم الخلاء أيضـاً عنه المتـأخر عن الشـيء ممكن معه فـإذن عـدم الخلاء ممكن مع وجود الجهة لا واجب ويلزم منه كون الخلاء ممكنـاً في ذاته ممتنعاً بغيره وهو محال. تذنيب: وإن كان له وضع بالقياس إلى غيره أو إن كان ليس محيطـاً على الإطلاق فيكـون له موضع لا يفارق. يريد أن يذنب إثبات محدد الجهات وكونه غير ذي جهة ببيـان سائر أحواله. فنقول في تقريره: الموضع والمكان اسمان مترادفان وهما عند الشيخ عبارتان عن السطح الباطن

الصفحة : 276

لجسم محيط بالجسم ذي المكـان ويماسه بـذلك السـطح والوضع يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة كما مر والمراد هيهنا ما هو إحـدى المقـولات وهو هيئة تعـرض للجسم بسـبب نسـبة بعض أجزائه إلى بعض وإلى أشـياء ذوات الوضع غـير ذلك الجسم إما خارجة عنه أو داخلة فيه كالقيـام فإنه هيئة عارضة للإنسـان بحسب انتصـابه وهو نسـبة بعض أجزائه إلى بعض وبحسب كـون رأسه من فـوق ورجله من تحت وهو نسـبة أجزائه إلى الأشـياء الخارجة عنه ولـولا هـذا الاعتبار لكان الانتكاس أيضاً قياماً. وإذا تقرر هـذا فنقـول: الأجسـام تنقسم إلى محيط على الإطلاق غـير محـاط وإلى ما عـداه مما هو محـاط وظـاهر مما ذكرنـاه أن القسم الأول لا موضع له أصـلاً وله وضع ولكن بحسب نسب بعض أجزائه إلى بعض وبحسب الأشـيـاء الداخلة فيه وأما بحسب الأشـياء الخارجة الأشـياء الخارجة عنه فلا وأما القسم الثاني فله الموضع والوضع بالاعتبارات جميعـاً وإذ تـبين هذا وقد تبين فيما مر أن محـدد الموضع والوضع ما ذكرنـاه وإما أن يكـون محيطـاً لا على الإطلاق بل محيطـاً بـذوات الجهة ومحاطـاً بغـيره ويكـون لا محالة له موضع ووضع إلا أنه يجب أن يفـارق موضعه لأنا بينا أن المحدد لا يجوز أن يفارق موضعه ويعاوده. قوله: ولعله لا يكون المحدد الأول ولعله لا يكـون المحـدد الأول إلا القسم الأول فإن كان للقسم الثاني وجود يتحدد بالأول موضـعه فيتحـدد به موضع الثاني ووضعه ثم يتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة. معناه لعل الأمر في نفسه هو أن المحـدد الأول لا يكـون إلا المحيط المطلق ثم إن كان للقسم الثاني وجود محاط بالأول يتحدد موضعه به أي إن كان محدد محيط بما يحـدده ومحـاط بما يتحـدد به فيجب

أن يتحدد بالأول موضع هذا الثاني ووضـعه ثم يتحـدد بالثـاني جهـات الحركات المستقيمة وقد بني الأمر على التشكيك لأن غرضه تحديد الجهـات كيف كـان وهو حاصل على تقـدير أن يكـون المحـدد شـيئاً واحداً وعلى تقـدير أن يكـون شـيئين أحـدهما قبل الآخر ومحيط به وإن كان الحق في نفسه هو أن المحـدد الأول الـذي جهة قبله يجب أن يكـون متحـدد يحتـاج في تحـدد موضـعه إلى غـيره فـإن محـدد موضـعه متقـدم على موضـعه ولا يجـوز أن يكـون هو متقـدماً على موضعه الخاص به وأما بعد تحدد موضعه فيجوز أن يصير محدداً

لموضع غـيره وحينئذ لا يكـون هو المحـدد الأول بل يجب أن يكـون قبله محـدد آخر فـإذن المحـدد الأول هو المحيط المطلق ولما كـان الشـيخ غـير محتـاج إلى هـذا البيـان لم يصـرح به وإنما قيد وجـود القسم الثاني في قوله: فإن كان للقسم الثاني وجود بقولـه: يتحـدد بالأول موضـعه تنبهـاً على أن وجـوده لا يكـون إلا كـذلك وكـرر هـذا المعنى بقوله: فيتحدد به موضع ثاني لأنه تـالي المتصـلة الـتي أولها فإن كان وأما المراد بقوله: ووضـعه فيحتمل أن يكـون الوضع الـذي هو المقولة لأن وضع الثاني بحسب الأشياء الخارجة عنه إنما يتحــدد بالأول ويحتمل أن يكـون بمعـنى التعـيين لقبـول الإشـارة فـإن هـذا المعـنى لا يحصل للجسم الـذي له موضع إلا بحصـوله في الموضـع. وقال الفاضل الشارح: سبب التشكيك أن الحجة على كـون المحـدد هو المحيط الأول هي أنه كــاف في تحصــيل جهــتي القــرب والبعد ودخـــول المحـــاط في التحديد يكـــون بـــالعرض على ما مر وعليه شكان: أولهما أن هذا يستقيم لو كان الأول متقدماً على الثاني حتى يقال إذا اجتمع للجهة علتان مستقلتان بالعلية وإحـداهما أقـدم فإنها تكون مستندة إلى ما هي أقدم لكن الشـيخ فـإذن لا يكـون الحـاوي أولى بالتحديد من المحوي وثانيهما أن المحيط كالفلك الأعظم على تقدير تقدمه في الوجود لا يكـون محـدداً لجهـات العناصر لأن النـار مثلاً إما أن تطلب مقعر الفلك الأعظم أو مقعر فلك القمر والأول باطل وإلا لكـانت النـار في حيزها أبـداً بالقسر والثـاني يقتضي أن يكون فلك القمر هو المحدد لمقعره الذي تطلبه النـار. قـال: ولأجل هذين الشـكلين تشـكك الشـيخ في كلامه ولـولا الشك الثـاني لكـان اسـتناد التحديد إلى المحيط المطلق أولى لا لكونه أقــدم بل لكونه أعظم وأقوى ولأجل ذلك ذهب إليه الشيخ وأما أنا فلقوة هـذا الشك لم أحكم بتلك الأولويـــة. وأقـــول: وأما وجه تقـــدم المحيط على

المحــاط فقد مر وســيأتي له بيــان آخر وأما الشك الثــاني فليس بــوارد: أما أولاً فلأنه يقتضي أن يكـون محـدد جهة الهـواء هو النـار ومحـدد جهة المـاء هو الهـواء. وهـذا مما لم يقل به قائل وأما ثانيـاً فلأن العنصر لا يطلب ما هو الجهة بـــــالطبع بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي في جهة من الجهات سواء كـان مكانه مشـتملاً على حـاق تلك الجهة كالأرض أو لم يكن كباقي العناصر ولـذلك كـانت الجهـات بــالطبع اثنــتين والأمكنة الطبيعية أكــثر وليس يجب من كــون فلك القمر علة لمقعره الذي هو مكان النار أن يكون

الصفحة : 278

علة لتحدد الفوق فإنا على الأصل المذكور إذا فرضنا متحركـاً يجتـاز على حيز النـار ويصـعد ما يقابله فـإذن ليس فلك القمر هو المحـدد لجهة الفـــوق وأما قـــولهم الخفيف المطلق هو الـــذي يطلب جهة الفـوق على الإطلاق فليس المـراد أنه يطلب أن يكـون فـوق جميع الأجسام على الإطلاق بل فوق العناصر فقط والفاضل الشارح أورد المتن في هذا الموضع هكذا: فإن كان للقسم الثـاني وجـود فيتحـدد بالأول موضـعه ويتحـدد به موضع الثـاني ووضـعه ثم يتحـدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة وفسره بأن المحدد إن كـان غـير الفلك الأعظم فيتحدد بالأعظم موضع المحاط الأول كفلك الثوابت ويتحـدد به موضع ما تحته كفلك زحل ثم تتحـــدد بعد تحـــدد مواضع الأفلاك على الـترتيب جهـات الحركـات المسـتقيمة وذلك يقتضي أن يكـون الثاني في قول الشيخ: موضع الثاني ثالثاً في المعنى. قوله: ويكون الأول إنما يخلق به أن يكـــون متقـــدماً في رتبة الإبـــداع. أي خليق بالمحدد الأول أن يكون في تـرتيب الإبـداع متقـدماً وهو بـأن تكـون الوســائط بينه وبين المبـدأ الأول تعـالى ذكـره أقل مما بين ســائر الأجسام وبينه وأيضاً بأن يكون ما دونه محتاجاً إليه في تحـدد مكانه ولا يلزم من ذلك احتياج ما دونه إليه في تحقيق ذاته فلا يلزم إمكان الخلاء لذاته على ما سنذكره في النمط السادس. والفاضل الشارح ذكر أقسام التقـدم لجهـات سـائر الأجسـام فلا يكـون أيضـاً بـالطبع فيبقى أن يكون متقدماً إما بالشـرف لأنه أعظم أو بالرتبة كما مـر. قولــه: ويكــون متشــابه نســبة وضع ما يفــرض له أجــزاء فيكــون مستديراً. المحدد الأول لا يجوز أن يكون مؤلفـاً من أجسـام مختلفة أو متشــابهة لأن اختصــاص كل جسم منها بــأن يكــون في جهة من الأشياء الداخلة فيه دون جهة يقتضي امتنـاع تـأخر الجهة عن أجزائه المتقدمة عليه ويلـزم من ذلك تقـدم الجهة على محـددها فـإذن هو

بسيط ليس له أجزاء إلا بالفرض ويجب أن يكون نسبة تلك الأجـزاء المفروضة بعضـها إلى بعض وجميعها إلى المركز وهي الـتي يلحقها الوضع بسببها متشابهة لأنها إن اختلفت فصـار بعض الأجـزاء أقـرب إلى المركز من بعض لزم من اختصاص القريب بجهة وبعد غير جهة البعيد وبعده
الصفحة : 279
اختلاف جهات أجزاء المحدد ويلزم من ذلك أيضـاً تقـدم الجهة على محددها هذا خلف. وتشابه أجـزاء الشـيء في الوضع هو الاسـتدارة فـإذن محـدد الجهـات مسـتدير الشـكل. إشـارة: يريد بيـان حـال البسـائط من الأجسـام ونحن قد ذكرنا في عـدة مواضع أن الطبيعة تطلق على معان وذكرنا بعض تلك المعاني بحسب الحاجة فمنها أن يقال إنها مبدأ أول لحركة ما يكون فيه وسـكونه بالـذات لا بـالعرض ويراد بالمبدأ المبـدأ الفـاعلي وحـده وبالحركة أنواعها الأربعة أعـني الأينية والوضعية والكمية والكيفية وبالسكون ما يقابلها جميعـاً وهي بانفرادها لا تكـون مبـدأ للحركة والسـكون معـاً بل مع انضـياف شرطين هما عـدم الحالة الملائمة ووجودها ويـراد بما يكـون فيه ما يتحـرك ويسـكن بها وهو الجسم ويحـترز به عن المبـادئ الصـناعية والقسـرية فإنها لا تكـون مبـادئ لحركة ما يكـون فيه وبـالأول عن النفوس الأرضية فإنها تكون مبادئ لحركات ما هي فيه كالإنماء مثلاً إلا أنها تكون مبادئ باستخدام الطبائع والكيفيـات وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم عند التحريك لا يخرجها عن كونها مبـدأ لأنه بمنزلة آلة لها ويـراد بقـولهم بالـذات أحد معنـيين: أحـدهما بالقيـاس إلى المحرك وهو أنها تحرك الجسم لا عن تسـخير قاسر إياها بل بـذاتها على وجه يـوجب الحركة إن لم يكن مـانع وثانيهما بالقيـاس إلى المتحرك وهو أنها تحرك الجسم المتحـرك بذاته لا عن سـبب خـارج ويراد بقـولهم لا بـالعرض أيضـاً أحد معنـيين: أحـدهما بالقيـاس إلى المحـرك وهو أن الحركة الصـادرة عنها لا تصـدر بـالعرض كحركة السـاكن في السـفينة والثـاني بالقيـاس إلى المتحـرك هو صـنم بالعرض والطبيعة بهذا المعنى تقارب الطبع الذي يعم الأجسام حتى الفلك وربما يـزاد في هـذا التعريف قـولهم: على نهج واحد من غـير إرادة. وحينئذ يتخصص المعـنى المـذكور بما يقابل النفس وذلك لأن المتحـرك إما على نهج واحد أو لا على نهج واحد وكلاهما بـإرادة أو من غـير إرادة فمبـدأ الحركة على نهج واحد ومن غـير إرادة هو الطبيعة وبإرادة هو القوة الفلكية ومبدئها لا على نهج واحد ومن غير

إرادة هو القوة النباتية وبـإرادة هو القـوة الحيوانيـة. والقـوى الثلاث تسمى نفوسـاً فهـذا معـنى الطبيعة وأما القـوة فقد ذكرنا أنها مبـدأ التغير من شيء في غـيره من حيث هو غـيره وفائـدة هـذا القيد أن الشيء الواحد من حيث هو واحد يمتنع أن يكـون فـاعلاً وقـابلاً مثلاً الطبيب إذا عالج نفسه فلا يقبل

الصفحة : 280

العلاج من حيث هو طـــبيب بل من حيث هو مـــريض والحيثيتـــان يقتضيان التغاير فقـول الشـيخ: الجسم البسـيط هو الـذي له طبيعة واحـــدة تعريف للبســيط ونعــني بالطبيعة ما يعم الأجســام أي هو الشيء الذي يكون المبدأ المذكور فيه واحـداً لا أن الأفعـال الصـادة عنه واحـــدة وذلك لأن الطبيعة الواحـــدة تتكـــثر أفعالها باعتبـــارات مختلفة كما ذكـره في هـذا الفصل وزاده وضـوحاً بقولـه: ليس فيه تـركيب قـوى وطبـائع أي لا يكـون مجتمعـاً من أشـياء مختلفة لكل واحد منها طبيعة وقوة أخـرى وتـركب من جملتها شـيء واحد فـإن مثل هــذا يقابل البســيط بل قولــه: والطبيعة الواحــدة تقتضي من الأشـــكال والأمكنة وســـائر ما لا بد للجسم أن يلزمه واحـــداً غـــير مختلــف. هيهنا أعــراض لا يمكن أن ينفك الجسم في وجــوده عنها كالأين والوضع والشكل والكيف والكم وغــير ذلك وطبيعة الجسم لا محالة تقتضي من كل نـــوع شـــيئاً ما على ما ســـيأتي في الفصل التـــالي لهــذا الفصل فالطبيعة الواحــدة تقتضي من كل جنس منها شيئاً واحداً على نهج واحد ولا يختلف اقتضائها بالأوقات والأحوال إلا إذا منعها مانع من ذلك. قولـه: فالجسم البسـيط لا يقتضي إلا شـيئاً واحــداً غــير مختلــف. هــذه نتيجة لقوله الجسم البســيط له طبيعة واحـــدة والطبيعة الواحـــدة تقتضي شـــيئاً غـــير مختلـــف. والفاضل الشـــارح قـــال: هــذا الحكم ليس بنتيجة لهما الاحتمـــال أن يكـــون للبســيط قــوة حيوانية تصــدر عنه بها أشـياء مختلفة لكن لما كـان الحق أن البســيط العنصـــري ليس ذا قـــوة حيوانية ولا تصـــدر عن الفلكي أشـياء مختلفة صح هــذا الحكم. وأقــول: وضع المقــدمتين كبرى القياس المذكور وهي أن الطبيعة الواحدة لا تصدر عنها أشياء مختلفة أن القـوة الحيوانية ليست بطبيعة واحـدة وهـذه النتيجة مع صغرى القياس المذكور وهو قولنا الجسم البسيط له طبيعة واحـدة ينتج أن الجسم البسيط لا يكون ذا قوة حيوانيـة. إشـارة: إنك لتعلم أن الجسم إذا خلي وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غـريب لم

يكن له بد من موضع معين وشـــكل معين فـــإذن في طباعه مبـــدأ استيجاب ذلك.
الصفحة : 281
يريد بيـان أن الجسم لا يخلو عن موضع وشـكل طبيعـيين وأن فيه طبيعة تقتضي ذلك وإنما خص البيـان بهما لأن أحـدهما وهو الموضع مختلف للأجسـام والثـاني وهو الشـكل متشـابه وسـائر الأعـراض المـــذكورة يمكن أن يثبت بمثل هـــذا البيـــان لأنها لا تخلو إما عن التشـــابه أو عن الاختلاف. فقـــال: أن الجسم وأراد به البســـيط والمركب جميعاً ولم يقل كل جسم لأن محـدد الجهـات لا موضع له وقـــال: إذا خلي وطباعه ولم يقل وطبيعته لأن الطبيعة على بعض الوجوه لا تتناول الفلكيات والطباع تتناولها واشترط أن لا يعـرض له من خـارج تـأثير غـريب لأن التـأثير الغـريب ربما يقتضي للجسم موضعاً أو شكلاً قسـرياً كتـأثير الحـرارة والإنـاء المكعب في المـاء فإن أحـدهما يصـعده والثـاني يكعبه وقـال: لم يكن له بد من موضع معين وشكل الطبيعة الخاصة المطلوب إثباتها. وفي بعض النسخ لم يكن له بد من وضع معين وعلى تقديره يكون الوضع هيهنا هو الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعد الذي هو المقولة التي يعرض بسبب نسـبة أجـزاء الجسم إلى غـير الجسم كما حمله الفاضل الشـارح على ذلك لأنه مما يقتضـيه تـأثير غـريب من خـارج وعلى هذا الوجه يكون الحكم كلياً لأن محدد الجهـات أيضـاً له وضع إلا أن ذكر الشكل يغني عن ذكر الوضع بحسب تـرتيب الأجـزاء فإنه هيئة تعـرض للجسم بعد الوضع بـذلك المعـنى وأما الوضع بـالمعنى الثـــالث وهو كـــون الجسم بحيث يقبل الإشـــارة الحســـية فهو أمر تقتضيه الجسمية الحالة في الهيولى على ما تقدم وليس مما يتعلق بالطبائع المختلفة فإذن لا وجه لحمل الوضع هيهنا على ذلك المعنى ثم قال: فإذن في طباع الجسم مبدأ استيجاب ذلك وذلك لأن وجـود العــارض للشــيء يــدل على وجــود ســبب يقتضي ذلك العــروض والسبب يكون إما خارجاً أو غير خارج وفي هذا الموضع لا يمكن أن يكون خارجـاً عنه لأنا فرضـنا خلو الجسم عما يـؤثر فيه خارجـاً عنه وبقي الجسم وحده غير منفك عن هذا العـارض فـإذن السـبب غـير خـارج وهو يكـون إما أمـراً مشـتركاً فيه بين الأجسـام كالصـورة الجســمية أو أمــوراً مختلفة يختص كل واحد منها ببعض الأجســام والأول يقتضي أن يشترك الجميع في اقتضاء الموضع المعين وليس كذلك فإذن هي مبدأ استيجاب ذلك الموضع المعين والشكل المعين

وإنما قــال مبــدأ اســتيجاب ذلك ولم يقل مبــدأ ذلك أو مبــدأ لأن الحصول في الموضع المعين والتشكل بالشكل المعين ربما يزيلهما القسر كما ذكرنا لكن الجسم يكــون بحيث يعــود إلى ما يقتضــيه طباعه منهما عند زوال القسر
الصفحة : 282
ولو كـان الطبـاع مبـدأً لهما أو لوجوبهما لـزال عند زوالهما لكنه لما كان مبدأً للإستيجاب كان في جميع الأحوال مسـتوجباً لهمـا. قولـه: وللبسيط مكان واحد يقتضيه طبعه وللمركب ما يقتضيه الغـالب فيه إما مطلقــاً وإما بحسب مكانه أو ما اتفق وجــوده فيه وإذا تســاوت المجاذبات عنه فكل جسم له مكان واحد. لما فرغ من بيــان أن كل جسم يقتضي موضـعاً وشـكلاً بحسب الطبيعة على الإجمـال شـرع في التفصــيل وبــدء بالموضــع. واعلم أن الجسم إما بســيط وإما مركب. والبسيط لا يمكن أن يقتضي إلا مكاناً واحداً لما مضى ولما لم يكن للبســيط جــزء إلا بعد وجــود الكل لم يكن لمكانه جــزء إلا كذلك والسـبب الـذي يقتضي تجزئة المتمكن يقتضي تجزئة المكـان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل وأما المـركب فلا مكـان يختص به في أصل الإبداع لأن التركيب أمر يعـرض وجـود الخلاء حالة الإبـداع وهو محال وأيضـاً لو طلب البسـيط بعد طريـان الـتركيب عليه ذلك المكان المفروض لوجب خلو مكانه الأول وهو محال وأيضاً لما كان التركيب لا يقتضي زيادة في وجـود الأجسـام فلا احتيـاج بسـببه إلى مكـان زائد على ما كـان للبسـيط فـإذن أمكنة المركبـات هي أمكنة البسـائط بعينها ولـذلك لم يتعـرض الشـيخ لـذكر أصل أمكنتها وذكر وجه تعينها وتقريره أن المركب إما أن يكـون أحد أجزائه غالبـاً على الباقية بالإطلاق أو لا يكون والثاني لا يخلو إما أن تكون الأجزاء التي أمكنتها في جهة واحـــدة كـــالأرض والمـــاء مثلاً غالبة على الباقية وحينئذ تكون الأجزاء معاً غالبة بحسب طلب جهة المكان أولاً تكون فالمركبات بحسب هذه القسمة ثلاثة أقسام ومكان القسم الأول ما يقتضيه الغالب في المركب مطلقاً ومكان القسم الثاني ما يقتضـيه الغــالب فيه بحسب مكانه إذ لا غــالب فيه مطلقــاً لكن فيه غــالب بالاعتبار المذكور ومكان القسم الثالث وهو الـذي لا يغلب فيه جـزء لا على الإطلاق ولا مع الغير بالاعتبـار المـذكور فهو ما اتفق وجـوده فيه ويكون ذلك عند تساوي المجاذبـات فيه عن المكـان الـذي اتفق وجوده فيه فإن ذلك يقتضي بقائه ثمة كالحديـدة الـتي تجـذبها قطع متساوية من المقناطيس عن جوانبها. وفي بعض النسخ إذا تسـاوت

المحاذيـات عنـه. وبيانه أن الجـزأين المتسـاويين من الأرض والنـار مثلاً إن تركبا على وجه يكون كل إن تركبا على وجه يكون كل جـزء منهما يلي مكان صاحبه فإنهما يتحاذيان ويقفان

بالضرورة هناك فالوقوف في مكان التركيب إنما يكـون إذا تسـاوت المحاذيات عن المركب والرواية الأولى أصح لأن على تقدير الأخيرة كـان يجب أن يقــول منه لا عنــه. فحصل من جميع ذلك انقســام الجسم إلى أربعة أقسام واحد بسيط وثلاثة مركبة وتعين مكـان كل واحد منها بحسب الطبع أو الـتركيب فظهر أن كل جسم من شـأنه أن يكون في مكان فله مكان واحد وإنما حذف القيد المذكور لدلالة الكلام عليـه. قولـه: ويجب أن يكـون الشـكل الـذي يقتضـيه طبيعة البســيط مســتديراً وإلا لاختلف هيئته في مــادة واحــدة عن قــوة واحدة. ولما فرغ من بيان تفصيل المكان شرع في الشـكل واقتصر على البسيط الذي يجب أن يكون شـكله مسـتديراً لكـون المقتضى لذلك وهو الطبيعة واحداً وكون القابل واحداً وامتنع أن يكـون تـأثير الفاعل الواحد في القابل الواحد مختلفــاً. ولم يــذكر أشــكال المركبـات لأنها تختلف اختلاف أنـواع النبـات والحيـوان. والكلام في ذلك يسـتدعي بسـطاً فهو بمبـاحث الـتركيب أليـق. المتشـابهة دالة على اشـتراكها في طبيعة واحـدة. قلنـا: علل المعلـولات المختلفة يجب أن يكون مختلفة أما علل المتشابهة لا يجب أن تكون متشابهة لأن العلل المختلفة قد تكون متشـابهة المعلـولات فـإن قيـل: يلـزم على ذلك أن الأشــكال كما يمكن اســتنادها إلى الطبــائع المختلفة يمكن أيضاً اسـتنادها إلى الجسـمية المشـتركة فيهـا. قلت: إنها من حيث هي مطلقة كــذلك أما من حيث هي متعينة فمتــأخرة عن المقادير الـتي تختلف بـاختلاف الطبـائع ولـذلك كـانت مسـتندة إلى الطبائع. ولقائل أن يقول: فما بال أجزاء الأرض ليست مستديرة مع أنها بسيطة والقول بأن استدارتها زائلة بالقسر ويبوسـتها مانعة من العـود إليها يقتضي أن تكـون طبيعة مقتضـية لشـيء ولما يمنع من حصــول ذلك الشــيء. والجــواب أن ذلك إنما وقع بــالعرض فــإن الطبيعة اقتضت بالــذات شــكلاً واقتضت كيفية حافظة للشــكل فاقتضاؤها تلك الكيفية لا يخـالف اقتضـاءها الشـكل بل هو مؤكد له لو خليت وطباعها لكن القاسر لما أزال الشــكل ولم يــزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل القسري فهي مانعة

عن العــود إلى الشــكل الطــبيعي بــالعرض وإنما عــرض عن ذلك لزوالها عن الحالة الطبيعية وضــعاً معينــاً مع اســتحالة خلــوه عن الوضع المطلق فلم لا يجــوز أن يكــون الأجســام لا تقتضي مواضع وأشــكالاً معينة مع اســتحالة خلوها عنهمــا. والجــواب أن الفلك مع قطع النظر عن غيره لا يوجب الوضع الـذي هو هيئة تعـرض بسـبب نسبة الأجزاء إلى الغير أصلاً لا مطلقاً ولا معيناً فلذلك حكمنا بأنه لا يقتضي وضعاً معيناً والجسم مع قطع النظر عن غيره يقتضي مكاناً وشكلاً معيـنين فلـذلك حكمنا بـذلك. واعـترض أيضـاً بـأن متممـات الأفلاك والنقر الــتي يرتكز فيها التــداوير والكــواكب من الأفلاك مع بســاطتها مخالفة بحسب الشــكل لما تقتضــيه الاســتدارة وأنتم لا تجوزون حصول ذلك بالقسر وبأن القوة المصورة إن كانت بسـيطة فمحلها إما بســيط وإما مــركب والأول يقتضي أن يكــون شــكل الحيوان كرة والثاني يقتضي أن يكون مجموع كرات بعـدد البسـائط التي في المحل المركب وإن كانت مركبة من قوى فـإن كـانت تلك القـــوى في محل واحد وكـــان البعض يمنع البعض عن اقتضـــاء الاستدارة فلم لا يجوز أن يكون مع طبائع بسائط الأجسام ما يمنعها عن ذلك وإن كانت في محـال مختلفة كـان الحيـوان أيضـاً مجمـوع كرات. والجواب عن الأول أن اتصال الصور الكمالية ببعض البسائط في فطرتها الأولى لأسباب تعـود إلى العلل الفاعلية غـير ممتنع كما أن اتصــالها ببعض المركبــات لأســباب تعــود إلى العلل القابلية في الفطـرة الثانية غــير ممتنع فــإن الكــائن نباتــاً أو أجزائه العنصــرية بحسب مزاجه كـــذلك لا يبعد أن تتصل في الفطـــرة الأولى ببعض الأفلاك المستديرة صـورة تفـرز من ذلك الفلك كـرة تختص بها هي فلك خــارج المركز أو تــدوير أو كــوكب مع بقــاء الصــورة الأولى المتصلة بجميع أجـزاء الفلك الأول فيها ويكـون ذلك بحسب أمر في العلة المقتضية لوجود ذلك الفلك ويلزم من ذلك أن يبقى - ينتفي خ - من الفلك الأول متمم أو نقرة متصورة بالصورة الأولى فقط على ما يشـهد به علم الهيئة وعن الثانية أن القـوة المصـورة على تقـدير بسـاطتها وتـركب محلها وعلى تقـدير تركبها وتعلق أجزائها بـأجزاء المحل لا تقتضي كون الحيوان مجموع كرات لأن حكم الشيء حـال الانفراد لا يكون حكمه حال التركيب مع الغـير ونحن ما ادعينا إلا أن القـوة في المحل المتشـابه تفعل فعلاً متشـابهاً ولم يلـزم من ذلك أنها تفعل في أجزاء المحل المختلف فعلها في المحل المتشابه لأن

المنفعل منها ليست هي الأجزاء أفراداً بل المركب الذي هو المحل وكذلك لم يلزم أن القوة
الصفحة : 285
المركبة فعل بسائطها لأن المجمـوع فاعل واحد كثـير الآثـار بحسب البسائط التي هي كالآلات لها ليس عدة فاعلين متشـابهي الأفعـال. تنبيه: الجسم له في حـال تحركه ميل يتحـرك به ويحس به الممـانع ولم يتمكن من المنع إلا فيما وفي بعض النسخ وإن تمكن من المنع إلا فيما يضـعف ذلك فيـه. أقـول: يريد إثبـات الميل وبيـان أحواله والميل هو الـذي يسـميه المتكلمـون اعتمـاداً ومحـرك الجسم إنما يحركه بتوسطه وسبب احتياجه إلى ذلك أن الحركة لا تخلو عن حـدٍ ما من السرعة والبطء لأن كل حركة إنما تقع في شـيءٍ ما يتحـرك المتحـرك فيه مسـافة كـان أو غيرها وفي زمـانٍ ما وقد يمكن أن يتـوهم قطع تلك المسـافة بزمـان أقل من ذلك الزمـان فتكـون الحركة أسرع من الأولى أو بأكثر منه فتكون أبطأ منها فإذن الحركة لا تنفك عن حـدٍ ما من السـرعة والبطء والمـراد من السـرعة والبطء. هو شـيء واحد بالـذات وهو كيفية قابلة للشـدة والضـعف وإنما يختلفـان بالإضـافة العارضة لهما فما هو سـرعة بالقيـاس إلى شـيء هو بعينه بطء بالقيـاس إلى آخر ولما كـانت الحركة ممتنعة الإنفكـاك عن هـذه الكيفية وكـانت الطبيعة الـتي هي مبـدأ الحركة شيئاً لا يقبل الشدة والضـعف كـان نسـبة جميع الحركـات المختلفة بالشدة والضعف إليها واحدة وكـان صـدور حركة معينة منها دون ما عـداها ممتنعـاً لعـدم الأولوية فاقتضت أولاً أمـراً يشـتد ويضـعف بحسب اختلافات الجسم ذي الطبيعة في الكم أعني الكـبر والصـغر أو الكيف أعني التكاثف والتخلخل أو الوضع أعني اندماج الأجـزاء أو انتفائها أو غير ذلك وبحسب ما يخـرج عنه كحـال ما فيه الحركة من رق القـوام وغلظه وذلك الأمر هو الميل ثم اقتضت كما يجـده الإنسان من الزق المنفوخ فيه إذا حبسه بيده تحت الماء وكما يجده من الحجر إذا سكنه في الهـواء. فالشـيخ أشـار إلى وجـوده بقولـه: الجسم له في حـال تحركه ميل ولم يـورد حجة على وجـوده لكونه محسوسـاً بل أشـار إلى كونه محسوسـاً بقولـه: ويحس به الممـانع وأشار إلى كونه قابلاً للشدة والضعف بقولـه: ولن يتمكن من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه أي يضعف بالقياس إلى قـوة الممـانع. وأما بالرواية الأخـرى فيكـون قولـه: وإن تمكن من المنع إشـارة إلى وجوده والإحساس به عند عدم الحركة وذلك مما يـدل على مغايرته

للحركة وقوله: إلا فيما يضعف ذلك فيه إشـارة إلى أنه قابل للشـدة والضعف.
الصفحة : 286
قوله: وقد يكـون من طباعه وقد يحـدث فيه من تـأثير غـيره فيبطل المنبعث عن طباعه إلى أن يزول فيعود انبعاثه إبطال - كإبطال خ - الحـرارة العرضـية الـتي يسـتحيل إليها المـاء للـبرودة المنبعثة عن طباعه إلى أن يــزول. لما كــان الميل هو الســبب القــريب للحركة بوجــهٍ ما كــان منقســماً إلى أقســامها فمنه ما يحــدث من طبــاع المتحـــــرك وينقسم إلى ما تحدثه الطبيعة كميل الحجر عند هبوطه وإلى ما تحدثه ومنه ما يحدث من تأثير قاسر خـارج من الجسم فيه كميل السـهم عند انفصـاله عن القـوس وإنما تختلف الأجســام في قبوله والامتنــاع عن ذلك بحسب الأمــور الذاتية وغيرها فــالاختلاف الذاتي هو الذي يكون بحسب قوة الميل الطبـاعي وضـعفها وهو أن يكون الأقوى بحسب الطبع كالحجر العظيم أكـثر امتناعـاً من قبـول القســري والأضــعف أقل امتناعــاً. وما عــدا هــذا الاختلاف يكــون بالأسباب الخارجة وذلك ككون الأضعف أكثر امتناعاً إما لعـدم تمكن القاسر منه كالرملة الصغيرة أو لعـدم تمكنه من دفع الموانع كالتبنة أو لتخلخله الذي لأجله تتطرق إليه الموانع بسهولة كالريشة أو لغـير ذلك ولما كان الميل هو السـبب القـريب للحركة وكـان من الممتنع أن يتحــرك الجسم حركــتين مختلفــتين معــاً بالــذات لأن الحركة الواحدة تقتضي توجهها إلى مقصدٍ ما ويلزمه عـدم التوجه إلى غـير ذلك المقصد والحركتان المختلفتان معـاً يلزمهما التوجه وعدمه إلى كل واحد من المقصدين معاً ويمتنع أن يقتضي الشيء شيئاً وعدمه معــاً فكــان من الممتنع أن يوجد ميلان مختلفــان في جسم واحد بالفعل بلى كما يجوز أن يجتمع في جسم حركتـان إحـداهما بالـذات والأخــرى بــالعرض كحركة الشــخص في الســفينة بنفسه بالــذات وبحركة السفينة بـالعرض كـذلك يجـوز أن يوجد ميلان كحجر يحمله الإنسان فإنه يحس بثقله وهو ميله بالـذات وينخـرق منه الهـواء وهو ميله بالعرض الذي هو للإنسـان فـإن غلب القاسر وصـارت الطبيعة مقهورة حدث ميل قسري وبطل الطبيعي ثم تأخذ الموانع الخارجية والطبيعية معــاً في إفنائه قليلاً قليلاً وتقــوى الطبيعة بحسب ذلك ويأخذ الميل القسري في الانتقـاص وقـوة الطبيعة في الازديـاد إلى أن تقـاوم الطبيعة البـاقي من الميل القسـري فيبقى الجسم عـديم الميل ثم تجدد الطبيعة ميلها مشوباً بآثار الضعف الباقية فيها ويشتد

الميل بزوال الضعف فيكون الأمر بين قوة الطبيعة والميل القسري قريباً من الامتزاج

الحادث بين الكيفيات المنضادة. وإذا تقرر ذلك فنقول: قول الشيخ: وقد يكـــون من طباعه إشـــارة إلى الميلين الطبيعية والنفســـاني وقوله: وقد يحدث فيه من تأثير غـيره إشـارة إلى القسـري وقولـه: فيبطل المنبعث عن طباعه إلى أن يـزول فيعـود انبعاثه إشـارة إلى امتناع اجتماع الميلين وإبطال القسـري للطـبيعي وعـوده عند زوال القســري كما يشـاهد في الحجر المـرمي حـالتي صـعوده وهبوطه وتمثل في ذلك بالمـاء وهو قولـه: إبطـال الحـرارة العرضـية الـتي يستحيل إليها الماء لتصور كيفية التقـادم المـذكور فإنه كما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون أبداً متكيفاً بكيفية متوســطة بيت غايتي الحرارة الغريبة والبرودة الذاتية تارة أميل إلى هـذه وتسـمى حرارة وتارة أميل إلى تلك وتسمى برودة وتارة متوسـطة بينهما ولا تســمى باســمهما وذلك بحسب تفاعل الحــرارة العارضة والطبيعة المـبردة كـذلك هيهنا لا فتـارة يسـمى بالميل المنسـوب إلى القصر وتارة بالميل المنسوب إلى الطبع وتارة بعدمهما معــاً وذلك بحسب تفاعل الميل القسري والطبيعة وكما كــان فعل الطبيعة المائية عند وجود العرض الذي تقتضيه وهو البرودة حفظه عند وجـود ما يضـاده كالحرارة إفنائه وعند الخلو منهما إيجاد البرودة كــذلك فعل الطبيعة في الجسم ما دام مفارقـــاً لحــيزه عند وجــود الميل المنبعث عنها حفظه وعند وجــود ميل غــريب يخالفه إفنائه وعند خلو الجسم عن الميل إيجـــاد الميل الطـــبيعي. فهـــذا ما ينبغي أن يتحقق لتنـــدفع الإشكالات التي تورد في هذا الموضع كما يقال لولا اجتمــاع الميلين لكان الحجران المتساويان اللذان يرميهما قوي وضـعيف متســاويين في الصعود ولكان وقوف حبل يتجـاذب طرفـاه بقـوتين متسـاويتين ممتنعاً. قوله: وإنما يكون الميل الطــبيعي لا محالة نحو جهة يتوخيها الطبع. لما كانت الجهات بالطبع إما فوق وإما تحت فالميل الطبيعي إما يتـوخى الفـوق وهو الخفة وإما يتـوخى السـفل وهو الثقل وهما بســيطان وما تقتضــيه النفــوس النباتية والحيوانية يكــون كحركاتها وجهات حركاتها. قوله: بطبعه إليه لا عنـه. لما كـان الميل الطــبيعي إلى جهة إنما يوجد عند الخروج عن المكان الطبيعي وهو حال غير

طـبيعي كالحركة وجب انعدامه عند العـود إليه وهو حـال السـكون بـالطبع فـإن الوصل إلى المكـان الطـبيعي يجب أن يبطل ميله إليه ولم يكن له ميل عنه فـإذن هو عـديم الميـل. واعـترض الفاضل الشـارح على ذلك بـأن الحجر إذا وضع اليد تحته وهو على الأرض فقد يحس ميله. وأجاب عنه بأنه إنما يكون في مكانه الطبيعي حين يكون في مركز العالم. والحق في ذلك أن المكان الطـبيعي للأرض ليس هو مركز العـالم الـذي هو نقطة ما وإلا فلا شـيء من الأرض في المكـان الطـبيعي بل كونها في مكانها الطـبيعي هو كونها بحيث ينطبق مركزها على مركز العـالم والحجر المنفصل عنها بالفعل ما دام فهو ليس في مكانه الطـبيعي لأن مكانه ليس جـزءاً من ذلك المكـان وإذا صـار متصـلاً بها انعـدم ميله وصـار مكانه جـزءاً من مكانها. قوله: وكلما كان الميل الطبيعي أقوى كان أمنع لجسمه عن قبـول الميل القسـري وكـانت - فكـانت لما ذكر الميلين أعـني القسـري وغـيره وبين امتنـاع اجتماعهما وبين حـال الطـبيعي منهما أراد أن يبين حالهما عند تعارض السببين فأشار إلى الاختلاف الذاتي المذكور لبناء ما يجيء من الكلام عليه وأشار بقوله: وكـانت الحركة بالميل القسري أفـتر وأبطأ إلى الحـال الحادثة عند تقـاوم السـببين كما قررنـاه. إشـارة: الجسم الـذي لا ميل فيه لا لقـوة ولا بالفعل لا يقبل ميلاً قسرياً يتحرك به وبالجملة لا يتحرك قسـراً وإلا فليتحـرك قسراً في زمان ما مسافةً ما وليتحرك مثلاً في تلك المسافة جسم آخر فيه ميل ما وممانعة فتبين أنه يحركها في زمـان أطـول. وليكن ميل أضعف من ذلك الميل يقتضي في مثل ذلك الزمـان عن - غـير خ - ذلك المحرك مسافة نسـبتها إلى المسـافة الأولى نسـبة زمـان ذي الميل الأول فيكون في مثل زمـان عـديم الميل يتحـرك بالقسر مثل مسافته فتكون حركتا مقسورين ذي ممانع فيه وغير ذي ممانع فيه متساويتي الأحوال في السرعة والبطء. وهذا محـال. يريد بيـان أن الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدأ ميلٍ ما بـالطبع. وقبل الخـوض فيه نقـول: قد ذكرنا أن الحركة لا بدّ لها من ثلاثة أشياء مسافة وزمان وحد معين من

بين المخلفين تناسب ما وبيانه بالتفصـيل أن المتحـرك بالحد الواحد من السرعة والبطء يقطع مسافة طويلة في زمـان طويل وقصـيرة في زمان قصير فتكون نسبة المسافة إلى المسافة كنسـبة الزمـان إلى الزمان على التساوي والمتحرك في المسـافة الواحـدة يقطعها

بحد أسرع في زمان أقصر وبحد أبطأ في زمان أطول فتكون نسـبة السـرعة إلى البطء كنسـبة الزمـان القصـير إلى الزمـان الطويل والمتحرك في الزمان الواحد يقطع بحد أسرع مسـافة أطـول وبحد أبطأ مسافة أقصر فتكون نسبة السرعة إلى البطء كنسبة المسافة الطويلة إلى القصـيرة وتـبين من ذلك أن الطـول في المسـافة والقصر في الزمان بإزاء السرعة ومقابلتهما بإزاء البطء. واعلم أنه لا يمكن أن يقـال: الحركة بنفسـها تسـتدعي شـيئاً من الزمـان والمسافة وبسـبب السـرعة والبطء تسـتدعي شـيئاً آخر لأنا بينا أن الحركة يمتنع أن توجد إلا على حـدٍ ما منهما فهي مفـردة غـير موجودة وما لا وجود له لا يستدعي شيئاً أصـلاً والحركة تنقسم إلى نفسانية وغير نفسـانية والنفسـانية تحـدد النفس حالها من السـرعة والبطء المتخيلين لها بحسب الملائمة وينبعث عنها الميل بحسـبها ومن الميل تتحصل الحركة السـريعة والبطيئـة. وأما غـير النفسـانية التي مبدؤها طبيعة واحدة أو قسر فتحتاج إلى ما يحدد حالها تلك إذ لا ذلك فاحتـاجت إلى ما يحـدد ميلاً يقتضـيها وحـالاً تتحـدد بهـا. ولا يتصـور ذلك إلا عند تعـاوق بين المحـرك وغـيره فيما يصـدر عنهما وذلك لأن الطبيعة لا يتصـور فيها من حيث ذاتها تفـاوة والقاسر إذا فرض على أتم ما يمكن أن يكون لا يقع أيضاً بسـببه تفـاوت والميل في ذاته مختلف فالتفاوت الذي بسـببه يتعين الميل وما يتبعه أعـني الحد المذكور من السرعة والبطء يكـون بشـيء آخر إما خـارج عن المتحرك أو غير خارج يسمونه المعاوق أما الذي من خارج ذاته فهو كـاختلاف قـوام ما يتحـرك فيه كـالهواء والمـاء والرقة والغلظة وأما الـذي ليس من خـارج فهو لا يمكن أن يعـاوق الحركة الطبيعية لأن ذات الشيء لا يمكن أن تقتضي شيئاً وتقتضي ما يعوقه عن اقتضاء ذلك بل هو الذي يعاوق القسـرية وهو الطبيعة أو النفس اللتـان هما مبدأ الميل الطباعي فإذن يلزم من ارتفـاع هـذين المعـاوقين أعـني الخارجي والـداخلي ارتفـاع السـرعة والبطء من الحركة ويلـزم منه انتفاء الحركة ولأجل ذلك استدل

الصفحة : 290

الحكمـاء بـأحوال هـاتين الحركـتين تـارة على امتنـاع عـدم معـاوق خارجي فبينوا امتناع وجود الخلاء وتـارة على وجـوب وجـود معـاوق داخلي فأثبتوا مبدأ ميل طبيعي في الأجسام الـتي يجـوز أن تتحـرك قسـراً وهو مسـألتنا هـذه. كـانت المعاوقة القليلة بـإزاء السـرعة والكثيرة بإزاء البطء فكانت نسـبة المعاوقة إلى المعاوقة في القلة

والكـثرة نسـبة إلى المسـافة فيهما على التكـافؤ أعـني القلة في إحداهما بإزاء الكثرة في الأخرى: وكنسبة الزمـان إلى الزمـان على التساوي وأعني القلة والكثرة بـإزاء الكـثرة وإذا ثبت ذلك فلنفـرض متحركـاً عـديم المعاوقة يقطع مسـافة ما في زمـانٍ ما وآخر مع معاوقةٍ ما يقطعها ويكون لا محالة في زمان أكثر وثالثـاً مع معاوقة أقل من الأول على نسـبة الزمـانين فهو لا محالة يقطعها في زمـان مساوٍ لزمان عديم المعاوقة ويلـزم من ذلك الخلف لتسـاوي وجـود المعاوقة وعدمها إلا أن تجعل حركة عديم المعاوقة لا في زمـان بل في آنٍ لا تنقسم وهو أيضاً محال لما مر. فهذا تقرير مقاصـدهم في هـذا البـاب. واعـترض على ذلك طائفة من المتـأخرين كالشـيخ أبي البركات البغـداي وغـيره بما ذكـره الفاضل الشـارح وهو أن الحركة بنفسـها تسـتدعي زمانـاً وبسـبب المعاوقة زمانـاً فتجمعهما واحـدة المعاوقة وتختص بأحـدهما فاقـدتها. فـإذن زمـان نفس الحركة غـير مختلف في جميع الأحـوال إنما يختلف زمـان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها ويختلف زمان الحركة بعد انضياف ما يجب من ذلك إليه ولا يلــزم على ذلك الخلف ولا المحــال المــذكوران. وأقــول: الحركة بنفســها لا يمكن أن تســتدعي زمانــاً لأنها لو وجــدت لا مع حد من الســرعة لا محالة أبطأ أو أســرع من المفروضة وكـانت مع حد من السرعة والبطء حين فرضناها لا مع حد منهمـا. هـذا خلـف. ولـنرجع إلى المتن فالدعوى المذكورة في الكتـاب أن الجسم الـذي لا مبـدأ ميل فيه بـالطبع لا يمكن أن يتحـرك بالقسر والبرهـان أنه إن أمكن فليتحرك مع عدم مبدأ الميل الذي هو المعاوق الـداخلي مسـافةً ما في زمان وليتحرك مثلاً في تلك المسـافة جسم آخر فيه مبـدأ ميل ومعاوقة ما فظاهر أنه يتحركها في زمان أطـول وليكن جسم ثـالث فيه مبدأ ومعاوقة أقل على نسبة تقتضي أن يقطع في ذلك الزمـان عن ذلك المحـرك مسـافة أطـول من المسـافة الأولى على نسـبة المسافة زماني ذي الميل الأول وعديم الميل لأن مع وحدة الزمــان تكون نسبة المسافة القصيرة إلى الطويلة كنسبة الميل القـوي إلى الضعيف

الصفحة : 291

فيكون في زمان مثل عـديم الميل يتحـرك مثل مسـافته لإن نسـبة الزمان إلى الزمان كنسبة المسافة إلى المسافة فيلزم الخلف وأما المحال سبب الزمان فسنذكره من بعد. واعـترض الفاضل الشـارح بعد ذلك بأن نسبة أثر المؤثر الضـعيف إلى أثر القـوى ربما لا تكـون

كنسـبتهما قـال فـإن قيل قـوي الجسم ينقسم بانقسـامه قلنا لعل القوة المـؤثرة إنما تتحصل عند اجتمـاع الأجـزاء ولا تتـوزع عليها بل تنعدم عند التجزئـة. وأيضـاً قـال: فـإن دل ذلك على احتيـاج الحركة القسرية إلى معاوق فقد دل أيضاً على احتياج الطبيعة إليه وأعاد ما ذكروه واحد منهما الآخر. ثم قـال: فـإن قلتم: معاوقة القـوام كافية هناك. قلنا: فلتكن أيضاً كافية في القسرية ثم قال: ويلــزم من ذلك بعينه أن يكــون في الفلك أيضــاً معــاوق لأنه مســتمر الوجــود في الجميع وألـــزم منه محـــالات. والجـــواب عن الأول أن من القـــوي الجســـماني ما يحل في موادها وينقسم بانقســـام الجملة كـــالقوة الحيوانية فـإن الجـزء والكل فيها وهي كالصـور والطبـائع ومنها ما يحل في جملة منها ولا ينقسم بانقسام الجملة كالقوة الحيوانية فإن الجزء من الحيـوان لا يكـون حيوانـاً وما نحن فيه من الصـنف الأول والاعتراض بالممنوع عن التأثير بسبب الصـغر غـير وارد لأنه بسـبب مــانع خــارجي وقد اشــترط في الفــرض المــذكور عــدم الموانع الخارجية. وعن الثـاني أنا حكمنا باحتيـاج الحركة الطبيعية أيضـاً إلى معــاوق ولم يلــزم من الحجة المــذكورة أن يكــون المعــاوق داخل الجسم البتة بل هو محال في الطبيعة كما مر فهو هنـاك من خارجه فـإذن معاوقة القـوام كافية هنـاك وأما في القسـرية فلا لأن الحجة بعينها قائمة مع فرض التساوي في القوام. وأما الفلكيات فلا يلزمها ذلك لما بينا من الفرق. تذكير: يجب أن تتـذكر هيهنا أنه ليس زمـان لا ينقسم حتى يجوز أن تقع فيه حركة ما لا ميل له ولا لو كان زمان لا ينقسم لما كان له إلى الزمان المنقسم نسبة كما لا نسبة للنقطة إلى الخط وحينئذ إن كانت حركة عـديم الميل واقعة فيه وحركة ذي الميل في الزمـــان المنقسم لما تمت هـــذه الحجة لأنها مبنية على التناسب. وهم وتنبيه: ولعلك تقـول إن الجسم ليس يلـزم أن يكـون له موضع أو وضع ولا شكل من ذاته بل يجوز أن

يكــون جسم من الأجســام اتفق له في ابتــداء حدوثه من محدثه أو اتفق له من أسباب خارجة لا يتعرى من تعاورها إيـاه وضع أو شـكل صار أولى به كما يعرض لكل مدرة أن يصير مكانها مختصـاً بطباعها دون مكان الأخرى بسبب غـير ذاتها وإن كـان بمعونة من ذاتها ثم لا تنفك مع اختلاف أحوالها عن مكـــان طـــبيعي جـــزئي يختص بها لا استحقاقاً مطلقاً فكذلك فيما نحن فيه المكـان مطلقـاً وإن لم يكن طبيعياً لا ينفك عنه وإن لم يكن استحقاقاً مطلقاً وكذلك الكلام في

الشـــكل لكنك يجب أن تعلم أولاً أن كل شـــيء فقد يمكن فرضه مبرأً عن اللواحق الغريبة الغير المقومة لماهيته أو وجوده. فـافرض كل جسم كذلك وانظر هل يلزمه وضع شكل وأما المحـدث فإنه لن يخص ذات الجسم عند الحـدوث بمكـان دون مكـان إلا لاسـتحقاق لـداع غـريب غـير الاسـتحقاق فهو أحد اللواحق الغـير المقومة وقد نفضناها - رفضناها خ - عن الجسم وإن كـان اتفاقـاً فالاتفـاق لاحق غريب وستعلم إن الاتفاق يستند إلى أسباب غريبـة. قد مر بيـان أن الجسم يقتضي بالطبع موضعاً وشكلاً معيناً وهذا الوهم تشكيك في ذلك وإنما آخـــره إلى هـــذا الموضع لأنه لما ذكر اســتيجاب الجسم للموضع والشـكل أراد أن يـذكر الأمـور الطبيعية معـاً فـذكر الميل بعقبه ثم لما فرغ من ذلك عاد إلى ذكر الإشـكال على حكمه الأول. وتقريره بحسب ما في الكتـاب أن يقـال: ليس يجب أن يكـون ذات كل جسم هي المقتضية لأن يكون له موضع أو وضع وشكل والوضع هيهنا ليس بمعنى المقولة بل بالمعنى المذكور وإنما قـال: موضع أو وضع ليكــون الحكم كليــاً ولم يــورد مع الشــكل لفظة أو لأنه يعم الأجسام كلها قال: وذلك لأن من الجائز أن يخصص محدث الأجسام كل جسم في ابتــداء حدوثه بمكـــان أو وضع وشـــكل على ســـبيل الاتفاق أو لأجل أسباب خارجة اتفاقية لا يتعرى الجسم عنها كـإرادة المحدث أو مصلحة ذلك الجسم أو تـرتيب ونظـام للأجسـام كلها ثم صـار ذلك المكـان أو الشـكل بعد الحصـول أولى بالجسم للوجـوب اللاحق بما يوجد بعد وجـــوده كما مر في شـــكل خصصه الناقل به وذلك كما يعــرض لكل مــدرة من الأرض أن يصــير مكانها الجــزئي مختصـاً بطباعها دون مكـان مـدرة أخـرى بسـبب غـير ذاتها وهو ما يـوجب انفصـاله عن الأرض وحصـوله في موضـعه على ما هو عليه وإن كان ذلك بمعونة ذاتها لأنها لو لم تكن قابلة

الصفحة : 293

للفصل في ذاتها لما أمكن لذلك السـبب أن يفصـلها من الأرض. ثم إن تلك المدرة مع اختلاف أحوالها لا تنفك عن مكان طـبيعي جـزئي يختص بها لا بحسب استحقاق تقتضيه طبيعتها فلم لا يجوز أن يكون المكان فيما نحن فيه كذلك أي يكـون المكـان المطلق وإن لم يكن لكل جسم طبيعياً فهو غير منفك عنه لا بحسب الاستحقاق المذكور مطلقـاً بل بسـبب الأمـور المـذكورة وكـذلك الشـكل. فهـذا تقرير الوهم. والتنبيه على الجواب بأن كل شيء فقد يمكن فرضه منفرداً عن كل ما يلحقه من خـــارج بحسب ماهيته ووجـــوده فـــافرض كل

جسم كذلك وانظر فيه تجـده محتاجـاً إلى وضع معين وشـكل معين ويلزمك أن تحكم بأنه لذاته يقتضيهما وإنما قال: كل جسم ولم يقل الجسم مطلقـاً ليكـون الحكم كليـاً مناقضـاً للتشـكك ولما قـال كل جسم لم يـــــذكر الموضع واقتصر على الوضع لأن الموضع يختلف باختلاف الأجسام وليس مما يلزمه لجسميته ثم قال: وأما المحـدث فقد خصه بالـذكر لإمكـان أن يقع التشـكيك به أكـثر فإنه لن يخص الجسم بمكـان إلا طبعه وأما إلى المحـدث كـداع مخصص وإما إلى غيرهما كاتفـاق والأول هو المطلـوب والثـاني والثـالث من اللواحق الغريبة الــتي اشــترطنا قطع النظر عنها وأشــار مع ذلك إلى أن الاتفاق ليس على ما يظن أنه لا يستند إلى سبب بل هو الذي يستند إلى سـبب غـريب ينـدر وجـوده ولا يتفطن له فينسب إلى الاتفـاق وستعلم أن كل ممكن فله سبب. إشارة: الجسم إذا وجد على حـال غــير واجبة من طباعه فحصــوله عليها من الأمــور الإمكانية ولعلل جاعلة ويقبل التبديل فيها من طباعه إلا لمانع وإذا كانت هذه الحـال في الموضع والوضع أمكن الانتقال عنهما بحسب اعتبار الطبع فكان فيه ميــل. أحـــوال الجسم لا تخلو إما أن تجب بحسب طبعه أو لا تجب بل تمكن والواجبة بحسب طبعه لا تمكن أن تتبــدل وتـــزول وغـــير الواجبة إنما تحصل للجسم بحسب فاعلية تقتضـــيها وتلك الأحـوال قابلة للتبـديل والـزوال بـالنظر إلى طبـاع الجسم وليست بقابلة لهما بـالنظر إلى عللها ما دامت مانعة عن التبـديل والـزوال فـإذا كـانت الحـال في الموضع والوضع هـذه أمكن انتقـال الجسم عنهما باعتبار طبعه فأمكن أن يزيله قاسر عن ذلك الموضع والوضع فكان في ذلك الجسم مبدأ ميل بـالطبع للحجة المـذكورة واعلم أن حصول كليات الأجسام في مواضعها

الصفحة : 294

فحصـولها في أماكنها الجزئية غـير واجب ولـذلك كـان انتقالها عنها ممكناً بل واقعاً والوضع بمعنى المقولة للملفات غـير واجب فزواله عنه ممكن. وهذا أصل مفيد في نفسه ويبتنى عليه ما يتلوه. إشارة: الجسم المحدد للجهات ليس بعض أجزائه التي تفـرض أولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة من بعض فلا يكون شيء من ذلك واجبـاً لشيء منها فهي العلة والنقلة عنها جائزة فالميل في طباعها واجب وذلك بحسب ما يجوز فيها من تبدل الوضع دون الموضع وذلك على الاستدارة ففيه ميل مستدير. يريد إثبات مبـدأ ميل مسـتدير لمحـدد الجهـات فقـال: ليس بعض أجزائه الـتي تفـرض لأنه قد عـرض فيما

مضى بما يدل على امتناع أن يكـون لمحـدد الجهـات أجـزاء بالفعل وقال: أولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة ليعلم أن الوضع الذي هو ممكن له هو بالهيئة التي تعـرض بحسب نسب أجزائه إلى ما هو داخل فيه وهو محاذاتها له والحجة أن هــذا الوضع إنما يعــرض من تأثير غـريب فـإذن ليس بـواجب بحسب طباعه فهي لعلة لما مضى والنقلة عنها جــــائزة فالميل في طباعها واجب وهو المســــتدير لا المسـتقيم. واعلم أن وجـود مبـدأ ميل يمكن أن يعـوق عن الحركة المستديرة من خارج إلا ذو ميل مستقيم أو مركب يمتنع وجوده عند المحدد ووجود مبدأ الميل وعدم العائق يدلان على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود الحركة إلا أن الشيخ لم يتعـرض لـذلك في هــذا الموضع وسيشــير إليه في موضع أليق بــه. والفاضل الشــارح أورد هيهنا حجة من نفسه وهي أن محدد الجهات بسيط أن المركب يصح عليه الانحلال وتنعكس هذه القضـية إلى قولنا ومـالا يصح عليه الانحلال فليس بمــركب ومحــدد الجهــات لا يصح عليه الانحلال ثم أضــاف إلى هــذه الصــغرى قوله وكل بســيط لا يصح عليه الحركة المســتديرة لتشــابه أجزائه في الماهية ثم قــال وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة ففيه ميل ثم اعترض على ذلك بـأن الإمكـان إما أن يكـون بحسب ذات الشــيء فقط وإما أن يكـون بحسب حصـول الاستعداد التام والأول لا يـوجب وجـود الميل المسـتدير لأن إمكـان احتراق القطن لا يقتضي حصـول سـبب الاحـتراق فيه والثـاني غـير معلوم لأن العلم به يتوقف على العلم بأن فيه مبدأ ميل مستدير.

واعـترض أيضـاً بـأن العناصر بسـيطة فـإذن يجب أن يتحـرك على الاستدارة واعترض أيضاً بأن الأجزاء التي يـدور الفلك عليها كسـائر الأجزاء التي لا يدور عليها مما لا يتنـاهى فلو لـزم من تشـابه أجزائه صحة الحركة عليه لـزم صـحة حركته بحركـات مختلفة غـير متناهية وأن ينحل بما يتحقق من الأصول المذكورة. وأقول في الجواب عن الأول: إن الإمكان بحسب ذات الشيء يكفي في هذا المطلـوب لأن مع ذلك الإمكـــان وقطع النظر عن الموانع الغريبة فـــرض التحريك القســري المقتضي لوجــود الميل بـالطبع. وعن الثـاني أن العناصر ليس فيها مبدأ ميل مستدير لمانع ذاتي غير غريب وهو وجــود الميل المستقيم فيهـا. ولما كـانت الحركة المسـتقيمة من محـدد الجهـات ممتنعة لم يكن هناك مانع ذاتي من الحركة المسـتديرة وإنما لحصر الموانع في هذين لأن الحركات البسيطة منحصـرة في ثلاثـة: حركة

من المركز وحركة إليه وحركة عليه. فـالميول البسـيطة ثلاثة اثنـان مستقيمان وواحد مستدير. وعن الثـالث أن اختصـاص أحد الأوضـاع الفلكية بأن يسـتدير عليه الفلك من سـائرها يجب أن يكـون بحسب مخصص عاد إلى محركه إذ المتحرك بسيط فهذا حكم يوجبه العقل وإن لم يعـرف وجه التخصص بالتفصـيل ولما وجـده متحركـاً على وضـــعٍ ما حكم بجـــود ذلك المخصص بالإجمـــال وحكم بـــأن ذلك المخصص بعينه يجب أن يكــون مانعــاً عن الاســتدارة على ســائر الأوضاع لامتناع وجود حركتين مختلفتين في جسم واحد. وأنت تعلم أن هذا التبدل الممكن لي يجب أن يكون بحسب تبدل حال الأجــزاء بعضها عند بعض بل بحسب نسبة إما إلى شيء من خــارج وإما إلى شــيء من داخل وإذا كــان ذلك الجسم أولاً ليس مما تتحــدد جهته ووضـعه بمحـدد من خـارج محيط بقي أن يكـون بحسب جسم من داخل. معناه ما ذكرناه مراراً وهو أن الوضع المتبدل بأي معنى هـو. تنبيه: وأنت تعلم أن تبـدل النسـبة عند المتحـرك قد يكـون للسـاكن وللمتحرك فيجب أن يكون عن
الصفحة : 296
سـاكن. تبـدل نسـبة محـدد الجهـات يكـون عند المتحـرك كفلك من الأفلاك المتحركة تحته على تقدير كون محـدد الجهـات سـاكناً على الإطلاق وكـذلك على تقـدير كونه متحركـاً ولكن لا على الإطلاق بل بشرط أن يتخالفا في شيء من الحركة أو القطــبين أو المركز وأما إذا توافقا في الجميع فلا ويكـون عند السـاكن كـالأرض على تقـدير كون محدد الجهات متحركاً على الإطلاق ولا يكون على تقــدير كونه ســاكناً البتة ولما ثبت إمكــان تحــرك محــدد الجهــات فــإذن تبــدل الإطلاق. إشــارة: الجسم القابل للكــون والفســاد يكــون له قبل أن يفسد إلى جسم آخر يتكون عنه مكان وبعـده مكـان لاسـتحقاق كل جسم مكاناً خاصاً بحسبه ويكون أحد المكانين خارجاً عن الآخر فإن كان حصول الصـورة الثانية له في مكـان غـريب له بحسـبها اقتضى ميلاً مسـتقيماً إلى المكـان الـذي له بحسـبها وإن كـان في المكـان الــذي له بحســبها فقد كــان زاحم قبل لبس هــذه الصــورة ما هــذا المكان مكانه فزحمه فجوهر متمكن هذا المكان بـالطبع قابل للنقل عن مكانه فهو مما فيه ميل مســتقيم فكل كــائن وفاسد ففيه مبــدأ ميل مستقيم. أقول: يريد أن كل ما يجوز عليه الكـون الفسـاد ففيه مبدأ ميل مستقيم والكون والفساد هما حدوث صـورة وزوال أخـرى عند تبدل الصـور المختلفة بـالنوع على الهيـولى الواحـدة وسـيجيء

بيــان إثباتهما في جزئيــات العناصــر. وتقرير المطلــوب أن الجسم القابل للكون والفساد يكون قبل الفساد نوعاً آخر وبعد الكون نوعاً آخر وكل نــوع بســيط يقتضي مكانــاً خاصــاً بحسب طبيعته النوعية على ما مر ويستحيل أن يقتضي بسيطان مختلفان بــالنوع المختلفة ظاهرة فإن الميل البســيط يكــون إما نحو المكــان الطــبيعي أو نحو الوضع المطلوب مع ملازمة المكان الطبيعي وأما على الوجه الكلي فبيان هذه المسألة بأن يقال: الطبــائع المتخالفة لا تقتضي من حيث هي متخالفة شيئاً واحداً والشيخ عرض بذلك في قولــه: لاســتحقاق كل جسم مكاناً خاصاً بحسبه ويكون أحد المكانين خارجــاً عن الآخر ونعود إلى تقرير المطلوب فنقــول: ثم حــال هــذا الكــائن لا يخلو إما أن يكون بحسب الصورة الثانية التي

الصفحة : 297

هي الكائنة في مكــــان غــــريب أو لا يكــــون بل يكــــون في مكانها الطــبيعي وعلى التقــدير الأول يلــزم أن تقتضي طبيعة الكــائن ميلاً مستقيماً إلى مكانه الطبيعي وعلى التقدير الثاني يلــزم أنه قد كــان في هــذا المكــان قبل ليس هــذه الصــورة بحسب صــورته الأولى الفاســدة غريبــاً مزاحمــاً للجسم الــذي مكانه هــذا المكــان وأنه قد زحمه وغلبه وأخرجه من مكانه بالقسر حينئذ حــــــتى حصل هو في مكانه هــذا. فــإذن الجسم المتمكن في هــذا المكــان بــالطبع قابل بجوهره للنقل من مكانه ويلزم من ذلك أن يكون فيه ميل مســتقيم وإلا فكيف يخرجه عنه وإنما قال: فجــوهر متمكن هــذا المكــان قابل للنقل ولم يقل فهــذا المتمكن لأن هــذا المتمكن من حيث الشــخص لم ينتقل بل انتقل قبل تكونه ما هو من جوهره ونوعه. فقد بــان أن كل كائن وفاسد ففيه مبدأ وهم وتنبيــه: فــإن تشــككت وقلت يكــون ذلك المتكون - المستكون خ - لصق الجسم الذي انتقل إلى صورته بــالكون فقد أوجبت لنوعيته أن يقع خــارج مكانه فــإن اللصــيق ليس هو المكان بل الجــار. الــوهم هو أن يقــال أنتم أوجبتم الانتقــال على كل كــائن فاسد وذلك ليس بــواجب لأن التكــون يمكن أن يقع على وجه لا يحتــاج فيه إلى الانتقــال وهو أن يكــون الجسم الكــائن قبل تكونه ملاصــقاً للنــوع الــذي صــار منه بعد تكونه كــالجزء من المــاء المماس لسطح الهــواء فإنه إذا صــار هــواء صــار متصــلاً بــالهواء فلا يحتاج إلى أن ينتقل. والتنبيه على الحق بأن يقال: اللاصق هو الــذي يكون في مكان يجاور مكان الملصوق ومجاور الشيء غيره فهو لم يكن حينئذ في ذلك المكــان. فــإذن انتقاله إليه واجب ويتحقق ذلك

بأن يقال مكان الملصوق إما طبيعي للكائن أو غير طبيعي للكائن والقسمة مترددة والبيان المذكور بعينه عليهما عائد. إشارة: الواحدة لا تقتضي توجهاً إلى شيء وصرفاً منه وقد بان أيضاً أن المحدد للجهات لا مبدأ مفارقة فيه لموضعه الطبيعي فلا ميل مستقيم فيه فهو مما وجوده عن صانعه بالإبداع ليس مما يتكون عن جسم يفسد إليه أو يفسد إلى جسم يتكون عنه بل إن كان له كون وفساد
الصفحة : 298
فعن عدم وإليه ولهذا فإنه لا ينخرق ولا ينمى ولا يستحيل استحالة تؤثر في الجوهر كتسخن الماء المؤدي إلى فساده. أقول: هذه الإشارة مشتملة على مسألتين: إحداهما كلية والثانية جزئية. فالأولى أن الجسم البسيط يمتنع أن يجتمع في طباعه ميلان مستدير ومستقيم وبرهانه ما مضى وهو أن الطبيعة الواحدة لا تقتضي أمرين مختلفين وعبر عنه بعبارة أخص بهذا الموضع وهو قوله: لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجهاً إلى شيء أي بالحركة المستقيمة: وصرفاً عنه أي بالمستديرة وعليه سؤال مشهور وهو أن الجسم الذي في طباعه ميل مستقيم قد يقتضي الحركة عند حصوله في مكانه وقد يقتضي السكون عند حصوله فيه فلم لا يجوز أن يقتضي جسم ميلاً مستقيماً عند إحدى حالتيه وميلاً مستديراً عند الحالة الأخرى وذلك لأن الطبيعة الواحدة إنما لا تقتضي أمرين بانفرادها أما بحسب اعتبارين فقد يقتضي. وذلك الشيء هو استدعاء المكان الطبيعي فقط. فإن كان غير حاصل فذلك الاستدعاء يستلزم حركة تحصله وإن كان حاصلاً فهو بعينه يستلزم سكوناً ومعناه أنه لا يستلزم حركة فهو إذن ليس بشيء آخر غير ما اقتضته أولاً وأما اقتضاء الحركة المستديرة فهو أمر مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي إذ قد يوجد أحدهما منفكاً عن صاحبه وقد يوجد معه وأيضاً في الأمكنة مكان طبيعي يطلبه المتحرك على الاستقامة وليس في الأوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة ولذلك أسندت إحدى الحركتين إلى الطبيعة بخلاف الأخرى فإذن ليس مبدؤهما شيئاً واحداً. وأما المسألة الجزئية فهي أن محدد الجهات لا ميل مستقيم فيه وذلك لوجهين أحدهما أن فيه ميلاً مستديراً فيمتنع أن يكون فيه معه ميل مستقيم والثاني أنه لا مبدأ مفارقة لموضعه الطبيعي ولفظة أيضاً في قوله: وقد بان أيضاً تدل على أن الاستدلال بهذا الطريق الاستدلال ثان. وقد تفرع على

هـذه المسـألة عـدة مسـائل: الأولى أن إيجـاد محـدد الجهـات من موجده إنما
الصفحة : 299
يفسد إلى شيء آخر يتكون عنه وذلك لامتناع الكـون والفسـاد عليه ثم قال: بل إن كان له كون وفساد فعن عدم وإليه والفائـدة فيه أن الكون والفسـاد قد يطلقـان باشـتراك الاسم على الحـدوث والفنـاء أيضـاً أي على الوجـود بعد العـدم والعـدم بعد الوجـود من غـير أن يكون هناك هيـولى قبل الوجـود وبعـده فـبين الشـيخ أنه لا يمنع في هـذا الموضع إطلاق السـكون والفسـاد بهـذا المعـنى على محـدد الجهـات بل يمنع على إطلاقهما بـالمعنى الأول. الثالثـة: أنه لا يجـوز الخـرق والالتئـام عليه وذلك لأنهما يسـتدعيان حركة الأجـزاء على الاستقامة وأشار إلى ذلك بقوله: ولهذا لا ينخرق وأشـار بلفظة هـذا إلى قوله: لا ميل مستقيم فيه لا إلى قوله: لا يتكـون ولا يفسد فـإن امتناع الخرق لا يتعلق بامتناع الكـون والفسـاد من حيث الاصـطلاح. الرابعة أنه لا تجـــوز عليه الحركة الكمية لأنها لا توجد إلا بعد حركة الأجزاء على الاستقامة وأشار إلى ذلك بقوله: ولا ينمى فـإن النمـاء هو الازدياد الطبيعي للجسم بسبب دخول أجزاء شبيهة بـالقوة فيـه. والـذبول ضـده. وكـذلك التخلخل والتكـاثف فإنهما يقتضـيان خـروج الجسم عن مكانه أو تخليته عن بعضــه. الخامسة أنه لا يجــوز عليه الحركة الكيفية وأشــار إليه بقولــه: ولا يســتحيل ثم قيــده بقولــه: الإسـتحالات جـائزة عليه بل لأن امتنـاع سـائر الإسـتحالات لا يتـبين بامتنـــاع الحركة المســتقيمة في ظـــاهر النظر فاقتصر على ذلك وأعـــرض عما يحتـــاج فيه إلى بيـــان أبسط لأنه داخل في كلامه بـالعرض. والغـرض من إيـراد هـذه المسـائل التنبيه على أن محـدد الجهـات لا يجـوز عليه من أصـناف الحركـات إلا الحركة الوضـعية ويتبين من ذلك أيضاً أن الحركة الأينية المستقيمة أقـدم من الحركة في الجــوهر الــذي هو الكــون والفســاد بحسب الصــورة النوعية والخرق والإلتيـام بحسب الصـور الجسـمية عند القـائلين بها وأقـدم من الحركة في الكم والحركة في الكيـــف. لأن امتنـــاع وجـــود المستقيمة مستلزم لامتناع وجود كل واحـدة من تلك وقد تـبين من قبل أن الوضـعية المسـتديرة أقـدم من المسـتقيمة فـإذن صح أن أقـــدم الحركـــات كلها هي الوضـــعية المســـتديرة. واعلم أن جميع الأحكـــام المـــذكورة ثابتة لما توجد فيه الحركة المســـتديرة من السماويات وإن لم يتعرض الشيخ لذلك. تنبيه:

الأجسـام الـتي قبلنا نجد فيها قـوى مهيـأة نحو الفعل مثل الحـرارة والبرودة واللذغ والتخدير ومثل طعوم وروائح كثـيرة. لما تكلم على الأجســـام المطلقة والأجـــرام الفلكية أراد أن يتكلم أراد أن يتكلم أيضـــاً على خالية عن أجناســـها. وهي أوائل الملموســـات. ووسم الفصل بالتنبيه لأنه أحـال بيـان ذلك على الاسـتقراء واعتبـار أحوالها المدركة بالحس والتجربة. فقوله: الأجسام التي قبلنا أي العنصريات وقوله: نجد فيها أي نـدرك بالاعتبـار والاسـتقراء وقولـه: مهيـأة نحو الفعل فالقوى قد مر أنها مبـادئ التغـيرات وهي بحسب ماهياتها قد تكون صوراً وقد تكون كيفيـات والمـراد هيهنا الكيفيـات وتهيأها نحو الفعل هي أن تجعل موضــوعاتها معــدة للفعل فــإن الفاعل بها هو موضـوعاتها فـالقوة المهيـأة نحو الفعل كيفية يصـير بها موضـوعها معـداً للتـأثير في شـيء آخر فهي مبـدأ للتغـير والقـوة المهيـأة نحو الانفعال كيفية يصير بها موضوعها معـداً للتـأثر عن شـيء آخر فهي مبدأ للتغير. والحرارة والبرودة كيفيتان مملوستان وقال القدماء في تعريفهمــا: إن الحــرارة كيفية من شــأنها إحــداث الخفة والتخلخل وجمع المتجانســـات وتفريق المختلفـــات أي من المركبـــات دون البسائط. والبرودة كيفية من شأنها أن تفعل مقابلات هـذه الأفعـال. وذهب الشــيخ في الشــفاء وغــيره من الكتب أن المحسوســات لا يجوز أن تعرف بالأقوال الشـارحة لأن تعريفاتها لا يمكن أن تشـتمل إلا على إضـــافات واعتبـــارات لازمة لها لا يـــدل شـــيء منها على ماهياتها بالحقيقة وهي لا تفيد في تعريفها ما يفيد الإحساس تحـدث في الاتصـال تفرقـاً كثـير العـدد متقـارب الوضع صـغير المقـدار فلا يحس كل واحد بـــانفراده ويحس بالجملة كـــالوجع الواحـــد. وأما التخدير فقال هو تبريد العضو بحيث يصير جوهر الروح الحاملة قـوة الحس والحركة إليه بـــارداً في مزاجه غليظـــاً في جـــوهره فلا تستعملها القوى النفسانية ويجعل مزاج العضو كذلك فلا تقبل تـأثير القوى النفسانية وظاهر أن هذه الكيفيات فعلية وأن اللـذغ يفعل ما يفعل لفرط الحرارة المقتضية للنفوذ واللطف وأن التخدير يفعل ما يفعل بفرط الـبرودة المقتضـية لجمـود الـروح وهما تبعـان للحـرارة والـبرودة وإنما خصـهما بالـذكر لأنهما أبلغ الكيفيـات المنتمية إلى الحرارة والبرودة في بابهما ليقاس سـائر ما يشـبههما عليهمـا. وأما الطعوم فقد قيل: إنها تسعة هي الحلاوة والدسومة

والحموضة والملوحة والحرافة والمـــــــــرارة والعفوصة والقبض والتفاهة. وإنها تحدث من تـأثير الحـار والبـارد والمتوسط بينهما في الكـثيف واللطيـف. والمتوسط بينهما بحسب الإزدواجـات الممكنة بينها على ما هو المشـهور في كتب الطب. وأما الــروائح فكثــيرة بحيث لا يرجى حصرها ولذلك لم يتعرض لها لكنهما جميعـاً فعليتـان لانفعـــال مشـــعري الـــذوق والشم عنهمـــا. والتأمل في طبـــائع الممتزجـات يحقق اسـتناد الجميع إلى الكيفيـات الأول وإنما قــال الشيخ: ومثل طعوم وروائح كثيرة ولم يقل ومثل الطعـوم والـروائح لأن التفاهة من الطعوم قوله: وقوى مهيأة نحو الانفعـال السـريع أو البطيء مثل الرطوبة واليبوسة واللين والصـــــــــلابة واللزوجة والهشاشة والسلاســة. قسم الانفعــال إلى الســريع والبطيء لئلا تتشـكك في الصـلابة وأمثالها في إسـنادها إلى الانفعـال لأنها ليست مما لا ينفعل موضـــــوعه بل هي مما ينفعل بطيئـــــاً. والرطوبة قد فسرها الشيخ بأنها كيفية تقتضي سهولة التفرق والاتصال والتشـكل واليبوسة بما يقابلهــا. وليس ذلك تعريفـــاً لهما لأنه لو أراد التعريف لــذكر أولاً تعريف الحــرارة والــبرودة بل السـبب فيه أن الجمهـور يفســرون الرطوبة بالبلة ولــذلك لا يطلقــون الــرطب على الهــواء ويطلقونه على الماء وتكون اليبوسة بحسب ذلك هي الجفـاف. وقد طـال البحث بين أهل العلم فيـه. وذكر الشـيخ في الشـفاء أن البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر الجسم كما أن الانتفـاع هي الغريبة النافذة إلى باطنه والجفاف عـدم البلة فيما شـأنه أن يبتـل. ولم يـــذكر البلة والجفـــاف في هـــذا الموضع لأنه لا يريد هيهنا أن يتعــرض للبحث ولــذلك يــأمر بالتأمل ولا يشــغل بــإيراد البيانــات القياسـية والمناقضـات الإعتبارية وأما اللين فقـال إنه كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشيء بها قوام غـير سـيال. فينتقل عن وضـعه ولا يمتد كثـيراً ولا يقابلهـا. وقـال الفاضل الشـارح: قيل اللين ما ينغمز تحت الإصبع مثلاً. فهناك أمور ثلاثـة: أحـدهما الحركة والثـاني التشـكل والثـالث اسـتعداد قبـول الإنغمـاز. وليس اللين إلا الأخير وكذلك قيـل: الصـلب هو الـذي لا ينغمـز. وهنـاك أيضـاً أمـور ثلاثـة: الأول عـدم الإنغمـاز والثـاني بقـاء الشـكل والثـالث المقاومة وليس الصـلابة هي المقاومة لأن الهـواء المنفـوخ في الـزق يقـاوم وليس

بصلب. فإذن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو اللا انفعال. فرجع حاصل البحث إلى أن اللين والصلابة كيفيتان يكون الجسم بهما مستعداً للانفعال وعدمه عن الشكل الحاضر. وهذا هو الذي ذكره الشيخ في تفسير الرطوبة واليبوسة. فإذن لا فرق بينهما بحسب تفسيره. وأقول: الرطوبة واليبوسة تنتسبان من حيث الماهية إلى الكيفيات الملموسة والصلابة واللين لا ينتسبان إلى المحسوسات بل إلى الكيفيات الاستعدادية والاستعدادات لا تكون محسوسة من حيث هي استعدادات. والشيخ إنما ذكر آثارهما في تفسيرهما لتعقل ماهيتهما عند تصور جميعها وأما الرطوبة واليبوسة فما عرفهما. لكونهما محسوسين بل ذكر معنى ألفاظهما لئلا يقع الاشتباه بينهما وبين ما يجري مجراهما وقد صرح في الشفاء بأن الرطوبة ليست هي سهولة التشكل لأنها غير إضافية وسهولة التشكل إضافية وإنها إنما المسمى واستعداد الإنغماز مع وجود القوام. غير السيال وعدم التفرق بسهولة غير استعداد قبول التفرق والاتصال بسهولة. فمعنى اللين عند الشيخ ليس هو معنى الرطوبة على ما ذكره هذا الفاضل. وأما اللزوجة فعلى ما ذكره الشيخ كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق والشيء بها يمتد متصلاً وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل. والسلاسة والهشاشة اسمان لما يقابلهما وظاهر أن هذه الأربعة ينتمي إلى الرطوبة واليبوسة وهما تقتضيان كون الشيء معداً نحو انفعالٍ ما. قوله: ثم إذا فتشت وأجدت التأمل وجدتها قد تعرى عن جميع القوى الفعالة إلا الحرارة والبرودة والمتوسط الذي يستبرد بالقياس إلى الحار ويستسخن بالقياس إلى البارد. وأعني بهذا أنك تجد في كل باب منها إذا اعتبرته أن جسماً يوجد عديماً لجنسه مثلاً يكون ولا لون فيه ولا رائحة ولا طعم أو وجدته منتمياً إلى الحرارة والبرودة مثل اللذغ والتخدير. وكذلك الحال في الهيئات المعدة للانفعال فإن التفتيش يلزم أجسام العالم التي تلينا رطوبة أو يبوسة. لأنها إما أن يسهل تفرقها واتصالها وتشكلها وتركبها للشكل من غير ممانعة. فتكون رطبة أو يصعب. فتكون يابسة. وأما التي لا يمكن فيها ذلك أصلاً فكغيرها من الأجسام وأما سائر يشبه ذلك فقد يعرى عنه جسم أو ينتمي إلى هاتين انتماء اللين والصلابة واللزوجة والهشاشة وغير ذلك.

الأجسـام العنصـرية قد تخلو عن الكيفيـات المبصـرة والمسـموعة والمشـمومة والمذوقـة. والسـبب في ذلك أن إحسـاس الحـواس الأربعة بهـذه المحسوسـات إنما يكـون بتوسط جسـمٍ ما كـالهواء والمـاء ولا يمكن أن يتوسط المتوسط بين نفسه وغـيره فـإذن كل واحـدة من هـذه الحـواس لا تـدرك المتوسط الـذي يتوسط لها بل تجـده خاليـاً عما تدركه هي وتلك الأجسـام لا تخلو عن الملموسة لأنها لا تحتاج إلى متوسط وأيضاً قد يخلو الحيوان عن تلك المشاعر ولا يخلو عن اللمس فلـــذلك ســـميت الملموســـات بأوائل المحسوســات ثم التأمل والاســتقراء يقتضــيان أنها لا تخلو عن جنسـين من الملموسـات: أحـدهما جنس الحـرارة والـبرودة وما يتوســطهما وهو الفعلي والثـــاني جنس الرطوبة واليبوسة وما يتوسـطهما وهو الانفعـالي. والباقية إما أن تخلو هـذه الأجسـام عنها وإما أن تنتمي عند الاعتبار إلى هذين الجنسين فلـذلك سـميت هـذه الكيفيـات أوائل الملموســات وهي الــتي بها تتفاعل الأجســام العنصـرية وينفعل بعضـها عن بعض فتتولد منها المركبـات. وألفـاظ الكتـاب ظـاهرة. والمـراد من قولـه: أما الـتي لا يمكن فيها ذلك هو الفلكيـات. فالجسم البـالغ في الحـرارة بطبعه هو النـار والبـالغ في البرودة بطبعه هو المـاء والبـالغ في الميعـان هو الهـواء والبـالغ في الجمود هو الأرض. أراد أن يشـير إلى أن العناصر أربعة ويعينها ولما كان لها بعد كونها أجسـاماً طبيعية اعتبـارات: منها أنها اسطقسـات المركبات ومنها أنها أركـان يتحصل بنضـدها عـالم الكـون والفسـاد. وبالاعتبـار الأول يبحث عن أحوالها بحسب ما يجـري بينها من الفعل والانفعـال اللـذين هما سـبب الـتركيب ويسـتدل بـذلك على عـدتها وبالاعتبـــار الثـــاني يبحث عن أحوالها بحسب أمكنتها المترتبة وما يجري مجراها ويستدل بذلك عليها أيضـاً وهـذا الفصل يشـتمل على الاسـتدلال باعتبـار الأول. وقد حـاذى ذلك كلام الشـيخ الفاضل أبي نصر الفارابي فإنه قال في مختصر له يعرف بعيون المسـائل بهـذه العبارة: والجسم الشديد الحرارة بطبعه هو النـار والشـديد الـبرودة بطبعه هو المـاء والجـاري هو الهـواء والشـديد الانعقـاد هو الأرض. فنقول في تقريره: قد ظهر مما مر أن كل واحد من هـذه الأجسـام لا يخلو عن كيفيـتين إحـداهما فعلية والأخـرى انفعالية وبيـان الحصر بانتساب الكيفيات الأربع إليها بحسب

الإزدواجات الممكنة مشهور لكن لما كان إثبات بعض تلك الكيفيـات لبعض هــذه الأجســام عنــده في هــذا الموضع بنــاء الكلام على المشاهدة والأحكام التي لا تـدفع. لا على التعمق في البحث. اقتصر على الاســتدلال بما لا شــبهة فيه من هــذه الكيفيــات وإذا وجد الفعليـتين في الجسـمين اللـذين هما أشد تعاديـاً من الجميع أعـني النار والماء أظهر والانفعاليتين في الباقيين أظهر ميز بينهما بإســناد كل واحدة من هذه إليها. وبدأ بالنار فنبه بقولـه: البـالغ في الحـرارة على كـون الحـرارة كيفية تشـتد وتضـعف لا صـورة تقـوم بجوهرها الـذي لا يختلف وأشـار بقوله بطبعه إلى مصـدر تلك الحـرارة أعـني الصورة المنوعة وأورد القضية في صيغة تدل على مسـاواة طرفيها ليعلم أن هذا القول مميز للنار عما سواها ومعـرف لماهيتها وكـذلك في الثلاثة الأخـــرى. وإنما عـــبر عن الرطوبة واليبوسة بالميعـــان والجمـود لوقـوع التنـازع في مفهـوم الأولـيين دون الأخـريين مع أن المراد عنده واحد. قال الفاضل الشارح: وإنما قـال بطبعه في النـار والماء لا في الهواء والأرض لأن من الناس من ذهب إلى أن صــورة النار والماء هي الحرارة والـبرودة ولم يـذهب ذاهب إلى أن صـورة الهواء والأرض هي الرطوبة واليبوسـة. فـأزال ذلك الاشـتباه به ولم يحتج إليه هيهنـا. قــال: وإنما اختــار هــذا الــترتيب لأنه أراد تقــديم الكيفيتين الفعليتين على الانفعاليتين وتقديم الأشـرف من كل جنس على الأخس أولى وقــال: وهــذه الأحكـام ليست مما لا اختلاف فيها فإن بعض الشيخ بأن وجود القوة المسخنة والمادة القابلة لها وعدم الموانع حاصلة ثمة فالسخونة الشـديدة موجـودة وأما بـرودة المـاء فقد ذهب قوم كثير منهم الشيخ أبو البركات من المتــأخرين إلى أن الأرض أبرد من الماء لأنها أكثف وإن كـان الإحسـاس بـبرودة المـاء لفـرط وصـوله إلى المسـام والتصـاقه بالأعضـاء أشد كما أن النـار أسخن من النحاس المذاب مع أن الإحساس به أشـد. وأما الميعـان فــإن كــان هو البلة فالمــائع هو المــاء لا غــير وإن كــان هو ســهولة التشكل فالمائع هو الثلاثة غـير الأرض. والنـار أولى به من الكل لأن الأسخن ألطف وأرق قواماً. وليس سهولة التشــكل إلا لرقة القــوام واللطافة. وأقول: إن الشيخ يروم البنـاء على الوجـدان الظـاهر كما مر ولا شك أن أحر الأجـــرام في النظر الأول هو النـــار وأبردها هو المــاء وأشـدها ميعانـاً هو الهـواء. ولم ينازعه في ذلك من نازعه إلا لقياس أو استدلال. وذلك باب آخر أعـرض عنه هيهنا وأطنب القـول فيه في

الصفحة : 305
الشفاء. قوله: والهواء بالقياس إلى الماء حار لطيف يتشبه به الماء إذا سخن وتلطف. لما فرغ من تعريف العناصر بالكيفيات الظاهرة وتعيينها. أراد بيان اتصافها بالكيفيات الخفية كبرودته وراعى الترتيب المذكور فابتدأ لذلك بحرارة الهواء وإنما قال: والهواء بالقياس إلى الماء حار ولم يقل إنه حار مطلقاً لأنه بالقياس إلى النار ليس بحار إذا كان البالغ في الحرارة هو النار ولم يمكن أن يقول بالقياس إلى الأرض لأنه لم يبين بعد كيفيتها الفعلية واستدل على حرارة الهواء بأن: الماء يتشبه به إذا سخن وتلطف أي تخلخل. وتشبهه به تبخره وتصاعده في حيزه لا تكونه هواء. لأن ذلك لا يكون تشبهاً والبخار هو أجزاء صغار مائية كثيرة مختلطة بالهواء ووجه الاستدلال أن الحرارة تقتضي الخفة واللطافة والبرودة تقتضي الثقل والكثافة للتجربة. فما هو أسخن فهو أخف وألطف وما هو أبرد فهو أثقل وأكثف ولو لم يكن الهواء أسخن من الماء لم يكن أخف وألطف منه لكنه أخف وألطف فهو أسخن. قوله: والأرض إذا خليت وطباعها ولم تسخن بعلة بردت. أقول: وهذا استدلال على برودة الأرض. وهو ظاهر. والعلة المسخنة هي أشعة العلويات ثم المسخنات السفلية كالرياح الحارة وغيرها. وإذا خمدت النار وفارقتها سخونتها تكون منها أجسام صلبة أرضية يقذفها السحاب الصاعق. أقول: يريد إثبات يبوسة النار. واستدل عليها بالصاعقة فإنها على ما قال هيهنا تتولد من أجسام نارية فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة. وفيه نظر لأنه أيضاً قد قال في بعض أقواله: إنها تتولد من الأبخرة والأدخنة الأرضية المتصعدة عن الأرض المحتبسة في السحاب والدخان هو المتحلل اليابس من الأرض كما أن البخار هو المتحلل الرطب وهو أجزاء أرضية صغار اكتسبت حرارة فتصاعدت لأجلها وخالطت الهواء. وهذا أظهر قوليه في الصاعقة. وأيده الفاضل الشارح بأن الصواعق على ما حكى
الصفحة : 306
الشيخ تشبه الحديد تارة والنحاس تارة والحجر تارة. فلو كانت مادتها النار لما اختلفت هذا الاختلاف بل كانت مادتها الأدخنة والأبخرة الشبيهة بمواد هذه الأجسام في معادنها. قوله: فهذه الأربعة مختلفة الصور ولذلك لا تستقر النار حيث تستقر فيه الهواء ولا الماء حيث أقول: لما بين كيفيات هذه الأجسام أنتج منها تباين

مصادرها فـإن البسـيط لا يصـدر عنه إلا شـيء واحد واختلاف الآثـار يدل على تباين مصادرها ثم أرشد إلى تأكيـدها بحجة أخـرى فأسـند اقتضاءها للأمكنة المتخالفة على ما يشـاهد إلى اختلاف الصـور وهو لمية هـــذا الاختلاف في نفس الأمر لكن لما كـــان اختلاف الأمكنة واضـحاً واختلاف الصـور غـير واضح كـان طريق الاسـتدلال به على ذلك واضحاً وإنما أثبت اقتضـاءها للأمكنة المتخالفة بـاختلاف ميولها الطبيعية لأن الاســـتدلال به على ما مر أوضح الاســـتدلالات على اختلاف الأمكنة. والمزاوجات بين العناصر المتجاورة يكون ستة لكن الشيخ اقتصر منها على ثلاثة: هي صعود النار من حيز الهواء ونزول الماء منه وصعود الهواء من حيز الماء. وبقي هبوط الأرض من حـيز الماء وصـعود المـاء من حـيز الأرض. وهما أيضـاً ظـاهران. وهبـوط الهواء من حـيز النـار. وهو خفي. قولـه: وذلك في الأطـراف أظهـر. أقول: الميل الطبيعي يزداد شدة بازدياد الجسم إلى مكانه الطبيعي قرباً وذلك لأن المعاوق مع في الأطـراف أظهـر. تنبيـه: من ظن أن الهواء يطفو فوق الماء لضغط ثقل الماء إياه مجتمعاً تحته مغلاً له. لا بطبعه كذ به أن الأكبر يكون أقوى حركة وأسرع طفواً والقسـري يكون بالضد من هذا وكذلك الحـال في الحركـات الأخـر. أقـول: لما كانت الحجة الأخيرة في الفصل المتقدم المشـتملة على الاسـتدلال بـــاختلاف الأمكنة على تبـــاين الصـــور مبنية على اختلاف الميـــول الطبيعية. وذلك لم يتبين إلا جزئيات العناصر

دون كلياتها وكـان من المحتمل أن يقـال: جزئيـات العناصر لا تميل إلى أمكنة الكليات بالطبع بل بالقسر إما بجذب مما يتحـرك إليها أو بدفع مما يتحرك منها كان من الواجب إبطال هذا الاحتمـال. والـذي يبطله أن الحركة الطبيعية للجسم الكبير تكون أسـرع منها للصـغير والقسرية بخلافها. وذلك لأن الأكبر أقـوى طبعـاً فهو أشد ميلاً وأقل مطاوعة للقاسر والوجود يشهد بـأن الكبـير من أجـزاء العناصر إلى أمكنتها أسرع فهي إذن إنما تتحرك بالطبع لا بالقسر. والشـيخ خص بيانه بـأن الطـافي من العناصر ليس طفـوه لضـغط ما تحته إيـاه مجتمعاً تحته مغلاً إيـاه لأن قومـاً ذهبـوا إلى أن العناصر كلها طالبة لمركز العالم لكن الأثقل يسـبق الأخف فيضـغطه ويدفعه إلى فـوق ولـذلك يطفو الأخف فوقـه. واحتجاجه عليهم يتضـمن إبطـال جميع الاحتمالات المذكورة ولما كان بيانه خاصاً بـالهواء والمـاء أشـار إلى الباقية بقولـه: وكـذلك في الحركـات الأخـر. تنبيـه: قد يـبرد الإنـاء

بالجمد فيركبه نـدي من الهـواء كلما ألفظته - لفظته خ - مد إلى أي حد شئت ولا يكون ليس إلا في موضعه الرشح ولا يكـون عن المـاء الحار وهو ألطف وأقبل للرشح. فهو إذن هواء استحال مـاء وكـذلك قد يكون صحو في قلل الجبـال فيضـرب الصر هواها فيجمد سـحاباً لم ينسق إليها من موضع آخر ولا انعقد من بخـار متصـعد ثم يـرى ذلك السـحاب يهبط ثلجـاً ثم يصـحى ثم يعـود. أقـول: يريد إثبـات الكـون والفسـاد في العناصر والاسـتدلال به على اشـتراكها في الهيـولى. فنقـول: تغـيرات الأجسـام بصـورها لا تقع في زمـان لأن الصور لا تشتد ولا تضعف بل تقع في آن وتسمى فساداً أو كوناً كما مـر. وتغيراتها بكيفياتها تقع في زمـان لأنها تشـتد وتضـعف وتسـمى اسـتحالة. والفسـاد والكـون إنما يقع بين جسـمين يفسد أحـدهما ويكون ولما كـانت العناصر أربعة وكـان من الممكن أن يفـرض هـذا التغيير بين كل واحدة منهما وكل واحد من الثلاثة الباقية كانت أنواع الكـون والفسـاد اثـني عشر الحاصل من ضـرب الأربعة في الثلاثـة. لكن الواقع منها أولاً هو ما يكـون بين عنصـرين متجـاورين لا على سبيل الطفرة فـإن الأطـراف لا تتكـون من الأطـراف إلا بعد تكونها أوساطاً أعني لا يتكون الهواء من الأرض إلا

الصفحة : 308

بعد تكونها ماء وحينئذ يكون ذلك التكون بالحقيقة مركباً من تكـونين يتقدمانه. والعناصر المتجـاورة تقع بينها ثلاثة ازدواجـات: أحـدها بين النار والهواء والثـاني بين الهـواء والمـاء والثـالث بين المـاء والأرض ويشـتمل كل ازدواج على نـوعين متعاكسـين من الكـون والفسـاد. فإذن الأنواع الأولى ستة وهي بسائط وأربعة من الباقية تـتركب من بسـيطين وهي تكـون الهـواء من الأرض وتكـون المـاء من النـار وعكساهما. واثنان مركبان من ثلاث بسـائط وهما تكـون الأرض من النـار وعكسـه. والشـيخ بـدأ بـالازدواج الـذي بين الهـواء والمـاء لأن الكون والفسـاد بينهما أظهر من الباقية وهو كما ذكرنا يشـتمل على نوعين: أحدهما تكـون الهـواء من المـاء والثـاني عكسه وكـان الأول مشهوراً لكثرة المشاهدة فإن انفصال الآخـرة عن الأجسـام الرطبة عند تأثير الحرارة فيها وانتقاصها بسبب ذلك ظاهر. فإن قيل: البخار يشـتمل على أجـزاء مائيـة. وانفصل بالغليـان وغـيره فلشـهرة هـذا النـوع لم يـذكره الشـيخ. وأيضـاً ثبـوت نـوع واحد من النـوعين المتعاكسين يكفي في إثبـات كـون الهيـولى مشـتركة هو يـدل على جواز وجود النوع الآخر فلـذلك اقتصر الشـيخ من هـذا الازدواج على

نوع واحد وهو بيان تكون الهواء ماء فاستشهد عليه بشيئين: أحدهما الندى الحادث على ظاهر الإناء إذا برد بالجمد وأشار إليه بقولـه: قد يبرد الإناء بالجمد فيركبه ندى من الهواء وذلك لأن الندى الذي يوجد هناك: إما أن يتكون من الهواء وهو المطلوب وإما أن لا يتكــون منه بل إما أن يجتمع من الهـــواء المطيف به على ما ذهب إليه منكـــرو الكون والفسـاد بين الهـواء والمـاء كالشـيخ أبي البركـات وغـيره أو يترشح مما في داخلــه. والأول باطل لأن الهــواء المطيف بالإنــاء لا يمكن أن يشمل على أجزاء كثـيرة من المـاء خصوصـاً في الصـيف فإن الأجزاء المائية إن كانت باقية فقد تتصـاعد جـداً لفـرط حـرارة هوائية ولا تبقى مجـاورة للإنـاء وعلى تقـدير بقائها هنـاك يلـزم أحد ثلاثة أشياء: إما نفاذ تلك الأجزاء إذا تـواتر حـدوث النـدى بعد تنحيته من الإناء مرة بعد أخرى فينقطع حصوله على الإنـاء مع كـون الإنـاء بحاله الأول وإما تناقصـها فيكـون حصـوله في كل مـرة أنقص مما حصولين قبلهما. وذلك على تقدير أن تجتمع الأجزاء التي تكــون في هواء أبعد من الإناء

إليه مع أن ذلك بعيد جداً لأن تلك الأجزاء الصغيرة مع جذب حــرارة الهواء إياها لا تتمكن من خرق حجم كبـير من الهـواء. ولكن الوجـود يخالف جميع ذلك لأنا نرى حدوث الندى مرة بعد أخـرى على وتـيرة واحدة بشرط أن ينحى من الإنـاء ما حـدث عليه ويكـون الإنـاء على حاله من التـبرد وأشـار الشـيخ إلى ذلك بقولـه: كلما لفظته مد إلى أي حد شئت وقيل: على ذلك إن كانت برودة الإناء مقتضـية لفسـاد الهواء المحيط بالإناء فوجب أن يصير كل ذلك مـاء ولا محالة يسـيل الماء حينئذ ويتصل به هواء آخر ويصير أيضاً ماء إلى أن يجري الماء جرياناً صالحاً. وإذ ليس كذلك نعلم أنه حـدث من أجـزاء مائية قليلة المدد. أجيب عنه بأن جرم الإناء لصلابته لا يتكيف بالكيفيـات الغريبة ســريعاً وعند التكيف تحفظ الكيفية بطيئـــاً فـــإذا ألح عليه القـــوة المكيفة اشتد تكيفه بها فوق ما يشتد تكيف غيره ولــذلك ربما توجد الأواني الرصاصية المشتملة على المائعـات الحـارة أسـخن من تلك المائعــات فالإنــاء المــذكور لشــدة تــبرده يفسد الهــواء المطيف به والمــاء لســرعة تكيفه بالكيفيــات الغريبة يحيله الهــواء المطيف به ظـاهره عن برودته الشـديدة سـريعاً فلا يفسد الهـواء مـادام على سطح الإنـاء مـاء أما إذا تنحى منه واتصل الهـواء بالسـطح عـاد إلى إفساده. الندى قد يوجد من غير أن يكون فيه مـاء بل بسـبب وجـود

الجمد الــذي لم يتحلل بعــد. والثــاني أن ذلك يقتضي أن لا يوجد إلا في موضع الرشح لكن ليس الحكم بأنه لا يوجد في موضع الرشح مطابقاً للوجود فإنه يوجد فوق ذلك الموضع وأشار الشـيخ إلى هـذا الوجه بقوله: ولا يكون ليس إلا في موضـعه الرشح فـدل قوله على أنه لم يمنع وجـــود النـــدى عن الرشح بل منع اختصاصه بكونه من الرشح فإن هذه الصيغة تفيد هذه الفائدة. والثالث أن الماء إذا كـان حـاراً أوجب أن يوجد الرشح أيضـاً بل ينبغي أن يكـون الرشح أكـثر لأن الحـار ألطف وأقبل للرشح لرقة قوامـه. وليس كـذلك. وأشـار إلى ذلك أيضـاً بقولـه: ولا يكـون ذلك من المـاء الحـار وهو ألطف وأقبل للرشح ولما أبطل الــوجهين صــرح بالنتيجة وقــال: فهو إذن هواء اسـتحال مـاء. والاستشـهاد الثـاني بالسـحاب المتولد في قلل الجبــال دفعة من صــحو الهــواء لا من انســياق الســحاب إلى ذلك الموضع من موضع آخر ولا من انعقاد بخـار صـعد إليه ثم يـنزل ذلك السحاب ثلجاً بحيث يعود الصحو ثم تولده مـرة أخـرى. وهو المـراد بقوله: وكذلك قد يكون
الصفحة : 310
صحو في قلل الجبال فيضرب الصر هواها إلى قوله: ثم يعـود ويريد بالصر البرد الشديد وهو في اللغة على ما قال صاحب الصحاح بــرد يضرب النبات والشيخ قد حكى أنه شاهد فهـذا بيـان الازدواج الأول. واعـترض الفاضل الشـارح على ذلك بـأن تبريد الإنـاء للهـواء ليس بـأعظم من تبريد الأراضي الجمدية إيـاه في صـميم الشـتاء بل في المواضع التي تخفى الشمس عنها ستة أشــهر وذلك يقتضي انقلاب أكثر الهواء ماء وأيضاً لو كان انقلاب الهواء ماء للـبرودة فبعد نـزول الثلج يصـير الهـواء أبـرد مما كـان قبله ويـوم الصـحو أبـرد من يـوم المطر فـإذن يلــزم أن يســتمر الثلج والمطر إلى أن يتغـير الفصل والهواء. والجـواب أن هـذا الاعـتراض ليس بقـادح في غرضـنا وذلك لأنا لم ندع أن السبب في ذلك أي برودة هو ولا أنها على أي شــرط ينبغي أن تكـون ولا أن المـانع إياها عن ذلك أي شـيء هـو. وإذا لم ندع حصر الأسباب الموجبة للكون والفسـاد فلا يلزمنا النقض بعـدم الكـون والفسـاد عند حصـول بـرودةٍ ما بل إنما ادعينا إمكـان وجـود الكـون والفسـاد بمشـاهدة ما يقتضي حصـوله فمهما ثبت ذلك لمن شـاهد واعتــبر علم بالجملة أن للكــون والفســاد ســبباً موجبـاً هو البرودة مثلاً بحال فإن حصلت الـبرودة ولم يحصل الكـون والفسـاد حكم بعـدم ذلك إما لفقـدان شـرط أو وجـود مـانع بالجملة وإن لم

يعرفهما بالتفصـــيل فـــإن الجهل بتفصـــيل ذلك لا يقـــدح في علمه بإمكان وجودهما. وقد تخلق النار بالنفاخـات من غـير نـار. لما فـرغ الشـيخ من تفصـيل الازدواج الأول اشـتغل بالثـاني وهو بين الهـواء والنار. أما صيرورة النار هواء فظاهر لأن الشعل المرتفعة تضــمحل في الهواء على ما يشاهد ولا تبقى لها حـرارة محسوسة ولـذلك لم يـذكرها الشـيخ وأما عكسه فهو المـراد من قولـه: وقد تخلق النـار بالنفاخـات من غـير نـار ويكـون ذلك بإلحـاح النفخ على الكـير وسد الطرق التي يدخل فيها الهـواء الجديد كما يشـاهد من يـزاول ذلـك. قوله: وقد تحل الأجساد الصـلبة الحجرية مياهـاً سـيالة. يعـرف ذلك أصحاب الحيل. كما قد تجمد مياه

الصفحة : 311

جارية تشرب حجارة صلدة فهذه الأربعة قابلة للاستحالة بعضها إلى بعض. فلها هيولى مشتركة. وهذا هو الازدواج الثالث وهو بين المــاء والأرض وبدأ بصيرورة الأرض ماءً فقـال: وقد تحل الأجسـاد الصـلبة الحجرية مياهـــاً ســيالة يعــرف ذلك أصــحاب الحيل يعــني طلاب الإكسير كالنوشادر ثم إذابتها بالماء كما يشاهد في الأجـزاء الأرضـية الندية المحترقة كيف تصــير ملحــاً وتــذوب بالمــاء. والأجســاد هي الأجســـام الذائبة بحسب مصـــطلحاتهم. ولما ذكر ذلك أشـــار إلى عكسه بقوله: كما قد تجمد مياه جارية تشـرب حجـارة صـلدة وذلك مشـاهد من بعض الميـاه الـتي تنعقد حجـراً بعد خروجها من منابعها وإنما ذكر هذا العكس بخلاف نظيريه لأنه أندر وجوداً بالقياس إليهما ولم يستأنف قوله له بل وصله بالحكم الأول لأنهما من ازدواج واحد ثم أنتج المطلـوب من الجميع وهو كـون العناصر قابلة لأن يسـتحيل بعضها إلى بعض والمراد بالاستحالة هيهنا غير المصطلح عليها أعني الحركة الكيفية. والسؤال الذي ذكـره الفاضل الشـارح مما اقتضـته قريحة بعض أصحابه أن هـذه التغـيرات المشـاهدة يحتمل أن تكـون استحالة في الكيف. مثلاً الهواء الذي صار مـاءً اسـتحال في حرارته إلى البرودة فهو هواء في جوهره لكنه متكيف بكيفية الماء ومع هذا الاحتمال لا يثبت الكون والفساد. فليس بشـيء. لأنه يقتضي الإنكـار لأمــور محسوسة وعلى تقــديره فيحتمل أن تكــون العناصر جميعــاً جسماً واحـداً متكيفـاً بهـذه الكيفيـات ومع ذلك فبقـاء الكيفية الـتي اســـتحال إليها العنصر مع زوال الســـبب المقتضي إياها دل على حدوث صورة إشـارة وتنبيـه: هـذه هي أصـول الكـون والفسـاد في عالمنا هـذا وهي الأركـان الأول وبـالحرى أن تتم عـدة ذوات الحركة

المســتقيمة حين يوجد خفيف مطلق ينحو نحو جهة فــوق كالنــار وثقيل مطلق كــالأرض وخفيف ليس بمطلق كــالهواء وثقيل ليس بمطلق كالماء. أقول: قد مر أن لهـذه الأجسـام اعتبـارات: منها أنها أصول الكون والفساد ومنها أنها أركان العالم ومنها أنها اسطقسات تــتركب المركبــات منها وعناصر تنحل المركبــات إليهــا. وذكرنا أن الاستدلال عليها من حيث الكون والفساد والــتركيب والتحليل ينبغي أن يكون باعتبار الفعل

الصفحة : 312

والانفعال وأن الاستدلال عليها من حيث أنها أركـان ينبغي أن يكــون باعتبـار أمكنتهـا. فلما ذكر من الصـنف الأول طرفـاً صـالحاً أراد أن يـذكر الصـنف الثـاني فـبين في هـذا الفصل حـال أمكنتها في النضد والـترتيب وبين بـذلك أنها منحصـرة في أربعة وأن العـالم يتم بهـذه الأربعة فقوله وهـذه هي أصـول الكـون والفسـاد إشـارة إليها بأحد اعتباراتها وقوله: في عالمنا هذا إشارة إلى عالم الأجسام العنصـري وقولـه: وهي الأركـان الأول إشـارة إليها باعتبـار كونها أجـزاء ذاتية للعالم وقيد بالأول لأن بعض المركبات أيضاً أركان للبعض كالأعضاء للحيوان لكنها لا تكون أول. فـالأول للجميع هي هـذه وقوله بـالحرى أن تتم بها يوجد خفيف مطلق ينحو نحو جهة فوق كالنار إشـارة إلى الحصر وهو أن ذوات الحركة المســتقيمة إما خفيفة وإما ثقيلة على ما مر وكل واحد منهما إما مطلق وإما ليس بمطلـق. فـإذن الـتربيع واجب. وأما الفـرق بين المطلق والـذي ليس بمطلق منهما على ما ذكــره الشــيخ في الشــفاء هو أن الخفيف المطلق هو الــذي في طباعه أن يتحرك إلى غاية البعد عن المركز ويقتضي طبعه أن يقف طافيــاً بحركته فــوق الأجــرام كلهــا. والثقيل المطلق ما يقابله في ذلــك. واعلم أنه يريد بغاية البعد عن المركز غاية البعد الــذي يمكن أن تصل إليه الأجسام المستقيمة الحركة ولذلك فسره بالطفو فوق الأجرام كلها أي الأجـرام العنصـرية. والخفيف بالإضـافة له معنيـان: أحدهما الذي في طباعه أن يتحرك في أكـثر المسـافة الممتـدة بين المركز والمحيط حركة إلى المحيط لكنه لا يبلغ المحيط وقد يعرض له أن يتحرك عن المحيـط. ولا يكـون تلك الحركتـان متضـادتين كما يظن بعضهم. لأنهما تنتهيان إلى نهاية واحدة. وهـذا مثل الهـواء فإنه يرسب في النار ويطفو في الماء. والثـاني الـذي إذا قيس إلى النـار نفسه كــانت النــار ســابقة له إلى المحيط فهو عند المحيط ثقيل وخفيف بالإضــافة. وهــذا الوجه يقــرب من الأول وليس به فبهــذا

الاعتبـار يشـارك النـار لكنه يتخلف عنـه. وبالاعتبـار قـال الفاضل الشـارح: وإنما قـال: خفيف ليس بمطلق ولم يقل خفيف مضـاف لتكون القسمة حاصرة. وليكـون متنـاولاً للمعنـيين المـذكورين فـإن الخفيف المضـاف لا يقع على الهـواء إلا بـالمعنى الأخـير. واعلم أنه إنما قـال: خفيف مطلق كالنـار ولم يقل فالنـار خفيف مطلق لأن الأول في بيان
الصفحة : 313
حصر الأركان كاف على ما مر أما لو قال فالنار خفيف مطلق لكان محتملاً أن يكون مع النار شيء آخر هو أيضـاً خفيف مطلق واحتـاج حينئذ إلى بيـان مسـاواتهما بمثل ما ذكـره الفاضل الشـارح وهو أن المكان الواحد لا يستحقه جسمان بسـيطان. قولـه: وأنت إذا تعقبت جميع الأجسام الـتي عنـدنا وجـدتها منتسـبة بحسب الغلبة إلى واحد من هـذه الـتي عـددناها. أقولـه: هـذا بيـان أنها هي الـتي تنحل إليها المركبـات وتـتركب منها وأشـار فيه إلى الاسـتقراء وتتبع أحـوال التركيب والتحليل على ما يذكره الأطباء. وفيه تعريض بأن المـركب من الأجزاء المتساوية منها غير موجـود. قـال الفاضل الشـارح: إنما سـمي الفصل بالإشـارة والتنبيه لأن الإشـارة بيـان حصر الأركـان وتشكك الفاضل الشـارح في ميل الهـواء بعـدم الإحسـاس والتمثيل بـأن الحجر إذا وضـعنا يـدنا تحته أحسسـنا بثقله ليس بقـوي. لأن الحجر جـزء مفصـول من كل الأرض فالميل فيه موجـود بالفعل والهـواء متصل بكله فالميل فيه ليس إلا بـالقوة. أما المفصـول منه كما يكـون في الـزق المنفـوخ تحت المـاء فيخـرج ميله إلى الفعل ويحس به. واستبعاده أيضاً لبقاء الأجزاء النارية في بدن الإنسان مع كونها مغمورة في الأجزاء الأرضية والمائية. ليس بقوي. لأنه بالنظر إلى ما يحفظه ليس ببعيد على ما سـيأتي. وإنكـار وجـود النـار في المركبات بأنها لا تنزل عن الأثير إلا بالقسر ولا قاسر هناك ولا تكون عن غيرها لأن اسـتعداد الجـزء المخلـوط بغـير النـار لقبـول النارية أضـعف من اسـتعداده لقبـول غيرهـا. أيضـاً ليس على ما يجب. لأن المعد كإسخان الشـمس وغيرها إذا صـار غالبـاً على سـائر الأجـزاء يصير الاستعداد لقبول النارية أقوى. تنبيـه: هـذه يخلق منها ما يخلق بأمزجة يقع فيها على نسب مختلفة معـدة نحو خلق مختلفة بحسب المعدنيات والنبات والحيـوان وأجناسـها وأنواعهـا. أقـول: يريد بيـان كيفية تولد المركبات من هذه الأصول الأربعة. والمركبـات ثلاثـة: ذو

صـورة حركة إرادية لـه. ويسـمى نباتـاً. وذو صـورة هي نفس غاذية ونامية ومولدة للمثل وحساسة
الصفحة : 314
ومتحركة بالإرادة. ويسمى حيواناً. وجميع هذه الصـور كمـالات أولى فإن الكمـال ينقسم إلى منـوع هو صـور كالإنسـانية وهو أول شـيء يحل في المادة وإلى غير منوع هو عرض كالضـحك وهو كمـال ثـان يعرض للنوع بعد الكمال الأول. فهذه الصـور كمـالات مختلفة الآثـار يصدر من الحيواني ما يصدر من النبـاتي ومن النبـاتي ما يصـدر من المعدني. من غير عكس. وكل واحد من هـذه الثلاثة جنس لأنـواع لا ينحصر بعضها فوق بعض وكذلك يشتمل كل نـوع على أصـناف وكل صنف على أشخاص لا حصر لها بحيث لا يتشابه اثنان من الأنواع ولا من الأصناف ولا من الأشخاص وليس هذا الاختلاف بسـبب الهيـولى الأولى ولا بسـبب الجسـمية فإنهما مشـتركتان. ولا بسـبب المبـدأ المفارق فإنه كما سنبين موجود إحدى الـذات متسـاوي النسـبة إلى جميع الماديات. فهو إذن بسبب أمور مختلفة. والأمـور المختلفة في الهيولى بعد الصورة الجسـمية هي هـذه الصـور الأربع النوعية الـتي أجسامها مواد المركبات كما مر. والاختلاف ليس بسبب هذه الصور أنفسها لأن الاختلاف الذي يكـون بسـببها لا يزيد على أربعة فهو إذن بحسب أحوالها في الـتركيب وفيما يعـرض بعد الـتركب. والـتركيب يختلف بـاختلاف مقـادير الأسطفسـات في القلة والكـثرة بقيـاس بعضها إلى بعض الغير المتناهية هي أسباب اختلاف المركبات فقوله هـذه إشـارة إلى الأسطقسـات الأربعة وقولـه: يخلق منها ما يخلق إشـــارة إلى المركبـــات المخلوقة منها وقوله بأمزجة إشـــارة إلى الاختلافات العارضة بعد التركيب وقوله: تقع فيها على نسب مختلفة إشارة إلى اختلاف الـتركيب لاختلاف مقـادير الأسطقسـات بقيـاس بعضــها إلى بعض وقولــه: معــدة نحو خلق مختلفة إشــارة إلى أن الأسطقسات إنما تصير بهذا الاختلاف معدة لقبول الصــور المختلفة عن مبـدئها المفـارق. والخلقة تقـال للهيئة العارضة للجسم بسـبب اللـون والشـكل وتنسب إلى الكيفيـات المختصة بالكميـات والمـراد هيهنا مبـادئ تلك الهيئـات الـتي هي الصـور النوعية وقولـه: بحسب المعدنيات والنبات والحيوان أجناسها وأنواعها إشارة إلى المركبـات المــذكورة فلكل جنس منها مــزاج جنسي له عــرض بين حــدين لا يحتمل ذلك الجنس التجاوز عنهما وهو يشتمل على الأمزجة النوعية بين الحدين وكذلك المزاج النوعي على الأمزجة الصـنفية والصـنفي

على الأمزجة الشخصـية. وهـذه الأمزجة كلها تكـون بحسب النسب المختلفة الواقعة لبعض الأسطقسات إلى بعض في المقادير.
الصفحة : 315
قولـه: وانحفظت الصـورة مثل ما يعـرض للمـاء أن يسـخن أو أن يختلف عليه الجمـود والميعـان ومائيته محفوظة وتلك الصـورة مع إنها محفوظة فإنها ثابتة لا تشتد ولا تضعف والكيفيـات المنبعثة عنها بـالخلاف وتلك الصـور مقومـات للهيـولى على ما علمت والكيفيـات أعراض والأعراض كائنة ما كـانت لواحـق. فلـذلك لا تعد الصـور من الأعراض. أقول: يريد بيان أن يفرق بين الصـور الـتي هي الكمـالات الأولى وبين الكيفيات التي هي من الكمالات الثانية وإنما احتـاج إلى ذلك لكــون الأمزجة من الكمــالات الثانية الصــادرة عن الكمــالات الأولى فقال: ولكل واحد من هذه صـورة مقومـة. أي صـورة نوعية يصـــــــير ذلك الواحد بها هو هو على ما بين في النمط الأول: منها تنبعث كيفياته المحسوسة واســــــــتدل على مباينتهما بثلاث حجج: إنيتـان ولميـة: الحجة الأولى قولـه: وربما تبـدلت الكيفية وانحفظت الصورة مثل ما يعرض للماء أن يسخن وهذا تبـدل الكيفية الفعليـة: أو أن يختلف عليه الجمـود والميعـان وهـذا تبـدل الكيفية الانفعالية ومائيته محفــوظ وهي صــورته النوعيـــة. فـــإذن فالمتبدلة غـــير المحفوظة في الأحوال وقول الفاضل الشارح: النار لا تبقى ناراً بعد زوال الحـرارة عنها ولا الهـواء والأرض بعد زوال الميعـان والجمـود عنهمـا. إن حكم بـذلك مطلقـاً فغـير مسـلم وإن قيد الحكم بحـال بساطتها استلزامه إياها حـال الـتركيب وقـول الشـيخ: وربما تبـدلت الكيفية يدل على أنه لم يحكم بذلك حكمـاً كليـاً شـاملاً للجميع في جميع الأحـــوال. الحجة الثانية وهي أعم من الأولى قولـــه: وتلك الصـورة مع أنه محفوظة فإنها ثابتة لا تشـتد ولا تضـعف والكيفيـات المنبعثة عنها بـالخلاف وذلك لأن إنسـاناً لا يكـون أشد إنسـانية من آخر وجـاز أن يكـون أشد حـرارة من آخـر. قـال الفاضل الشـارح: الـدليل على أن الصـورة لا تشـتد ولا تضـعف أن القـدر المعتـبر في التقوم إن زال فقد بطل المتقوم ولا يكون ذلك انتقاصاً للصورة بل بطلانـاً لها وإن لم يــزل بل زال ما وراء ذلك لم يكن الاشــتداد في ذاته بل في عواضه ثم قال: وهـذا الـدليل بعينه قـائم في الكيفيـات لأن القـدر المعتـبر في نوعية الكيفية إن زال فقد بطل الكيفية وإن لم يــزل لم يكن الزائل معتـبراً فيهـا. فـإن صح الـدليل فقد بطلت إحدى المقدمتين وإن لم يصح فقد بطلت

الصفحة : 316
الأخرى. وأقول: معنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد الثـابت إلى حال فيه غير قار يتبدل نوعيته إذا قيس ما يوجد منها في آنٍ ما إلى ما يوجد في آن آخر بحيث يكـون ما يوجد في كل آن متوسـطاً بين ما يوجد في آنين يحيطـــان بـــذلك الآن ويتجـــدد جميعها على ذلك المحل المتقـوم دونها من حيث هو متوجه بتلك التجـددات إلى غايـةٍ ما. ومعـنى الضـعف هو ذلك المعـنى بعينه إلا أنه يؤخذ من حيث هو منصرف بها عن تلك الغاية. فالآخذ في الشـدة والضـعف هو المحل لا الحال المتجدد المتصرم ولا شك أن مثل هذا الحال يكـون عرضـاً لتقوم المحل دون كل واحد من تلك الهويات وأما الحال الذي تتبدل هوية المحل المتقوم بتبدله وهو الصـورة فلا يتصـور فيه اشـتداد ولا ضــعف لامتنـــاع تبدله على شـــيء واحد متقـــوم يكـــون هو هو في الحالتين ولامتناع وجود حالة متوسطة بين كون الشـيء هو هو وبين كونه ليس هــو. والحجة الثالثة وهي أعم من الأولـيين تشـتمل على الفـرق بين الصـور والأعـراض بحسب الماهيـات وهي قولـه: وتلك الصـــور مقومـــات للهيـــولى على ما علمت والكيفيـــات أعـــراض والأعراض كائنة ما كانت لواحق فلذلك لا تعد الصـور من الأعـراض. قوله: وأيضاً فإن حركاتها بالطبع وسـكوناتها بـالطبع منبعثة عن تلك القـــوى الطبيعية الخفيـــة. أقـــول: قد ذكرنا فيما مر أن الطبيعة هي مبدأ أول للحركات والسكونات التي تكون بـالطبع. أنـواع الحركـات منبعثة عن الصــور النوعيــة. فنبه هيهنا على أن الصــور النوعية هي الطبـــائع بعينها بالـــذات. فهي باعتبـــار كونها مبـــادئ للحركـــات والسكونات طبائع وباعتبـار كونها مقومـات للهيـولى صـور وباعتبـار كونها مبـادئ للتغـيرات في غيرها قـوي. قولـه: وإذا امـتزجت وإذا امــتزجت لم تفسد قواها وإلا فلا مــزاج. أقــول: قـــال الشـــيخ في الشفاء: لكن قوماً قد اخترعوا في قرب زماننا مذهباً غريباً وقـالوا: إن البسائط إذا امتزجت وانفعل بعضها عن بعض تــأدى ذلك بها إلى أن تخلع صورها فلا تكـون لواحد منها صـورته الخاصة وليست حينئذ صورة واحدة فتصير لها هيولى واحدة وصورة
الصفحة : 317
واحــدة. فمنهم من جعل تلك الصــورة أمــراً متوســطاً بين صــورها ومنهم من جعلها صورة أخرى من النوعيات. فقوله هيهنـا: لم تفسد قواها إشــارة إلى إبطــال ذلك المــذهب والحجة عليه بأنه لا مــزاج حينئذ بل هو فســاد ما وكـــون. لأن المـــزاج إنما يكـــون عند بقـــاء

الممتزجات بأعينها. قوله: متوسطة توسطاً ما في حدٍ ما متشابه في أجزائها وهي المزاج. يريد تحقيق ماهية المزاج. فالعناصر إذا امتزجت وتفاعلت فلا يمكن أن يفعل كل واحد منها في الآخر من حيث ينفعل عن ذلك الآخر لأن الفعل إن كان متقدماً على الانفعال صار الغالب مغلوباً عن مغلوبه وإن كان متأخراً عنه صار المغلوب غالباً على غالبه وإن حصلا معاً كان الشيء الواحد غالباً ومغلوباً معاً عن شيء واحد. وكلها محال فإذن يفعل كل واحد منها بصورته وينفعل في كيفيته ولا يمكن بالعكس لأن الانفعال في الصورة يقتضي الانفعال في الكيفية الصادرة عنها إذا المعلولات تابعة لعللها ولا ينعكس بل إنما تكسر الصور وتنكسر الكيفيات وهناك تستحيل العناصر في الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور حتى تحصل بينها كيفية متوسطة تستبرد بالقياس إلى حارها وتستسخن بالقياس إلى باردها وكذلك في الرطوبة واليبوسة ويتشابه الجميع في تلك الكيفية فتلك الكيفية المتوسطة هي المزاج. فقوله: بل استحالت في كيفياتها إشارة إلى حركة الأسطسقات في الكيفيات لأن الكيفية نفسها لا تتحرك ولا تستحيل بل تتبدل ومحلها يستحيل فيها وقوله المتضادة أي المتخالفة. قال الفاضل الشارح: لو حمل هذا التضاد على الحقيقي الذي يكون بين شيئين في غاية كيفياتها بحسب المزاج الأول فإذن ينبغي أن يحمل على التخالف فقط حتى يتناولهما معاً. وقوله: متفاعلة فيها. أي الاستحالة تكون في حال تفاعل الصور في الكيفيات. وقوله: حتى تكتسى كيفية متوسطة توسطاً ما أي إذا كان الحار مثلاً عشرة أجزاء والبارد خمسة أجزاء كانت الكيفية المتوسطة أقرب إلى الحرارة منها إلى البرودة على نسبة الثلث والثلثين. فلا تكون الكيفية متوسطة على الإطلاق دائماً بل توسطاً ما. لقول: في حدٍ ما متشابهة في أجزائها أي في حدٍ من الحدود التي لا تتناهى بين الأطراف وذلك الحد يكون متشابهاً في

أجزاء الأسطسقات أو الكيفية التي في ذلك الحد تكون متشابه فتكون حرارة الجزء الناري كحرارة الجزء المائي. فهذا بيان ما في الكتاب. وقال الفاضل الشارح: أمر المزاج مبني على إثبات الاستحالة والشيخ لم يثبتها إلا في الحار والبارد. أقول: وجود المركبات المتشابهة الأجزاء التي ليست في ميعان الهواء وجمود الأرض دليل على وجود الكيفية المتوسطة بينهما وهي لا تحصل إلا

بالاستحالة فيهمـا. وهيهنا بحث: هو أن يقـال: إنكم حكمتم فيما مر أن الصــور إنما تفعل في ســائر المــواد بالكيفيــات الفعلية وهيهنا جعلتم الصور فاعلة والكيفيات منفعلة فقد ناقضتم كلامكم بوجهين: أحــدهما أنكم جعلتم الصــور هيهنا فاعلة بــذاتها لا بتلك الكيفيــات والثاني أنكم جعلتم الكيفيات الفعلية منفعلة. والجواب: أنا لم نجعل الكيفيـات أنفسـها منفعلة بل المنفعلة هي المـادة لكن انفعالها هي استحالتها في تلك الكيفيات وأيضـاً لم نجعل الصـور فاعلة في غـير موادها بذاتها بتلك الكيفيات. وبيان ذلك أن الصـورة النارية مثلاً هي المبـدأ لحصـول الحـرارة في مادتها فـإن انفـردت فعلت فعلها ذلك بذاتها وانفعلت المـادة عنهـا. فحصـلت الحـرارة في المـادة شـديدة وإن امتزج الماء بها أثـرت هي أيضـاً بتوسط حرارتها تلك في مـادة الماء الباردة بسبب صورة المائية فكان تأثيرها فيها نقصــان برودتها كما ذكرنا في الميل سواء ولو كـانت تلك المـادة خالية عن الـبرودة لفعلت فيها حرارة وفعلت أيضاً صورة الماء في مادة النار مثل ذلك حتى اسـتقرت الكيفية المتوسـطة في المـادتين متشـابهة. والـدليل على أن الصورة إنما تفعل في غـير مادتها بتوسط الكيفية أن المـاء الحار إذا امتزج بالمـاء البـارد انفعلت مـادة البـارد من الحـرارة كما تنفعل مـادة الحـار من الـبرودة وإن لم تكن هنـاك صـورة مسـخنة فإذن ظهر أن الفاعلة هي الصورة بتوسط الكيفية وأن المنفعلة هي المادة المستحيلة في الكيفية لا وهم وتنبيه: ولعلك تقول لا استحالة في الكيف أيضاً وفي الصورة أيضاً ولم يسخن الماء في جوهره بل فشت فيه أجــــزاء نارية داخلته ولا ما يظن أنه بــــرد بل فشت فيه أجزاء جمدية مثلاً.

الصفحة : 319

أقــول: قد تــبين مما مضى أن القــول بــالمزاج مبــني على القــول الاستحالة فـإن الكيفية المسـماة بـالمزاج إنما تتحصل بعد اسـتحالة الأركـان وهو أيضـاً مبـني على القـول بـالكون فـإن الأجـزاء النارية المخالطة للمركبات لا تهبط عن الأثير كما مر بل تكون هناك. وكان في المتقدمين من ينكرهما معـاً كانكسا غـورس وأصـحابه القـائلين بالخليط فــإنهم كــانوا ينكــرون التغــير في الكيفية وفي الصــورة ويزعمــون أن الأركــان الأربعة لا يوجد شــيء منها صــرفاً بل هي مختلطة من تلك الطبـائع ومن سـائر الطبـائع النوعية وإنما يسـمى بالغالب الظاهر منها ويعـرض لها عند ملاقـاة الغـير أن يـبرز منها ما كان كامناً فيها. فيغلب ويظهر للحس بعد ما كان مغلوباً غائباً عنه لا

على أنه حـدث بل على أنه بـرز ويكمن فيها ما كـان بـارزاً. فيصـير مغلوباً وغائباً بعد ما كـان غالبـاً وظـاهراً. وبـإزائهم قـوم زعمـوا أن الظاهر ليس على سبيل بـروز بل على سـبيل نفـوذ من غـيره فيـه. والمذهبان متقاربان فإنهما يشـتركان في أن المـاء مثلاً لم يسـتحل حـاراً لكن الحـار نـار تخالطه ويفترقـان بـأن أحـدهما يـرى أن النـار برزت من داخل الماء والثاني يـرى أنها وردت عليه من خارجه وإنما دعـاهم إلى ذلك الحكم بامتنـاع كـون الشـيء عن لا شـيء وامتنـاع صيرورة شيء شيئاً آخر. فالشيخ لما فرغ عن تقرير المزاج اشـتغل بالتنبيه على فساد هذين المذهبين فـإن القـول بـالمزاج لا يمكن مع القـول بهمـا. وقـدم الـرأي الأخـير لأنه أشـبه بـالممكن فقـرر أولاً مـذهبهم وهو ظـاهر ثم اشـتغل بالتنبيه على فسـاده. واسـتدل على ذلك بخمسة أمـور من المشـاهدات. قولـه: فـإن قلت ذلك فـاعتبر حال المحكوك والمخلخل والمخضخض حين يحمي من غـير وصـول نارية غريبة إليه. أقول: هذا أول اسـتدلالاته وهو الاسـتدلال بحـدوث السـخونة عند الحركة العنيفة فيما يغلب عليه أحد العناصر الثلاثة الباقية من غـير وصـول نـار غريبة يمكن نفوذها في المتسـخن. فـالمحكوك هو الشـيء اليـابس الصـلب الـذي يماسه مثله مماسة عنيفة كخشـبتين يابسـتين. فـإن والمخلخل هو الـذي يجعل قومه بالقسر رقيقاً متخلخلاً كهـواء الكـير بإلحـاح النفخ عليه ومنع الهـواء الحار من الدخول إليـه. فإنه يتسـخن لا محالـة. وذلك لأن السـخونة أيضاً تستلزم

التخلخل. فالحركة الشديدة المقتضية لرقة القوام تقتضي السخونة أيضاً. والمخضخض هو الجسم الرطب كالمـاء ونحـوه الـذي يتحـرك تحريكاً شديداً فإنه يتسخن أيضاً. قولـه: واعتـبر حـال المسـخن في مستحصف وفي متخلخل هل يمنع الإستحصـاف نفـوذ ما يسـخن بالفشو فيه على نسبة قوامـه. أقـول: وهـذا اسـتدلال ثـان: وهو أن المـانعين المتشـابهين إذا سـخنا في إنـائين أحـدهما مستحصف أي مسـتحكم الجـرم كالنحـاس مثلاً والثـاني متخلخل أي متخلخل في الوضع بمعنى الاشتمال على الفرج والمسامات الصغيرة كـالخزف. فلو كان التسخن بنفوذ النار وفشوها في المـانع لـوجب أن يتسـخن الذي في المتخلخل قبل الآخر على نسبة القـوامين لسـهولة النفـوذ فيه دون الآخر وليس الأمر كـذلك. قولـه: ممتنع أتفشو - إذا كـان لا يخـرج منه شـيء يعتد به حـتى يخلف مكانه أش يعتد بـه. صـمام

القارورة: شدادها. وفدامها: ما يوضع في فيها. وهذا اسـتدلال ثـالث وهو أن امتلاء الإنــاء المصــموم يجب على تقرير ذلك المــذهب أن يمنع عن تسخن ما فيه تسخنا بالغاً لامتناع دخول شــيء يعتد به فيه إلا بعد خــروج شــيء عنه إذ التــداخل محــال وليس كــذلك. قولــه: واعتبر حال القماقم الصياحة. أقـول: وهـذا اسـتدلال رابـع: وهو أن القمقمة إذا ملئت وشد رأسها شداً محكماً ووضـعت على نـار قوية فإنها تنشق بعد صيرورة أكثر مائها ناراً وتصبح صـيحة عظيمة هائلة تنفر عنها الــدواب والبهــائم وهي من حيل المتحــاربين. فحــدوث السخونة والنار داخلها مع امتناع دخول النار فيها وخروج المــاء منها يدل على الاستحالة والكـون معـاً. قولـه: وانظر ما بـال الجمد يـبرد وانظر ما بال الجمد يبرد ما فوقه والبارد من أجزائه لا يصعد لثقلــه. بــالطبع ولا قاســرها هنــاك. فــإذن هو الاســتحالة. وقــول الفاضل الشارح: إن الجسم البارد

الصفحة : 321

بالطبع إذا وضع فوق الجمد فلعله يتبرد بالطبع. مــردود. لأنه يقتضي أن يتبرد مثله من غـير وضع على الجمد مثل تـبرده. وهم وتنبيـه: أو لعلك تقول: إن النارية كامنة يبرزها الحك والخضخضة من غـير تولد سـخونة ولا ناريــة. هـذا هو المـذهب الآخـر: وهو القــول بــالكمون والــبروز وإنما اقتصر على الحك والخضخضة لأن كــون النــار فيما يغلب عليه الباردان بالطبع أغرب. وقال الفاضل الشـارح: وذلك لأن لهم أن يقولـوا: الهـواء حـار بـالطبع وتـأثير الخلخة فيه تصـفيته عما يخالطه من الأرض والمــاء حــتى تظهر كيفيته ولا تلــزم على ذلك استحالة. قوله: فهل يسعك أن تصدق بوجود جميع النارية المنفصلة عن خشبة الغضا فيها مخلعة منها فاشية في ظـاهر الجمـرة وباطنه وتحس فاشية في جميع جرم الزجاج الـذائب عند استشـفاف البصر فلو لم يكن في الخشب من النارية إلا الباقي فيه عند التجمر لكــان لا يسعك أن تصدق وبروز لكان أكـثر الكـامن بـرز وفـارق ثم الكلام بعد هذا طويل. نبه على فساد هذا المذهب بأن النارية الكثيرة الـتي تنفصل عن خشــبة الغضا منها ما ينفصل ويبقى في ظــاهر جمرها وباطنها ما يبقى لا يمكن أن تكـون موجـودة بالفعل في باطنها على سبيل الكمون غير محرقة إياها وكـذلك النارية الفاشـية في الزجـاج الذائب لو كان قبل ذلك في الزجاج موجوداً لكـان مبصـراً كما كـان بعد الــبروز مبصــراً إذ هو شــفاف لا يمنع البصر عن النفــوذ فيه والإحسـاس بما في باطنه بل لو لم تكن في الغضا إلا النارية الباقية

بعد التجمر لامتنع التصــديق بوجودها بالفعل فيه وجــوداً لا يـــبرزه الرض والسـحق ولا يـدرك بـاللمس والنظر فكيف يمكن أن تصـدق بوجود جميع تلك النارية التي انفصـلت عنها حالة الاشـتعال مع هـذه الباقيــة. والمــراد من قولــه: ثم الكلام بعد هــذا طويل أن لإبطــال احتجاجـات أصـحاب هـذا المـذهب وذكر ما يـرد عليهم من سـائر الوجوه بالتفصيل بيانات كثيرة لكن لما كان فيما أوردناه كفاية كـان الكلام فيما بعد ذلك يقتضي تطويلاً.

الصفحة : 322

واعترض الفاضل الشارح بأن حرارة الأدوية الحـارة كـالفرفيون إنما تكـون لكـثرة الأجـزاء هيهنا مثله فـإن قيـل: ليس فيها أجـزاء نارية لكنها تسخن بـدن الحي عن انفعالها عنه بالخاصـية. كـان قـولاً بأنها تسخن لا بالكيفية. وهذا خلاف ما قالته الأطباء. والجواب أن الأجزاء النارية الـــتي في الفرفيـــون إنما لا تظهر للحس لكونها منكســـرة الكيفية للمزاج فإن قالوا بمثله ناقضوا مـذهبهم وإلا لـزمهم ما مـر. نكتة: اعلم أن استضاءة النار السـاترة لما وراها إنما يكـون ذلك لها إذا علقت شـيئاً أرضـياً ينفعل بالضـوء عنها ولـذلك أصـول الشـعل وحيث النار قوية هي شـفافة لا يقع لها ظل ويقع لما فوقها ظل عن مصــباح آخــر. أقــول: يريد بيــان أن النــار المرئية ليست ببســيطة والبسيط شفافة لا لون لها. فالمراد باستضاءة النار شعلتها وقيدها: السـاترة لما وراها ليسـتدل بـذلك على كونها مشـتملة على أجـزاء أرضـية. ثم ذكر علة كونها مستضـيئة وهو انفعـال الأجـزاء الأرضـية عنها بالضوء فنبه بذلك على أن النار الصرفة شـفافة لعـدم ما يقبل الضوء عنها. ثم استدل على ذلك أيضاً بأن النار القوية المتمكنة من الإحالة التامة للأجزاء الأرضية كما في أصـول الشـعل. وحيث تكـون النـــار قوية من ســـائر أجزائها إنما تكـــون شـــفافة ينفذ البصر فيها عديمة الظل غـير سـاترة لما قولــه: ولربما كـان انفراجه وتحجمه وانتشاره أكثر من حجم الشفاف حتى لا يكـون لقائل أن يقـول: إن الشفيف للانتشار وخلافه لاستحداد الصنوبرية مستحصفة النار. هـذا جواب عن سـؤال ذكـره بعـده. وهو أن يقـال: لعل الشـفيف وعـدم الظل في أصـول الشـعل كانا لانتشـار أجـزاء النارية وتفرقها هنـاك وعـــدم الشـــفيف والظل فيما فوقه لاكتنازها واجتماعها وذلك لأن شكل الشعلة يكـون في الأكـثر مخروطـاً صـنوبرياً. فـالأجزاء تنتشر في قاعدة المخـروط وتجتمع في رأســه. وأجـاب بأنه ربما لا يكـون شكله كذلك بل كان بالعكس. فكـان انفـراج رأس الشـعلة وتحجمه

أي عظمه وانتشاره أكثر من حجم الشفاف الذي هو أصلها ومع ذلك يكون الشفيف وعدم الظل في الأصل دون الرأس. قوله: فبان من هذا أن النار البسيطة شفافة كالهواء.

الصفحة : 323

فهذا هو النتيجة لما مضى. قوله: وإذا استحال إليها النار المركبة التي تكون منها الشهب استحالة تامة شفت. فظن أنها أقول المتحلل اليابس المتصعد لاكتساب الحرارة أعني الدخان المرتفع من الأرض إنما يعلو البخار لأن اليابس أكثر حفظاً للكيفية الفعلية وأشد إفراطاً فيها لذلك. فإذا بلغ الجو الأقصى الحار بالفعل لبعده عن مجاورة الماء والأرض ومخالطة أبخرتهما وقربه من الأثير اشتعل طرفه العالي أولاً ثم ذهب الاشتعال فيه إلى آخره. فرأى الاشتعال ممتداً على سمت الدخان إلى طرفه الآخر وهو المسمى بالشهاب. فإذا استحالت الأجزاء الأرضية ناراً صرفة صارت غير مرئية لعدم الاستضاءة فظن أنها طفئت فليس ذلك بطفو. قوله: ولعل ذلك من أسباب طفوها أحياناً عندنا. أقول وهو إذا ألقينا شيحة في تنور مثلاً مشتعل مسعر صارت النار فيه شفافة لقوتها. فإن الشيحة تشتعل ثم تنطفي. قوله: والأشبه أن أكثر السبب في ذلك عندنا استحالة النارية هواءً وانفصال الكثافة الأرضية دخاناً الذي كلما قويت النار قل لأنها تكون أقدر على إحالة الأرضية بالتمام ناراً فلم يبق ما يكون أقول: وذلك لأن النار عندنا تكون في أكثر ضعيفة لإحاطة أضدادها بها فتستحيل هواء وتنفصل الأرضية عنها دخاناً. ثم بين حال إحالتها الأرضية بحسب قوتها وضعفها. قوله: وهذه النكتة غير مناسبة بحسب النوع للغرض ومناسبة بحسب الجنس. أقول: الكلام كان المركبات وبسببها في المزاج وانجر إلى إبطال المذاهب المخالفة لذلك وهذا البحث لا يناسبه من حيث تعلقه بالمزاج والتركيب ويناسبه من حيث تعلقه بالعناصر التي هي أصول التركيب والمزاج. فكان مناسباً بحسب الجنس دون النوع وكان الأصوب أن يقول: وهذه النكتة غير مناسبة بحسب الصورة ومناسبة بحسب المادة والغرض من إيراد هذه النكتة هو التنبيه على أن كون النار المحيطة بسائر العناصر غير المرئية هو لبساطتها.

الصفحة : 324

تنبيه: انظر إلى حكمة الصانع بدأ فخلق أصولاً ثم خلق منها أمزجة شتى وأعد كل مزاج لنوع وجعل أخرج الأمزجة عن الاعتدال لأخرج

الأنواع عن الكمال وجعل أقربها من الاعتدال الممكن مزاج الإنسان لتستوكره نفسه الناطقة. المختصر الموسوم بعيون المسـائل بهـذه العبارة حكمة البارئ تعالى في الغاية لأنه خلق الأصـول وأظهر منها الأمزجة المختلفة وخص كل مزاح بنوع من الأنـواع وجعل كل مـزاج كان أبعد عن الاعتـدال سـبب كل نـوع كـان أبعد عن الكمـال وجعل النوع الأقرب من الاعتـدال مـزاج البشر حـتى يصـلح لقبـول النفس الناطقـة. فالأصـول هي الأسطقسـات الأربعة وأخـرج الأمزجة عن الاعتدال هو مـزاج أقـرب المعـادن إلى العناصـر. وإنما قـال: أقربها من الاعتـدال الممكن لأن الاعتـدال الحقيقي عنـده ليس بموجـود. وفي قوله لتســتوكره اســتعارة لطيفة منبهة على تجريد النفس إذ جعل نسبتها إلى المزاج نسبة الطـائر إلى وكـره. واعلم أن انكسـار تضاد الكيفيات واستقرارها على كيفية متوسـطة وحدانية نسـبة إلى مبـدئها الواحد وبسـببها تسـتحق لأن يفيض عليها صـورة أو نفسـاً تحفظها فكلما كـان الانكسـار أتم كـانت النسـبة أكمل والنفس الفائضة بمبدئها أشبه. واعترض الفاضل الشارح على قـول الشـيخ: وأعد كل مزاج لنوع بأن كل مزاج إنما يستعد لقبـول صـورة لذاته لا بجعل غيره. واستشهد بقوله في النمط الخامس: إن وجود المحدث بالفاعل وكونه مسبوقاً بالعدم ليس بفعل الفاعل بل لذاته. قـولهم: تلك الصفات له لذاته لا بفعل فاعـل. فليس معنـاه أنها ليست بفعل فاعل للشـيء: بل إنها إنما صـدرت عن فاعل الشـيء بتوسط ذات الشيء وليست بفعل فاعل مباين لهما. فإن بعض الصـفات محتاجة معهما إلى غيرهما. واعترض أيضاً على قولـه: وأقربها من الإعتـدال الممكن مـزاج الإنسـان بـأن المبـاحث الطبية شـهدت بـأن أعـدل الأعضاء جلد الأصابع وأخرجها عن الاعتـدال القلب. فكـان ينبغي أن تتعلق النفس بتلك الجلدة لا بالقلب وأقول: كون جلد الأصابع أعـدل الأعضاء لا يقتضي كونه على

أعـدل الأمزجة على الإطلاق. فـإن الأعضـاء من حيث هي أعضـاء ليست بقريبة من الاعتـدال لغلبة الجـزأين الثقيلين عليها وأيضـاً ليست الأعضاء مما تتعلق بها النفس أولاً والمـزاج المسـتعد لقبـول الصورة الحيوانية فضلاً عن الإنسانية ليس هو مزاج الأعضـاء بل هو مـزاج الأرواح الـتي تقـرب الأجـزاء الثقيلة والخفيفة فيها من التساوي. فهي أول شيء تتعلق النفوس به ثم تلك النفوس لتحتـاج بسـبب محافظة تلك الأرواح وإكمالها الشخصي والنـوعي أولاً إلى

عضو يحصر - يحضن خ - تلك الأرواح ويمنعها عن التفـــــــرق وهو القلب ثم إلى عضو يغــذيها وهو الكبد وإلى عضو يعــدها لأن تصــير مبـداً للحس والحركة وهو الـدماغ ثم تنتهي إلى جلد الأنملة وغـيره. فيتم بجميع ذلك التشخص على التفصـيل المـذكور في كتب الطب. فهــذا وأمثاله ليس مما يخفى على النــاظر في كتبهم ولكن من لم يجعل الله له نــــوراً فما له من نــــور. النمط الثـــالث: في النفس الأرضية والسماوية. إنما فصل النفس إلى الأرضية والسماوية. لأنها لا تقع عليهما بمعـــنى واحد بعد اشـــتراكهما في معـــنى. فـــالمعنى المشترك قولنا: كمال أول لجسم طبيعي: أما الكمال الأول فقد مر بيانه وأما الجسم هيهنا فبمعنى الجنس لا المـادة وأما الطـبيعي فما يقابل الصـناعي. والمعـنى الـذي ينضـاف إلى ذلك فيتحصل النفس الأرضية متناولة للنفـوس النباتية والحيوانية والإنسـانية هو أن نقـول بعد قولنا لجسم طبيعي آلي: ذي حياة بـالقوة. ومعنـاه كونه ذا آلات يمكن أن يصدر عنها بتوسـطها وغـير توسـطها ما يصـدر من أفاعيل الحيـاة الـتي هي التغـذي والنمو والتوليد والإدراك والحركة الإدارية والنطق. والمعنى الذي ينضاف إلى ذلك فتتحصل النفس السـماوية هو أن نقـول بعد قولنا لجسم تنبيـه: ارجع إلى نفسك وتأمل هل إذا كنت صـــحيحاً بل وعلى بعض أحوالك غيرها بحيث تفطن للشـــيء فطنة صحيحة هل تغفل عن وجـود ذاتك ولا تثبت نفسـك. ما عنـدي أن هـذا يكـون للمستبصر حـتى أن النـائم في نومه والسـكران في سكره لا يعزب ذاته عن ذاته وإن لم يثبت تمثله لذاته في ذكره ولو توهمت أن ذاتك قد خلقت أول خلقها صحيحة العقل والهيئة وقد

فـرض أنها على جملة من الوضع والهيئة لا تبصر أجزائها ولا تتلامس أعضـاؤها بل هي منفرجة ومعلقة لحظة ما في هـواء طلق وجـدتها قد غفلت عن كل شيء إلا عن ثبوت إنيتها. أقـول يريد أن ينبه على وجود النفس الإنسانية بأن الإنسان الكامل الإدراك وغير كامله الذي يختل إدراكه إما بالحواس الظاهرة كالنـائم وإما بـالحواس الظـاهرة والباطنة جميعـاً كالســكران بشــرط أن يكــون له مع ذلك فطنة صحيحة. لا يغفل عن وجود ذاته ثم زاد إيضاحاً بفرض حالة للإنسـان لا يدرك فيها شيئاً غير ذاته وهو أن يتوهم أنه خلق أول خلقه حتى لا يكون له تذكر أصلاً واشترط كونه صـحيح العقـل. ليتنبه لذاته وكونه صـحيح الهيئـة. لئلا يؤذيه مـرض فيـدرك حـالاً لذاته غـير ذاته وكونه بحيث لا يبصر أجزائـه. لئلا يـدرك جملة فيحكم بأنه الطـاء وسـكون

اللام أي غير محسوس بكيفية غريبة فيه من حر أو برد. يقـال: يـوم طلق وليلة طلقة: إذا لم يكن فيه حر ولا قر ولا شـيء يـؤذي. وإنما اشترط كون الهواء طلقاً. لئلا يحس بشيء خارج عن جسـده أيضـاً. فإن الإنسان في مثل الحالة المذكورة يغفل عن كل شيء كأعضائه الظاهرة والباطنة وككونه جسماً ذا أبعاد وكحواسه وقواه وكالأشياء الخارجة عنه جميعاً إلا عن ثبـوت ذاته فقـط. فـإذن أول الإدراكـات على الإطلاق وأوضحها هو إدراك الإنسان نفسه وظاهر أن مثل هـذا الإدراك لا يمكن أن يكتسب بحد أو رسم أو يثبت بحجة أو برهـــان. وقول الفاضل الشارح: إن الشيخ لم يـبين أن هـذه القضـية أولية أو برهانية ثم حكمه عليها بأنها برهانية ثم تمحله في إقامة البرهــــان عليها ثم تزييفه لبراهينه. خبط كلها لا فائدة في الاشتغال بها. تنبيـه: بمـاذا تـدرك حينئذ وقبله وبعـده ذاتك وما المـدرك من ذاتـك. أتـرى المدرك منك أحد مشاعرك مشاهدة أم عقلك وقوة غـير مشـاعرك وما يناسبها. فإن كان عقلك وقوة مشاعرك بها تدرك أم بغير وسط ما أظنك تفتقر في ذلك حينئذ إلى وســط. فإنه لا وســط. فبقي أن تدرك ذاتك من

الصفحة : 327

غير افتقار إلى قوة أخرى وإلى وسط. فبقي أن يكون بمشاعرك أو بباطنك بلا وسـط. ثم انظـر. أقـول: يريد التنبيه على أن الإنسـان لا يــدرك نفسه إلا بنفسه لا بقــوة غــير نفسه ولا بتوسط شـــيء آخر وذلك بالبحث عن المدرك عند الفرض المذكور بل في جميع أحـوال الإدراك ما هو وكذلك المدرك. وبدأ بالمدرك وقسـمه إلى المشـاعر الظاهرة وإلى الباطنة: كالعقل وغـيره وقسم الباطنة إلى ما يـدرك بوسط أو بغير وسط وإلى ما يدرك بنفسه أو بقوة شيء آخر غــيره وبين أن الإدراك في الفــرض المــذكور لم يكن بقـــوة أخـــرى ولا بتوسط شـيء آخـر. لأن المـدرك في ذات الفـرض كـان غـافلاً عما يغايره فبقي أن يكون ذلك الإدراك بالمشاعر الظاهرة أو الباطنة بلا وسط وعلى وجه لا تتصور مغايرة بين المدرك والمدرك البتة. تنبيه: أتحصل أن المدرك منك أهو ما يـدرك البصر من إهابـك. لا فإنك إن انسـلخت عنه وتبـدل عليك كنت أنت أو هو ما تدركه بلمسك أيضـاً وليس أيضاً إلا من ظواهر أعضـائك. لا فـإن فـبين أنه ليس مـدركك حينئذ عضــواً من أعضــائك كقلب أو دمــاغ. وكيف وقد يخفى عليك وجودهما إلا بالتشـريح ولا مـدركك جملة من حيث هي جملـة. وذلك ظاهر لك مما تمتحنه من نفسك ومما نبهت عليـه. فمـدركك شـيء

آخر غير هذه الأشياء والتي قد لا تدركها وأنت مدرك لذاتك والتي لا تجدها ضرورية في أن تكون أنت أنت. فمدركك ليس من عداد ما تدركه حساً بوجه من الوجوه ولا مما يشبه الحس مما سنذكره. أقول: يريد أن يبين أن نفس الإنسان ليست بمحسوسة. فبحث عن المدرك وقسمه إلى أن يكون إما محسوساً أو غير محسوس. وإن كان محسوساً فهو إما جزء من البدن أو كله. وإن كان جزءاً فهو إما شيء من ظواهر أعضائه أو شيء من بواطنها. وهذه أربعة أقسام. ثم أبطل أن يكون المردك شيئاً من ظواهر البدن بوجهين: أحدهما أن الإنسان لو انسلخ عن ظواهر بدنه لكان هو هو ولكان مدركاً لذاته. والثاني أن ظواهر البدن لا تدرك إلا بالحواس وهو في الفرض المذكور كان غافلاً عن الحواس عما تدركه الحواس مع أنه مدرك لذاته. وأبطل أن يكون المدرك شيئاً من أعضائه الباطنة بأنها لا تدرك إلا بالتشريح وهو في

الفرض المذكور كان غافلاً عن التشريح وعما يوجبه التشريح. عن تفاصيل أعضائه وبأن إدراك المركب لا ينفك عن إدراك أجزائه التي يكون كل واحد منها غير المركب وكان الإنسان في الفرض المذكور غافلاً عما يغايره. فظهر أن المدرك هو شيء غير أجزاء البدن جملة وفرادى التي يمكن أن يغفل عنها المدرك لذاته حالة الإدراك لكونها غير ضرورية الإدراك في كونه مدركاً لذاته. وظهر من ذلك أن المدرك ليس بمحسوس ولا ما يشبه المحسوس مما سنذكر يعني المتخيل والموهوم. وهم وتنبيه: ولعلك تقول: إنما أثبت ذاتي بوسط من فعلي. فيجب إذن أن يكون لك فعل تثبته في الفرض المذكور أو حركة آو غير ذلك. ففي اعتبارنا الفرض المذكور جعلناك بمعزل من ذلك وأما بحسب الأمر الأعم فإن فعلك إن أثبتته فعلاً مطلقاً فيجب أن تثبت به فاعلاً مطلقاً. لا خاصاً هو ذاتك بعينها وإن أثبتته فعلاً لك فلم يثبت به ذاتك جزء من مفهوم فعلك من حيث هو فعلك. فهو مثبت في الفهم قبله ولا أقل من أن يكون معه لا به. فذاتك مثبتة لا به. أقول: إثبات الأشياء التي يخفى وجودها قد يكون بعللها كما في برهان لمي وقد يكون من وجود علله. فإن ذهب فعساه أن يذهب إلى إثباته بمعلولاته التي هي أفعاله وآثاره. فإن أكثر القوى تثبت بأفعالها وآثارها. والشيخ أبطل هذا الوهم بوجهين: وجه خاص بهذا الموضع وهو أن الإنسان في الفرض المذكور كان غافلاً عن أفعاله مع إدراك ذاته ووجه عام وهو أن الفعل إن أخذ

من حيث هو فعل ما من غـير اختصـاص بفاعله فهو لا يـدل إلا على فاعــلٍ ما غــير معين ولا يمكن أن يســتدل الإنســان به على فاعل معين هو ذاتــــه. وإن أخذ من حيث هو فعل لفاعل المعين يكــــون معلومـاً قبله ولا أقل من أن يكـون معه فلا يمكن أن يسـتدل بـذلك عليـه. وبالجملة الاسـتدلال بالفعل على الفاعل اسـتدلال نـاقص لا يتـأدي إلى معرفة ذات الفاعل ما هـو. فـإن إثبـات الإنسـان نفسه بواسطة فعلها محال. والفاضل الشارح نسب كلام الشـيخ في هـذه الفصـول إلى التطويل ورام اختصـاره بحجة على أن ذات الإنسـان ليست هي أعضاءه. فقال: الإنسان عالم بثبوته وإن كـان غـافلاً عن جميع

الصفحة : 329

أعضائه. والمعلوم مغاير لما ليس بمعلـوم. فذاته مغـايرة لأعضـائه. وهذا هو الذي قرره الشيخ بعينه. ثم عارضه بـأن الإنسـان يعلم ذاته المخصوصة ولا يخطر بباله تصـور النفس الـتي يقولـون بها فكل ما يجعلونه عــذراً عن ذلك فهو عــذر عن هــذا الكلام. المحركــة. فلا مغايرة وإن أراد بها شـيئاً آخر فالشـيخ لم يقل بهـا. وينبغي أن يعلم أن هذا الرجل أعظم قدراً من أن يجهل أمثال هـذا لكنه يتجاهل في كثير من المواضع تقرباً إلى الجهال. إشـارة: هو ذا يتحـرك الإنسـان بشيء غير جسـميته الـتي لغـيره وبغـير مـزاج جسـمه الـذي يمانعه كثيراً حـال حركته في جهة حركته بل في نفس حركتـه. يريد إثبـات أن نفس الإنســان غــير الجســمية والمــزاج تصــدر عنها الأفاعيل المنسـوبة إليها من مأخذ آخر وهو الوجه الـذي تثبت به صـور سـائر الأنواع وقواها. فنقول قبل الخـوض فيـه: إن صـور المركبـات تقـوم موادها وتجعلها شيئاً ما غير المواد. فهي من حيث هي كذلك مبادئ لفصــول منوعة ومن حيث تصــدر عنها أفعــال مختلفة هي قـــوى وطبــائع. فمن الأفعــال الصــادرة عنها حفظ موادها المجتمعة من الأستقســات المتضــادة بكيفيتها المتداعية إلى الإنفكــاك لاختلاف ميولها إلى أمكنتها المختلفة. والصـورة الـتي يقتصر فعلها على هـذا القدر معدنية. وصرفها في وجوه التغذية والإنماء والتوليد. والصـورة التي تصدر عنها هذه الأفعال مع الحفظ المذكور نفس نباتيــة. ومنها الأفعـال الحيوانية الـتي هي الحس والحركة والصـورة الـتي يصـدر عنها هــذان الفعلان مع الأفعــال النباتية والحفظ المــذكور نفس حيوانية. وأما النفس الإنسانية فهي التي تصدر عنها الأفعال السابقة كلها مع النطق وما يتبعه. فالشـيخ يريد في هـذا الفصل أن يسـتدل

ببعض هــذه الأفعــال على وجــود النفس الإنســانية من حيث هي أو صـورة ما لا من حيث هي ذاتها المدركة لنفسـها فإنها من حيث هي تلك لا يمكن
الصفحة : 330
أن تثبت بأفعالها على ما مضى. وبدأ بأظهر الأفعـال المـذكورة وهو الحركة الإرادية والحس فاســتدل بالحركــات الإرادية المختلفة أولاً وذلك لأنها تقتضي مبدأً ولا يجوز أن يكون مبدؤها جسمية الإنســان. لأنها موجودة بغير الإنسان كالعناصر والجمادات ولا يجـوز أن يكـون مبدؤها المزاج لأن المزاج يقتضي حركة المركب إلى مكان يقتضـيه غـالب أجزائه إما مطلقـاً أو بحسب الاجتمـاع أو سـكونه في مكـان اتفق حدوثه فيه على ما تقــرر. وبالجملة لا يقتضي حركـات مختلفة في جهــات مختلفة لكونه كيفية متشــابهة غــير مختلفة بل هو مما يمـانع ومـزاج بدنه لغلبة الثقيلين فيه يقتضي السـفل بل وفي نفس حركته كما إذا أراد الإنســان أن يتحـرك على الأرض ومزاجه يقتضي سكونه عليها لثقله. والفاضل الشـارح فسر حـال الحركة في قولـه: يمانعه كثـيراً حـال حركته في جهة حركته بالسـرعة والبطء. فقـال: وذلك في وقت الإعيــاء فــإن المــزاج يمــانع كــون الحركة ســريعة كالإنســان إذا أراد رفع قدمه فجهة الحركة الإرادية هي الفـوق وعند الإعياء لا تكـون تلك الحركة سـريعة. أقـول: والأظهر أنه يريد بحـال الحركة وقت الممانعة الواقعة بينهما في جهة الحركة بــــأن يقصد الإنسان جهة والمزاج أخرى. فإن ذلك لا يكــون إلا في حـال الحركة كما ذكرناه. وفسر أيضاً قوله: بل في نفس حركته بالرعشـة. قـال: لأن النفس تحركها إلى فـوق والمـزاج إلى أسـفل فتـتركب الحركة منهما. أقول: الرعشة لا تتركب من هــاتين الحركـتين فقط بل ومن كل حركة في جهة تريــدها النفس ومن حركة في مقابل تلك الجهة تحـدث من امتنـاع العضو عن طاعة النفس. فإنه إذا أحـدث محـرك ميلاً إلى جهة وعارضه مـانع أحـدث ذلك المـانع ميلاً إلى مقابل تلك الجهة كما في الحجر الهابط إذا وقع على جسم صلب فرجع صاعداً وأيضــاً عند تحريك النفس إلى فــوق نفس الحركة تكــون إما بــأن تريدها النفس ولا يقصدها المزاج كما في حـال الحركة عن المكـان الطبيعي أو يقصدها المزاج ولا تريـدها النفس كما في حـال الهـوى. قوله: وكذلك يدرك بغير جسميته - جسمية خ - وبغير مزاج جسميته الذي يمنع عن إدراك الشبيه ويستحيل عند لقــاء الضد فكيف يلمس به.

أقول: وهذا استدلال بـالإدراك فإنه أيضـاً يقتضي مبـدأ ولا يجـوز أن يكون مبدؤها الجسمية المشـتركة ولا المـزاج فإنه كيفية ما لا تتـأثر عما يوافقها في النــــوع فيمنع المـــدرك عن إدراكه إذ الإدراك إنما يحصل بانفعال المردك على ما سيظهر ويسـتحيل عما يخالفهـا. فلا تبقى معه موجــودة فكيف يلمس المـدرك بها وهي غــير موجــودة. قولـه: ولأن المـزاج واقع فيه بين أضـداد متنازعة إلا الإنفكـاك إنما يجبرها على الالتئام والامتزاج قـوة غـير ما يتبع التئامها من المـزاج. وكيف وعلة الالتئــام وحافظه قبل الالتئــام فكيف لا يكــون قبل ما بعده. وهذا الالتئام كلما يلحق الجامع الحافظ وهن أو عـدم يتـداعى لي الإنفكاك. وهذا استدلال بوجـود المـزاج نفسه وبقائه على وجـود النفس. وهو أن المـزاج كما مر إنما أولاً إلى شـيء يجمعها بالقسر حتى تمتزج وتلتئم بعد الاجتماع ثم تتفاعل فيحـدث بعد ذلك المـزاج وإلى شـــيء يحفظ الاستقســـات بالقسر مجتمعة ليبقى المـــزاج موجــوداً وإلا تفــرقت بحسب طبائعها فانعــدم المــزاج فــالمزاج المستمر الوجـود محتـاج إلى جـامع وحافظ أحـدهما سـبب وجـوده. والثـاني سـبب بقائـه. وهما متقـدمان على الالتئـام المتقـدم على المزاج وهذا هو المراد من قوله: وعلة الالتئام وحافظه قبل الالتئـام فكيف لا يكون قبل ما بعده أي وكيف وعلة الالتئام وحافظه يكونـان قبل الالتئام المسـتمر الوجـود فكيف لا يكونـان قبل المـزاج البـاقي الذي هو بعد الالتئام وهذا الالتئـام يتـداعى إلى الإنفكـاك عند لحـوق الجــامع والحافظ وهن بـــالأمراض المنهكة مثلاً أو عـــدم بـــالموت لارتفاع المعلـول عند ارتفـاع العلة وهـذا اسـتدلال مؤكد للـذي قبله باعتبار المشاهدة فإذن هناك شيء هو الجامع والحافظ للمزاج وهو الشيء الذي صار المركب به إنساناً. قوله:: فأصل القــوى المحركة والمدركــة. فأصل القــوى المحركة والمدركــة. والحافظة للمــزاج شيء آخر لك أن تسميه بالنفس وهذا هو الجوهر الذي يتصرف في أجزاء بدنك ثم في بدنك. الأفعال هو النفس ولما تـبين كونه صـورة كل صورة جـوهراً صـرح بأنه جـوهر فقـال: وهـذا هو الجـوهر الـذي يتصرف في أجزاء بدنك ثم في بـدنك وإنما كـان تصـرفه في أجـزاء البدن أقـدم من تصـرفه في البـدن لأنه يتعلق أول تعلقه بـالروح ثم بالأعضاء التي هي أوعيته ثم

بسائر الأعضاء الرئيسة الـتي هي مبـادئ الأفعـال الحيوانية والنباتية ثم بالأعضاء المرؤوسة الباقيـة. وعند ذلك يصـير متصـرفاً في جميع البـــدن. وإنما اختـــار الشـــيخ من الأفعـــال المنســـوبة إلى النفس للاستدلال المذكور الحركة والإدراك لغرض يذكره في الفصل التالي لهذا الفصل ولم يذكر النطق لأن ماهيته غير بينة إلى أن يـبين وإنما وقع إلى الاســـتدلال بـــالمزاج لا بالقصد بل إنما أراد أن يـــذكر أن النفس ليست هي المزاج على ما ذهب إليه بعض النـاس. فـذكر أن المـزاج نفسه محتـاج إلى النفس فكيف يكـون هو النفس. وقد يـرد على هـــذا الموضع ســـؤال مشـــهور: وهو أن يقـــال: إنكم قلتم إن المركبـات إنما تسـتعد لقبـول صـورها عن مبـدئها بحسب أمزجتها المختلفة ويجب من ذلك تقـــــدم الأمزجة على تلك الصـــــور والآن تقولـــون إن النفس الـتي هي صـــورة للحيـــوان جامعة لاستقســـاته والجامعة للاستقسـات يجب أن يكـون متقـدماً على المـزاج. وهـذا تناقض. المزاج في تـدبير نفس الأم إلى أن يسـتعد لقبـول نفس ثم إنها تصير بعد حدوثها حافظة له وجامعة لسائر الأجزاء بطريق إيـراد الغذاء. وقال في رسالته المشتملة على أجوبة مسائل المســعودي: واعلم أن الجـامع لتلك العناصر غـير الحافظ لـذلك الاجتمـاع. ولما كتب بهمنيار إلى الشيخ وطالبه بالحجة على أن الجامع للعناصر في بدن الإنسان هو الحافظ لها. فقال الشيخ: كيف أبرهن على ما ليس فـــإن الجـــامع لأجـــزاء الجـــنين هو نفس الوالـــدين والحافظ لـــذلك الاجتماع أولاً القوة المصور لذلك البدن ثم قال: وتلك القـوة ليست قـــوة واحـــدة باقية في جميع الأحـــوال بل هي قـــوة متعاقبة بحسب الاستعدادات المختلفة لمادة الجنين. وبالجملة فإن تلك المادة تبقى في تصرف المتصورة إلى أن يحصل تمام الاسـتعداد لقبـول النفس الناطقة فحينئذ توجد النفس. فهذا ما قال هـذا الفاضل فيـه. أقـول: وقال الشـيخ في الفصل الثـالث من المقالة الأولى من علم النفس في الشفاء: فـالنفس الـتي لكل حيـوان هي جامعة استقسـات بدنه ومؤلفها ومركبها على نحو تصلح معه أن تكون بدناً لها وهي حافظة لهـذا البـدن على النظـام الـذي ينبغي. فقـول الشـيخ في الشـفاء والإشارات يخـالف ما ذهب إليه الفاضل الشـارح هيهنا وما نقله عن الشيخ في رسالته وأيضاً إن كـانت نفس الأم مـدبرة للمـزاج فكيف فوضت التدبير بعد مدة إلى الناطقة. وإنما

مدبرة والمصورة من القوى الخادمة للنفس التي تكون بمنزلة آلات لها. فكيف خدمت المصورة قبل حدوث النفس التي هي مخـــدومتها وكيف فعلت بـــذاتها. فـــإن الآلة ليس من شـــأنها أن تفعل من غـــير مسـتعمل إياهـا. وما تقتضـيه القواعد الحكمية الـتي أفادها الشـيخ وغـيره هو أن نفس الأبـوين يجمع بـالقوة الجاذبة أجـزاء غذائية ثم تجعلها أخلاطـاً وتفـرز منها بـالقوة المولـدة مـادة المـني وتجعلها مسـتعدة لقبـول قـوة من شـأنها إعـداد المـادة لصـيرورتها إنسـاناً فتصـير بتلك القـوة منيـاً وتلك القـوة تكـون صـورة حافظة لمـزاج المــني كالصــورة المعدنية ثم إن المــني يتزايد كمــالاً في الــرحم بحسب اسـتعدادات تكتسـبها هنـاك إلى أن يصـير مسـتعداً لقبـول نفس أكمل يصــدر عنها مع حفظ المــادة الأفعــال النباتية فتجــذب الغذاء فتضيفها إلى تلك المـادة فتنميها وتتكامل لمـادة بتربيتها إياها فتصـير تلك الصـورة مصـدراً مع ما كـان يصـدر عنها لهـذه الأفاعيل وهكذا إلى أن تصير مستعدة لقبول نفس أكمل يصدر عنها مع جميع ما تقدم الأفعال الحيوانية أيضاً. فتصدر عنها تلك الأفعال أيضــاً فيتم البدن ويتكامل البدن إلى أن يصير مستعداً لقول نفس ناطقة يصدر عنها مع جميع ما تقدم النطق وتبقى مـدبرة في البـدن إلى أن يحل الأجــل. وقد شــبهوا تلك القــوى في أحوالها من مبــدأ حــدوثها إلى استكمالها نفساً مجردة بحـرارة وبـالتجمر يسـتعد لأن يشـتعل نـاراً شــبيهة بالنــار المجــاورة فمبــدأ الحــرارة النارية الحادثة في الفحم كتلك الصـورة الحافظة واشـتدادها كمبـدأ الأفعـال النباتية وتجمرها كمبدأ الأفعـال الحيوانية واشـتعالها نـاراً كالناطقة وظـاهر أن كل ما يتـأخر يصـدر عنه مثل ما يصـدر عن المتقـدم وزيـادة. فجميع هـذه القوى كشيء واحد متوجه من حـدٍ ما من النقصـان إلى حـدٍ ما من الكمـــال واسم النفس واقع منها على الثلاث الأخـــيرة. فهي على اختلاف مراتبها نفس لبــدن المولــود. وتــبين من ذلك أن الجــامع للأجــزاء الغذائية الوقعة في المنــيين هو نفس الأبــوين وهو غــير حافظها والجامع للأجزاء المضـافة إليها إلى أن يتم البـدن وإلى آخر العمر والحافظة للمزاج هو نفس المولـود وقـول الشـيخ إنهما واحد بهـذا الاعتبـار وقولـه: إن الجـامع غـير الحافـظ. بالاعتبـار الأول. وبالجملة فـالفرض هيهنا على التقـديرين أعـني أن يكـون الجـامع والحافظ شيئين أو شيئاً واحداً حاصل لأن المزاج محتاج إلى شــيء آخر هو النفس سواء كانت نفس

ذلك البدن أو نفساً أخـرى. إشـارة: فهـذا الجـوهر فيك واحد بل هو أنت عند التحقيق. شيء واحد بعينه وهو تلك الذات المدركة لنفسها المـذكورة في الفصـول المتقدمة ويشـير إلى كيفية ارتباطه بالبـدن ويــــبين أن كل واحد منهما ينفعل من الآخر بحسب ذل الارتبــــاط. فقـال: فهـذا الجـوهر فيك واحد وذلك لأن الشـيء الـذي تصـدر عنه الحركة الإرادية في الإنسان هو الذي يـدرك فيـه. وذلك بـديهي وهو الذي إذا أصابه وهن أو عدم تداعى بدنه إلى الإنفكاك وذلك تجــربي ثم قــال: وهو أنت عند التحقيق وذلك لأنك تعلم يقينــاً أنك تتحــرك بإرادتك وتدرك بمشاعرك أو بعقلك وأن مزاجك يبقى مـادمت باقيـاً ولو عمرت مائة سنة ويزول عند حلول الأجل بسويعات فيأخذ البدن في الإنفكاك والانحلال وإنما اسـتدل على وجـود النفس في الفصل المتقــدم بالحركة والإدراك دون الأفعــال النباتية ليتــبين لك أن تلك النفس هي أنت فإنك لا تشك في صدور هــذين الفعلين عنك وتشك في صدور الأفعال النباتية عنك إلى أن يتبين لك بنوع من البيان.

الصفحة : 335

قوله وله فروع من قـوي منبثة في أعضـائك. شـيء والـدفع لشـيء والجــذب لآخــر. وهي من حيث تكــون مشــتهية لا تكــون غاضــبة وبالعكس والاشتغال بأحدهما ربما يمنعها عن الاشتغال بالآخر. فإذن مبـدأ الأشـياء متقابلة تصـدر عنها بحسـبها الأفعـال المتقابلـة. فتلك الأشياء من حيث هي مبـادئ التغـيرات قـوى ومن حيث هي لا تفعل بانفرادها بل تفعل إذا اســــتعملتها النفس فــــروع لها بها ارتبطت بالبدن. قوله فـإذا أحسست بشـيء من أعضـائك شـيئاً أو تخيلت أو غضـبت. ألقت العلاقة الـتي بينها وبين هـذه الفـروع هيئة فيك حـتى تفعل بالتكرار إذعانـاً ما بل عـادة وخلقـاً يتمكنـان من هـذا الجـوهر المدبر تمكن الملكات. أقول هذا بيان كيفية تأثر النفس عن البــدن. وهو أن تحصل في النفس هيئة بسـبب هـذه الأفعـال الـتي ذكرهـا. وهي كيفية من الكيفيات النفسـانية وتسـمى حـالاً مـادامت سـريعة الــزوال فــإذا تكــررت أذعنت النفس لها فصــارت النفس كل مــرة أسهل تـأثراً تتمكن تلك الكيفية منها وتصـير بطيئة الـزوال فصـارت ملكة وبالقياس إلى ذلك الفعل عادة وخلقاً. وكما يقع بــالعكس فإنه كثــيراً ما يبتــدئ فتعــرض فيه هيئة ما عقلية فتنقل العلاقة من تلك الهيئة أثــراً إلى الفــروع ثم إلى الأعضــاء. انظر أنك إذا استشـعرت جانب الله عز وجل في جبروته كيف يقشـعر جلـدك ويقف شـعرك.

وهذا بيان كيفية تـأثر البـدن عن النفس. وهو ظـاهر. ومعـنى قولـه: يقف الشعر هو أن يقوم من الفزع والخشية.
الصفحة : 336
قوله وهذه الانفعالات والملكات قد تكون أقـوى وقد تكـون أضـعف. ولولا هذه الهيئات لما كان نفس بعض النـاس بحسب العـادة أسـرع إلى التهتك وإلى الإستشــاط غضــباً من نفس بعض. أقــول: هــذه إشارة إلى أن هـذه الكيفيـات المـذكورة في الجـانبين قابلة للشـدة والضـعف ويختلف النـاس بحسـبها في هـذه الانفعـالات والملكـات وذلك لاختلاف أحــوال نفوســهم وأمــزجتهم. وبحسب تلك الشــدة والضـعف يتفـاوتون في أخلاقهم الفاضـلة والرذيلة فيكـون بعضـهم أشد أو أضــعف اســتعداداً للغضب وبعضــهم للشــهوة وكــذلك في سائرها. إشـارة: الحقيقة نفس حقيقة الشـيء الخـارج عن المـدرك إذا أدرك فيكون حقيقة ما لا وجـود له بالفعل في الأعيـان الخارجـة. مثل كثير من الأشكال الهندسـية بل كثـير من المفروضـات الـتي لا تمكن إذا فرضت في الهندسة مما لا يتحقق أصــلاً أو يكــون مثــال حقيقته مرتسماً في ذات المـدرك غـير مبـاين لـه. وهو البـاقي. لما فرغ عن إثبـات النفس أراد أن يـبين أحـوال قواهـا. وهي إما مدركة وإما محركة فبدأ بالمدركة وذكر أولاً معنى الإدراك في هذا الفصل. قال الفاضل الشـارح: إنما قـدم الإدراك لأن الحركة الإرادية لا توجد إلا عند الشعور بمطلوب أو مهروب عنه. فهي متـأخرة عن الشـعور ولأجل ذلك ذهب بعضــهم وإن كــانوا مبطلين إلى تجــويز خلو بعض الحيوانات كالأصداف والإسـفنجات عن تلك الحركـة. أقـول: ويمكن أيضاً أن يقـال: إنما احتـاج الحيـوان إلى الإدراك لأجل الحركة حـتى يتحــرك إلى ملائم وعن غــير ملائم ولــذلك لم يكن النبــات مــدركاً. والحق أنه لا تقـدم لأحـدهما على الآخر من هـذه الجهة ولـذلك جعلا مبــدأي فصــلين متســاويين في الرتبة للحيـوان بل الوجه في تقـدم الإدراك على الحركة أنه أشـرف منهـا. لأنه قد يكـون مطلوبـاً لذاته كما في الإنسان والحركة لا تكـون البتة مطلوبة إلا لغيرهـا. وبعد ما تقــدم. صــورة منتزعة من نفس حقيقتها الخارجية انتزاعــاً ما على الوجه المفصل في الفصل التالي لهذا الفصل وإن كـان مفارقـاً فلا يحتاج فيه إلى الانتزاع. فقوله: وهو أن يكون حقيقته متمثلة متنــاول للأمرين يقال: تمثل كذا عند كـذا. إذا حضر منتصـباً عنـده بنفسه أو بمثاله.
الصفحة : 337

والإدراك تعرض له إضافتان: إحداهما إلى ذي الإدراك والثاني إلى الشيء المدرك ولأجل ذلك احتاج في تعريفه إلى إيراد ذكر الشيء وهو المدرك وإلى ذكر ذي الإدراك وهو قوله: عند المدرك ولأجل عروض هذه الإضافة كان المدرك والمدرك أيضاً متضايفين. والإدراك ينقسم إلى إدراك بآلة وإلى إدراك بغير آلة بل بذات المدرك. وللتنبيه على القسمين قيد التعريف بقوله: يشاهدها ما به يدرك. وعلى قوله: يشاهدها بحث وهو أن يقال: المشاهدة نوع من الإدراك أخذه في بيان معنى الإدراك. فإن قيل: إنه أراد بالمشاهدة الحضور فقط. قيل: الحضور غير كاف. فإن الحاضر عند الحس الذي لا تلتفت النفس إليه لا يكون مدركاً. والجواب أن الإدراك ليس هو كون الشيء حاضراً عند الحس فقط بل كونه حاضراً عند المدرك لحضوره عند الحس لا بأن يكون حاضراً مرتين فإن المدرك هو النفس ولكن بواسطة الحس. وكلام الشيخ دال عليه. واعلم أن الحضور عند الحس ليس هو الحصول في الآلة محلاً للحس أو لم تكن. والأشياء المدركة تنقسم إلى ما لا يكون خارجاً عن ذات المدرك وإلى ما يكون إما في الأول فالحقيقة المتمثلة عند المدرك هي نفس حقيقتها وأما في الثاني فهي تكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل هي إما صورة منتزعة من الخارج إن كان الإدراك مستفاداً من خارج أو صورة حصلت عند المدرك ابتداء سواء كانت الخارجية مستفادة أو لم تكن. وعلى التقديرين فإدراك الحقيقة الخارجية هو حصول تلك الصورة الذهنية عند المدرك واستدل على ذلك بقوله: فإما أن تكون تلك الحقيقة - أي المتمثلة - نفس حقيقة الشيء الخارج عن المدرك إذا أدرك أو تكون مثال حقيقته مرتسماً في ذات المدرك غير مباين له وقدم إبطال القسم الثاني بعد ذكر القسم الأول فتكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الأعيان الخارجية مثل كثير من الأشكال الهندسية مثلاً كالكرة المحيطة باثني عشر قاعدة مخمسات بل كثير من المفروضات التي لا تمكن إذا فرضت في الهندسة كما يفرض مثلاً من الممتنعات ليبين به الخلف فتكون تلك الحقيقة مما لا تتحقق أصلاً إذ لا حقيقة لها في الخارج. ولما كانت مما تدرك علم أنها موجودة لا في الخارج بل عند المدرك وفيما لا يباينه. فبإبطال القسم الأول يتحقق الثاني. وأشار إلى ذلك بقوله: وهو الباقي والمثال في قوله: أو يكون

الشيء الذي لو كان في الخارج لكان هو. فهذا بيان ما قالـه. واعلم أن العلماء اختلفوا في ماهية الإدراك اختلافاً عظيماً وطولـوا الكلام فيها لا لخفائها بل لشدة وضوحها. فمنهم من جعل الإضافة العارضة للمــدرك إلى المــدرك نفس الإدراك لينــدفع عنه بعض الشــكوك المـوردة على كـون الإدراك صـورة. وغفل عن اسـتدعاء الإضـافة ثبوت المتضـايفين. فلزمه أن لا يكـون ما ليس بموجـود في الخـارج مدركاً وأن لا يكون إدراكاً ما جهلاً البتة لأن الجهل هو كون الصـورة الذهنية للحقيقة غير مطابقة إياهــا. ومنهم من ذهب إلى أن الإدراك غــني عن التعريف فلا ينبغي أن يعـرف. وهو الحق إلا أنهم يريــدون بذلك التخلص عن المدافعة التي وقع القوم فيها. واعلم أن ما ذكره الشـيخ ليس بتعريف للإدراك ولـذلك لم يتحـاش فيه عن إيـراد ذكر المـدرك فإنه لا يجـوز أن يقـال في تعريف الحركة مثلاً: إنه حـال ما للمتحرك بل هو تعيين للمعنى المسمى بالإدراك الـذي يشـترك فيه الإحساس والتخيل والتـوهم والتعقل وإن كـان ذلك المعـنى واضـحاً غنياً فإن الباحثين عن حقائق الأشياء كثيراً ما يرومون تعيين الأشياء الواضــحة المقولة على الأشــياء المختلفة وتلخيصــها كالحركة مثلاً ليتعرفــوا حالها أهي بالتسـاوي في تلك الأشـياء أم بغـير التسـاوي وكيف نسـبتها إلى ما يتعلق بها وأيضـاً فهم والمعقـولات بـذاتها أن مدرك الجزئيـات هي الآلة لا النفس وشـنعوا عليهم بـأنهم يقولـون: النفس لا تــدرك الجزئيــات. وطولـــوا الكلام في ذلـــك. وجملة اعتراضـــاتهم وتشـــيعاتهم واردة على ما فهمـــوه لا على ما قالته الحكمـاء كما سـيجيء بيانه في موضـعه. فمن اعتراضـات الفاضل الشــارح في هــذا الموضع أن الصــورة الذهنية إن لم تكن مطابقة للخارج كـانت جهلاً وإن كـانت مطابقة فلا بد من أمر في الخارجـة. وحينئذ لم لا يجـوز أن يكـون الإدراك حالة نسـبية بين المـدرك وبينه حتى يكون الإدراك إضافة وأن الصور المتخيلة لم لا يجوز أن تكــون موجــودة قائمة بأنفســها كما قاله أفلاطــون أو بغيرها من الأجــرام الغائبة عنا. وهذا وإن كان مستبعداً لكنه بـالتزام أن صـورة السـماء في الذهن مسـاوية للسـماء غـير مسـتبعد. والجـواب عن الأول: أن من الصــورة ما هي مطابقة للخــارج وهي العلم ومنها ما هي غــير مطابقة للخارجة وهي الجهل وأما الإضـافة فلا تعتــبر فيها المطابقة وعدمها لامتناع وجودها

في الخـارج فلا يكـون الإدراك بمعـنى الإضـافة عامـاً ولا جهلاً. وعن الثاني أن أفلاطـون لم يـذهب ولا غـيره إلى أن المحـالات المناقضة لأنفسـها موجـودة في الخـارج. ولا أمكن أن يـذهب إلى ذلك ذاهب. وأما القــول بكـون الصــورة المدركة في جسم كـذلك القــول بـأن صورة السماء المنطبعة في آلة الإدراك مسـاوية للسـماء. لاحتمـال أن يكون الانطبـاع في مـادة الجسم الـذي هو الإدراك أو في القـوة المدركة الحالة فيه اللـذين لا حظ لهما في الصـغر والكـبر من حيث ذاتيهما أو لاحتمـال أن يكـون المنطبع أصـغر مقـداراً من السـماء. وذلك غير قادح في المساواة بحسب الصورة فـإن الكبـير والصـغير من الإنســان متســاويان في الصــورة الإنســانية ولما لم يكن ذلك محالاً فمجرد الاستبعاد الذي ادعـاه لا يقتضي بطلانـه. على أن هـذا الاسـتبعاد ليس بـوارد على القـول بـأن الإدراك إنما يكـون بصـورة مطلقاً بل غاية ما في الباب أنه يرد على القـائلين بـأن الإبصـار إنما يكون بانطبـاع صـورة في الرطوبة الجليدية والتخيل يكـون بانطبـاع صورة في الآلة الجسـمانية الموضـوعة للتخيـل. ولا يـرد على سـائر الإدراكات الجسـمانية والعقلية ولا في الموضـعين المـذكورين أيضـاً على القائلين بالشعاع أو على من ذهب مذهب الشيخ أبي البركـات في القــول بــأن الصــورة المتخيلة تنطبع في النفس ولــولا أن هــذا البحث خارج عما في الكتاب لأوردنا التحقيق فيـه. لكن التجـاوز عن هذا القـدر يقتضي التعسـف. ومنها قولـه: إن لـزم من قـول الشـيخ إثبـــات الصـــورة الذهنية فإنما لـــزم فيما لا يكـــون موجـــوداً أما المحسوسات التي لا تدرك إلا إذا كـانت موجـودة فيحتمل أن يكـون إدراكها إضافةً ما والجـواب أن الإدراك معـنى واحد يختلف بإضـافته إلى الحس أو العقل فـــإذا دلت ماهيته في موضع على كونه أمـــراً غير مضاف عرضت له الإضـافة علم قطعـاً أنه ليس نفس الإضـافة أيضــاً كـان. ومنها قولـه: حصـول الإسـتدارة والحـرارة في القـوة المدركة يقتضي صيرورتها مستديرة حارة. والجـواب: أن الاسـتدارة إن كـــانت جزئية كـــانت ذات وضع ولا محالة يكـــون محلها ذا وضع فيصـير الجـزء الـذي هو محلها مسـتديراً بها من حيث هو محلها ولا يلــزم من ذلك أن يصــير المــدرك الــذي يكـون ذلك المحل آلة له مستديراً وإن كانت كلية لم تكن ذات وضع ولا تقتضي

أن يصـير محلها مسـتديراً وأما الحـرارة فإنها لا تقتضي كـون محلها حاراً إلا إذا كـان الحـال هي بعينها والمحل جسـماً خاليـاً عن ضـدها

من شأنه أن ينفعل عنها ولا يلـزم من ذلك أن صـورتها المغـايرة لها إذا حلت جسـماً أو قـوة جسـمانية أن تجعلها حـارة فضـلاً عن أن تجعل المـدرك الـذي يكـون ذلك المحل آلة له حـاراً والاعتراضـات التي أوردها على كل واحد من الإدراكات الجزئية تجري مجرى هذه. والاشتغال بها يقتضي تطويل شرح الكتـاب بما ليس في متنـه. ذلك الحصـول. فمنها قولـه: لو كـان إدراك السـواد عبـارة عن حصـوله لشـيء فقط لكـان الجسم الأسـود مـدركاً. والجـواب أن حصـول الشـيء للشـيء والتشـابه على معـان مختلفة كحصـول الجـوهر للجوهر والعرض وحصول العرض للعرض والجوهر والصورة للمـادة أو الجسم وعكسهما والحاضر لما حضر عنده وعكسه إلى غير ذلك. ولما كان الحصول الإدراكي معلوماً ولم يكن المراد من هـذا القـول تعريفاً للإدراك لم يتعرض لبيان الأقسام بل اقتصر على تعـيين هـذا الحصول بأنه حصول صورةٍ ما للمدرك لا لشيء على الإطلاق. ولما لم يكن هذا الحصول بمعنى حصول العـرض لموضـوعه لم يجب أن يكون الأسود مدرك السواد. ومنها قوله: وأيضاً لوجب أنا إذا تصورنا موجوداً ليس بجسم ولا قائماً في جسم واعتقدنا حلول السـواد فيه أن نقطع بكونه عالماً به. والجواب: أن اعتقاد حلول السـواد فيه إن كان على سبيل حلوله في الأجسام فهو جهل وسخف وإن كان على سبيل حلوله في المجردات فهو معنى كونه عالماً به ولا تغاير بينهما إلا تغاير الألفاظ المترادفة. ومنها قوله: إنا بعد العلم بأن الله تعـالى ليس بجسم ولا حـال فيه نتشـكك في أنه هل يعلم لحصـول ذلك الشـيء لـه. والجـواب: أن ذلك إنما وقع إذا لم يتحقق أن ذاته بـأي وجه حصل لذاته وأن غيره بأي وجه حصل له. فإن معـاني الحصـول مختلفة فـإذا حققنا تجـرده وحققنا أن كـون الشـيء مجـرداً قائمـاً بالذات يقتضي علمه بذاته وبصـفاته كما يجيء بيانه لم نتشـكك في ذلـك. ومنها قولـه: إذا كـان تعقل ذاتنا نفس ذاتنا على ما يقولـون فعلمنا بعلمنا بذاتنا إما أن يكون

علمنا بـذاتنا وحينئذ يكـون أيضـاً هو ذاتنا بعينـه. وهلم جـرا في التركيبات الغير المتناهية وإما أن لا يكون هو علمنا بذاتنا ويلـزم منه أيضـاً أن لا يكـون علمنا بـذاتنا نفس ذاتنـا. وهـذا من اعتراضـات المسعودي. والجواب عنه: أن علمنا بذاتنا هو ذاتنا بالذات وغير ذاتنا بنـوع من الاعتبـار والشـيء الواحد قد يكـون له اعتبـارات ذهنية لا تنقطع ما دام المعتـبر يعتـبره. وأما قولـه: حصـول الشـيء للشـيء

يقتضي تغاير الشيئين كإضـافة الشـيء إلى الشـيء وإيجـاد الشـيء من الشـــيء وذلك يقتضي امتنـــاع كـــون الشـــيء عالمـــاً بنفســـه. فالجواب: أن تغاير الاعتبار كاف في الحصول والإضافة فإن المعالج لنفسه معالج باعتبار آخر وليس بكاف في الإيجاد لأنه يقتضي تقــدم الموجد على الموجد بالذات. أو في ملتقى العصبتين. فلو كان نفس الحصول إدراكاً لكانا معاً. والجـواب: ما مر وهو أن الإدراك ليس هو حصول الصورة في الآلة فقط بل حصوله في المدرك لحصــوله في الآلة وهيهنا الإدراك لا يحصل في الحس المشـــــترك ولا في ملتقى العصبتين بل في النفس بواسطة هاتين الآلتين عند حصول الصــورة في الموضـــعين المـــذكورين أو غيرهمـــا. ومنها قولـــه: إنا نعلم أن المبصر هو زيد الموجـــود في الخـــارج والقـــول بأنه مثاله وشـــبحه يقتضي الشك في الأوليـات. والجـواب: أن المبصر هو زيــد. لا شك ولا نزاع فيه. أما الإبصـار فهو حصـول مثاله في آلة المـدرك وعـدم التمييز بين المدرك والإدراك هو منشأ هذا الاعتراض. ويجري مجرى ذلك ما قال غيره من المعترضين أيضـاً عليـه: وهو أن الإدراك كيف يكون صورة ذهنية مطابقة لما في الخـارج والشـعور بالمطابقة إنما يكـــون بعد الشـــعور بما في الخـــارج. وجوابـــه: أن المطابقة غـــير المشـعور بها وإنما اشـترط فيه الأول دون الثـاني. فهـذه جمل من الاعتراضات على ما ذكره الشـيخ وأجوبتها قد اقتصـرنا عليها إيثـاراً للاختصار فإن فيها تنبيه: الشيء قد يكون محسوسـاً عنـدما يشـاهد ثم يكون متخيلاً عند غيبته بتمثل صورته في

الصفحة : 342

البـاطن كزيد الـذي أبصـرته مثلاً إذا غـاب عنك فتخيلته وقد يكـون معقـولاً عنـدما يتصـور من زيد مثلاً معـنى الإنسـان الموجـود أيضـاً لغيره وهو عندما يكون محسوساً يكون قد غشيه غـــواش غريبة عن ماهيته لو أزيلت عنه لم تـــؤثر في كنه ماهيته مثل أين ووضع وكيف ومقدار بعينه. ولو توهم بدله غيره لم تؤثر في حقيقة ماهية إنسانية والحس يناله من حيث هو مغمـور في هـذه العـوارض الـتي تلحقه بســبب المـــادة الـــتي خلق منها لا يجـــرده عنها ولا يناله إلا بعلاقة وضـــعية بين حسه ومادتـــه. ولـــذلك لا يتمثل في الحس الأظهر - الظـــاهر خ - صـــورته إذا زال وأما الخيـــال البـــاطن فتخيله مع تلك العـوارض لا يقتـدر على تجريـده المطلق عنها لكنه يجـرده عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلق بها الحس فهو يتمثل صـورته مع غيبوبة حاملها وأما العقل فيقتـــدر على تجريد الماهية المكفوفة بـــاللواحق

الغريبة المشخصة مستثبتاً إياها حتى كأنه عمل بالمحسوس عملاً جعله معقولاً. لما فرغ من بيان معنى الإدراك أراد أن ينبه على أنواعه ومراتبها. وأنواع الإدراك أربعة: إحساس وتخيل وتوهم وتعقل. به محسوسة: من الأين والمتى والوضع والكيف والكم وغير ذلك. وبعض ذلك لا ينفك ذلك الشيء عن أمثالها في الوجود الخارجي ولا يشاركه فيها غيره. والتخيل: إدراك لذلك الشيء مع الهيئات المذكورة ولكن في حالتي حضوره وغيبته. والتوهم: إدراك لمعان غير محسوسة من الكيفيات والإضافات مخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة لا يشاركه فيها غيره. والتعقل إدراك للشيء من حيث هو هو فقط لا من حيث هو شيء آخر سواء أخذ وحده أو مع غيره من الصفات المدركة لهذا النوع من الإدراك. فهذه إدراكات مترتبة في التجريد: الأول مشروط بثلاثة أشياء: حضور المادة واكتناف الهيئات وكون المدرك جزئياً. والثاني مجرد عن الشرط الأول. والثالث مجرد عن الأولين. والرابع عن الجميع. إلا أنها إذا قيست إلى مدرك واحد سقط الوهم عن الاعتبار لأنه لا يدرك ما يدركه الحس والخيال بانفراده بل يدرك ما يدركه بمشاركة الخيال وبذلك يتخصص مدركه ويصير جزئياً. ولذلك لم يعتبره الشيخ في هذا الكتاب واعتبره في سائر كتبه بالوجه الأول.

الصفحة : 343

وكل طبيعة كالإنسانية إذا أخذت من حيث هي هي صلحت لأن تقع على كثيرين ولأن لا تقع إلا على واحد. وإنما تختلف في ذلك بانضياف معاني غيرها إليها لا تختلف هي باختلاف تلك المعاني ولا يلزمها شيء من تلك المعاني من حيث ماهيتها. فالمعنى الذي ينضاف إليها ويجعلها جزئياً شخصياً هو المادة أولاً. لأن زيداً لا يباين عمراً بالإنسانية ولا بما تقتضيه الإنسانية نفسها وإنما يباينه بشخصه المادي. ثم بما تستلزمه المادة من الأحوال المذكورة كالأين والكيف وغيرهما ثانياً. فالصورة المحسوسة منتزعة نزعاناً ناقصاً مشروطاً بحضور المادة والخيالية منتزعة نزعاً أكثر لكنه غير تام. والعقلية منتزعة نزعاً تاماً. وعبارة الكتاب ظاهرة. وإنما تمثل بالإبصار لأنه أظهر أنواع الإحساس. والفاضل الشارح فسر الغواشي الغريبة عن الماهية بجميع العوارض المفارقة ولوازم الوجود والماهية ولوازم الماهية كالزوجية للاثنين لا تكون غريبة عن الماهية وأيضاً لا يكون بحيث يمكن أن تزال وأيضاً لا يكون مثل هذه الغواشي عند ما يكون الشيء محسوساً فقط بل وعندما يكون

معقــولاً أيضــاً. وقد أورد في هــذا الموضع ســؤالاً وهو أن الصــورة العقلية من حيث حلولها في نفس جزئية حلــــــول العــــــرض في الموضوع. تكون جزئية ويكون تشخصها وعرضــيتها وحلولها في تلك وهــذا ينــاقض قــولهم: العقل يقــدر على انــتزاع صــورة مجــردة عن العــوارض الغريبــة. وأيضــاً تلك الصــورة الــتي في نفس زيد مثلاً لا يمكن أن يكــون جــزءاً من ماهية الأشــخاص الموجــودة في الخــارج قبل زيد وبعده. فإذن تلك الصورة ليست بمجردة ولا بمشترك فيها. وأجاب بأن الإنسانية المشتركة الموجودة في الأشخاص في نفســها مجــــردة عن اللواحــــق. فــــالعلم المتعلق بها من حيث هو علم كلي مجــرد. لأن معلومه كــذلك لا لأن العلم في ذاته كــذلك قــال: ولهــذا الســـــبب ســـــماه المتقـــــدمون كليــــاً. تعـــويلاً على فهم المتعلمين والمتأخرون إذ لم يقفوا على أغراضــهم ظنــوا أن في العقل صــورة كلية مجردة وليس الأمر على ما ظنوه. بل التحقيق على ما ذكرناه. وأقـــول: الإنســـانية الـــتي في زيد ليست بعينها الـــتي في عمــــرو فالإنســانية المتناولة لهما معــاً من حيث هي متناولة لهما ليست هي التي في كل واحد منهما ولا هي فيهما معاً لأن الموجود

الصفحة : 344

منها في أحدهما حينئذ لا يكون نفسها بل جزءاً منها. فهي إنما تكون في العقل فقط وهي الإنســانية الكليــة. فهي من حيث كونها صــورة واحــــدة في عقل زيد مثلاً جزئية ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد من النــاس كلية ومعــنى تعلقها أن الإنســانية المدركة بتلك الصــورة التي هي طبيعة صالحة لأن تكون كثــيرة ولأن لا تكــون لو كــانت في أي مــادة من مــواد زيد حصل في عقله تلك الصــورة بعينهــا. فهــذا معنى اشتراكها وأما معنى تجريدها فتكون تلك الطبيعة التي انضاف إليها معـــــنى الاشــــتراك منتزعة عن اللواحق المادية الخارجية وإن كانت باعتبــار آخر مكفوفة بــاللواحق الذهنية المشخصــة. فإنها بأحد الاعتبــــارين مما ينظر به في شـــيء آخر ويـــدرك به شـــيء آخر وبالاعتبار الآخر مما ينظر فيه وتدرك نفسه فإذن الصورة الــتي ذكر هـــذا الفاضل حالها هيهنا هي الطبيعة الإنســـانية الـــتي ليست في الحقيقة كلية ولا جزئية وأما الــتي ســماه المتقــدمون كلية وتبعهم المتــأخرون في ذلك فلم يتعــرض له البتــة. والعجب منه أنه نــاقض بتحقيقه هــذا ما قاله في المواضع غــير معــدودة وهو أن الكليــات لا توجد في الخـــارج. قوله وأما ما هو في ذاته بـــريء عن الشـــوائب المادية واللواحق الغريبة الـــتي لا تلـــزم ماهيته فهو معقـــول لذاته

يحتـاج إلى عمل يعمل به يعـده لأن عقله ما من شـأنه أن يعقله بل لعله من جانب ما من شأنه أن يعقله. أقول: الشـيء الـذي لا يتعلق بالمـادة أصـلاً ولا بـاللواحق الغريبة فليس يمكن أن يلحقه شـيء ماهيته. وهذا تصـريح بـأن لـوازم الماهية ليس من الغواشي الغريبة فذلك الشيء لا يمكن أن يتكثر إلا بالماهية وهو معقـول بذاته لأنه لا يحتـاج إلى تجريد فـإن لم يعقل كـان ذلك من جهة القـوة العاقلة لا من جهتـه. لأنه في نفسه معقــول غــير محتــاج إلى عمل يعمل به ليصير معقولاً بل العاقلة تحتاج إلى عمل تعمل بنفسها كالفكر مثلاً لتصير عاقلة له فالضمير في قوله بل لعله يعود إلى العمل ويحتمل أن يعـود إلى المعقـول لأن ذلك الشـيء من شـأنه أن يكـون أيضـاً عاقلاً بذاته كما سيجيء بيانه وهو معنى قوله: بل لعله في جانب ما من شأنه أن يعقله. وكأن الشيخ قسم الموجودات إلى ما من شـأنه أن يكون عاقلاً وإلى ما ليس من شأنه ذلك

الصفحة : 345

وقسمها أيضاً إلى ما من شأنه أن يكون معقولاً بذاته وإلى ما ليس من شأنه ذلك فأشار إلى أن ما من شأنه معقولاً بذاته ليس بحسب القسمة الأولى من القسم الذي ليس من شأنه أن يكـون عـاقلاً بل هو من القسم الآخر أعـني مما من شـأنه أن يكـون عـاقلاً وإنما لم يحكم بــذلك جزمــاً. لأنه مما لم يبينه بعــد. وســيأتي بيانــه. وأورد الفاضل الشــارح شــكاً بعد أن ذكر أن المــراد من المــادة هيهنا هو المحل سواء كـان محسوسـاً كخشب السـرير أو معقـولاً كـالهيولى وسواء كان متقوماً بالحال كالهيولى أو فإن من عقل ثبـوت الشـكل للخشب فقد عقلهما فــإذن ليست هي بمانعة عن التعقــل. وأجــاب بأن التعقل إن كان حصـول ماهية المعقـول للعاقل كـان المـانع عن التعقل هو المــادة لا غــير. لأن كل ما ليس في محل فلكونه قائمــاً بذاته تكون حقيقته حاصلة لذاته. فهو معقول لذاته عاقل لذاته وكل ما يقوم بمحل لم تكن حقيقته حاصلة لذاته بل لغيره. فلا يكــون هو عــاقلاً لذاته ويصـير معقــولاً لغــيره بعمل يعمل به ذلك الغــير وهو الانتزاع. أقول: هـذا الجـواب ليس كما ينبغي فـإن الجسم ليس في محل وليس عــاقلاً لذاته والصـورة المعقولة حالة في محل وليست محتاجة إلى عمل يعمل بها لتصــير معقولة والحق أن المــادة هيهنا هي الهيولى لا غـير. فإنها هي المقتضـية لكـون كل ما يحل فيها من الصــور والأعــراض المحسوسة وغــير المحسوسة أشخاصــاً ذوات أوضاع وهي وجميع ما يحل فيها يمكن أن تؤخذ من حيث هي كذلك.

وحينئذ لا يكــون شــيء منها معقــولاً ويمكن أن تؤخذ مجــردة عن اللواحق المشخصة وحينئذ يكــون جميعها معقولــة. وهــذا هو منع المادة عن كون الشيء معقولاً. وأما كون الشيء عـاقلاً فهو يكـون لقيامه بالذات بعد تجرده أيضـاً في ذاته لا بسـبب عمل عامـل. كما سيأتي بيانه. إشارة: أمر القوى المناسبة للحس أولاً فاسمع. أقول: لما فرغ عن بيان أنواع الإدراكـات شـرع في إثبـات القـوى المدركة وأحوالها وابتــدأ بالحيوانية وهي تنقسم إلى ظــاهرة وباطنــة. أما الظـاهرة فلكونها ظـاهرة الوجـود لم تكن محتاجة إلى الإثبـات ولما كـان بيـان كيفية الإحسـاس بها يحتـاج إلى كلام طويل غـير مناسب بسياقة الكتاب لم يتعرض له.
الصفحة : 346
وأما الباطنة فلمناســبتها لما مضى ولبنــاء ما ســيأتي من أحــوال النفس الناطقة عليها كــانت مما يحتــاج إلى تحقيقــه. فجعل هــذا الفصل مشـتملاً على بيـان إثباتها وتغايرها والإشـارة إلى مواضـعها وهـذه القـوى تنقسم إلى مدركة وإلى معينة على الإدراك والمدركة مدركة إما لما يمكن أن يـدرك بـالحواس الظـاهرة وهو ما يسـمى صــوراً وإما لما لا يمكن وهو ما يســمى معــاني. والمعينة تعين إما بحفظ المدركات من غير تصرف ليتمكن المدركة من المعـاودة إلى إدراكها وإما بالتصــــــرف فيها والمعينة بالحفظ معينة إما لمدركة الصــور وإما لمدركة المعــاني. فهــذه خمس قــوى: الأولى مدركة الصـور وتسـمى حسـاً مشـتركاً لأنها تـدرك خيـالات المحسوسـات الظـاهرة بالتأدية إليهـا. والثالثة المتصـرفة في المـدركات. وتسـمى متخيلة ومتفكرة باعتبارين. والرابعة مدركة المعـاني وتسـمى وهمـاً ومتوهمة. والخامسة معينتها بالحفظ. وتسمى حافظة وذاكرة. وإنما ســمى الجميع مدركة وإن كــانت المدركة منها اثنــتين فقط لأن الإدراكـات الباطنة لا تتم إلا بجميعهـا. وابتـدأ الشـيخ بشـرح الحس المشترك لمناسبته للحس الظاهر فإن الترتيب التعليمي أن يــرتقي بالمتعلمين عما هو أظهر عند الحس إلى ما هو أقرب إلى العقل.
الصفحة : 347
قوله أليس قد تبصر القطر النازل خطـاً مسـتقيماً والنقطة الـدائرة بسرعة خطاً مسـتديراً. وهـذا كله على سـبيل تخيل أو تـذكر. وأنت تعلم أن البصر إنما ترتسم فيه صــورة المقابل والمقابل النــازل أو المستدير كالنقطة لا كالخط. فقد بقي إذن في بعض قــواك هيئة ما ارتسم فيه أولاً واتصل بها هيئة الإبصــار الحاضر فعنــدك قــوة قبل

البصر إليها البصر كالمشاهدة وعندها تجتمع المحسوسات فتدركها وعندك قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة مجتمعة فيها وبهاتين القوتين يمكنك أن تحكم أن الأمرين يحتاج إلى أن يحضره المقضي عليهما جميعاً فهذه قوى. أقول: هذا بيان إثبات الحس المشترك والخيال وقد استدل على وجود كل واحد منهما مفرداً وعلى وجودهما معاً بالشركة. أما الاستدلال على الحس المشترك مفرداً فهو قوله: أليس قد تبصر القطر النازل إلى قوله: إليها يؤدي البصر كالمشاهدة والحاصل أن الموجود في الخارج كنقطة والمرئي كخط. والنقطة المتحركة ترتسم في البصر عند وصولها إلى مكان ما تحدث بحسبه المقابلة بينهما. وتزول عنه بزوال المقابلة. والمقابلة إنما تحصل في آن يحيط به زمانان لا حصول لها فيهما لكون الحركة غير قارة فلو لا شيء آخر غير البصر ترتسم فيه تلك النقطة وتبقى قليلاً على وجه تتصل الارتسامات المتتالية في البصر وفيه بعضها ببعض لم يكن اتصال. فلم ير خط. فإذن هيهنا قوة قد بقي فيها الارتسام البصري مشاهداً وأما قوله: وعندها تجتمع المحسوسات فيدركها فإشارة إلى خاصة أخرى لهذه القوة. وهي التي لأجلها لقبت بالمشترك. وإنما ذكرها هيهنا لتعريف القوة بها. وسيورد الحجة على إثباتها. واعترض الفاضل الشارح على هذا الاستدلال بأن قال: لم لا يجوز أن يكون اتصال الارتسامات في الهواء بأن يكون كل تشكل تحدث في جزء من الهواء بوصول النقطة إليه قال: وهذا أولى مما قالوه. لأن القول بمشاهدة ما ليس في الخارج سفسطة وجهالة. ثم قال: ولم لا يجوز أن يكون ذلك في البصر والعلم بأن البصر لا ترتسم فيه إلا صورة المقابل ليس ببرهاني والتجربة لا تفيده. والجواب عن الأول: أن بقاء التشكل السابق عند حصول التشكل بعده يقتضي الخلاء. فإن

التشكل إنما حدث في الهواء لنهاياته المحيطة بالجسم المتحرك فيه وبقاء النهايات بحالها بعد خروج المتحرك عنها يقتضي إحاطة النهايات بالخلاء. وعن الثاني بأن القول بذلك أولى بأن ينسب إلى السفسطة والجهالة من القول بوجود قوة للإنسان يدرك بها شيئاً بعد غيبته. لأنه مع كونه مشتملاً على القول بمشاهدة ما ليس في الخارج قول بمشاهدة ما لا يقابله البصر ولا يكون في حكم ما يقابله. وأما قول الشيخ: وعندك قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة مجتمعة فيها فإشارة إلى الخيال واستدلال على وجوده

بالمشاهدة الباطنة وهو ظاهر. قال الفاضل الشارح: واسـتدلوا على مغـايرة الخيـال للحس المشـترك من وجهين: أحـدهما أن المـدرك قابل والقابل يغـاير الحافظ لحجــة: هي أن الواحد لا يصــدر عنه إلا الواحد ولمثــال: هو أن المــاء يقبل الأشــكال ولا يحفظهــا. والحجة ضـعيفة. ومع ذلك فـإن الخيـال الـذي هو المـدرك لأشـياء مختلفة وبالنفس التي تفعل أفعالاً مختلفة. وأقول: اجتماع القبــول والحفظ في شــيء واحد لا يــدل على وحــدة مصــدرهما فــإنهم يجــوزون اجتماعهما في شيء واحد لقوتين فيـه. كـالأرض وأما افتراقهما في صورة يدل على مغـايرة المصـدرين. والمعارضة بـالحس المشـترك والنفس ليست بشــيء. لأن الواحد قد يصــدر عنه الكثــير إذا كــان الصادر بالقصد الأول شيئاً واحداً ثم يتكثر بقصد ثان أو كانت وجــوه الصــدورات مختلفة فالصــادر عن الحس المشــترك هو اســتثبات الصور المادية عند غيبة المادة ثم يصير مستثبتاً للألـوان والأصـوات والطعـوم وغيرها بقصد ثـان وذلك لانقسـام تلك الصـور إليها وذلك كالإبصار الذي فعله إدراك اللون ثم إنه يصير مدركاً للضـدين لكـون اللــون مشـتملاً عليهما وأما النفس فإنما يتكـثر فعلها لتكـثر وجـوه الصدورات عنها. قال: والمثـال أيضـاً ضـعيف. لأن ثبـوت الحكم في صـورة لا يقتضي ثبـوت مثله في صـورة أخـرى. وأقـول: ليس الأمر على ما ظنه بل إنما هو قياس من الشكل الثالث ينتج حكمـاً جزئيـاً مناقضاً للحكم الكلي بأن كل ما يقبل شـيئاً فهو يحفظـه. فـإن ذلك يدل على مغايرة القوتين بالضرورة. تغاير القوتين فـإن الاستحضــار حصول الصورة في القوتين والذهول حصولها في الحافظة

دون المدركة والنسيان زوالها عنهما. وهذا أيضاً ضـعيف. لأن تجـويز الحصول في الحافظة حالة الذهول يقتضي القول بأن الإدراك ليس هو حصول الصـورة في المـدرك بل أمر ورائـه. وعلى هـذا التقـدير يحتمل أن تكــون الصــورة حاصــلة في الحس المشــترك دائمــاً. والاستحضار موقوف على حصول ذلك الأمـر. وأيضـاً القـوة العاقلة ليست لها حافظة مع أنها تستحضر وتذهل من غير نسـيان وتنسـى. فـإن قلتم: حافظتها العقل الفعـال. قلنـا: فليكن هو حافظـاً للحس المشــترك أيضــاً. والجــواب عنــه: ما مر وهو أن الإدراك حصــول الصــورة لحصــوله في الآلة والصــورة حالة الــذهول غــير حاصــلة للمــدرك وإن كــانت حاصــلة في الآلــة. والعقل الفعــال لتمثل المعقـولات فيه وامتنـاع تمثل المحسوسـات فيه يصـلح لأن يكـون

حافظاً للصور المعقولة دون المحسوسة. وأما قول الشيخ: وبهـاتين القـوتين يمكن أن تحكم أن هـذا اللـون غـير هـذا الطعم فاسـتدلال مشـــترك على وجودهما معـــاً وهو بنـــاء على أن النفس لا تـــدرك المحسوسات إلا بقوى جسمانية. وتقريـره أنها لا تـدرك بحس واحد من الحواس الظاهرة غير نوع واحد من والحلاوة معها بها ولا محالة تكون نسبة جميع المحسوسات إلى تلك القوة نسـبة واحـدة وأيضـاً كما أن النفس لا تقدر على هذا الحكم إلا بقـوة مدركة للجميع فإنها لا تقدر أيضـاً على ذلك إلا بقـوة حافظة للجميع وإلا فتنعـدم صـورة كل واحد من البيـــاض والحلاوة عند إدراك الآخر والالتفـــات إليـــه. واعـترض الفاضل الشـارح بأنا نحكم على زيد بأنه إنسـان وهو حكم بكلي على جـزئي. فالحـاكم يجب أن يـدركهما معـاً ويلـزم منه أن تكون النفس التي هي مدركة للكليات مدركة للجزئيـات. والجـواب: أنها مدركة لهما ولكن لأحدهما بالآلة وللآخر بغـير آلـة. قـال: والـذي يدل على إبطال القول بـالحس المشـترك علمي بالضـرورة أني إذا ذقت طعاماً أن الذائق ليس هو الدماغ ولو جاز ذلك لجاز أن يقـــال: بل هو العقب أو الكعب وإذا أبصرت شيئاً فلست مبصـراً له مـرتين أحـــدهما بـالعين والآخر بالـدماغ. والـذي يـدل على إبطـال القـول بالخيال أن انطباع ما يراه الإنسان طول عمره في جزء من الـدماغ يقتضي إما اختلاط

الصفحة : 350

الصور أو انطبـاع كل واحد في جـزء هو في غاية الصـغر. والجـواب عن الأول: أنك أيضاً بالضرورة تجد الفرق بين الـذوق وتخيل الـذوق وتعلم أن وعن الثـــاني أنه اســتبعاد محض. وذلك لقيـــاس الأمـــور الذهنية على الخارجيـة. قولـه: وأيضـاً فـإن الحيوانـات ناطقها وغـير ناطقها تـــدرك في المحسوســـات الجزئية معـــاني جزئية غـــير محسوســة. ولا متأدية عن طريق الحــواس. مثل ذلك إدراك الشـاة معـنى في الـذئب غـير محسـوس وإدراك الكبش معـنى في النعجة غير محسوس إدراكاً جزئيـاً يحكم به كما يحكم الحس بما يشـاهده. فعنـدك قـوة هـذا شـأنها. وأيضـاً فعنـدك وعند كثـير من الحيوانـات العجم قوة تحفظ هـذه المعـاني بعد حكم الحـاكم بها غـير الحافظة للصور. أقول: هذا بيان إثبـات الـوهم والحافظـة. أما الـوهم: فقـوة يدرك الحيـوان بها معـاني جزئية لم تتـأد من الحـواس إليها كـإدراك العداوة والصداقة والموافقة والمخالفة من أشـخاص جزئية فـإدراك تلك المعـاني دليل على وجـود قـوة تـدركها وكونها مما لم يتـأد من

الحــــــواس دليل على مغايرتها للحس المشــــــترك ووجودها في الحيوانـات العجم دليل على مغايرتها للنفس الناطقـة. وقد يسـتدل على ذلك أيضـاً بـأن الإنسـان ربما يخـاف شـيئاً يقتضي عقله الأمن منه كالموت وما يخالف عقله فهو غـير عقلـه. وأما الحافظة فإثباتها وبيان مغايرتها لسائر القوى. كما مر وما في الكتاب ظاهر. فيجــاب بـأن يقـال: هب أنها كلية ولكن الكلي لا بد له من أشـخاص جزئيـة. وكلامنا في جزئيات الصـداقة الكلية وأيضـاً الاسـتئناس الـذي تدركه الشــاة من صــاحبها في وقتٍ ما بعينه جــزئي مــدرك بغــير العقل وكلامنا في مثله.